مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد الحادي والعشرون - العدد الثالث/الرابع - خريف/شتاء 1993

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، لبنان (2000) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	2 د.ك	4 د.ك	5,5 د.ك	7 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	4,5 د.ك	6,5 د.ك	8 د.ك
البلاد الاخرى	15 دولاراً	30 دولاراً	40 دولاراً	50 دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	15 د.ك	25 د.ك	40 د.ك	50 د.ك
في الخارج	60 دولاراً	110 دولاراً	150 دولاراً	180 دولاراً

*تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

*اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

فاكس: 2549421

او الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: 2549421 - 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات: خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفراد: خمسة دنانير كويتية أو ما يعادله

ثمن المجلد للطلاب: ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية

المجلد الحادي والعشرون - العدد الثالث/الرابع - خريف/شتاء 1993

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص. ب 27780 صَفاة - الكويت 13055
هاتف: 2549387 - 2549421 فاكس: 2549421

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين

قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و .(Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973؛ مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ ، 1964 ب) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972:164) و (Jones, 1977: 58-59)).

2 ـ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 223-169.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T,
1983 "Crime & the Family", pp 53-69 in .. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة -ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

4 ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

الأبحاث باللغة العربية

الأبحاث باللغة الانجليزية

المناقشات

المراجعات

التقارير

دليل الرسائل الجامعية

أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي

عبد المنعم المشاط
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمة

تزامنت حرب الخليج الثانية في يناير 1991 مع التغيرات الكبرى في هيكل النظام الدولي وبنائه الذي كان يتميز بالاستقرار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ يتحول وبسرعة غير مسبوقة وغير متوقعة إلى نظام أحادي القطبية Uni-Polar، وربما كانت حرب الخليج الثانية، وبالصورة التي تمت بها، وبالنتيجة التي انتهت إليها تشكل فاتحة لنمط التفاعل الدولي في هذا النظام الدولي الجديد.

فمنذ بداية الأزمة في أغسطس 1990 حينما قامت القوات العراقية باحتلال الكويت بدأ يبرز بصورة واضحة الدور الأمريكي في إدارة الأزمة، وإن لم تترك الولايات المتحدة في بادىء الأمر مجالا للتشاور مع الاتحاد السوفيتي إلا وأقدمت عليه، بيد أن تداعيات الأزمة وتصاعدها إلى درجة الحرب الفعلية كشفت ليس فقط عن عزوف الاتحاد السوفيتي عن دوره التقليدي في مثل تلك الأزمات الإقليمية، ـ خصوصا أن هذا النزاع قريب من حدوده الجنوبية ـ أضعف المناطق أمنا لديه Soft Belly ـ بل، وإلى حد كبير، تنازله عن هذا الدور، وإفساح المجال كاملاً للولايات المتحدة لكي تلعب الدور الجديد الذي رسمته لنفسها في النظام العالمي الجديد، دور القوة الرئيسة التي تحدد نمط التفاعلات الدولية واتجاهها، وهو الشعار الذي سبق أن رفعه الرئيس الامريكي السابق ريجان في حملته الانتخابية الأولى حينما رأى أن تكون الولايات المتحدة رقم واحد (I) في النظام الدولي.

ولاشك أن الغزو العراقي للكويت وضمها إليه، وما ترتب على ذلك من تطورات

لاحقة أثار قضايا عديدة ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الأمن الوطني لدولة صغرى ـ الكويت ـ ومفهوم الأمن الاقليمي لعدة دول ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومفهوم الأمن القومي / الاقليمي للنظام العربي برمته ـ الوطن العربي ـ خصوصاً بعد انتهاء الحرب. من هذه القضايا على سبيل المثال وليس الحصر:

- إعلان دمشق (6+2).
- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية (21).
- تعاظم دور الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرئيسة في حماية منطقة الخليج (اتفاقيات التعاون الدفاعي).
- دور دول الجوار في الترتيبات الأمنية في المنطقة (ايران + تركيا).
- المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (الراعون، المشاركون، المراقبون، المشجعون).
- هذه القضايا وغيرها تدفعنا إلى ضرورة البحث في الآثار الناجمة عن التطورات الدولية المعاصرة عالمياً وإقليمياً ـ أي خليجياً ـ على مفهوم الأمن القومي، وما إذا كان هناك تطور أو تغير في مضمونه وأبعاده أم لا.
- ويمكن تناول هذا الموضوع من زوايا عدة نذكر أهمها:

1 ـ قواعد السلوك الدولي ومفهوم الأمن القومي.
2 ـ نمط التفاعلات الدولية ومفهوم الأمن القومي.
3 ـ مستويات الأمن القومي بين الخصوصية والتداخل.
4 ـ حرب الخليج وتشتت مفهوم الأمن القومي العربي.

أولا: قواعد السلوك الدولي ومفهوم الأمن القومي:

إذا كان مفهوم الأمن القومي يعد من المفاهيم الحديثة نسبياً في علم السياسة، حيث إنه لم يستخدم إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وعلى نطاق محدود، فإن موضوع الأمن القومي كان ـ ولايزال ـ الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء تناولته باسم الدفاع، أو الأمن، أو المصلحة القومية، أو غيرها من المصطلحات.

ولاشك أن خبرة الدولة القومية في مجال الحفاظ على الأمن القومي وتنميته منذ نشأتها في أعقاب معاهدة وستفاليا 1648 وحتى يومنا هذا تجعلنا ندرك أن الأمن

القومي - سواء تم باستخدام هذا المصطلح أو غيره - هو الهدف الأسمى للدولة القومية، أما ما عداه من أهداف فيمكن النظر إليها على أنها وسائل وأدوات لتحقيق هذا الهدف، ولا يمكن أن يصير الأمن القومي للدولة القومية وسيلة إلا في حالة واحدة فقط وهي سعي الدولة نحو تحقيق سعادة المواطن، من ثم نستطيع أن نرى الدولة القومية وهي تسعى إلى تحقيق هدفين مترابطين: **الأول** جماعي، وعام، ومجرد، وهو الأمن القومي، **والثاني** فردي، وذاتي ونسبي، وهو السعادة [1].

وربما يكون من المفيد أن نقدم تعريفا للأمن القومي للوقوف على ما لحق به من تطور، وما اعتراه من تغير، وما يرتبط به، ويؤدي إليه من قواعد للسلوك الدولي في الوقت الراهن، فالأمن لايعدو أن يكون «قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث الفردية للعنف، وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف». (المشاط، 29:1989) ومؤدى هذا التعريف أن الأمن القومي ليس موقفا Situation، وليس واقعة عنف event، ولكنه قدرة Capability المجتمع بكامل هيئاته ومكوناته دون أن يقتصر على قطاع واحد فقط، ولو كان القطاع العسكري، وهو لايتوقف عند العنف الظاهر، ولكنه يمتد إلى العنف «البنياني» المستتر أو الكامن Latent. وهكذا فإن جوهر الأمن القومي وأهم مظاهره هو الاستقرار السياسي المبني على الرفاهة والتوازن الداخلي، والذي لايقتصر فقط على القوة سواء كانت عسكرية أو بوليسية.

وتتحدد بناء على التعريف الآنف الذكر متغيرات الأمن القومي في ثلاثة: **الأول** التوازن بمعنى القدرة على خلق اتفاق أو انسجام خارجي فضلاً عن القدرة على خلق إجماع قومي في الداخل Consensus، **والثاني**: الرفاهة، أي القدرة على تحسين كل من مستوى المعيشة وظروف الحياة Quality of life، والثالث: القدرة العسكرية ممثلة في القوات والمعدات واستراتيجية الاستخدام.

وترتبط هذه المتغيرات الثلاثة بقواعد السلوك الدولي، وأنماط التفاعلات الدولية، ويمكن أن نحدد تلك القواعد في خمس هي:

1- سياسة القوة، 2- المصلحة القومية، 3- التبادل، 4- تجنب المخاطر، 5- المكانة.

وقبل تناول تلك القواعد وتحديد مضمونها بناء على شكل النظام الدولي وهيكله علينا أن نقر بأنه ليس هناك اتفاق بين علماء السياسة حول تلك القواعد من حيث

عددها، أو ترتيب أهميتها، أو حتى مضمون كل منها، فلكل اجتهاداته ورؤيته النابعة من فهمه وخبرته والمدرسة الفكرية التي ينتمي إليها، وإذا كانت هذه القواعد ترتبط بأنماط التفاعلات الدولية من ناحية، وبمفهوم الأمن القومي من ناحية أخرى، فإن علينا أن نوضح المقصود بكل منها.

1 ـ **فسياسة القوة:** تعني أن التفاعلات الدولية منذ القرن السابع عشر وحتى يومنا هذا تبنى على منطق القوة، فالدولة القومية تسعى إلى بناء القوة والحفاظ عليها وتعظيمها واستخدامها عند الضرورة، ومن المعروف أنه ليس هناك حدود للقوة، والسياسة العملية real Politik هي سياسة القوة، وعناصر قوة الدولة لاتقتصر على القوة العسكرية، ولكنها تمتد لتشمل الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، وقدرة النفوذ الإقليمي والدولي، والهدف الاستراتيجي والإرادة القومية (Cline, 1980:6).

2 ـ **أما المصلحة القومية:** فهي أكثر غموضا، وأقل تحديداً قد ينظر إليها على أنها أداة لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية، أو تبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما، كما قد ينظر للمصلحة القومية باعتبارها القوة الدافعة وراء البقاء القومي، وهكذا تصير المصلحة القومية جوهر سياسة الدولة (Rosenau, 1968: 43-40; Morgenthau, 1960: 5; Wolfors, 1962: 5) يتضح من دراسة السلوك الدولي للدولة القومية أن المصلحة القومية تشكل دائما الدافع القوي وراء هذا السلوك سواء كان تعاونياً أو صراعياً أو محايداً، من ثم يتسع ويضيق تفسير الدولة لمصلحتها القومية حسب الموقف السياسي الداخلي والإقليمي والدولي الذي تجد نفسها فيه.

3 ـ **التبادل:** ويعني أن السلوك الدولي بما يعنيه من تفاعلات لا يتم في اتجاه واحد، أو من طرف واحد، ولكنه سلوك تبادلي reciprocal بين طرفين بصورة أساسية، وقد تتعدد الأطراف، بيد أن تحليل هذا السلوك ينبغي أن يتم في إطار من الثنائية مع عدم إغفال دور الأطراف الأخرى من حيث هي قوى مؤثرة على التفاعلات الثنائية، وهكذا يصير السلوك الدولي أفعالا وردود أفعال، والتمييز بين الفعل ورد الفعل يتوقف على وزن الأطراف الدولية المختلفة، فالطرف الأقوى يمتلك زمام المبادرة، بينما الطرف الأضعف لايملك في الغالب إلا رد الفعل.

4 ـ تجنب المخاطر: تتأسس الحركة السياسية للدولة، وعملية صنع القرار السياسي لرئيس الدولة على ضرورة تجنب المخاطر، فلا نجد في التاريخ السياسي نماذج عديدة لقادة حاولوا تدمير دولهم أو تهديد أمنها بالدخول في مخاطر غير محسوبة أو غير مضمونة، وهناك اتفاق على قاعدة تجنب المخاطر بين الدول الكبرى من ناحية، وداخل الدول الصغرى من ناحية أخرى، فلا شك أن فعالية الردع النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تعود لذلك، كما أن غالبية الدول الصغرى لاتقدم على تصعيد صراعاتها الإقليمية إلا إذا وثقت من مساندة دولة أو أخرى من الدول الكبرى في النظام الدولي.

5 ـ المكانة: يتم ترتيب الدول تنازلياً حسب المكانة التي تحتلها الدولة على سلم الهيراركية الدولية، وتتحدد المكانة في ضوء عناصر قوة الدولة ودورها الدولي وتراثها التاريخي، وكلما علت المكانة كانت الدولة أكثر نفوذاً في النظام الدولي، والمكانة مسألة ديناميكية متغيرة تتعاقب عليها الدول والشعوب، وترتبط المكانة في معناها الواسع والعام بتعاقب الحضارات وبدورة التاريخ، ولا شك أن الدولة الأكثر أمنا في النظام الدولي لابد أن تتربع درجة عليا من المكانة الدولية.

وحينما تتفاعل قواعد السلوك الدولي الخمس السابقة الذكر فإنها تحدد المقصود برؤية الدولة للأمن القومي، فهل يعني الأمن القومي القوة (المفهوم العسكري)، وهل يعني المصلحة القومية (الغموض)، وهل يعني التبادل وتجنب المخاطر (المفهوم المحافظ)، وهل يعني المكانة (المفهوم العدواني)؟ أو أنه يعني كل ذلك في آن واحد؟.

إن قواعد السلوك الدولي بالمعنى السابق تدفعنا إلى نتيجتين مهمتين:

الأولى: إن مفهوم الأمن القومي لابد أن يكون نسبياً، فهو يختلف باختلاف الزمان، وباختلاف الدولة ورؤيتها لأهدافها القومية، من ثم لايوجد مايمكن أن يطلق عليه الأمن المطلق حتى في ظل نظام الامبراطورية.

الثانية: إن موضوع الأمن القومي ومضمونه يختلف باختلاف طبيعة النظام الدولي، كما أن مستويات الأمن القومي تتباين بتباين هيكل النظام الدولي وبنيانه وما يترتب على ذلك من تغير قواعد سلوك الدول (انظر الجدول رقم 1).

جدول (1)

نمط التفاعلات		متعدد الأطراف	ثنائي القطبية	أحادي القطبية (الامبراطورية)
1ـ قواعد السلوك الدولي				
المصلحة القومية	الدرجة	مرن	مرن جدا (غموض)	جامد
سياسة القوة		متنوع	نسبي	مطلق
التبادل		مؤكد	ممكن	لايوجد (اتجاه واحد)
تجنب المخاطر		نظام مخاطر	نظام حذر	سيطرة
المكانة		مشاركة	مشاطرة	انفراد
2 ـ الأمن القومي				
ـ المستويات		الإقليمي	القومي	الدولى / الأمبراطوري
ـ المضمون		عسكري	مجتمعي	عسكري
ـ الدرجة		متوسطة	أمن أكثر	أمن أقل

ثانيا: نمط التفاعلات الدولية ومفهوم الأمن القومي:

يمثل الجدول رقم (1) تلخيصاً لمضمون قواعد السلوك الدولي وللأمن القومي حسب طبيعة النظام الدولي (نمط التفاعلات)، ويتضح من الجدول أن هيكل النظام الدولي وبنيانه والذي يتحدد بناءً على نمط التفاعلات الدولية يؤثر تأثيرا بالغاً على كل من قواعد السلوك الدولي من ناحية، والأمن القومي من ناحية أخرى، فمنذ نهاية القرن التاسع عشر مر النظام بثلاث مراحل: مرحلة تعدد الأقطاب Multi-polar حتى الحرب العالمية الثانية، مرحلة ثنائية القطبية Bi-polar، ومرحلة الاحادية التي يعتقد البعض أننا نمر بها الآن Uni-polar، ففي نظام التعددية الدولية كان هناك اهتمام بالأمن الاقليمي من زاوية، توزيع مناطق النفوذ بين الأطراف الرئيسية في النظام الدولي، بينما نمى مفهوم الأمن القومي للدولة القومية مع التحول إلى نظام القطبين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويبدو أن هناك تحولاً مع الانتقال إلى نظام القطب المسيطر ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ إلى مفهوم الأمن الدولي / الأمبراطوري ليس بمعنى الأمن الجماعي Collective Security، والذي ينبثق عن ميثاق الأمم المتحدة خصوصاً في الفصل السابع المتعلق بإجراءات القمع والمنع، ومواجهة العدوان أو التهديد به، ولكن بمعنى الأمن الكوني/ العالمي Universal Security، وهو المفهوم الذي يعكس رؤية الولايات المتحدة دون غيرها.

ومن ناحية أخرى، يؤثر نمط التفاعلات كذلك على مضمون الأمن القومي، فبينما يتراوح في ظل التعددية الدولية بين ما هو عسكري وما هو مجتمعي يتركز بل وينحصر في ظل الآحادية الدولية فيما هو عسكري، بينما يسود المعنى المجتمعي في ظل الثنائية وبخاصة الثنائية المرنة، والتي شهدها النظام الدولي منذ عام 1962، وبصورة أخص بالنسبة لدول العالم الثالث والتي تشكل محور اهتمامنا[2]. أما من حيث درجة الأمن فيمكن القول مع التحفظ الشديد حول إمكانية تحديد درجات للأمن: إن النظام الثنائي كان الأفضل من حيث درجة الأمن التي يوفرها لأطرافه الكبار منهم والصغار، وذلك بسبب المرونة التي تميز العلاقات بينها، بينما يضر النظام الأحادي بدرجة الأمن المتاحة أذ يقلصها إلى حد كبير، أما في النظام التعددي فيمكن القول بتوافر درجة متوسطة للأمن، وذلك نظراً لسياسة التوفيق بين المصالح التي تسود هذا النظام Compromise.

وبالنظر إلى متغيرات الأمن القومي والتي سبق أن حددناها بثلاثة هي: الرفاهة والتوازن والقدرة العسكرية، فإن وزن كل منها في بناء الأمن القومي يتباين باختلاف نمط التفاعلات الدولية، ففي النظام الثنائي تحتل سياسات التوازن والرفاهة دوراً ملحوظا، بينما تحتل السياسات العسكرية دوراً أهم في حالة التعددية، وتكاد تختفي سياسات الرفاهة والتوازن من حيث هي مكونات للأمن القومي في ظل النظام الآحادي (انظر الشكل رقم 1).

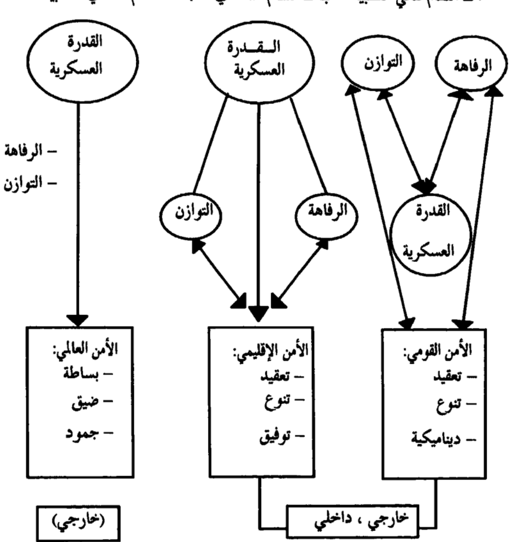
ويستنتج من الشكل رقم 1، ما يلي: 1- يتميز الأمن القومي في ظل النظام الثنائي بالتعقيد أو التركيب والتنوع والديناميكية، ويتميز في ظل النظام التعددي بالتعقيد والتنوع والتوفيق، بينما يكتسب خصائص أخرى في ظل الإمبراطورية كالبساطة والضيق والجمود.

2 ـ لايقتصر الأمن القومي في ظل الثنائية والتعددية على البعد الداخلي فقط أو الخارجي فقط، ولكنه يشتمل على البعدين معا، ولايوجد تمايز بينهما، فالأمن القومي كل متكامل دون تفرقة بين ماهو داخلي وما هو خارجي عندما يتم تحليل مصادر التهديد، بينما في ظل النظام الامبراطوري يتم تجاهل البعد الداخلي تماماً من حيث هو متغير للأمن القومي، وتصير القوة العسكرية المطلقة هي صمام الأمن ضد تهديداته الخارجية.

3 ـ على الرغم مما قد يوحي به نظام الأمبراطورية من أنه مستقر، فإنه يظل أقل النظم الثلاثة استقراراً نظراً لبساطته الشديدة، وذلك لاستناده فقط إلى القوة العسكرية، ونظراً لاتسامه بالضيق والمحدودية، وما يتصف به من جمود، فهو معرض للخطر الذي ينجم عن التحدي من جانب قوى دولية أخرى[3] قد تستجمع قواها من أجل مشاركة أكبر في النظام الدولي.

شكل رقم -1-

أ ـ النظام ثنائي القطبية ب ـ النظام التعددي جـ ـ النظام أحادي القطبية



لقد تعرض مفهوم الأمن القومي لتطورات عديدة أدّت إلى تغير مضمونه، فقد نشأ المفهوم عسكرياً بحتاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولم يعد يكون الوجه الآخر

لمفهوم الدفاع الوطني National Defense، ولم يكن ذلك مستغربا في ظل نظام دولي تميز بخصائص تعلي في جملتها من البناء العسكري والاداة الحربية، فهو نظام اتسم بالصراع حول المكانة، قوامه التهديد بالقوة أو استخدامها فعلا إما بصورة مباشرة أو بطريق الوكالة by proxy، وهدفه السيطرة، وهو نظام نظر إلى مصادر التهديد التي تأتي من الخارج دون أن يعطي أية أهمية للبناء الداخلي والعلاقات الاجتماعية على أنها دوافع للتهديد أو عوامل للاستقرار. وهكذا صار الأمن القومي مفهوما عسكريا خارجياً فقط.

ونتج عن ذلك انخراط الدول الكبرى بما فيها القوتين العظميين في سلسلة من الأحلاف العسكرية والأحلاف المضادة بغية التخفيف من التهديدات العسكرية الخارجية، كما تسابقت القوتان العظميان في محاولة بناء أكبر قواعد عسكرية خارج حدودهما سواء في البر أو البحر أو الفضاء الخارجي، وترتب على ذلك دخول الدول الصغرى ـ غير النووية ـ في سباق للتسلح مستعيرة في ذلك خبرة الدول الكبرى بهدف درء المخاطر والتهديدات الخارجية.

ولم يستمر ذلك طويلا فقد أدرك المفكرون والسياسيون على السواء أن مزيداً من القوة العسكرية لايوفر مزيدا من الأمن، ولكنه قد يؤدي إلى زيادة المخاطر على الإنسان والبيئة معا، كما برزت قضايا أخرى أكثر إلحاحاً، وتتعلق بالبيئة الداخلية للأمن، فقد تحول الاهتمام إلى الانسان قبل المكان، وكان من الضروري البحث في حمايته وتأمينه سياسياً واجتماعياً، وبرز الاهتمام بالبيئة، وكان من الضروري كذلك محاولة حمايتها من عبث البشر، وتحول الاهتمام إلى قضية التنمية بعناصرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولعله من الملفت للنظر أن تأتي البدايات الأولى لهذا التحول على يد عسكريين سابقين رأوا أن الأمن القومي هو التنمية (McNamara, 1968: xi and 60). وقد ارتبط هذا التحول في مفهوم الأمن القومي من مفهوم عسكري إلى مفهوم مجتمعي، بتحول في مفهوم مصادر تهديد الأمن القومي، فبدلا من التمييز بين المصادر الخارجية والمصادر الداخلية، صار هناك تمييز بين المصادر الرئيسة للتهديد ـ داخلية وخارجية ـ والمصادر الثانوية للتهديد ـ داخلية وخارجية ـ، وبينما تتسم الأولى بأنها ملحة، فإنه يمكن تأجيل مواجهة الثانية إلى أن يتم التغلب على الأولى (المشاط، 1984 :48)، وبعبارة أخرى صار من الأهمية بمكان عند رسم وصياغة السياسات الأمنية ضرورة تحديد الأولويات حتى تكون هذه السياسات ذات

فعالية (Al-Mashat, 1986: 245).

ومن ناحية أخرى، فإن نمط التفاعلات يؤثر مباشرة على مستوى ودرجة الأمن القومي، فقد رأينا من الجدول رقم ـ 1 ـ أن أفضل حالة لأمن الدول الصغرى هو النظام الثنائي حيث يفسح المجال للدولة القومية لحماية أمنها، وتحقيق درجة أعلى أو أكثر من الأمن، بينما يعد النظام الأحادي أسوأها حيث يسيطر الأمن العالمي، وتقل درجة الأمن للدول الأخرى، أما النظام التعددي فهو نظام وسط يتم التركيز فيه على الأمن الإقليمي Regional أو دون الإقليمي Sub-Regional، وتتمتع أطرافه بدرجة أمن متوسطة. وقد انعكست أنماط التفاعلات الدولية على مسألة الأمن القومي في الوطن العربي بصورة عامة، وفي منطقة الخليج بصورة خاصة، وهذا ما سنعرضه في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

ثالثا: مستويات الأمن القومي بين الخصوصية والتداخل:

درجت أدبيات الأمن القومي على تحديد مستويات أربعة للأمن القومي (العتمة، 1987 :33؛ كيلاني، 1987: 84).

1 ـ الأمن القومي بالمعنى القطري / الوطن.

2 ـ الأمن دون الإقليمي أي الترتيبات دون الإقليمية.

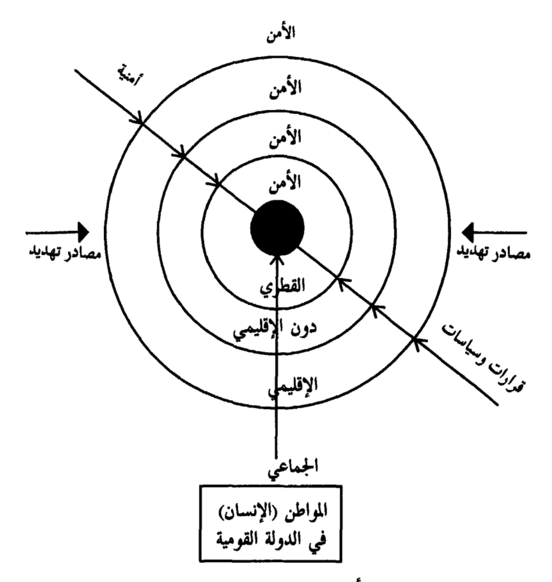
3 ـ الأمن القومي بالمعنى الإقليمي.

4 ـ الأمن الجماعي.

فإذا أردنا أن نحدد موقع الأمن القومي الفرنسي مثلاً من هذه المستويات نجده يحتل المكانة الأولى (القطري / الوطني) ثم التعاون الفرنسي الأوروبي عبر حلف الاطلنطي (دون الإقليمي)، ثم التعاون بين دول أوروبا مجتمعة (الإقليمي)، وأخيرا الترتيبات الأمنية التي يقررها مجلس الأمن في ضوء الفصل السابع من الميثاق (الأمن الجماعي).

ويمكن تطبيق نفس الصيغة على الكويت، فهناك أمنها الوطني (القطري/ الوطني)، وهناك تعاونها في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دون الإقليمي)، ثم التعاون في إطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية (الإقليمي/ القومي) وأخيراً الاشتراك في الاجراءات التي يقررها مجلس الأمن بناء على الفصل السابع من الميثاق (الأمن الجماعي). ويمكن تصوير ذلك بالشكل رقم ـ 2 ـ.

شكل رقم -2- (مستويات الأمن)



إن تحديد مستويات الأمن القومي بالصورة السابقة ينبني على عدة افتراضات:

1ـ أن هناك تداخلا وتشابكا بين مختلف تلك المستويات، كما يوضحها، (الشكل رقم 2) ، مؤدى ذلك ضرورة توافر حد أدنى من الاتفاق على مصادر تهديد الأمن بين أطراف النظام الدولي، ومن ثم الاتفاق على القرارات والسياسات الأمنية اللازمة، والملائمة لصيانة أطراف النظام والحفاظ عليهم، ويترتب على ذلك، أن مثل هذا الاتفاق لابد وأن يتوافر في كل إقليم من أقاليم النظام الدولي، خصوصا إذا لم يتم الاتفاق على المستوى الجماعي.

2 ـ أنه على الرغم من هذا التدخل والتشابك بين تلك المستويات فإنه لابُدَّ أن تُتاح الفرصة للخصوصية التي يمكن أن تميز طرفا دوليا عما سواه داخل إقليم معين أو بعيدا عنه، وبعبارة أخرى، وجود المستويات السابقة يعني أنه يمكن أن تتباين مصادر التهديد، ومن ثم أولويات السياسات الامنية بتباين ظروف الدول المختلفة إذن الإجماع وإن كان مطلوبا فإنه ليس حتمياً.

3 ـ أن هدف قرارات وسياسات الأمن هو الاعلاء من درجة الأمن التي تتمتع بها الدولة القومية ومن ثم المواطن الذي يقيم عليها.

4 ـ مستويات الأمن الأربعة متكاملة، ويتم التعامل معها بالترتيب السابق، فالدولة التي تتعرض لتهديد أمنها تبدأ بتنفيذ ما رسمته مسبقاً من سياسات أمنية، ثم تطلب الاستعانة بمن ينتظمون معها في مؤسسات إقليمية، ثم مؤسسات قومية أو إقليمية أوسع، وقد تلجأ أخيراً إلى طلب إجراءات القمع والمنع التي تشكل أساس الأمن الجماعي.

ويلاحظ أن التطورات الدولية التي رافقت حرب الخليج من ناحية، وميزت النظام الدولي من ناحية أخرى قد أثرت على مستويات الأمن القومي، بحيث يمكن حصرها في ثلاثة مستويات، **الأول**: الأمن القومي/ الوطني: مع التركيز على الأبعاد الداخلية. **الثاني**: الأمن القومي الاقليمي سواء في صورة تجمعات أو اتفاقات. **الثالث**: الأمن العالمي/ الجماعي بعديه التنظيمي أو المؤسسي، والترتيبات العسكرية أو الاحلاف.

أما المستوى الأول فقد استمر المستوى الأصيل للأمن طالما ظلت الدولة القومية الفاعل الدولي الرئيسي، بيد أن التحول الذي يتوقع في هذا الصدد يكمن في التركيز على المصادر الداخلية للتهديد، ويمكن أن نتصور وجود حرية أكثر للدول في التعامل مع تلك المصادر عكس ما هو ظاهر اليوم خصوصا في العالم الثالث، حيث المسائل التي تمس حقوق الإنسان وكرامته ستكون أقل أهمية إذا وجد تهديد داخلي للأمن.

أما المستوى الثاني فيستمر في العمل، ويحل محل الترتيبات دون الاقليمية وهي الترتيبات التي كانت تشكل المستوى الثاني للأمن قبل حرب الخليج، والتي لم تعد قائمة بعد الحرب، فقد ثبت ان الترتيبات دون الإقليمية لا فاعلية لها في حماية الدولة التي تعرضت للتهديد (Stratagic Survey, 1991: 81)، ويعمل الأمن القومي الاقليمي

من خلال التجمعات أو التنظيمات الإقليمية أو الاتفاقات المتبادلة دون التقيد بمدى فاعلية أي منها.

أما المستوى الثالث والذي يتعلق بالأمن العالمي /الجماعي فيمكن النظر إليه من زاويتين:

الأولى: الأمم المتحدة والاجهزة المنبثقة عنها سواء مجلس الأمن(4) أو لجنة أركان الحرب أو غيرها من الأجهزة(5) ويلاحظ بالنظر إلى تطور النظام الدولي، أن المنظم الدولي الرئيسي ـ أي الولايات المتحدة ـ يستطيع توظيف الأمم المتحدة لخدمة رؤيته نحو مسألة الأمن القومي، وتصير تلك الرؤية بمثابة التفسير المؤسسي للأمن العالمي وما يرتبط به من اجراءات جماعية.

الثانية: الترتيبات العسكرية والأحلاف، ومقتضى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية ـ المنظم الدولي الرئيس ـ لن تقوم بنفسها مباشرة وفي كل حالة بحماية الأمن العالمي، ولكنها ستقوم بذلك مستندة إلى قاعدتين:ـ

1 ـ محاولة الحصول على موافقة حلفائها في صورة إجماع Consensus حول الإجراءات التي تحقق رؤيتها للأمن العالمي.

2 ـ بناء وإقامة سلسلة من التحالفات قد تتعدى مفهوم الحلف العسكري (Pact) بالمعنى التقليدي، أي أنها تتعدي المسائل العسكرية الى حد إقامة تحالفات Coalitions بوظائف اقتصادية وسياسية واستراتيجية وعسكرية في آن واحد.

يقودنا العرض السابق إلى أن نذكرّ بتعدد الرؤى حول الأمن القومي ومصادر تهديده بتعدد الدول القومية واختلاف مؤسسات صنع القرار السياسي فيها، حتى في ظل النظام الأحادي سيظل للرؤية القومية للدولة دورها في تحديد مدى انخراطها في الترتيبات المؤسسية أو التحالفات الوقتية، ويؤكد ذلك الخصوصية التي تميز جميع القضايا المرتبطة بالأمن القومي وعلى رأسها السياسيات الأمنية.

ويبرز ذلك بصورة خاصة عند تحديد مصادر التهديد التي تواجه الدولة القومية، وعند التمييز فيها بين ما هو رئيس وما هو ثانوي، وإذا كان ذلك صحيحا بالنظر إلى المستوى الأول والمستوى الثاني للأمن فإنه لا يعد كذلك بالنسبة للمستوى الثالث حيث يفرض المنظم الدولي الرئيس رؤيته واستراتيجيته على حلفائه من ناحية وبقية الأطراف الدولية الأخرى من ناحية ثانية.

رابعا: حرب الخليج وتشتت مفهوم الأمن القومي العربي:

أسفرت حرب الخليج عن عدة نتائج تتعلق بكل من مفهوم الأمن ومصادر تهديده والسياسيات الأمنية الكفيلة بحمايته، ويرى البعض أن ما سقط في أزمة الخليج هو الجانب المعنوي والعرفي في فكرة الدفاع العربي المشترك (سعيد، 1992 : 95) بيد أنه يمكن القول بأن أزمة الخليج الثانية كان لها تأثير واضح على مفهوم الأمن القومي والسياسيات الأمنية كما يلي:.

1 ـ التأكيد على المضمون المجتمعي للأمن القومي بالنسبة للدول الصغرى، وهو المفهوم الذي يمتد إلى تكريس الولاء والانتماء والتضحية والإيثار في سبيل الدولة ونظامها السياسي.

2 ـ تنوع مصادر التهديد، فلم تعد مصادر التهديد مقصورة على الأعداء التقليديين بل امتدت إلى أصدقاء ينتظمون في عضوية المنظمة الإقليمية نفسها ويلتزمون بالسياسات الأمنية نفسها، وهذه النتيجة تخلق حالة من حالات القلق الدائم والإحساس المستمر بعدم الأمن Insecurity.

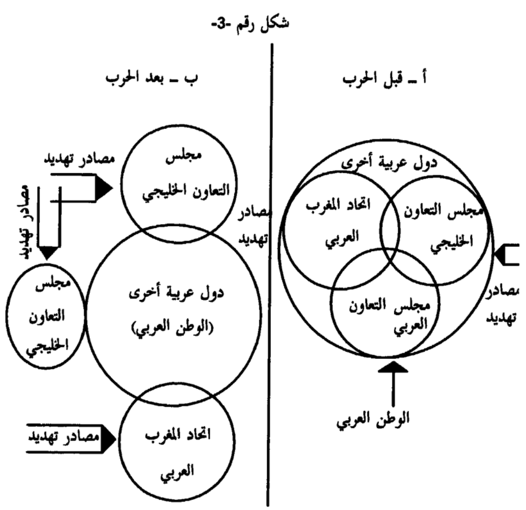
3 ـ عدم كفاية وعدم فاعلية الترتيبات دون الاقليمية Sub - regional [6] في حماية الدولة المعرضة للخطر من ثم كان لا بد من البحث إما عن ترتيبات إقليمية / قومية أو دولية عالمية درءاً للخطر ومواجهة للتهديد.

4 ـ التحول الواضح إلى نظام سيطرة الولايات المتحدة بما يعنيه ذلك من سيادة الرؤية الامريكية ونظام الأمن الأمريكي على النظم الفرعية والإقليمية على السواء وتفوق الولايات المتحدة في مجال القوة والقيادة، إن هذا التفوق الأمريكي Pax Americana قد ظهر بجلاء لكل الناظرين حينما قادت الولايات المتحدة قوى التحالف ضد العراق (Freedman, 1991: 197)، وظهر كذلك في الترتيبات الأمنية اللاحقة للحرب، اذ ترى الولايات المتحدة أن لها مصالحها الخاصة بها في أمن الخليج واستقراره، ويجب أن تخطط لتكون لها الكلمة العليا في عملية التخطيط الأمني في المنطقة[7] ، وكان الرئيس السابق جورج بوش قد أكد في خطابه أمام الكونجرس بتاريخ 6 مارس 1991في اعقاب تحرير الكويت على الحاجة إلى اقامة بنيان أمني إقليمي في الخليج من شأنه ان يعالج الخلل في ميزان القوى العسكري في المنطقة (Dannreuther, 1991: 58).

5 ـ التحول في مفهوم الأمن القومي إلى الأمن الداخلي بما يعنيه ذلك من تضييق لمضمون الأمن واحتمالات أكبر للتحول إلى إجراءات قمع قد تضر بالمواطنين، هذا في الوقت الذي يصير فيه الأمن الخارجي حتى للدولة القومية من اختصاص المنظم الرئيس وهو مفهوم مبني على البعد العسكري، كما أنه مفهوم واسع جدا، لا قيود عليه، من ثم فهو مفهوم غامض غير محدد.

ولكي نوضح هذه التحولات دعنا ننظر إلى الشكل رقم 3ـ بشقيه أ، ب أي قبل الحرب وبعدها:

شكل رقم -3-



فقبل الحرب كان هناك اتفاق عربي حول مصادر تهديد الأمن القومي وبرز ذلك سواء في مؤتمرات القمة العربية أو في النظم الأساسية للتنظيمات الإقليمية التي أنشئت في كنف جامعة الدول العربية، وأكدت جميع تلك التنظيمات على الالتزام بالأمن

القومي العربي واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية لعام 1950. ومن ثَمَّ وُجِد تداخل بين هذه التنظيمات فيما يتعلق برؤاها الأمنية داخل الإطار الأشمل وهو جامعة الدول العربية.

وتبدَّل الحال بصورة كبيرة في أعقاب الغزو العراقي للكويت وبعد انتهاء الحرب، فمن ناحية لم يَعُدْ هناك اتفاق على مصادر التهديد، فقد صار العراق بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي المصدر الرئيس للتهديد، وتراجعت المصادر الأخرى إلى مصادر ثانوية أو لم تَعُدْ مصادر تهديد كالولايات المتحدة وتنافسها مع الاتحاد السوفيتي أو دول الجوار الجغرافي وبخاصة إيران. ولم يتبقَّ سوى إسرائيل التي تشكل المصدر الرئيس للتهديد سواء لبقية دول الوطن العربي أو للتنظيمات دون الاقليمية الأخرى، كما انفرط عقد مجلس التعاون العربي وانسلخ عن النظام الإقليمي العربي دون أن يُلْغَى من الناحية الرسمية. ويمكن تناول النتائج الآتية لحرب الخليج على الأمن القومي العربي:ـ

1ـ مفهوم الأمن القومي:

أسفرت الحرب عن بروز مفهوم خليجي للأمن القومي، وهو مفهوم يستند إلى ظروف كل دولة على حدة، وهو مفهوم قد يختلف عن مفهوم الأمن القومي العربي، فالدول العربية أعضاء مجلس التعاون الخليجي هي دول صغرى من حيث المساحة، وفقيرة في عدد السكان، وهي ضعيفة عسكريا، وإن كانت ثرية اقتصاديا، هذه الخصائص تختلف عن غالبية الدول العربية الأخرى حيث تتميز باتساع المساحة وكثافة السكان ووفرة الجيوش والإغراق في الفقر، ونتيجة للغزو وما تلاه من حرب تؤكد دول الخليج على البعد العسكري للأمن أي القدرة الدفاعية، والدليل على ذلك أنها سارعت إلى عقد صفقات أسلحة أو التوصل إلى اتفاقات عسكرية أو اصدار إعلانات أمنية أو الدخول في مفاوضات عسكرية فيما بينها وبين الدول الكبرى، بينما أتت مبادراتها بالاصلاحات السياسية متأخرة إلى حد كبير، فقد عدلت عُمان من نظام اختيار أعضاء المجلس الاستشاري عام 1992، كما أعلنت المملكة العربية السعودية إنشاء مجلس للشورى[8]، وأعلنت البحرين عن إنشاء مجلس للشورى عام 1993.

ويتطلب المفهوم العسكري للأمن القومي بالمعنى القُطْري أو دون الإقليمي إعادة اختبار لكل من المؤسسات الأمنية القائمة والقدرات العسكرية المتاحة في كل دولة

على حدة، أو في الدول المنتمية إلى التنظيم دون الاقليمي مجتمعة.

ولا شك أن إعادة التركيز على البعد العسكري للأمن يعد تراجعا عن التيار الفكري الذي ساد في العقد الماضي حول البعد المجتمعي للأمن القومي، كما أن هذا التراجع يقود الى الاهتمام بمصادر التهديد الخارجية أكثر من الالتفات إلى الظروف الداخلية التي قد تشكل تهديداً للأمن، ومؤدى ذلك أننا صرنا إزاء مفهوم عسكري خارجي للأمن وهو يتطلب بالضرورة إعادة النظر في جميع الأبعاد والمتغيرات المرتبطة به.

وقد يكون من المفيد في هذا الصدد الإشارة الى مبادرة عُمان التي عرضت على مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجي الثانية عشرة والمنعقدة بالكويت في ديسمبر1991، والمتعلقة بإنشاء قوات مشتركة للدول الست قوامها 100,000وتتمتع قيادتها بالاستقلال عن الدول الأعضاء (على غرار قوات حلف الأطلنطي)، والواقع أن القمة أثنت على جهود السلطان قابوس في هذا الشأن وإن لم تتحمس لها (Tripp, 1992: 47).

2 ـ مصادر التهديد:

لعل أكثر أبعاد الأمن القومي تأثرا بحرب الخليج هو ما يتعلق بمصادر التهديد، فقد استقر العمل العربي علي تحديد مصادر تهديد الأمن القومي العربي كما يلي: (المشاط، 1989 :40 - 44).

أ ـ مصادر التهديد الرئيسة ثلاثة:

ـ إسرائيل ـ التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ـ غياب المؤسسات الديمقراطية وعدم توافر القدرات التوزيعية للأقطار العربية.

ب ـ مصادر التهديد الثانوية: ثلاثة:

ـ تنافس القوتين العظميين على اكتساب مناطق نفوذ في الوطن العربي ـ أطماع دول الجوار الجغرافي ـ قضايا عدم اندماج الاقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية. أما بالنسبة لدول الخليج التي كانت تحدد مصادر تهديد أمنها في إسرائيل وسياساتها التوسعية، والصراع والتنافس بين القوى الكبرى في الخليج، والحرب الإيرانية العراقية، والتطورات الاقتصادية السريعة التي لم تواكبها تطورات سياسية

مماثلة (المشاط، 1988 :105)، فقد صارت تنظر إلى القدرة العسكرية العراقية والنوايا العراقية باعتبارها المصدر الرئيس للتهديد، من ثم تراجعت أهمية المصادر الأخرى، وتبدل وضعها كما سنرى، وهكذا صار تهديد الأمن القومي لمنطقة الخليج تهديدا إقليميا من إحدى الدول الإقليمية العضو في جامعة الدول العربية، كما صار تهديدا خارجيا لأنه يتعلق بوجود الدول ذاتها.

3 ـ دول الجوار الجغرافي: مشاركون وليسوا منافسين:

يرتبط بما سبق تغير إدارك ورؤية دول الخليج العربية لدول الجوار الجغرافي ولدورها في ترتيبات الأمن الإقليمية، ولكي يتضح هذا التغير في الرؤية والإدراك علينا أن نستعرض الرؤية العربية لإيران من حيث هي أهم دول الجوار، وذلك كما ورد في مقررات بعض مؤتمرات القمة العربية والتي وافقت عليها الدول العربية بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، ففي مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر عام 1987، جاء في القرار رقم (163) ما يلي:

> «إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عّمان/ المملكة الأردنية الهاشمية من 1987/11/11: إذ يؤكدون اهتمامهم الجدي بالتهديدات الخطيرة التي يتعرض لها الأمن القومي ويؤكدون المكانة المهمة التي باتت الحرب العراقية ـ الايرانية تحتلها في قلب اهتمامات الأمة العربية لما يشكله استمرارها من أخطار جسيمة على الأمة وقضاياها المصيرية.... وإذ يلاحظون إصرار إيران على مواصلة الحرب ضد العراق، وعدم استجابتها للمبادرات السلمية العربية والدولية والقرارات الصادرة من المنظمات الدولية، وإدراكا منهم للمخاطر الكبيرة التي غدت تهدد الأمن القومي بأسره من جراء هذا السلوك العدواني، والإصرار على مواصلته...، وتقديرا منهم بأن هذا الوضع يشكل تهديدا للأمن القومي العربي مما يتطلب الالتزام بما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية... يقررون:
>
> – إدانة استمرار احتلال إيران للأراضي العربية ورفضها في العراق

لما يمثله ذلك من اعتداء صارخ على سيادة دولة عضو في الجامعة ومساس بسلامتها الاقليمية»[9]

كما ورد في القرار (165)الصادر عن المؤتمر نفسه ما يلي:

«أن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بمدينة عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية من 8 إلى 1987/11/11. إذ تدارسوا بعمق واهتمام الاعتداءات والتهديدات الإيرانية ضد دول الخليج العربية، وبشكل خاص دولة الكويت والمملكة العربية السعودية....، وإذ يستنكرون بشدة تدخل إيران المستمر في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية وغيرها من الدول العربية وتبني الحكومة الإيرانية لسياسة التخريب والأعمال الماسة بالأمن الداخلي ضد بعض البلدان العربية... يقررون: «شجب وإدانه الاعتداءات الإيرانية المتكررة على دولة الكويت وعلى سلامتها الإقليمية واعتبار هذه الاعتداءات موجهة ضد الأمة العربية جمعاء»...

ـ إدانة تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية ولجوئها إلى العنف والإرهاب لإثارة المشاكل وخلق القلاقل في هذه الدول»[10].

كما جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي بالجزائر عام 1988م تأكيد لنفس الرؤية المذكورة سابقا للخطر الإيراني: وما تتعرض له دول الخليج العربية من اعتداء وتهديد وتدخل في شؤونها الداخلية من جانب إيران... «كما أدان المؤتمر جميع أشكال الإرهاب الذي تمارسه إيران ضد دول الخليج العربية، والذي يتمثل في تدخلها في الشؤون الداخلية لتلك الدول ولجوئها إلى أعمال العنف والتخريب الماسة بالأمن الداخلي لبعض دول الخليج العربية وبخاصة دولة الكويت والمملكة العربية السعودية[11]. وأكد المؤتمر نفسه «إيمانه بأن الأمن القومي العربي وحدة لا تتجزأ، وأن أيّ عدوان على سيادة أيّ دولة عضو أو عمل إرهابي ضدها يشكل عدوانا على الأمة العربية كلها» [12] وبمقارنة هذه القرارات السيادية بتصريحات المسؤولين في منطقة الخليج العربي عقب انتهاء الحرب، يتضح لنا مدى التغير الكبير في رؤية دول الخليج لإيران ودورها في الترتيبات الأمنية، فقد صرح يوسف بن علوي وزير الخارجية العماني «بأن هناك توافقا تاما بين دول الخليج العربي وإيران حول

أهمية الاستفادة في مجال ضمان الأمن والاستقرار في هذه المنطقة»... وأنه لايمكن تحقيق الأمن بين دول الخليج وإيران مالم تكن هناك أسس قوية للتعاون بين مجلس التعاون والجمهورية الاسلامية الإيرانية[13]، كما أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون لم يختلفوا حول أهمية توثيق روابط التعاون مع إيران، وإن لم يكن هناك اتفاق حول مشاركتها في الترتيبات الأمنية في المنطقة. (Simon,1992: 89).

ويمكن تصوير هذا التحول في الرؤية بالشكل رقم - 4 - أ، ب

الشكل رقم -4-

فقبل الحرب كانت دول الجوار الجغرافي تشكل مصدرا لتهديد الأمن القومي

أ ـ دول الجوار من حيث هي مصادر تهديد للأمن القومي

ب ـ دول الجوار مشاركة في الأمن القومي

الوطن العربي (الأمن القومي العربي)

تركيا

إيران

إثيوبيا

إسرائيل المصدر الرئيس للتهديد

العربي ومن ثم أمن الخليج، وذلك بسبب أطماعها الإقليمية من ناحية، وبسبب علاقاتها بإسرائيل المصدر الرئيس لتهديد الأمن القومي العربي . من ناحية أخرى، أما بعد الحرب فلم يتبق سوى أثيوبيا مصدر تهديد للأمن العربي بسبب علاقاتها الخاصة بإسرائيل من جانب، وتحكمها في تدفق مياه النيل من جانب آخر. أما تركيا وإيران فقد تدخلت ـ كما في الشكل ـ 4 . ب ـ في مفهوم الأمن القومي العربي بصورة لم يسبق لها مثيل، فقد تقدمت إيران باقتراح عقد معاهدة عدم اعتداء مع دول الخليج العربية، وعقد اتفاقيات شاملة معها، ولم تعد دول مجلس التعاون الخليجي تهاب القدرات العسكرية الإيرانية وإنما تنظر إليها على أنها جارة مسلمة يمكن تفهم مصالحها في المنطقة، أما تركيا فهى تسعى من جانبها إلى عقد اتفاقات أمنية لحل مشكلة

الأمن وتبادل المجرمين، كما تسعى سعيا حثيثا إلى عقد مؤتمر لدراسة مشكلة المياه في الشرق الأوسط تحضره الدول العربية وإسرائيل، وتبحث كذلك مساهمتها في التنمية الاقتصادية لمنطقة الخليج وذلك بتكثيف التعاون المتبادل بينهما.

4 ـ السياسات الأمنية:

نظرا لقصور مجلس التعاون الخليجي وعجزه عن الدفاع عن الكويت، لم يكن أمام دول الخليج إلا اللجوء إلى جامعة الدول العربية من ناحية والولايات المتحدة الامريكية من ناحية أخرى، الأولى لكل تحيي معاهدة الدفاع المشترك بين دولها، والثانية لكي توفر امكانات تطبيق اجراءات الأمن الجماعي. وعلى الرغم من قرار وزراء الخارجية العرب في 2 أغسطس 1990 بإدانة العدوان، وصدور قرار القمة العربية الطارئة بالقاهرة في 10 أغسطس بإدانة العدوان، وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، وتقديم المساعدات العسكرية للمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. إلا أنه لم يكن هناك إجماع عربي بخصوص العدوان العراقي[14]، أما الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن وبدافع من المنظم الدولي الرئيس فقد أصدرت اثنى عشر قرارا بدأت في 2 أغسطس بالإدانة والمطالبة بالانسحاب غير المشروط من الكويت وانتهت قبل الحرب وفي 29 نوفمبر 1990 بقرار يخول الدول «استخدام الوسائل الضرورية ضد العراق إلا إذا انسحب قبل 15يناير 1991[15]» وبعد انتهاء الحرب وإعادة تحرير الكويت واستعادة السلطة الشرعية لمكانها على رأس الدولة، أثيرت مسألة السياسات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي من ناحية وللدول الست الأعضاء من ناحية أخرى. وفي بداية الأمر، ونظرا للالتزامات العسكرية والأمنية التي أوفت بها كل من مصر وسوريا رأت دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة توثيق تعاونها الأمني والعسكري مع هاتين الدولتين، وذلك في إطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وقد تبلور ذلك فيما أطلق عليه في 6 مارس 1991م «إعلان دمشق للتنسيق والتعاون بين الدول العربية أو 6 + 2 أي دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى كُلّ من مصر وسوريا.

ويتضمن الإعلان ـ والذي لم يرق إلى مرتبة الاتفاقية ذات الشأن فهو مجرد إعلان وحسب Declaration ـ وجود قوات مصرية وسورية تشكل جوهر النظام الأمني في الخليج، والدعوة إلى إقامة نظام عربي للأمن والدفاع، فقد نصت صيغة الإعلان على:

«العمل على بناء نظام أمن عربي من أجل تعزيز العمل العربي المشترك واعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك، وترك المجال مفتوحا أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الإعلان في ضوء اتفاق المصالح والأهداف»،

أما جوهر الإعلان فقد جاء في النص على أن الأطراف المشاركة... «إذ تشير على وجه الخصوص إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر أن القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في منطقة الخليج تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها تمثل نواة لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج ونموذجا يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي الدفاعي الشامل»: (التقرير الاستراتيجي العربي، 1992 : 264).

ويمكن تفسير الإسراع في إصدار هذا الإعلان، فمن جانب دول الخليج الست تريد طمأنة سوريا ومصر بأنه سيكون للترتيبات العربية للأمن الأولوية على ما سواها، وأنه لا يمكن الاستغناء عن قوات حفظ سلام عربية أساسها قوات مصرية وسورية، أما دوافع كل من مصر وسوريا فهي مزدوجة، فمن ناحية لا تريد أن تترك المجال خاليا لمزيد من النفوذ الغربي أو لدور اوسع لدول الجوار وخصوصا إيران، ومن ناحية أخرى أرادات بالطبع الحصول على عائد اقتصادي في مقابل وجود قواتها هناك، كما يمكن أن نضيف أن هذا الإعلان يتوافق مع الرؤية الامريكية لوجود دائم لقوات عربية في منطقة الخليج. (Simon, 1992: 89).

وعلى الرغم من قلة الأهمية الاستراتيجية لهذا الإعلان والذي لم يصل إلى حد اتفاقية ثُمانية مقبولة وملزمة، وعلى الرغم من فشله في مضمونه الأمني بصورة خاصة (Simon, 1992: 81) فإن رد الفعل الإيراني الأولى كان سلبيا على أساس أن الأمن في الخليج هو مسؤولية الدول الخليجية . بما فيها إيران . وأنه لا يمكن لإيران أن تسمح لأحد أن يستبعدها من تلك الترتيبات. وهكذا بدأت اتصالات دول المجلس بصورة ثنائية بإيران، ثم بصورةٍ جماعية في شكل اجتماع مشترك لوزراء خارجية دول المجلس وأمينه العام ووزير الخارجية الإيراني، وفي سعي ايران ـ كما سبق ورأينا ـ نحو تأكيد دورها الأمني في الخليج أعلنت أنه «لا تناقض في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون وأي علاقات أخرى للتعاون الأمني بين دول المجلس ودول

عربية أخرى سواء كانت سوريا أو مصر[16].» إلا أن الرؤية الإيرانية للتعاون مع دول الخليج تنبع من الرغبة في استبعاد القوى غير الخليجية من أية ترتيبات أمنية (chubin, 1992: 77)، إذ أن أمن الخليج هو مسؤولية الدول المطلة عليه، أو ما أطلق عليهم محمد علي بشارتي وكيل وزارة الخارجية الإيرانية «بلدان حوض الخليج»[17]. مؤدى ذلك أن الرؤية الإيرانية لأمن الخليج ترفض الوجود العسكري المؤقت والدائم للقوى غير الخليجية في المنطقة، وتؤكد أن أية ترتيبات أمنية يجب أن تنبع من الدول الخليجية ذاتها.

والواقع أن الكويت لم تكتف بإعلان دمشق، أو الرغبة الإيرانية بالمشاركة في الترتيبات الأمنية، ولكنها عقدت اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 1991م، وكذلك اتفاقيات مماثلة مع كل من بريطانيا وفرنسا، كما قامت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة بتوقيع اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة.

5 ـ إسرائيل: رؤية خليجية مرنة لمصدر تهديد رئيس:

تتفق دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول العربية الأخرى بشأن النظر إلى إسرائيل على أنها المصدر الرئيس لتهديد الأمن القومي العربي، وقد اتضح ذلك سواء في قرارات مؤتمرات القمة لدول مجلس التعاون الخليجي، أو في قرارات القمة العربية، ففي البيانات الختامية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون تكرر الربط بين ضمان الاستقرار في الخليج وتحقيق السلام في الشرق الأوسط، والنظر إلى أن العدوان الصهيوني على الأمة العربية يشكل وضعا خطيرا ضد أمن وسلامة الوطن العربي [18].

وتضمنت قرارات القمم العربية النظر إلى اسرائيل على أنها خطرٌ يهدد مصير الأقطار العربية، فقد جاء في القرار رقم (167)الصادر عن مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عَمّان في نوفمبر عام 1987 ما يلي:

> «إن أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعين في إطار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية من 8 إلى 11 نوفمبر 1987»، باعتبار أن قضية فلسطين قضية العرب المركزية، وجوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن النضال من أجل استعادة الحقوق العربية المغتصبة في

أرض فلسطين والأراضي العربية المحتلة هو مسؤولية قومية عربية...، ولما كان الخطر الصهيوني لا يستهدف دول المواجهة فحسب، بل يتعدّى ذلك ليهدد مصير ووجود الأقطار العربية كلها...، وبالنظر لاستمرار إسرائيل في ممارساتها التعسفية في الأراضي العربية المحتلة والفلسطينية، وسياستها العدوانية والتوسعية... يقررون:ـ

أولا: حشد طاقات وإمكانات الدول العربية من أجل تعزيز قدرات وطاقات دول وقوى المواجهة مع إسرائيل على جميع الأصعدة لوقف عدوانها المتواصل على الأمة العربية، واستعادة الحقوق العربية المغتصبة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

ثانيا: إقامة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل في اطار تضامن عربي فعال من أجل التصدي للخطر الصهيوني الذي يهدد مصير ووجود الامة العربية وإجبار إسرائيل على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة الهادفة إلى إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة[19]».

وفي أعقاب حرب الخليج ظهرت بوادر تحول في الرؤية العربية، وكذلك الرؤية الخليجية تجاه إسرائيل، وقد لعبت الولايات المتحدة دورا رئيسا في هذا الصدد على يد وزير خارجيتها بيكر، فقد وافقت دول مجلس التعاون الخليجي ولأول مرة منذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي على حضور مؤتمر السلام المزمع عقده برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وذلك بصفة مراقب، وتحضر مُمثّلة في شخص الأمين العام للمجلس، ويضاف إلى ذلك حضور الأمين العام لاتحاد المغرب العربي أيضا مراقبا. ولكي تكتمل صورة التحول في الرؤية العربية تجاه إسرائيل من حيث هي مصدر رئيس لتهديد الأمن القومي العربي نشير إلى أمرين:

الأول: بروز اتجاه مقبول في معظم أرجاء الوطن العربي مفاده «أن يكون ضمن إجراءات بناء الثقة المشتركة بين العرب وإسرائيل اتفاق على وقف بناء المستوطنات مقابل وقف المقاطعة العربية... لأن الإسرائيليين صادروا حتى الآن ما يقرب من 65٪ من مساحة الأراضي هناك[20]. كما يلاحظ أيضا ـ وهذا مهم ـ أنّ غالبية الدول العربية. ومنها دول الخليج ـ وافقت على هذا الاتجاه، فقد ذكر الرئيس المصري محمد حسني مبارك ما يلي: «لقد وافقت الكويت وبعض من دول الخليج على

الأفكار المصرية بالربط بين وقف اجراءات المقاطعة ووقف بناء المستوطنات في إطار اجراءات بناء الثقة المشتركة»[21].

الثاني: لا يخامرنا الشك في أن عملية بناء الثقة المشار إليها تتضمن ـ ولو في مرحلة لاحقة تطبيع العلاقات العربية ـ والخليجية خاصة ـ مع إسرائيل، ويقصد بذلك تكثيف العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية والتكنولوجية بين الطرفين، وهذا ما تسعى إليه إسرائيل دوماً. فالتطبيع Normalization يحد من مشاعر العداء، ويخلق احتمالات أكبر للتعاون والتفاعل الإيجابي. إن هذا التحول في الرؤية تجاه إسرائيل يمكن أن يكون ـ من وجهة نظرنا ـ تطوراً إيجابيا إذا تزامن مع ما يلي:

أولا: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، السورية واللبنانية والضفة الغربية وغزة والقدس.

ثانيا: إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحررة.

ثالثا: توقف إسرائيل عن الاستمرار في استراتيجيتها القاضية بتهديد الأمن القومي العربي وبخاصة الاستمرار في البناء العسكري الضخم، وزيادة قدرتها النووية، وكلها موجهة ضد أمتنا العربية وأمنها القومي.

6 ـ التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تتمثل النتيجة الحاسمة لحرب الخليج بالنسبة للأمن القومي في منطقة الخليج والسياسات الأمنية بالمنطقة في تنامي التعاون العسكري والأمني بين دول المنطقة من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، وتتمثل بدايات هذا التعاون الوثيق في اتفاقية التعاون الدفاعي الموقعة بين الكويت والولايات المتحدة في سبتمبر عام 1991م. وماتبعها من اتفاقات أخرى مماثلة مع بريطانيا وفرنسا. وتستهدف الاتفاقية حماية الكويت ضد التهديدات الخارجية، وتقضي الاتفاقية بحشد عتاد عسكري على أراضي الكويت، وإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة بين الطرفين، ومدة الاتفاقية عشر سنوات. ولا ترى الكويت في مثل هذه الاتفاقية عودة إلى نظام الحماية الأجنبية، بل تراها «اتفاقية تعاون بين بلدين صديقين»[22].

إن هذه الاتفاقية وما تبعها من اتفاقيات مماثلة مع دول خليجية أو عربية أخرى لابد وأن تؤثر على مفهوم الأمن القومي العربي ومصادر تهديده، ومن ثم على السياسات الأمنية العربية فهي من ناحية تؤثر على الرؤية العربية لمصادر تهديد الأمن

القومي كما أنها تعرقل الاتجاه نحو تبني سياسات أمنية عربية على المستوى القومي أو حتى على المستوى الإقليمي يضاف إلى ذلك أنها تتيح للدول المشاركة في تلك الاتفاقيات فرص اختراق البنيان الأمني لكل دولة على حدة. بيد أن النتيجة الأولية لمثل هذه الاتفاقية تتمثل في الإدراك المتزايد لدى اقطار دول الخليج العربية بعدم كفاية أو فعالية السياسات والترتيبات الأمنية العربية سواء المبنية على أساس معاهدة الدفاع المشترك لعام 1950م، أو المستندة إلى الترتيبات دون الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي، وقوات درع الجزيرة التابعة له، أو التي تستند إلى التعاون العسكري مع دول عربية بعينها. كما تعد مثل هذه الاتفاقية تعبيرا عن التحول الذي نشهده في النظام الدولي وتحوله إلى نظام القطب الواحد ـ أي الولايات المتحدة الأمريكية ـ وما يعنيه ذلك من اندماج الأمن الإقليمي ودون الإقليمي والأمن القومي في إطار الأمن العالمي / الإمبراطوري، ومسؤولية المنظم الدولي الرئيس ـ أي الولايات المتحدة الامريكية ـ عن ضمان تلك المستويات الدنيا للأمن.

خاتمة

أثر التحول في بنيان النظام الدولي من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد على قضايا الأمن القومي من حيث المفهوم، والمضمون، ومصادر التهديد، والسياسات الأمنية، فقد عدنا مرة أخرى إلى المفهوم العسكري للأمن مع التركيز على أبعاده الخارجية بالنسبة للمنظم الدولي الرئيس، وأبعاده الداخلية بالنسبة لبقية الأطراف، كما تعد الولايات المتحدة بالنسبة للعديد من الدول مصدرا للتهديد، بل صارت سندا لأية سياسة أمنية، كما قلّت الثقة كثيرا في الترتيبات دون الإقليمية التي تُستهدف في حماية الأمن الوطني الإقليمي لعدد محدود من الدول الصغرى. وفي نطاق الوطن العربي لابد أن يكون القلق أوضح وأكبر، فنحن على أبواب مرحلة يتشتت فيها مفهوم الأمن القومي، ويصير أكثر غموضا، كما تختلط مصادر التهديد بأطراف التأييد ولا بد أن نخشى من التحول في الرؤية ـ الإغراءات العالمية ـ تجاه إسرائيل وما تمثله من تهديد فعال للأمن القومي العربي.

وفي هذه الدراسة لم نتناول من قريب أو بعيد توازن القوى بيننا وبين اسرائيل، إذ لم يكن هدف الدراسة البحث في هذا التوازن، ولكننا بحثنا فيما طرأ على مفهوم الأمن والأمن القومي العربي من تحولات يمكن إذا استمرت بنفس الوتيرة وفي الاتجاه ذاته ـ أن تضر بأي توازن بيننا وبين أعدائنا الرئيسيين.

وإذا كان لتنامي الثقة بين العرب من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، ما يسوغه من وقوف الأخيرة إلى جانب تحرير الكويت، والجهد الذي تبذله إزاء التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط، فإن الأهم هو تعميق الثقة في القدرات العربية التي لاغنى عنها إذا أردنا أن نحمي بجدية الأمن القومي العربي حتى نهاية القرن الحالي وبداية القرن الواحد والعشرين.

الهوامش

(1) لا يوجد تعريف محدد للسعادة، وإن بذلت جير الدين نورمان محاولة أولية في هذا الشأن حيث حددت ستة عناصر رئيسة تشكل في مجموعها السعادة: لعلها مفهوم البيئة وطريقة التحكم فيها (15) والدهم الاجتماعي من العائلة والأصدقاء (10) وتلبية دواعي حفظ النوع (10) وتلبية الدوافع المؤدية للراحة البدنية (35) وتلبية الدوافع الجمالية والحسية (5) وتلبية الدوافع الاستكشافية (15): انظر عرض هذه الدراسة في: الاتحاد 1987/9/16م.

(2) فقد مر النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بعدة مراحل: الحرب الباردة 1962) (47 -، الوفاق (62 - 1972) الانفراج (72 - 1979)، والحرب الباردة الجديدة(79 - 1987) والوئام الدولي (87 - 1990)، مرحلة الأحادية (1990).

(3) لكي يستمر النظام أو أية مؤسسة سياسية لمدة طويلة لابد أن يتمتع بخصائص من أهمها: التكيف وليس الجمود، التركيب وليس البساطة، الاستقلال الذاتي، والترابط: انظر تفصيلا لذلك في:

Samuel Huntingon, Political Order In Changing Societies, New Haven and London, Yale University Press 1977, PP.3 - 24.

(4) يحدد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، وقد تمَّ تفصيلها في ثلاث عشرة مادة، بين المادة التاسعة والثلاثين والمادة الحادية والخمسين، والتي تصل إلى حد استخدام القوة المسلحة ضد الدول المعتدية.

(5) تُشَكَّل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم (المادة 47 من ميثاق الأمم المتحدة).

(6) حيث عجز مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن ردع العراق أو منعه من ضم الكويت إلى أرضه، كما عجز مجلس التعاون العربي عن منع أحد أعضائه ـ العراق ـ من الاستخدام المنفرد للقوة لأغراض زعامية.

(7) التقرير الاستراتيجي العربي، 110:1992.

(8) انظر التفاصيل في صحيفة الخليج، 2مارس 1992، ص 19.

(9) مؤتمر القمة العربي غير العادي: المملكة العربية الأردنية الهاشمية ـ عمان من 8 - 11 نوفمبر

1987، تونس، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية1987م، ص ص 5 - 6.

(10) المرجع السابق، ص ص 8 - 10.

(11) مؤتمر القمة العربي غير العادي: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من 7 - 9 يونية 1988، تونس، الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، 1988م ص 13.

(12) المرجع السابق، ص 14.

(13) الاتحاد 1991/9/14.

(14) Strategic Survery,1990 - 1991, International Institute for Strategic Studies (London): 54.

(15) Ibid.,:55.

(16) انظر تصريح وزير خارجية إيران على أكبر ولاياتي بعد انتهاء اجتماعه مع وزراء خارجية دول المجلس وأمينه العام في نيويورك في 28 سبتمبر 1991م، الاتحاد 1991/9/29م.

(17) انظر الحوار التفصيلي الذي أجرته الخليج مع محمد علي بشارتي حول العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي والرؤية الإيرانية لمسألة أمن الخليج، الخليج، 19يناير 1992، ص 13

(18) انظر البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى من الدورة الأولى الى الدورة الثامنة، الرياض، مجلس التعاون الخليج العربي: الأمانة العامة، (د.ت)، ص 11وما بعدها.

(19) مؤتمر القمة العربي غير العادي: المملكة الأردنية الهاشمية 1987/11/11 مرجع سابق. ص ص، 12 - 13.

(20) حوار مع الرئيس محمد حسني مبارك، المصور، العدد 3489، 23 أغسطس 1991م، ص ص 4 - 15.

(21) المصدر السابق

(22) انظر تصريح الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي، الاتحاد، 1991/9/14م.

المصادر العربية

قاسم العتمة

1987 «الأمن القومي العربي والوحدة العربية»، مجلة الوحدة: العدد 28 يناير52 - 33.

عبدالمنعم المشاط

1989 نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، القاهرة: دار الموقف العربي.

———

1988 «الأمن القومي العربي وأمن الخليج». محاضرات الندوة الدبلوماسية الخامسة عشرة لعام 1407/ 1987. أبو ظبي: وزارة الخارجية، 114 - 85.

1984 أبعاد دراسة الأمن القومي المصري، الدفاع: أكتوبر.

محمد السيد سعيد

1992 مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، الكويت: عالم المعرفة.

هيثم الكيلاني

1987 «الأمن القومي وجامعة الدول العربية»، مجلة الوحدة: العدد 28: يناير، 94 - 84.

المصادر الأجنبية

Al-Mashat. Abdul-Monem
1986 "Arab National Security in the 1980's": Threats and Strategies. International Interactions 12:245-265.

Chubin. Shahram
1992 "Iran & Regional Security in the Persian Gulf". Survival. (Autumn): 62-80.

Cline. Ray
1980 World Power Trends and U.S Foreign Policy for the 1980's. Boulder: CO. Westview Press.

Dannreuther. Roland
1992 "The Gulf Conflict : A Political & Strategic Analysis". Adelphi Papers. 264.

Freedman. Lawrence
1991 "The Gulf War & the New World Order". Survival. XXXIII (May/June) : 195-209.

McNamara. Robert
1968 The Essence of Security. New York: Harper & Row.

Morgenthau. Hans
1960 Politics Among Nations. New York : Knopf.

Rosenau. James
1968 National Interest. International Encyclopedia of the Social Sciences 2: 43-40.

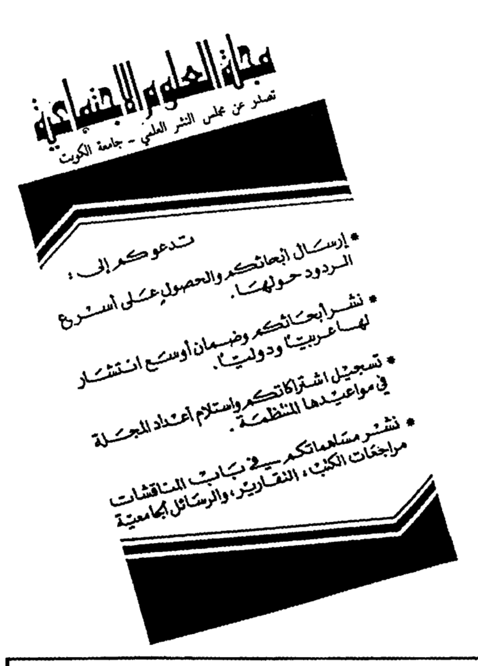
Simon. Steven
1992 U.S Strategy in the Persian Gulf. Survival. (Autumn) : 81-97.

Tripp. Charles
1992 "Security in the Persian Gulf". Survival (Autumn) : 43-61.

Wolfers. Arnold
1962 Discord & Collaboration : Essays on International Politics. Baltimore : MD : Johns Hopkins University Press.

استلام البحث يوليو 1992

اجازة البحث أغسطس 1993


مجلة العلوم الاجتماعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
تدعوكم إلى :
* إرسال أبحاثكم والحصول على أسرع الردود حولها.
* نشر أبحاثكم وضمان أوسع انتشار لها عربياً ودولياً.
* تسجيل اشتراكاتكم واستلام أعداد المجلة في مواعيدها المنتظمة.
* نشر مساهماتكم في باب المناقشات مراجعات الكتب، التقارير، والرسائل الجامعية

التحديث وشرعية المؤسسات السياسية النظام الملكي الليبي: 1951 - 1969

محمد زاهي بشير المغيربي

قسم العلوم السياسية ـ جامعة قاريونس

مقدمة

يحتل التطور العلمي والتقني مكانة مميزة في التحليل السياسي المقارن، فمن ناحية، نجد أن بعض الباحثين يعدهما عنصرا أساسيا في إحداث التغيرّ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ومن خلال منظور تاريخي، عدَّ هؤلاء الباحثون العلم والتقنية سببا جزئيا أو كليا لبعض التغيرات والتحولات الرئيسة والجذرية التي تعرضت لها المجتمعات البشرية مثل تركز القوة الاقتصادية والسياسية، وانخفاض مستوى المواجهة الايديولوجية وحدّتها، وبروز الظاهرة التكنوقراطية ونموها، وحلول المجتمع ما بعد الصناعي، وخلق المعرفة ونشرها على مستوى واسع، وتقارب البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية واندماجها في النظم ذات القاعدة التقنية المتشابهة، والاعتماد العالمي المتبادل، وأخيرا توازن الرعب النووي، ومن ناحية أخرى، تعرّض العلم الحديث وتطبيقاته للهجوم من العديد من النقاد الذين عدوه أصل كل الأمراض الاجتماعية المفترضة مثل الاغتراب، والامتثال، والعلمانية، المادية، وفقدان الحريات الإنسانية الحقيقية والخضوع للنظام (Brickman, 1981: 479).

ولكن، ورغم أهمية العلم والتقنية وتفاعلهما مع النظام السياسي، فإن هذه التفاعلات لم تنل اهتمام الدراسات «الامبيريقية» وتركيزها في حقل السياسة المقارنة. فعلى الرغم من أن نظريات التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تضع التطورات العلمية والتقنية في موقع الصدارة، وعلى الرغم من أن السعي للحصول على المعرفة يعد إحدى الخصائص الرئيسة المحددة للنظم الصناعية الحديثة، على الرغم من ذلك

كله، فإنه من الملاحظ قلة الدراسات «الامبيريقية» التي تناولت هذه الظاهرة من منظور سياسي. فلو استثنينا أدبيات التنمية السياسية والتحديث التي تعاملت مع تأثير العلم والتقنية في إطار مفاهيم التصنيع والحضرية ووسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، فإن حقل السياسة المقارنة لم يعط أولوية لدراسة المضامين السياسية وتقويمها للتقدم العلمي والتغير التقني (Brickman, 1981: 480).

ولقد تضافرت مجموعة من العوامل، بعضها يتعلق بالتطورات والتيارات الفكرية داخل حقل السياسة المقارنة ذاته، وبعضها الآخر متعلق بالتطورات في العالم المعاصر، تضافرت هذه العوامل لإبراز دور التغيرات العلمية والتقنية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للنظم السياسية. فمن ناحية، كان حقل السياسة المقارنة والنظم السياسية المقارنة بعد الحرب العالمية الثانية يشهد ثورة منهجية تهدف الى العمل على صياغة وتكوين النظريات العلمية المستندة على أساليب البحث العلمي ومناهجه والتحليل السياسي المقارن لأكثر من دولة أو منطقة من دول ومناطق العالم. ومن ناحية أخرى، وبعد حصول العديد من دول أفريقيا وآسيا على استقلالها عقب الحرب العالمية الثانية، أصبحت هذه الدول إحدى ساحات الصراع بين الشرق والغرب في أثناء الحرب البادرة، وبذا حازت هذه الدول على اهتمام الساسة والباحثين على حد سواء، وهكذا أصبحت الدول الجديدة بمثابة معامل لدراسة وتحليل ومحاولة فهم وتفسير التغير الاجتماعي والسياسي (Bill & Hardgrave, 1973: 43).

لقد أدت التطورات وأساليب البحث الجديدة في حقل السياسة المقارنة في الخمسينات إلى اتساع المجال الجغرافي لاهتمامات الدراسة لتشمل دول العالم الثالث بالإضافة إلى أوروبا الغربية والمناطق المرتبطة بها، ولقد أدى ذلك إلى استغراق علماء السياسة في دراسة التغيرات الضخمة التي شهدتها مجتمعات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية النامية. واحتضن علماء السياسة نظرية التحديث، وأصبحت السياسة المقارنة تُدْرَس في إطار ظاهرة التحديث وحلت مفاهيم الحداثة والتقليد محل مفاهيم أخرى كانت سائدة في حقل النظم السياسية المقارنة مثل الديمقراطية والأوليجاركية والدكتاتورية والليبرالية... وغيرها، وطغت المفاهيم الجديدة على معظم الدراسات السياسية في هذا المجال (Huntington,1971: 285).

وتهتم هذه الورقة بدراسة التأثيرات المختلفة للتغيرات التقنية والعلمية كما برزت في أدبيات التحديث والتنمية السياسية، وتحليل مدى انطباق ذلك على التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خلال العهد الملكي في ليبيا (1951-1969).

وعلى وجه الخصوص، فإن هذه الورقة تركز على تأثير ظاهرة التحديث على مستوى المشاركة السياسية، ودرجة المؤسسية السياسية، وانعكاس ذلك على شرعية النظام الملكي واستقراره في ليبيا، وستحاول هذه الورقة دراسة هذه العلاقة من خلال افتراض أن عملية التحديث وما سببته من تغيرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المجتمع الليبي خلال الخمسينات والستينات، لعبت دوراً أساسيا في أزمة الشرعية وعدم الاستقرار السياسي التي ميزت النظام الملكي في ليبيا وبالذات في أواخر الستينات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الورقة ليست دراسة نقدية شاملة لمفهوم التحديث والتنمية السياسية في الخمسينات والستينات حيث إن ذلك خارج إطار هذه الدراسة، إلا أن هذا لا يمنعنا من التأكيد على أن نظريات التحديث والتنمية السياسية وافتراضاتها كانت محل جدل ونقاش وحوار بين العلماء السياسيين، كما أن العديد من الدراسات النقدية المعبرة عن اتجاهات فكرية متعددة قد بينت الكثير من أوجه قصورها، وأثبتت عدم ملاءمة نظريات التحديث والتنمية السياسية بحيث يكون إطاراً شاملا ووحيدا لدراسة دول العالم الثالث (Higgott, 1983)، إلا أنه يجب الإشارة كذلك إلى أن بعض مداخل ومفاهيم وأبعاد نظرية التحديث والتنمية السياسية لعبت، ومازالت تلعب، دورا أساسيا في فهم وتفسير أزمات المشاركة السياسية والشرعية وحالات عدم الاستقرار السياسي التي تعرضت لها دول العالم الثالث.

أولا: الأطار النظري

مفهوم التحديث: ـ تميزت نظريات التغير والتطور الاجتماعي، كما برزت في المجتمعات الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، بالتركيز على أن ظاهرة التطور الاجتماعي والتنمية تعني الانتقال من المجتمع التقليدي بكل خصائصه ومظاهره إلى المجتمع الحديث بكل ما يمثله من تقدم ورقي، وبعبارة أخرى فإن هذا المدخل يفهم قضايا التخلف والتنمية من منظور الثنائيات المتضادة، والتي تتمثل في نوعين مختلفين من المجتمعات، أحدهما متخلف والآخر متقدم. وهذه الثنائيات ما هي الا نماذج وتصورات تم وضعها لتكون بمثابة أدوات ووسائل لوصف الأوضاع الاجتماعية وتحليلها التي يتميز بها كل مجتمع. الفرق الأساسي بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي لدى معظم الباحثين في هذا المجال يبرز في القدرة المتزايدة للإنسان الحديث على السيطرة على بيئته الطبيعية والاجتماعية،

وتعتمد هذه السيطرة على اتساع مجال المعرفة العلمية والتقنية. فعالم الاجتماع ماريون ليفي (Levy) يرى أن المجتمع يعد حديثا بمقدار قدرة أفراده على استعمال مصادر غير عضلية لاكتساب القوة وزيادة جهدهم، أما عالم التاريخ سيريل بلاك (Black) فيرى أن المجتمع الحديث نتج عن تكيف المؤسسات التي تطورت تاريخيا مع الوظائف المتغيرة، والتي عكست زيادة لا مثيل لها في معرفة الإنسان بسبب الثورة العلمية التي مكنته من السيطرة على بيئته، أما عالم السياسة روستو (Rustow) فإنه يرى أن التحديث يتضمن زيادة القدرة على السيطرة على الطبيعة من خلال التعاون الوثيق بين الأفراد (Huntington, 1973: 286).

هذا التطور في سيطرة الإنسان على بيئته يعكس تطورا في اتجاهاته الأساسية وتوقعاته من بيئته المحيطة، إن الفرق بين الإنسان الحديث والإنسان التقليدي هو أساس الفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي. والإنسان التقليدي هو إنسان سلبي وخاضع، يتوقع الاستمرارية وعدم التغير في البيئة الطبيعية والاجتماعية، ولا يؤمن بقدرة الانسان على تغيير الطبيعة والمجتمع أو السيطرة عليها. أما الإنسان الحديث فيؤمن بإمكانية التغيير ويثق بقدرة الإنسان على التحكم في التغيير من أجل تحقيق أهدافه. (Bill & Hardgrave, 1973:44-50). لقد أدى اهتمام العلماء الاجتماعيين على مختلف تخصصاتهم بظاهرة التغير الاجتماعي والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، إلى التركيز على مفهوم التحديث بصفته الأداة أو العملية التي يتم من خلالها الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، ولقد تعددت تعريفات هذا المفهوم إلا أن معظم هذه التعريفات تحدد المفهوم من خلال علاقة الإنسان بالتقنية....، ومن أبرز هذه التعريفات:

1 ـ التحديث بتضمن انتشار ما أطلق عليه أحد الخبراء اسم «الثقافة العالمية»، والتي تتميز باستنادها على التقنية المتقدمة، وروح العلم، والنظرة العقلانية للحياة، ومدخل علماني للحياة الاجتماعية، وأهم من ذلك كله، سيطرة الاعتقاد في المجال السياسي بأن الدولة القومية هي الوحدة الأساسية في الحياة السياسية (Pye, 1966 :3).

2 ـ التحديث يتطلب تحولات أساسية في الحياة السياسية وفي المجتمع عامة... فهو يتضمن تغيير وتحويل كل النظم التي ينظم الإنسان من خلالها مجتمعه ـ أي النظم السياسية والاجتماعية والفكرية والدينية والنفسية. (Halpernn, 1964: 173).

3 ـ التحديث يعني ازدياد سيطرة الإنسان على الطبيعة من خلال التعاون البشري، كما يتضمن تغييرات في اتجاهات الإنسان تجاه البيئة المادية، وتجاه الناس الآخرين، وتجاه مفهوم الزمن نفسه (Rustow, 1968: 38).

إن سيطرة الانسان على بيئته الطبيعية والاجتماعية هي أحد الأسس الرئيسة لمفهوم التحديث، ومن هذا المنطلق يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للعملية التحديثية: ـ تقني وتنظيمي وسلوكي. ويتضمن البعد التقني ظاهرة التصنيع ويفرق بين المجتمعات الصناعية وغير الصناعية، أما البعد التظيمي فيعكس التنوع والتخصص حيث يتم التمييز بين المجتمعات البسيطة والمجتمعات المركبة.

وأخيرا فإن البعد السلوكي يعني العقلانية والعلمانية والتفكير العلمي في مواجهة التقليد والتفكير الغيبي غير العلمي، وترتبط أبعاد التحديث بعدد محدذ من التغيرات الاجتماعية مثل ازدياد الظاهرة الحضرية، وانخفاض مستوى الأمية، وانتشار وسائل الاتصال والإعلام واتساع درجة المشاركة السياسية ونطاقها (Bill & Hardgrave, 1973: 2 - 63).

التحديث والتعبئة الاجتماعية:ـالتغيرات البيئية السريعة المرتبطة بعملية التحديث (التصنيع، والحضرية، وارتفاع مستوى التعليم، وتقدم وسائل الاتصال والاعلام والمواصلات... وغيرها) وما يصاحبها وينتج عنها من تغييرات في القيم والتوجهات تؤدي إلى بروز ظاهرة اجتماعية حديثة أطلق عليها اسم التعبئة الاجتماعية، ويشير مفهوم التعبئة الاجتماعية بصفة عامة إلى عملية خلق وعي جديد، وتعلم قيم، وتوجهات جديدة وضرورية لتحقيق أهداف معينة ومحددة. وكما يرى كارل دويتش فإن التعبئة الاجتماعية هي «العملية التي يتم من خلالها تداعي وانهيار مجموعة أساسية من الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التقليدية، يصبح الأفراد بعدها جاهزين لاستيعاب أنماط جديدة من التنشئة والسلوك» (Deutsch, 1961: 494).

ويرى دويتش أن التعبئة الاجتماعية هي التعبير الذي يدل على عملية التغيير العامة التي تحدث لأعداد كبيرة من السكان في البلاد التي تنتقل من طرق حياة تقليدية الى طرق حياة حديثة، وأن هذه التغييرات متلازمة مع أوضاع تاريخية معينة ومراحل محددة من التنمية الاقتصادية (Deutsch, 1961: 494) ويقدم لنا دانيال ليرنر من خلال كتابه «انقضاء المجتمع التقليدي» نموذجا كلاسيكيا لعملية التحديث ويرى

ليرنر ان التطور العلماني للمجتمع المشارك يتشكل من خلال مراحل منتظمة ومتسلسلة تبدأ بانتشار الظاهرة الحضرية، ثم انخفاض نسبة الأمية، فانتشار وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، حتى تصل إلى المشاركة السياسية، ويقول ليرنر:

«إن الظاهرة الحضرية (الانتقال من الريف الى المدينة) تكون هي البداية، حيث انه في المدن فقط تطورت وتمت مجموعة المهارات والموارد التي تميز الاقتصاد الصناعي الحديث، وفي هذا الإطار الحضري تنمو الخصائص الأخرى التي تميز المرحلتين التاليتين - انخفاض مستوى الأمية، ونمو وسائل الاتصال والإعلام. وتوجد علاقة قوية متبادلة بين المرحلتين، فانخفاض مستوى الأمية يطور وينمي وسائل الاتصال والإعلام التي تعمل بدورها على نشر القدرة على القراءة والكتابة وخفض مستوى الأمية. ولكن تاريخيا، يلعب انخفاض مستوى الأمية الدور الأساسي في المرحلة الثانية. فالقدرة على الكتابة والتي يكتسبها في البداية عدد قليل من الأفراد تؤهلهم لأداء الوظائف المختلفة والمطلوبة في المجتمع الذي يمر بعملية التحديث. وفي المرحلة الثانية، عندما تكون تقنيات التنمية الصناعية في مرحلة متقدمة، يبدأ المجتمع في إصدار الصحف وإنشاء شبكات الراديو والأفلام السينمائية بشكل موسع. وهذا بدوره يزيد من سرعة انتشار القدرة على القراءة والكتابة. ومن خلال هذا التفاعل تنمو مؤسسات المشاركة (التصويت) والتي نجدها في المجتمعات الحديثة المتقدمة» (Lerner, 1958: 60).

التعبئة الاجتماعية التي تتعرض لها فئات متزايدة في المجتمع تؤدي إلى زيادة سريعة في قدرات وحاجات ورغبات وتوقعات هذه الفئات، والمحصلة الطبيعية لذلك أن هذه الفئات التي تمت تعبئتها وأصبحت تشعر بقدراتها وأهميتها ستحاول المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأساليب وطرق ربما لا تكون متسقة مع الأساليب والطرق والمعايير التقليدية السائدة، ومن الملاحظ ان حاجات الفئات الجديدة وتوقعاتها تزداد بشكل أسرع من قدرة ورغبة النخب والمؤسسات التقليدية على الاستجابة لها بشكل مرض. وهذا يؤدي بالضرورة إلى وجود فجوة بين

توقعات الفئات الجديدة وطموحاتها، وبين الفرص المتاحة لهم لتحقيق هذه التوقعات والطموحات (Huntington, 1968: 53 - 54).

التحديث والمشاركة السياسية: ـ إن الفجوة بين التوقعات وفرص تحقيقها والتي تخلقها عملية التحديث والتعبئة الاجتماعية تبرز بشكل واضح في دول العالم الثالث التي تمتاز بقدرات مؤسسية منخفضة، ونظرا لعجز المؤسسات التقليدية عن استيعاب وتلبية مطالب وطموحات الفئات الجديدة، فإن هذه المؤسسات تفقد شرعيتها لدى هذه الفئات الجديدة، ولقد كان هنتنجتون أحد الذين تعاملوا مع هذه المشكلة بشكل مكثف وموسع، وذلك من خلال دراسته للعلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية، ويرى هنتنجتون أن استقرار النظم السياسية من عدمه يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين. المشاركة السياسية هي نتاج للعمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بعملية التحديث. وتأثير التحديث على الاستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بين الاحباط الاجتماعي وفرص الحركية غير السياسية، وبين المشاركة السياسية والمؤسسية السياسية. وعبر عن ذلك من خلال تقديم مجموعة من العلاقات (Huntington, 1968: 45 - 55):

1 ـ $\frac{\text{التعبئة الاجتماعية}}{\text{التنمية الاقتصادية}}$ = الإحباط الاجتماعي

2 ـ $\frac{\text{الاحباط الاجتماعي}}{\text{فرص الحركية}}$ = المشاركة السياسية

3 ـ $\frac{\text{المشاركة السياسية}}{\text{المؤسسية السياسية}}$ = عدم الاستقرار السياسي

ويرى هنتنجتون أن حالات العنف وعدم الاستقرار التي ميزت العالم الثالث خلال الخمسينات والستينات هي نتاج للتغير الاجتماعي والتعبئة السريعة لفئات جديدة نحو المشاركة في العملية السياسية دون أن يصاحبها تطوير المؤسسات السياسية بصورة تستوعب هذه الفئات....، ويقول هنتنجتون:

«لكي يحتفظ المجتمع بمستوى عال من الإحساس بالانتماء والارتباط بالجماعة، فإن اتساع المشاركة السياسية يجب ان يصاحبها نمو وتطور مؤسسات سياسية قوية ومركبة ومستقلة. ولكن تأثير اتساع المشاركة السياسية عادة ما يكون سلبيا على المؤسسات السياسية التقليدية، ويعيق تطور مؤسسات سياسية حديثة، التحديث، والتعبئة الاجتماعية، بصفة خاصة، تنتج الانهيار السياسي ما لم يتم اتخاذ الخطوات اللازمة للتقليل من تأثيرها على الوعي السياسي والمشاركة السياسية، ومعظم المجتمعات، حتى تلك التي تمتلك مؤسسات سياسية تقليدية مركبة وقادرة على التكيف، تعاني من فقدان المجتمع السياسي وانهيار المؤسسات السياسية خلال المراحل الحادة من عملية التحديث». (Huntington, 1968: 58 - 86)

وكما يرى هنتنجتون، فإنه لا يمكن الحفاظ على الاستقرار السياسي إذا لم يصاحب التوسع في المشاركة السياسية تطوير وبناء مؤسسات سياسة قوية ومركبة ومستقلة وقادرة على التكيف، ونظراً لأن زيادة مستويات التحديث (ارتفاع مستوى الحضرية، وزيادة متوسط الدخل، وارتفاع مستوى التعليم) تؤدي عادة إلى زيادة مستويات المشاركة، فإن من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات التي تمر بمرحلة التحديث هي كيفية استيعاب المشاركة الجماهيرية وتنظيمها في العملية السياسية، ومن ناحية أخرى فإن هنتنجتون يرى أن التحديث في جانبه السياسي يتضمن عدة متغيرات وهي: (Huntington, 1968: 34 - 35).

1 ـ **عقلنة السلطة:** ويعني بذلك إحلال سلطة سياسية علمانية قومية موحدة محل العدد الكبير من السلطات السياسية التقليدية الدينية والعائلية والاثنية، وهذا يعني تطبيق معايير الكفاءة على الأمور والمجالات الحكومية والسياسية، ومن ناحية أخرى، فإن «عقلنة» السلطة ترتبط بنفسيات الأفراد إلى جانب ارتباطها بالمؤسسات، فهي تتضمن من الناحية النفسية شعور الافراد بأن الحكومة في متناول أيديهم، وليست خاضعة للطبيعة، أو مستمدة من عند الله.

2 ـ **تمايز الوظائف والبنى السياسية وتخصصها** : ـ يرى هنتنجتون على المستوى المؤسسي ـ أن التحديث السياسي يتضمن برزو وظائف سياسية جديدة متمايزة ومتنوعة، وتطوير بنى متخصصة لأداء هذه الوظائف، ونتيجة لهذه التغيرات

البنيوية والمؤسسية، فإن البيروقراطيات والتنظيمات السياسية تصبح أكثر تعقيدا وانتظاما، ويصبح الوصول إلى المناصب والقوة السياسية استنادا على أسس الكفاءة وليس عن طريق الوراثة أو أي أنماط تقليدية اخرى.

3 ـ **المشاركة السياسية:** ـ وهي تمثل المتغير الثالث للتحديث السياسي عند هنتنجتون، فما إن تحدث عملية التحديث العامة حتى تزداد درجة مشاركة الفئات الجديدة في النشاطات السياسية، وكما يقول هنتنجتون فإن «اتساع المشاركة في السياسة، قد يعزز من سيطرة الحكومة على الأفراد كما يحدث في النظم الشمولية، أو قد يؤدي إلى تدعيم سيطرة الأفراد على الحكومة كما يحدث في بعض النظم الديمقراطية، ولكن في كل الدول الحديثة، يصبح المواطنون منخرطين مباشرة في الشؤون الحكومية ويتأثرون بها». ويؤكد هنتنجتون أنه يجب ألا نفترض أن «عقلنة» السلطة وتمايز وتخصص الوظائف والبنى السياسية، واتساع رقعة المشاركة السياسية تصاحب بصورة آلية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للتحديث، فالتغير الاقتصادي والاجتماعي قد يحدث في غياب التغير السياسي المعزز له، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، والبديل لذلك أن يقوم النظام السياسي بجهد واع ومتعمد لانشاء متغيرات التحديث السياسي وتطويره، أي من خلال تطوير النظام السياسي وتنميته، ورغم ارتباط مفهوم التنمية السياسية بالتحديث السياسي، فإن هذا المفهوم قد يرتبط بأي نظام سياسي حديث أو تقليدي، قديم او معاصر، وفي هذا الاطار يقدم هنتنجتون متغيرين مستقلين، هما نطاق أو مجال التأييد ومستوى المؤسسية. ويرتبط نطاق أو مجال التأييد بدرجة استعداد الأفراد ـ ليس فقط لطاعة القوانين ـ ولكن لتأييد هذه القوانين أيضا، أما المؤسسية السياسية فتعني العملية التي تكتسب من خلالها التنظيمات والاجراءات السياسية قيمتها واستقرارها بين الأفراد والجماعات وتصبح قادرة على تحقيق التوقعات السياسية (Tullis, 1973: 55).

وكما يرى هنتنجتون، فإن المشكلة السياسية الأساسية في مجال التنمية السياسية هي تخلف نمو المؤسسات السياسية وتطورها عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ويعتمد نمو أي نظام سياسي على العلاقة بين المؤسسية السياسية وبين المشاركة السياسية. فكلما زاد مستوى المشاركة السياسية فلابد من زيادة قدرة المؤسسات السياسية على استيعاب التغيير حتى يمكن ضمان الاستقرار واستمراريته، ولكن تستطيع أي سلطة أن تواجه بفعالية تحديات عملية التحديث، وأن تواجه المطالب الخاصة بتوسيع رقعة المشاركة، فإنه يجب ان يكون لديها الارادة والقدرة على

الخلق والاستيعاب، وكذا المحافظة على التحولات الاجتماعية المستمرة، فالعامل الأساسي في عملية التنمية السياسية هو العلاقة بين قدرة النظام والمطالب التي تأتيه من البيئة المحيطة. وقد تكون هذه القدرة إيجابية (الاستجابة لمطالب المشاركة)،أو سلبية (للقمع والعسف السياسي) (Bill & Hardgrave, 1973: 79).

والتنمية السياسية معرفة في إطار العلاقة التناسبية بين المطالب وقدرة النظام قد تتطلب وجود فجوة دينامية بين هذين المتغيرين، وتحدد هذه العلاقة من خلال افتراض أن مطالب المشاركة هي أقل من قدرة مؤسسات النظام على الاستجابة، وأن ازدياد مطالب المشاركة تكون هي الدافع إلى الارتقاء إلى مستويات أعلى من المؤسسية السياسية، وهذا التفاعل بين القدرة والمطالب ـ بين المؤسسية والمشاركة ـ يعكس ويوضح عملية التنمية السياسية من خلال الفعل ورد الفعل بين هذين المتغيرين. فعملية التنمية السياسية هي عملية جدلية في جوهرها، فحالة عدم التوازن في المطالب يعمل من حيث هو حافز على زيادة قدرة النظام وتعزيزه، وهكذا فإن العملية تعني نوعا من التوازن الدينامي الذي يكون فيه عدم التوازن هو المحرك للتغيير، ولكن إذا تجاوز عدم التوازن حدا معينا فإنه يصبح من الصعب تصحيحه، فالمؤسسية المفرطة قد تؤدي إلى خلق نظام قمعي تعسفي ومطالب، المشاركة التي تكون أكبر من قدرة المؤسسات على استيعابها قد تؤدي إلى عدم الاستقرار والانهيار السياسي (Bill and Hardgrave, 1973: 79).

ويعتمد نجاح النظام السياسي في مواجهة تحديات التنمية على قدرته على توفير حد أدنى من الاندماج الأفقي والرأسي. فالاندماج الأفقي، وهو بناء الأمة، يعني خلق إحساس جديد بالانتماء لمجتمع موحد لدى أفراد الجماعة الذين لم يكن يجمعهم غالبا سوى الخضوع وسيطرة المستعمر، فكل سكان الدول الجديدة في أفريقيا وآسيا بعد الحرب العالمية الثانية يجب أن يحسوا بالانتماء إلى مجتمع قومي أكثر اتساعا وشمولا من الارتباطات القبلية والطائفية واللغوية والدينية الأولية، ولا يعني الاندماج الأفقي هجر كل مصادر الانتماء التقليدية، ولكن يعني ضرورة استيعابها في إطار الانتماء والهوية القومية، وقد تلعب الأيديولوجية السياسية دور العامل الذي يجمع بين عناصر التقليد والحداثة، وقد تكون هي الأداة التي تؤدي إلى خلق ثقافة سياسية جديدة تحتوي على قيم مشتركة، وأهداف موحدة، وحد أدنى من الاتفاق على شكل المؤسسات السياسية وطبيعتها. ولكن لا يمكن ضمان نجاح الاندماج الأفقي إلا بمدى نجاح الاندماج الرأسي (بناء الدولة) من حيث

المجال والعمق، فقدرة النظام السياسي على الخلق والاستيعاب، وكذا الاستجابة لمطالب المشاركة يتطلب وجود قنوات فعالة تربط بين النخبة والجماهير. فيجب أن تكون مؤسسات السلطة قادرة على خلق الثقة والإيمان بشرعيتها بين الجماهير، ويجب أن يكون لدى هذه المؤسسات القدرة على البدء بعملية التغيير والتحكم في اتجاهها وحدتها، وأخيرا يجب توفير قنوات للاتصال لكي يتمكن النظام من الاستجابة بنجاح لحالات التغير المستمرة، فيجب ألا يكون النظام السياسي متغيرا تابعا فقط في هذا العالم المتغير، بل يجب أن يمتلك الإرادة والقدرة على التدخل بنشاط وفعالية في بيئته المحيطة. ومن خلال المؤسسات السياسية الرسمية ومن خلال التنظيمات السياسية الأخرى يوفر النظام السياسي البنى القادرة على استيعاب الاعداد المتزايدة التي تطالب بالمشاركة، فنجاح عملية التنمية السياسية سيعتمد الى حد كبير على قدرة هذه البنى على اكتساب الشرعية والاستقرار، وعلى قدرتها على توفير مجال فعال للاستجابة المؤثرة.

التحديث والشرعية والسياسية: ـ إن خلق إحساس بالشرعية ـ كما يقول ايستون ـ هو إحدى الوسائل المهمة لتنظيم تدفق التأييد العام لصالح السلطات ونظام الحكم، والفرد قد تكون لديه أسباب عدة لطاعة السلطات والالتزام بقراراتها، ولكن أكثر أنواع التأييد استقراراً هو ذلك التأييد الناجم عن قناعة الفرد بأن من واجبه أن يقبل ويطيع السلطات، وأن يلتزم بقراراتها، وهذا يعني أنه يرى أن هذه المؤسسات تتطابق مع قيمه ومبادئه الأخلاقية، وتوجهاته، ومعتقداته السياسية. (Easton, 1965. 278) وشرعية النظام السياسي يمكن أن تستند على عدة مصادر: تقليدية، واجتماعية، واقتصادية، ودينية، وقومية، أو قدرة عامة على خلق الاعتقاد بأن نظام الحكم الحالي هو أفضل النظم، ولقد بيّن ايستون ثلاثة مصادر للشرعية ـ أيديولوجية، وهيكلية، وشخصية، والتي قد تعكس أنماط التأييد لأى نظام سياسي. (Easton, 1965: 287).

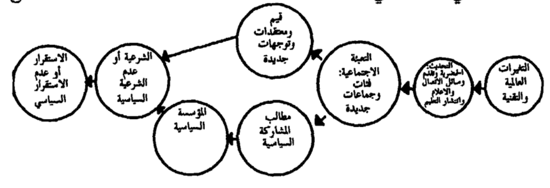
إن أزمات الشرعية التي تواجه النظم السياسية تكون عادة مصاحبة للتغير الاجتماعي السريع وما ينتج عنه من توترات وصراع بين التقليد والحداثة، وكما أوضح ليبست، فإن أزمة الشرعية هي أزمة التغيير، وجذورها يجب أن نبحث عنها في طبيعة التغيير في المجتمع الحديث، وفي طبيعة ظاهرة التقليد ذاتها. بعبارة أخرى، فإن أصل مشكلة الشرعية تنتج من كون التغير السياسي يتضمن إلى حد كبير ـ تأسيس وتأطير معايير وبنى وهياكل جديدة موجهة لتحقيق أهداف جديدة، والشرعية تعني مدى التطابق بين نظم القيادة التقليدية وبين مطالب ورغبات وطموحات الفئات الجديدة

للقيام بأدوار جديدة في إطار مؤسسات جديدة، وهذا يتطلب البحث عن العوامل التي تجعل المؤسسات السياسية متماسكة، وكيف يمكن تأسيس السلوك السياسي وتأطيره؟ وكيف تستطيع المؤسسات السياسية أن تمارس سلطتها تجاه أفراد المجتمع دون أن تعتمد في ذلك على القوة والإكراه فقط (Lipset, 1959: 69 - 105).

يتضح من هذا العرض أن أدبيات التحديث والتنمية السياسية تعطي صورة مترابطة عن الدور الذي يلعبه التطور العلمي والتقني في إحداث مجموعة من التغييرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات البشرية، وما ينتج عن ذلك من مؤثرات على النظم السياسية واستقرارها، ويمكن توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات في الشكل التوضيحي رقم (1).

شكل رقم (1)

ويوضح لنا هذا الشكل أن شرعية النظام السياسي تتأثر سلبا وإيجابا بمدى استجابته للتغيرات التي تحدث في بيئته المحيطة، فعملية التعبئة الاجتماعية الناتجة عن



التحديث تفرز فئات وجماعات ذات قيم وتوجهات ومعتقدات حديثة، ولها طموحات وتوقعات ومطالب متزايدة، أهمها مطالب المشاركة السياسية، وبمدى توافق قيم ومعتقدات وتوجهات هذه الفئات الجديدة مع قيم ومعتقدات وتوجهات النخب والقيادات السياسية الحاكمة، وبمدى وجود مؤسسات وتنظيمات سياسية قادرة على استيعاب مطالب المشاركة وتأطيرها التي تتقدم بها الفئات الجديدة، وبمدى ذلك كله يكتسب النظام السياسي شرعيته وبالتالي استقراره. وسيتم في القسم الثاني من هذه الورقة تبيان كيف أن عملية التحديث التي تعرض لها المجتمع الليبي في الخمسينات والستينات، وما صاحبها من تغييرات في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ليبيا، كان لها تأثير رئيس على شرعية النظام

الملكي في ليبيا وما نتج عن ذلك من انتشار عدم الاستقرار السياسي خلال الستينات إلى أن انهار النظام الملكي بقيام الثورة في الفاتح من سبتمبر 1969م.

ثانيا: التحديث وشرعية النظام الملكي في ليبيا 1951 - 1969م

حتى قيام الثورة في الفاتح من سبتمبر 1969، كان الملك محمد إدريس السنوسي هو المصدر الرئيس للقيادة السياسية في ليبيا إلى جانب كونه زعيما لحركة دينية هي الحركة السنوسية. ولقد استمد الملك ادريس سلطته وشرعيته من الولاء التقليدي للحركة السنوسية، ومن نشاطاته الدبلوماسية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية التي نتج عنها الاعتراف به على أنه أمير على برقة بعد الحرب العالمية الاولى، ولقد كانت سلطة الملك ادريس قوية ومستقرة في المناطق القبلية ـ مركز انتشار وقوة الحركة السنوسية. أما في المدن الكبيرة، وبالذات طرابلس وبنغازي ودرنة وغيرها، والتي كانت أكثر تأثرا بالتيارات القومية، فإن قيادة الملك إدريس تم قبولها مؤقتا لأسباب سياسية. (Khadduri, 1963: 54).

التغير الاجتماعي وتدهور شرعية النظام الملكي: ـ يتضح مما سبق ان التغير الاجتماعي يؤدي عادة إلى بروز فئات جديدة لها توقعات وطموحات ومطالب جديدة، من أهمها مطالب المشاركة في العملية السياسية، والحصول على مناصب، وأدوار مهمة في الحياة السياسية ويمكن إرجاع أساس التغير في المجتمع الليبي إلى اكتشاف النفط، فخلال فترة قصيرة لم تتجاوز عشر سنوات (1957 - 1967) ارتفع متوسط دخل الفرد من حوالي 50 دولارا إلى 1018دولارا، ولقد كانت الزيادة مذهلة، فعلى سبيل المثال كانت نسبة الزيادة بين عامي 1966 و 1967 حوالي 42٪ ومع حلول عام 1970 احتلت ليبيا الترتيب الرابع بين الدول المنتجة للنفط. (Tullis, 1973: 197).

هذه التحولات التي شهدها الاقتصاد الليبي صاحبتها تغيرات جوهرية في البنية الاجتماعية الليبية، فلقد أدت الظاهرة الحضرية (الانتقال من الريف إلى المدينة) إلى تغيرات رئيسة أخرى، فلقد زادت مطالب الاسكان والخدمات الصحية، كما أدت الى توسع وزيادة الفرص التعليمية، ولقد كان التقدم في المجال التعليمي واضحا ومؤثرا، فلقد زاد عدد تلاميذ المدارس من ثلاثة وثلاثين ألفا عام 1951م إلى مائة وسبعين ألفا عام 1965م، ولقد تضاعف هذا العدد خلال خمس سنوات فقط، ومع حلول 1970 فإن وجود حوالي ثلاثمائة ألف تلميذ في المدارس الليبية كان يعني أن

حوالي 85٪ من الأطفال الذين هم في سن الدراسة كانوا منخرطين في المدارس الليبية (Tullis, 1973: 197).

ومع نهاية الستينات كان تأثير النفط واضحا في المجتمع الليبي إلا أن الانتعاش الاقتصادي لم يتم توزيعه بصورة عادلة، حيث ان غالبية الليبيين لم يحصلوا على نصيب من الثروة النفطية، وهكذا، فبدلا من خلق السعادة والرضا، فقد أدى اكتشاف النفط إلى عكس ذلك تماما، لقد أدت عوائد النفط الى زيادة الدخل القومي كما أدت الى تطوير العديد من القطاعات وتنميتها، ولكنها في نفس الوقت أدت الى زيادة عمق التناقضات الاجتماعية، وخلقت العديد من التوترات الحادة، لقد حققت الزيادة في عوائد النفط الثروة والرفاهية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لحوالي 10٪ فقط من مجموع السكان، بينما ظل حوالي 70٪ منهم يصارعون لتوفير سبل الحياة من قطاع الزراعة المتداعي، إن المتوسط العام لدخل الفرد لا يعطى عادة الصورة الحقيقية لتوزيع الثروة في المجتمع بين القطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة، وفي ليبيا، وخلال هذه الفترة، لم يتجاوز متوسط دخل قطاع الفلاحين خمسة وأربعين دولارا.(Rouleau, 1969: 26).

الظاهرة الحضرية أدت إلى زيادة عدد سكان المدن بشكل واضح، فبينما كان حوالي 80٪ من الليبيين يعيشون في الأرياف يمارسون مهنتي الزراعة والرعي فإنه بحلول 1967م كان ثلثا السكان في ليبيا يعيشون في المدن والمناطق الحضرية (Tullis, 1973: 199)، ونتج عن ذلك بروز فئات اجتماعية جديدة حصلت على فرص متزايدة من التعليم وزادت معلوماتها وتعرضت لأفكار وطرق تفكير جديدة. ولقد حدث هذا في الوقت نفسه الذي كان فيه النظام السياسي الليبي تحت سيطرة نخبة تقليدية ذات قيم وتوجهات مخالفة لقيم هذه الفئات الجديدة. وهكذا وبمرور الوقت، وبزيادة تأثير عملية التحديث، اتسعت الهوة بين النخبة الحاكمة والفئات والقوى الاجتماعية الجديدة، والتعليم والاختلاط بمجتمعات أخرى أنتجا نخبة متعلمة ناقمة، وصناعة النفط خلقت طبقة عمالية أحست بالغربة نتيجة لتدخل الحكومة في نشاطاتها النقابية، ومنعها من تكوين اتحادات عمالية، وكان الإحساس والشعور نفسه بين الطلبة وبين أفراد القوات المسلحة. وباختصار فإن جيلا جديدا قد خرج إلى الحياة الاجتماعية والسياسية متحمسا للقيام بدوره في المجتمع الليبي، وساخطا على انتشار الفساد الإداري والسياسي، ومصمما على تعديل وتصحيح سياسات النظام الملكي

ومساراته.

لقد تأثرت الحياة الاجتماعية في ليبيا بالتقدم التقني، وبانتشار ثقافات جديدة من مناطق مختلفة من العالم، إن بناء شبكة طرق تربط المدن بعضها ببعض وانتشار الظاهرة الحضرية وبروز طبقة متوسطة، ساهمت في انحلال المجتمع التقليدي وفي اضعاف الولاءات والانتماءات الدينية والقبلية، ولقد نتج عن ذلك انكماش القاعدة الشعبية للحركة السنوسية، وبالذات في برقة، وتدريجيا أدى ذلك إلى فقدان النظام الملكي للتأييد الشعبي (Shembesh, 1972: 69 - 70). وخلال عملية التحديث تم تعبئة فئات اجتماعية جديدة لها توقعات وطموحات ومطالب لم تجد الفرص لتحقيقها، ولقد كانت هذه الفئات والجماعات الجديدة تشعر بقدرتها وكفاءتها وأحقيتها في المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية، وفي تولي مراكز القيادة والمسؤولية. وعندما خرجت هذه الفئات والجماعات إلى أرض الواقع السياسي فإنها لم تجد من القنوات التي تمكنها من تحقيق توقعاتها وطموحاتها ومطالبها في المشاركة السياسية سوى المظاهرات والاضطرابات وحالات الشغب وتكوين التنظيمات السرية. ويرجع ذلك إلى عدم وجود أي مؤسسات وتنظيمات رسمية علنية يمكن أن تستوعب هذه الفئات الجديدة. فنقابات العمال واتحادات الطلبة والتنظيمات السياسية كانت ممنوعة بحكم القانون، أما المؤسسات التشريعية الدستورية فكانت تسيطر عليها النخبة التقليدية، وتخضع انتخاباتها لسيطرة السلطة وتلاعبها.

إن عدم قدرة أو عدم رغبة النظام الملكي على مواجهة تحديات التحديث والتعبئة الاجتماعية ومتطلبات التنمية السياسية أدت إلى إحساس الفئات الجديدة بالغربة تجاه النظام الملكي، وهكذا فإن قيام النظام الملكي بمنع النشاطات والتنظيمات السياسية، وعجزه عن خلق بدائل مؤسسية تستوعب الفئات الجديدة التي تم تعبئتها اجتماعيا وسياسيا كانت أحد الأسباب الرئيسة لأزمة الشرعية وعدم الاستقرار السياسي التي عانى منها النظام الملكي في ليبيا. ومن ناحية أخرى فان اختلاف القيم والتوجهات والمعتقدات التي تحملها هذه الفئات الجديدة، وتناقضها مع قيم وتوجهات ومعتقدات النخبة الحاكمة ساهمت في تعميق أزمة الشرعية وعدم الاستقرار السياسي للنظام الملكي في ليبيا.

ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي لعبته عملية التنشئة السياسية في بناء وتكوين الإطار الفكري والعقائدي لهذه الفئات الجديدة، وتأثير ذلك على شرعية النظام الملكي في

ليبيا.

التنشئة السياسية وشرعية النظام الملكي في ليبيا: ــ

يتم في المجتمعات الحديثة جزء كبير من التعلم السياسي في الفصل الدراسي، فمن خلال هذه المؤسسة تبذل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء جهودا شاملة ومرسومة لتشكيل التوجهات السياسية للمواطنين الجدد، ففي الفصل الدراسي ومن خلال المقرر الدراسي والنشاطات الأخرى، يتم تشكيل الأفكار السياسية للصغار.(Dawson and Prewitt, 1969: 147). والتعليم مهم جدا، وأساسي لأي دولة، وتبرز أهميته من كونه أداة للتنشئة والتوحيد في وقت واحد، ودراسات التنشئة السياسية تشير إلى أن الأسباب الرئيسة للاهتمام بالتعليم هو خلق الاحساس بالهوية القومية، ولإيجاد فهم أفضل للنظام السياسي ومكوناته، ولإخراج مواطنين مخلصين وموالين، ولتعزيز مكانة وقوة النظام السياسي (Coleman, 1965: 225).

المقرر الدراسي يُعدُّ من أهم وسائل التنشئة السياسية في المدرسة، وعلى وجه الخصوص مقررات العلوم الاجتماعية والتربية الوطنية، وتبرز أهمية المقرر الدراسي في عملية التنشئة السياسية من كون أن القيم الثقافية والتلقين السياسي، والذي يتعلق بتعليم أيديولوجيات سياسية معينة تبرر نظاماً سياسياً معيناً يتم تضمينها في المقررات الدراسية. (Coleman, 1965:226).

وليبيا في العهد الملكي تعطينا مثالا واضحا ومهما لدور المقرر الدراسي في تكوين الافكار والمعتقدات السياسية. فبعد الاستقلال كان على ليبيا أن تعتمد على مصر لتوفير الكتب المدرسية وغيرها من المواد، ولقد كان لهذا العامل أثره الكبير على الطلبة الليبيين، فبدلا من خلق الإحساس بالهوية الليبية فإن المقررات الدراسية (المطبوعة في مصر) كانت تحتوي على موضوعات عن التاريخ العربي والقومية العربية، وكانت هذه الموضوعات تمجد فكرة الوحدة العربية والنضال العربي ضد الإمبريالية، ومن أمثلة ما نجده في مقدمة كتاب القراءة للصف السابع:

لقد كنا حريصين على أن يتضمن هذا الكتاب العناصر التي تجعل الطالب يشعر أن روحا جديدة تسرى في كيانه، وتخلق في شخصيته الفخر باللغة العربية والقومية العربية والأمة العربية (El - Mogherbi, 1973: 25)، وفي جزء آخر من الكتاب نفسه، وتحت عنوان «حول إعلام الدول العربية»نجد ما يلي:

اذا كان وطنك هو دولتك التي تعيش فيها فإن الأمة العربية هي وطنك الكبير، أنت عربي أولا، وأمتك الكبيرة تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. (El - Mogherbi, 1973: 25 - 26).

ولقد كانت هذه هي الأفكار السائدة في كل من المقررات الدراسية وكتب القراءة في المدارس الليبية كل شيء، حتى وان كان حول ليبيا، يتم ربطه بالقومية العربية والوحدة العربية، وعلى سبيل المثال، وفي أحد دروس كتاب القراءة للصف التاسع، وتحت عنوان «أنا عربي»، نقرأ ما يلي:

أنا عربي. نعم، أقولها بكل فخر وسعادة، أنا لست وحيدا، كل عربي هو أخي في اللغة والدين والشعور والقومية... نعم، أنا عربي من ليبيا. (El - Mogherbi, 1973: 26).

كل كتب القراءة في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في ليبيا خلال العهد الملكي احتوت على موضوعات حول القومية العربية والتضامن العربي والوحدة العربية، ففي كتب القراءة للصف الثالث والرابع والخامس يوجد ثمانية عشر موضوعا عن التاريخ العربي والدول العربية، ولم يتم ذكر ليبيا أو الإشارة إليها في أي من هذه الموضوعات، أما كتب القراءة من الصف السابع إلى الصف العاشر فقد احتوت على سبعة وثمانين موضوعا حول التاريخ العربي، الإسلامي والقومية العربية والنضال العربي ضد الامبريالية والصهيونية، ثمانية فقط من هذه الموضوعات كانت عن ليبيا، وهي الأخرى، تم ربطها بقيم الوحدة العربية والقومية العربية والنضال العربي. (El - Mogherbi 1973: 26).

الطالب الليبي من خلال المدرسة والمقرر الدراسي، كون توجهات وقيما مرتبطة بمفاهيم الوحدة العربية والقومية العربية، وفي هذا الاطار كانت المدرسة من أهم العوامل التي دعمت الاحساس القومي العربي في ليبيا، وكان لها تأثير قوي وفعال على الحياة السياسية في ليبيا. لقد بدأ الطلبة ـ متأثرين بهذه القيم والتوجهات وبشعورهم بالثقة في مقدرتهم وحقهم في المشاركة السياسية ـ بدأوا في البحث عن قنوات وتنظيمات ومؤسسات يتفاعلون من خلالها مع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. ولكن، ونظرا لعدم وجود البنى والهياكل والمؤسسات التي يستطيع الطلبة الليبيون أن يعبروا من خلالها عن توجهاتهم ومواقفهم السياسية، فإنهم اتجهوا الى الشارع والى المظاهرات للضغط على

الحكومة. لقد كان معظم الطلبة لا يشعر بالولاء تجاه النظام الملكي وسياساته الداخلية والخارجية المحافظة. وكان ولاؤهم وارتباطهم موجها لقيم القومية العربية و الوحدة العربية ومبادئها. ولم يكن الطلبة هم الفئة الوحيدة التي تعرضت لمؤثرات الافكار القومية العربية من خلال عملية التنشئة السياسية، فلقد تعرضت الفئات الاجتماعية الأخرى ـ مثل العمال والموظفين وافراد القوات المسلحة ـ للقيم والتوجهات والمعتقدات نفسها من خلال وسائل الاعلام. فانتشار وسائل الاتصال والاعلام أدى الى امكانية التقاط اذاعة القاهرة وصوت العرب بوضوح في جميع أنحاء ليبيا ـ عكس الاذاعة الليبية التي كان ارسالها ضعيفا. وكانت هاتان الاذاعتان تنقلان الرسائل نفسها وتنشران القيم والتوجهات والمعتقدات نفسها التي تنقلها وتنشرها المقررات الدراسية للطالب الليبي، وبالتالي اتسمت افكار ومعتقدات وتوجهات الفئات الاجتماعية الجديدة في ليبيا بالتوافق في اطارها العام نظراً لاتساق الرسالة ووحدة المصدر بصفة عامة.

خاتمة

الشرعية السياسية للنظام الملكي في ليبيا استندت على الخصائص الشخصية والدينية للملك ادريس. ومنذ البداية لم يكن هناك اي ارتباط ايديولوجي بين النظام الملكي وأفراد المجتمع، نظرا لأن النظام الملكي لم يحاول ان يبلور ايديولوجية سياسية واضحة، ونظرا ـ وهو الأهم ـ لأن الظروف التعليمية وانتشار الأمية في المجتمع الليبي في السنوات الأولى للعهد الملكي لم تساعد على انتشار أي إيديولوجية سياسية تلقى قبول وتأييد الفئات الاجتماعية المختلفة. ولكن هذه الظروف لم تستمر طويلا، فالتغير الاجتماعي السريع والتعبئة الاجتماعية قوضت كثيرا من الشرعية الشخصية والدينية للملك ادريس. من ناحية أخرى، فإن التوسع السريع في التعليم، والذي صاحبه انتشار تأثير فكرة القومية العربية في كل المنطقة العربية بما فيها ليبيا، أدى إلى خلق فئة مثقفة تحركها أفكار واهداف وقيم القومية العربية والوحدة العربية.. ولقد خلق هذا نوعا من الهوية والارتباط الايديولوجي بين قطاعات عديدة من المجتمع، وعلى وجه الخصوص بين الطلبة والعمال والموظفين وأفراد القوات المسلحة. هذه الأيديولوجية الجديدة النامية، وجدت نفسها غير متوافقة مع النظام الملكي التقليدي، ولم تجد القنوات والمؤسسات التي تعبر من خلالها عن قيمها وتوجهاتها. ونتيجة لذلك شعرت هذه القوى الجديدة بأن النظام الملكي غير قادر على ترجمة افكارها ومعتقداتها الى سياسات وبرامج عملية.

ولذلك فإن النظام الملكي فقد شرعيته بين هذه القوى الاجتماعية الجديدة، ونتج عن ذلك عدم استقراره وانهياره أخيرا.

المصادر الأجنبية

Bill, James and Hardgrave, Robert

1973 Comparative Politics: the Quest for Theory, Columbus: Charles E. Merrill Pulishing Company.

Brickman, Ronald

1981 "The Comparative Politics Analysis of Science and Technology", Comparative Politics, Vol. 13, No. 4' 479 - 496.

Coleman, James (ed)

1965 Education and Political Development, Princeton: Princeton University Press.

Dawson, R. and Prewitt, K.

1969 Political Socialization Boston: Little, Brown.

Deutsch, K.

1961 "Social Mobilization and Political Development" APSR Vol. 55, No. 3, 493 - 514.

Easton, David

1965 A System Analysis of Political Life, New York: John Wiley and Sons.

El-Moghrebi, Mohamed Zaki

1973 Arab Nationalism and Political Instability in Monarchical Libya, Unpublished M.A. Thesis (Kansas, State University).

Halpern, Manfred

1964 "Toward Further Modernization of the Study of New Nations". World Politics Vol. 17. 157 - 181.

Higgot, Richard

1983 Political Development Theory. (London: Croom Helm).

Huntington, S.P.

1971 "The change to change: Modernization, Development, and Politics" Comparitive Politics, 3. 283 - 322.

1968 Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press).

Khadduri, Majid

1963 Modern Libya, Baltimore: Johns Hopkins Press.

Lerner, Daniel

1958 The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East New York The Free Press.

Lipset, S.M.

1959 "Some Social Requisities of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy, "APSR Vol. 53, No. 1. 69 - 105.

Pye, Lucian

1966 Aspects of Political Development. Boston: Little, Brown.

Rouleau; Eric

1969 "Oil and Monarchies Don't Mix" African Report, Vol. 14. 24 - 27.
Rustow, Dankwort
1969 A world of Nations: Problems in Political Modernization (Washington: Brookings Institution.

Shembesh, Ali
1972 The Problem of Ligyan Political Stability During the 1960" M.A. Thesis University of Virginia.
Tullis, F. LaMond
1973 Politics and Social Change in Third World Countries, NewYork: John Wiley & Sons.

استلام البحث فبراير 1992.

اجازة البحث اكتوبر 1993.

آفاق إنشاء منطقة عملة مُوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي

سيف سعيد السويدي
قسم الاقتصاد ـ جامعة قطر

مقدمة

على الرغم من تبني دول مجلس التعاون منفردة الدولار عملة ربط، وذلك بشكل عام، فإنه ما زال يراود المسؤولين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد في هذه الدول خيار إنشاء منطقة عملة موحّدة فيما بينها، يتم من خلاله توحيد أسعار الصرف، وربما إنشاء عملة واحدة. من خلال مراجعة للمعايير التي اقترحها المدخل التقليدي في أدبيات مناطق العملات المثلى اتضح أن دول المجلس لا تفي حاليا ببعض هذه المعايير، كما ان اتباعها سياسة سعر صرف مرتبطة بالدولار بشكل جليّ، يقلل من احتمالات أن تحقق منافع نظير انضمامها لمنطقة عملة موحدة. على الرغم من هذا، لا تستبعد الدراسة احتمال إنشاء منطقة العملة من منطلق سياسي في الوقت الحاضر، وربما اقتصادي، وذلك طبقا للعلاقة المستقبلية بين عملات دول المنطقة والدولار، وعندئذ لابد من أن تدرك السلطات المعنية في مجلس التعاون ضرورة القبول بالمنافع المرتجاة من تبني سياسات نقدية ومالية مُعَيَّنَةً على المنطقة بشكل عام، حتى لو نتج عن ذلك تضحيات على مستوى القطر، وتذهب هذه الدراسة إلى أن هذا أمرٌ يتطلب اتفاقاً سياسياً على بعض القضايا الجوهرية، حتى نقلل من احتمالات انهيار المنطقة لأسباب سياسية.

بعد هجر قاعدة الذهب من قبل كُلٍ من بريطانيا وأمريكا في عامي 1931 و 1933 على التوالي، اتجهت الأنظار إلى بريتون وودز في محاولة لإرساء اتفاقية نقدية عالمية جديدة تبلورت في عام 1944 من خلال تثبيت أسعار صرف جميع العملات

مقابل الدولار، في حين ثبت سعر صرف الدولار مقابل الذهب، ولقد حاولت اتفاقية بريتون وودز تحديد أسس وإرساء قواعد لتحديد طبيعة العلاقات بين مختلف العملات، والإشراف عليها سعياً لتفادي التغيرات المنفردة في أسعار الصرف، والتي تنتج عنها تغيرات في الموقف التنافسي للدول، وهذا الوضع يطلق عليه مفهوم التخفيض التنافسي لأسعار العملات (Competitive Devaluation)، لكنها لم تستطع مواجهة الوضع العالمي الجديد؛ وانهارت في عام 1971[1]. لقد تركت هذه الوضعية الدول النامية أكثر عرضة لعواقب انهيار النظام الدولي لأسعار الصرف، وذلك بحكم ضيق قاعدتها الإنتاجية، واعتمادها الكبير على الأسواق العالمية، حيث قررت بعضها الحفاظ على علاقة عملاتها بالدولار، بينما اختارت دول أخرى سياسات مختلفة كالربط بسلة من العملات. ويذهب البعض إلى أن الدول النامية تصبح في وضع أفضل إذا ما وُطِّدَتْ علاقة عملتها بعملة رئيسة أخرى عوضاً عن الدولار، أو بسلة من العملات، حيث إنها تتفادى جزءاً من الآثار السلبية التي قد تنطوي عليها تقلبات أسعار الصرف:

(mundell, 1973; Bird, 1979; Crockett and Nsouli, 1977; Black, 1976; Klein and Melvin, 1982; Lipschitz and Sundararajan, 1980)، وبدلاً من أن تثبت دولة معينة منفردة سعر صرف عملتها مقابل عملة أخرى، يمكن أن تتفق مجموعة من الدول على تثبيت أسعار صرف عملاتها فيما بينها. وتُبقي على أسعار صرف هذه العملات مجتمعة لتواجه باقي العملات الأخرى، وهذا ما يُطْلَقُ عليه «منطقة العملة المثلى» (Optimum Currency Area). وتسعى أدبيات مناطق العملات المثلى إلى الإفصاح عن سمات الاقتصاديات التي يمكن أن تنخرط في منطقة عملة مثلى، كما ان تطورات لاحقة طرأت على هذه الأدبيات جاءت لتبحث في التكاليف والعوائد المرتقبة بسبب الانضمام إلى منطقة عملة مثلى. وتقوم هذه الأدبيات على ما طرحه مونديل (Mundell, 1961) في الستينات.

تسعى هذه الورقة إلى البحث عن مدى مواءمة دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منطقة عملة موحدة فيما بينها، قد تصبح مُثْلى، وذلك طبقا للمدخل الشرطي المقترح في الأدبيات، مع تناول مدخل المنافع والتكاليف.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، حيث نبدأ بمراجعة لأدبيات مناطق العملات المثلى. ثم نتناول اقتصاديات دول مجلس التعاون للإفصاح عن مدى مواءمتها

للمعايير المقترحة ضمن المدخل الشرطي، وذلك في المبحث الثاني. في حين أن المبحث الثالث يتضمن المنافع والتكاليف المحتمل ظهورها مع إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول المجلس، وفي نهاية الدراسة ترد الخلاصة والتوصيات.

أدبيات الدراسة

يمكن ـ بشكل عام ـ أن تنقسم هذه الأدبيات إلى مدخلين مكملين لبعضهما بعضاً: الأول، يبحث في السمات التي قد تؤهل مجموعة من الدول لإنشاء منطقة عملة مُثْلَى، يتم ضمنها تثبيت (ربط) أسعار صرف عملات الدول الأعضاء، بينما تواجه هذه العملات عملات العالم الخارجي، ويطلق على هذا الأسلوب المدخل التقليدي، أو كما سنصفه بالمدخل الشرطي لإقامة منطقة عملة مُثْلَى (Necessary Conditions to Participate in an Optimal Currency Area) . أما المدخل الثاني فإنه يبحث في التكاليف والمنافع التي يمكن أن تنتج عن انضمام دولة ما إلى منطقة عملة مُثْلى (Cost / Benefit Analysis). وفيما يلي نلقي نظرة موجزة على هذين المدخلين من أدبيات مناطق العملات المُثْلى.

أولاً: المدخل الشرطي:

أَكّد مونديل (Mundell, 1961) في دراسة رائدة أهمية حرية حركة عناصر الإنتاج في إنشاء منطقة عملة مُثْلَى. ورأى أن الدول التي تكون فيما بينها درجة كبيرة من هذه الحرية مؤهلة لإنشاء منطقة عملة فيما بينها. أكثر من دول تنخفض، أو تنعدم فيها هذه الحركة، وجاءت هذه الخلاصة بناء على افتراضات قام بعضها على أساس وجود درجة تجانُسٍ كبيرة من حيث العدد والنوعية بالنسبة لعنصر العمالة في هذه الدول. إضافة إلى رغبة هذا العنصر وقدرته على الانتقال من بلد إلى آخر، إذا ما توافرت فرص عمل أفضل في بعض الدول المشاركة في هذه المنطقة.

ويكمن موقف مونديل (Mundell) في الوضع الآتي: افترض أن دولتين ترغبان في الحفاظ على توازن داخلي وخارجي وعندئذ إذا كان هناك اختلال في موازين مدفوعاتهما، نظير حدوث تناقص في الطلب على صادرات البلد (أ) من قبل البلد (ب)، فإن هذا الاختلال يمكن أن يتلاشى حتى لو ثبت سعر الصرف بين العملتين، وذلك عن طريق السماح بحرية انتقال عناصر الإنتاج فيما بينهما، فالتناقص في الطلب على صادارت البلد (أ) سوف ينتج عنه تناقص في حجم توظيف العمالة ورأس المال،

مما يفسح المجال أمام هذه الموارد للانتقال إلى البلد (ب)، بافتراض أن الطلب على الإنتاج المحلي قد تزايد في هذا البلد، وفي الوقت ذاته تبدأ مشكلة البطالة وعدم توظيف رؤوس الأموال بالتلاشي، إلا أن الزيادة في الدخل في البلد (ب) سوف تشجع المستهلكين فيه على زيادة الطلب على منتجات البلد (أ)، حيث تناقصت الأسعار نظير التناقص في الطلب في المرحلة الأولى، وهذه الزيادة في الطلب كفيلة بالقضاء على العجز في ميزان المدفوعات في البلد (أ)، واختفاء الفائض في ميزان المدفوعات في البلد (ب).

ويذهب مونديل في أن مثل هذه الدول مهيأة لإقامة منطقة عملة موحدة فيما بينهما، وتصبح منطقة عملة مثلى. ولم تذهب هذه الفرضية دون جدال، حيث ذهب كل من ليني (Lanyi, 1969) ودُن (Dunn, 1983)، وفليمنج (Fleming, 1971)، إلى أن هناك أسباباً كثيرة تعوق انتقال عنصر العمالة وعنصر رأس المال، فنجد أن الأخير أكد أنه يمكن أن تصبح مرونة انتقال رؤوس الأموال بالنسبة للتغيرات التي قد تطرأ على اقتصاديات دول المنطقة (كتناقص الأجور في دول معينة) منخفضة، وخاصة في المدى القصير. أما ليني ودُن فقد حذراً من أن العمالة في حقيقة الأمر تواجه تكاليف انتقال من بلد إلى آخر، إضافة إلى أن الكثير من الصفات الفنية والقدرات المهنية التي قد تتوافر في العمالة في بلد ما ربما لا تتناسب مع جميع الصناعات، أو حتى الصناعات المثيلة في مختلف دول المنطقة. كما أنه ليس من الضروري أن يفترض أن عنصر العمالة (وكذلك رأس المال) يستخدم بالكفاءة نفسها، وبالعدد نفسه في جميع الدول، مما ينتج عنه تراجع في الانتقال المفترض في عنصري العمالة ورأس المال، وذلك لاحتمال سد العجز الناتج من زيادة الطلب على منتج دولة ما، من خلال توظيف عمالة محلية، ويشاطر الباحث هؤلاء الباحثين رأيهم وبخاصة في الدول التي تعاني من شُح في نوعيةٍ معينةٍ من العمالة، أو أن المستثمرين في كل قطر يفضلون إبقاء استثماراتهم في قطرهم من منطلق أمني، أو لوجود احتكارات تحول دون قدرتهم في دخول قطاعات معينة في البلد الآخر، حتى لو أتيحت لهم فرص الانتقال إلى أقطار أخرى ضمن المنطقة ذاتها، كما أن لفرضية مونديل عواقب ربما لا يتحملها الاقتصاد المحلي. فالوحدة النقدية حتى في أكمل وجهها قلما تستطيع أن تضفي الشعور بالوطنية المحلية لدى الأفراد، الأمر الذي قد يترتب عليه رفض لتركز الاستثمارات المحلية في أيدي مستثمرين آخرين من خارج هذا البلد، ولكن من دول

أخرى في اتحاد، وربما نبع هذا من دافع وطني أو من تخوّف مستقبلي بتبعيةٍ اقتصاديةٍ تؤثر على مستوى الرفاه المحلي، ومثال ذلك السماح بتملك الأصول في بلد يعاني من شح في الأموال قد يؤدي إلى شرائها بشكل واسع من قبل مستثمرين خارجيين (ولكن من أعضاء المنطقة)، الأمر الذي يجعل هذا البلد عرضة لعواقب قرارات يتخذها آخرون غير أبنائه.

طرح مكانون (Mckinnon, 1963) درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي على أنها إحدى السمات التي تساهم في انضمام دولة ما إلى منطقة عملة مُثْلى، ومن وجهة نظره، الاقتصاد الصغير، والذي عرّفه طبقا لصغر نسبة السلع والخدمات المتضمنة في التبادل التجاري إلى السلع والخدمات التي لا يتم تبادلها في الأسواق العالمية (Tradables to Nontradables)، أكثر عرضة لتقلبات الأسعار، وذلك بحكم ضآلة قدرة هذا الاقتصاد في التأثير على قوى السوق العالمية، مما يعرض السوق المحلية لسلبيات قد ترادف هذه التقلبات، ولتفادي هذه السلبيات يفضل أن يثبت هذا الاقتصاد سعر صرف عملته بعملة أو بعملات أجنبية.

ويقوم هذا التفضيل على الجدال الآتي: مع ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد، فإن جزءاً كبيراً من أسعار السلع والخدمات فيه، تصبح عرضة للتقلبات نظير تقلبات في أسعار الصرف ما بين العملة المحلية وعملات الدول المنتجة لها، وإذا اتبع الاقتصاد المحلي سعر صرف مرن أو حُرّ فإن تلك التقلبات تتسلل إلى الاقتصاد المحلي بينما يتفادها إذا ما ثبت سعر صرف عملته مع عملة الدولة أو عملات الدول التي يستورد بها تلك السلع؛ لذا فإن الاقتصاد المحلي يتفادى التضخم المستورد والناتج من تقلبات أسعار الصرف إذا ما انضم إلى منطقة عملة موحدة مع اقتصاديات أهم شركائه التجاريين، حيث إن أسعار الصرف المرنة تساهم في عدم استقرار مستوى الأسعار المحلية.

لا شك أن أحداً لا يستطيع أن يقلل من أهمية هذه الفرضية، إلا أن الباحث يرى في الانضمام إلى منطقة عملة يجب ألاّ يقوم على أساس الانفتاح الذي يعرف بحجم التجارة المتبادلة ما بين الدول فحسب، بل إن هناك أهمية للعملة المستخدمة في تقويم هذه التدفقات، فإذا كان الجزء الأكبر من التجارة مُقوّما بعملةٍ ما فإن الاقتصاد المحلي يستطيع أن يتفادى تقلبات أسعار الصرف ومخاطرها على الاقتصاد المحلي، وذلك بالانضمام إلى منطقة عملة مع تلك العملة المُقوِّمة بها أوجه تجارته، إلا إذا

كان السبب الحالي وراء تقويم التجارة بين الدول المرشحة للانضمام لمنطقة عملة موحدة بغير عملات الدول الأعضاء في المنطقة، يعود لعدم استقرار أسعار صرف عملات هذه الدول، عندئذ قد يشجع تبني منطقة عملة موحدة على استخدام عملاتها لتقويم التجارة البينية، وتسقط أهمية تلك العملة.

كما أن جدال مكانون ينطوي على افتراض غياب وهم النقود (money Illusion) في الاقتصاد المنكشف على العالم؛ لذا فإن ارتفاع أسعار الواردات سوف يرفع من مستوى الأجور نظير مطالبة العمالة بذلك، أي أن هذه العمالة لن تنظر إلى مستوى الأسعار للسلع المنتجة محليا فحسب، بل تأخذ في الحسبان الآثار المترتبة على انخفاض قوة دخولهم الشرائية نظير تغيرات في أسعار السلع المستهلكة من قبلهم، والناتجة عن تغيرات في أسعار الصرف، مما يقلل من قدرة سياسة سعر الصرف المرنة في تحقيق التوازن الخارجي.

قد يجادل المرء في أن مكانون يفترض قدرة العمالة في المطالبة بزيادة في الأجور، وهذا أمرٌ ربما لا ينطبق على كل الدول، وعلى سبيل المثال يمكن القول: إنه في بعض الدول التي تستورد عمالة أجنبية هناك قيود قانونية تحول دون مطالبتها برفع أجورها، كما أن ما يحد من ذلك هو عدم تغير مستوى المعيشة في البلاد التي تأتي منها هذه العمالة، الأمر الذي يجعل المنتج المحلي (صاحب العمل) في مكانة يسلك فيها سلوك محتكر العمالة (Monopsony)، ويواجه منحنى عرضياً للعمالة مطلق المرونة عند مستوى أجر معين، كما أنه في الدول التي لا توجد فيها اتحادات للعمالة، وتكون فيها جهة رئيسة توظف العمالة، على سبيل المثال القطاع الحكومي، فإن وهم النقد قد يدرك من العمالة المحلية إلا أنها لن تجد سبيلاً للمطالبة بأجور أعلى، وقد ينبع هذا من صعوبة إيجاد فرص عمل أخرى لاعتقادها بأن ارتفاع أسعار الواردات هو أمرٌ مؤقت. وفي هذه الحالة قد يفضل اتباع سعر صرف مرن، يتيح للحكومة المحلية تصحيح الاختلال في الميزان الخارجي.

إذا ما افترضنا أن الاقتصاد المنكشف قد استوفى شرط مكانون، وانضم إلى منطقة عملة موحدة مع شركائه التجاريين، فكيف إذن يستطيع أن يحقق توازناً أو يعيد التوازن إلى ميزانه الخارجي؟ يذهب مكانون إلى أنه يجب على هذا الاقتصاد الركون إلى السياسات المالية والنقدية الأخرى بدلا من سعر الصرف. على سبيل المثال إذا كان هناك عجز في ميزانه التجاري فإن تناقصاً في مستوى الإنفاق يؤهله لإعادة

تحقيق التوازن، وذلك من خلال تناقص في الطلب على الواردات التي تشكل جزءاً كبيراً من الاستهلاك (Presley and Dennis, 1976)، إلا أن المرء قد يجادل في أن هذا قد يعني اتباع عضو من أعضاء البلدان المنضمة إلى منطقة العملة لسياسات مالية أو نقدية تتضارب مع السياسات المتبعة في الدول الأعضاء الأخرى، وهذا يتضارب مع أحد الشروط المطروحة لاحقاً، والذي يرى أن الدول الي تتبع سياسات نقدية ومالية متماثلة، هي الأكثر ملاءمة للانضمام لمنطقة عملة موحدة.

ومن جانب آخر، أضاف كينن (Kenen, 1969) سمة أخرى لتتسم بها الدول التي يمكن أن تشكل منطقة عملة مثلى فيما بينها، وهي درجة تنوع الإنتاج (Product Diversification). ويرتكز جداله على أن الدول التي تتسم اقتصادياتها بتركز تبادلها التجاري سواء من حيث الشركاء أو الانتاج أكثر تأثراً من غيرها بالصدمات الاقتصادية، ولكي تتفادى هذه الدول أكبر قدر ممكن من السلبيات التي قد تنطوي عليها هذه الصدمات فإنه من الأفضل أن تتبنى أسعار صرف ثابتة مع أهم شركائها التجاريين، ولو أراد هذا الاقتصاد إعادة التوازن للأسواق المحلية، لتطلَّبُ الأمرُ تغيرات كبيرة في سعر الصرف ما بين العملة المحلية وعملات أهم الشركاء التجاريين. أما الدول التي تتسم اقتصادياتها بدرجة تنوع كبيرة نسبياً، وحيث تتوزع العمالة على قطاعات واسعة، فإنه يفترض أن تتعرض لتقلبات في جانبي الواردات والصادرات، وهي صدمات قطاعية، بحيث إنّ التنوع الإنتاجي يقلل من سلبيات هذه التقلبات، الأمر الذي لا يجعل تثبيت سعر صرف عملتها خياراً ضرورياً، وعلى سبيل المثال تناقصٌ في الطلب على سلعةٍ ما قد ترادفه زيادة في الطلب على سلعة أخرى، مما يقلل من حجم العمالة في القطاع الأول، بينما يزيد من الطلب عليها في القطاع الثاني؛ لذا فإن اتباع سعر صرف ثابت ليس ضرورياً في هذه الاقتصاديات، كما أن هذا الوضع ينطبق على اقتصاد يتسم بتعدد شركائه التجاريين، حيث إن تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل عملات هؤلاء الشركاء ضمن منطقة عملة موحدة، سوف يساهم في إضفاء روح من الاستقرار على الأسعار في سوق السلع.

في هذه المرحلة لاحظ أن هناك نوعاً من التضارب بين موقف مكانون وموقف كيفن. فالأول يفضل أن تتبنى الدول الصغيرة والأقل انفتاحا سعر صرف ثابت من خلال الانضمام لمنطقة عملة موحدة، إلا أن هناك احتمالا (انظر الجدال التالي) بأنه عندما تنضم الدول الصغيرة التي تتسم بدرجة تنوع إنتاجي منخفضة إلى بعضها

البعض تصبح المنطقة بشكل عام ذات قاعدة إنتاجية متنوعة، وفي هذه الحالة يرى كينن أن تُضْفي سمة المرونة على عملتها (McKinnon, 1969; Presley and Dennis, 1976). وعلى الرغم من هذه الرؤية، قد يرى المرء أنه ليس من الضروري أن تكون الاقتصاديات التي تتسم منفردة بدرجة تنوع منخفضة، كالاقتصاديات التي تنتج منتجاً واحداً، أو تعتمد على مورد استخراجي واحد يمثل نسبة كبيرة من صادراتها، تصبح أكثر تنوعا إذا ما انضمت إلى منطقة عملة واحدة، وفي هذه الحالة، الانضمام إلى هذه المنطقة، يعمل على زيادة درجة تمركز نوعية الإنتاج، مما يدفع بسياسة سعر الصرف بعيداً عن الإيفاء بشرط كينين. وبناءً عليه فإن كينين يرى أن انضمام الدول ذات القاعدة الانتاجية الضيقة من حيث درجة التنوع إلى بعضها البعض في منطقة عملة واحدة يكسبها سمة تنوع القاعدة الإنتاجية، مما يؤهلها بالتمتع بحصانة الدول ذات القاعدة الإنتاجية المتنوعة، بحيث إن الطلب على صادراتها لا يرتكز على سلعة واحدة ولا يتأثر بالصدمات الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للدول ذات القاعدة الإنتاجية الضيقة.

أما كل من هاربرلر (Harberler, 1970)، فليمنج (Fleming, 1971)، انغرام (Ingram, 1962, 1969)، وتاور ويليت (Tower and Willett, 1970)، فلقد رأوا أن درجة التجانس في الظروف الاقتصادية التي تسود مجموعة من الدول تؤهلها لإنشاء منطقة عملة مثلى أكثر من غيرها. وعلى سبيل المثال، إذا ما كان كل بلد في منطقة العملة الموحدة يمكن أن يقبل بتوليفة مختلفة من مستويات التضخم والتوظيف فإن هذا سينتج عنه تدفقات لرؤوس الأموال والعمالة، الأمر الذي يقودنا إلى شرط مونديل، والذي افترض فيه أن الدولة التي تدفقت منها الأموال ستقبل بمستويات توظيف وتضخم أقل، في حين أن الدولة المضيفة ستقبل بمستويات أكبر، وفي هذه الحالة يمكن البقاء في منطقة العملة الموحدة، أما إذا كانت إحدى الدولتين تنظر إلى مستوى معين من التضخم وآخر للبطالة مختلف عن الدول الأعضاء الأخرى فانها ستبقى في حالة اختلال في ميزان مدفوعاتها، إلا إذا سمحت لسعر الصرف بالتغير. إلا أن التنازل عن الأهداف الاقتصادية الداخلية (المحلية) مقابل الحفاظ على التوازن مع الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة يتطلب تضحيات اقتصادية وأخرى سياسية، وخاصة في الدول التي يسمع فيها صوت المتأثرين بتلك التنازلات (سنوضح طبيعة هذه التضحيات لاحقاً).

ومن روح نظام بريتون وودز، قد يستمد الباحث سمة أخرى تتمثل في أن الدول التي تواجه مصادر تقلبات اقتصادية متماثلة (ربما لتماثل اقتصادياتها من حيث الإنتاج) قد تصبح في وضع أفضل إذا ما ثبتت أسعار صرف عملاتها، حتى تتفادى المنافسة على أساس أسعار الصرف. في هذا الصدد يرى سقباني أن لهذا بعداً آخر يتمثل في منح الاقتصاديات المنضمة إلى المنطقة قدرة أكبر على المساومة مع الاقتصاديات الأخرى (سقباني، 1986). بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية، هناك الرغبة السياسية في الانضمام إلى منطقة عملة موحدة، حيث يتطلب الأمر الابتعاد عن انفرادية الاختيار والقرار، والقبول بقرارات جماعية. هذا على مستوى منطقة العملة الموحدة. أما إذا كان الخيار هو اتحاد نقدي، فإن البنك المركزي في كل قطر يفقد مكانته، ويتولى بنك مركزي واحد القرارات النقدية بعيداً عن مصلحة كل قطر منفرداً، على أساس مصلحة الاتحاد.

ثانياً: مدخل التكلفة والمنافع:

إن جميع الدراسات الآنفة الذكر صبت في وعاء واحد تتضمن السمات التي تتسم بها دولة ما تهيئها للانضمام لمنطقة عملة مثلى مع عدد آخر من الدول.

لقد جادل إيشياما (Ishiyama, 1975) بقوله إن هذه السمات مهمة، وإنه إذا أمكن قياس التكلفة والعائد المحتمل أن يعودا على الاقتصاد المعني جراء انضمامه إلى منطقة عملة مثلى، فإن هذه التكلفة والعائد يوفران محكاً فعلياً وفعالاً يستطيع على أثره صاحب القرار إما تأييد الانضمام إلى منطقة عملة مثلى أو معارضته. ويشمل جانب المنافع أو العوائد:

أ ـ تفادي جزء من تكلفة تحويل عملات الدول المشاركة في المنطقة (الجزء الذي قد ينتج جراء حدوث تقلبات في أسعار صرف هذه العملات).

ب ـ القضاء على التدفقات المضاربية للأموال، والتي تنبع من التوقعات بحدوث تغيرات في أسعار الصرف (Speculative Capital Flows).

جـ ـ توسيع حجم السوق أمام المنتجين في الدول الأعضاء، حيث يمكن أن ينظر المنتجون إلى المنطقة على أنها سوق واحد، مما يؤهلهم للاستفادة من غلة الحجم.

د ـ يتوقع أن يساهم انضمام دولةٍ ما إلى منطقة عملة مثلى في التقريب في السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء.

هـ ـ هناك توفير في المبالغ الاحتياطية لعملات دول المنطقة، والمخصصة للتبادل التجاري فيما بين دول المنطقة، وذلك لأن أي عملة من عملات دول المنطقة تحتفظ بقيمها مقابل عملات باقي الدول، ويمكن استخدامها في مختلف عمليات التبادل.

و ـ توفير في الاحتياطات من العملات الأجنبية والتي كانت تستخدم من أجل الحفاظ على قيمة العملة المحلية (هذه النقطة لم تجد أي تأييد من خلال التجربة الأوروبية، حيث إن جزءاً كبيراً من احتياطات الدول الأعضاء مازال بالدولار).

ز ـ ومع زيادة الترابط الاقتصادي هناك فرصة أكبر لكي تصبح للمنطقة مكانة تفاوضية أكبر مع الدول الأخرى.

ر ـ يقرب الترابط الاقتصادي من التقارب السياسي مما يعزز المسيرة تجاه الوحدة السياسية.

أما جانب التكاليف فيتضمن:. أ ـ فقدان السلطات النقدية المحلية في كل بلد من البلدان المنضمة إلى منطقة عملة موحدة أداة سعر الصرف على إنها إحدى الأدوات النقدية التي تؤثر على موقفها التنافسي في السوق العالمية، وهذا بحد ذاته قد يحد من قدرة السلطات المحلية في تصميم سياسات اقتصادية منفردة عن باقي الأعضاء في المنطقة، لتستهدف قطاعات محلية.

ب ـ إذا كانت هناك حرية في انتقال عناصر الإنتاج فإنه من الممكن أن تزدهر مناطق معينة في حين تتردى الأوضاع الاقتصادية في مناطق أخرى ضمن منطقة العملة المثلى، حيث إن هناك جدالاً حول مدى جاذبية المناطق التي تردت فيها الظروف الاقتصادية للمستثمرين (Johnson, 1971; Hirsh, 1972 a, b; Williamson, 1973).

جـ ـ فقدان السلطات المحلية لأداة عرض النقود على إنها إحدى الأدوات المستخدمة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية المحلية، حيث إن التنسيق في السياسات النقدية أمرٌ ضروري حتى يتم التوافق في المؤشرات النقدية التي من شأنها أن تؤثر على الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي.

د - فقدان الحكومات استقلالية السياسة النقدية قد يدفعهما إلى الاعتماد بشكل أكبر على السياسة المالية، والتي من شأنها التأثير على الوضع التنافسي لمختلف الاقتصاديات، إلا إذا افترضنا تنسيق السياسة المالية ما بين الدول الأعضاء، ومع هذا فالتنسيق قد يفضل اقتصاداً على آخر طبقاً لطبيعة وضعه على منحنى فيليبس (Philips Curve) عند بداية إنشاء المنطقة. على سبيل المثال: إذا ما اتفقت الدول الأعضاء على مواجهة التضخم فإن الدول التي تتسامح مع معدلات عالية من التضخم بمقابل معدلات أكبر من التوظيف تجد نفسها مضطرة للتنازل عن هذه السياسة.

وعلى الرغم من قدرتنا النظرية على تحديد التكاليف والعوائد المحتملة من الانضمام إلى منطقة عملة مثلى فإنه لا يستطيع أحد ضمان استمرارية تحقيق عوائد أو تحمل تكاليف بالنسبة لأي بلد، وذلك بحكم ديناميكية البيئة الاقتصادية، فربما تتضح التكاليف والعوائد في الوقت الحالي، إلا أنها عرضة للتغير مع مرور الوقت. عندئذ الانسحاب من منطقة معينة قد يترتب عليه انهيار الثقة في العملة المحلية. ونظراً لصعوبة تحديد التكاليف والعوائد وخاصة بالنسبة لدول لن تنشيء منطقة عملة فيما بينها، فإننا سوف نوجه اهتمام المبحث الثاني على مدى مواءمة دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منطقة عملة مثلى على ضوء المدخل الشَّرْطيّ، إلا أننا سوف نتقصى في المبحث الثالث احتمالات المنافع والتكاليف التي يمكن أن تطرأ على دول مجلس التعاون الخليجي لو أنها أنشأت منطقة عملة موحدة فيما بينها، حيث إن قرار دولة ما للانضمام لمثل هذه المنطقة لاشك أنه سيقوم على حسابات للمنافع والتكاليف المدركة آنياً، وتلك المتوقعة آجلا.

مقومات منطقة عملة موحدة بين دول المجلس

خلال السنوات العشر الماضية من عمر مجلس التعاون أجري العديد من المشاورات حول آفاق الوحدة النقدية الخليجية، حيث حظي الجزء المتعلق بأسعار الصرف بأهمية خاصة، فعلى الرغم من العلاقة شبه المستقرة بين العملات الخليجية نجدها لا ترتبط فيما بينها برباط رسمي، فلا توجد اتفاقية رسمية تحدد أسعار الصرف التقاطعية للعملات الخليجية.

في هذا المبحث سوف نستعرض مدى تناسب دول المجلس لإنشاء منطقة عملة موحدة فيما بينها، وذلك على ضوء المدخل الشَّرْطِيّ، وسوف نتحقق من

مدى اتسام هذه الدول بالسمات التالية: 1 - حرية انتقال عناصر الإنتاج. 2 - درجة الانفتاح. 3 - التنوع الإنتاجي. 4 - التشابه في الأوضاع الاقتصادية والتعرض للصدمات الخارجية.

أولا: حرية انتقال عناصر الإنتاج:

تتسم دول مجلس التعاون بأن اقتصادياتها مفتوحة نسبياً، تجمع ما بين الدور الحكومي والدور الواضح للقطاع الخاص، فالحكومات الخليجية تحملت أعباء تنمية البلاد منذ بداية عصر النفط، وهي الآن تتجه لجذب القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الاقتصادية فيها، ويمكن أن يتمثل انتقال عناصر الإنتاج في تملك أصول مالية في البلد الآخر، وعلى شكل مؤسسات وعقارات، أو على شكل أصول مالية تتمثل في أوراق مالية ونقود ذات مرونة إحلال عالية، أو انتقال للعمالة من بلد إلى آخر. وتشير المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون إلى أن المستثمرين الخليجيين يستطيعون ممارسة العديد من أوجه النشاط الاقتصادي المسموح به في الدول الأعضاء، وتقرأ هذه المادة:

> «تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية: 1 - حرية الانتقال والعمل والإقامة. 2 - حق التملك والإرث والإيصاء. 3 - حرية ممارسة النشاط الاقتصادي. 4 - حرية انتقال رؤوس الأموال» (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 8:1988).

وتؤكد القرارات التي تبنتها دول المجلس منفردة حول المادة الثامنة السير قدماً في تنفيذ بنودها، على الرغم من تعرض اللوائح التنفيذية والإجراءات إلى تأخُر في الصدور.

فنجد أن القرار الذي اتخذته الدورة الرابعة للمجلس الأعلى بشأن السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في مجالات مهنية عدة لم يلاق اعتراضاً يُذْكَرُ من قبل الدول الأعضاء، فلقد وافقت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين في عام 1984، أما المملكة العربية السعودية فلقد أبلغت الأمانة العامة بضرورة أن تحتفظ الدولة المضيفة بحقها في المطالبة بضرورة مشاركة رأس المال الوطني مع رأس المال في الدول الأعضاء الأخرى بنسبة لا تزيد

عن 25٪ في الفنادق والمطاعم[2]، كما أن دولة قطر وسلطنة عمان ودولة الكويت أقرت تنفيذ المادة ابتداءً من عام 1984، مع إبداء بعض الشروط، كما أن جميع الدول طالبت بضرورة وجود الحرفي والمهني في البلد الذي يمارس فيه نشاطه الاقتصادي، أي أنه لا يمكنه أن يؤسس منْشَأةً ثم يوكل مهام ممارسة الحرفة إلى أشخاص آخرين.

وفي هذا المجال فإنه قد يصح القول إنه لا يتوقع أن يستفيد الكثير من الحرفيين والمهنيين والصيادلة من هذه المادة، وذلك للنقص الكبير في هذه الشريحة من العمالة المواطنة، فمعظم العمالة التي تعمل في هذه المجالات إما أنها مواطنة، ويوجد طلب عليها في بلدها الأصلي، وإما أنها وافدة لا يمكنها الانتقال من بلد إلى آخر نظراً للإجراءات القانونية التي تَحُدُّ من التنقل بيسر.

كما أن دول المجلس أقرت تنفيذ القرار الذي يسمح لمواطني دول المجلس بمزاولة تجارة التجزئة والجملة في الدول الأعضاء. كما أن قرارات الدورة السابعة أفسحت المجال أمام مواطني الدول الأعضاء للحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء، شريطة أن تستثمر هذه القروض في الدولة التي تمنح فيها، أما بشأن تملك مواطني المجلس لأسهم الشركات المساهمة في الدول الأعضاء ونقل ملكيتها فنجد أن دول المجلس قد قطعت شوطاً في هذا الاتجاه، ولقد أشارت المادة (4) من قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة إلى إمكانية أن تشترط الدولة العضو ضرورة تملك مواطنيها ما لا يزيد عن 51٪ من أسهم الشركات الجديدة المطروحة للاكتتاب العام[3]، ولقد وافقت الدول الأعضاء على هذه المادة من خلال قوانين ومراسيم. كما أن المجلس الأعلى خلال دوراته المختلفة اعتمد قراراتٍ أخرى يُفتَرَضُ أن تعمل على زيادة حرية انتقال رؤوس الأموال؛ وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي فيما بين دول المجلس. فعلى سبيل المثال تَمَّ الاتفاق على مساواة مواطني مجلس التعاون في المعاملات الضريبية، وعلى نظام موحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني، وعلى قواعد لتنسيق وتشجيع إقامة المشروعات الصناعية، وبالإضافة إلى هذا أقرت الدورة السابعة حرية تملك العقارات في دول المجلس لمواطني هذه الدول.

وعلى الرغم من حرية انتقال رؤوس الأموال ضمن النطاق المشار إليه أعلاه فيما بين الدول الأعضاء فإن مواطني دول المجلس مازالوا متحفظين حول الاستثمار في

بلد خليجي آخر غير بلدهم الأصلي، ولعل هذا يعود إلى الطبيعة الحالية لعدد كبير من المؤسسات التجارية، والتي هي امتداد للمؤسسات العائلية، فقد أفقدت سمة المؤسسات التجارية العائلية رجال الأعمال الحماس الضروري للاستثمار في بلد آخر، الأمر الذي قد يتطلب حضوراً شخصياً للمستثمر ولو لفترات عديدة خلال العام. كما أن أحداً قد يذهب إلى أن توافد الاستثمارات الأجنبية (من خارج دول المجلس) إلى جميع الدول الأعضاء يؤكد على أنه مازالت هناك فرص استثمار وفيرة للمستثمر كلٌ في بلده، (قد يستثنى من هذا الشركات المساهمة والتي لا تتطلب إدارة مباشرة من قبل المستثمر). وإذا ما نظرنا للتراخيص التجارية الممنوحة لمواطني المجلس لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء، معياراً مقترحاً لقياس الاستثمارات المباشرة الخاصة فيما بين الدول الأعضاء، نجد أنها لا تصل إلى ألف ترخيص خلال الفترة ما بين عام 1983 وعام 1988 (مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 1990).

ويلاحظ أن المستثمرين فضلوا الاتجاه إلى الأسواق الأكثر ازدهاراً كتلك الموجودة في دولة الإمارات، حيث يلعب قطاع التجارة دوراً مهماً، والموجودة في السعودية، حيث يجتذب حجم الطلب جزءاً آخر من أموال المستثمرين في الدول الخليجية الأخرى، كما تؤكد البيانات ذاتها أن نصيب المهنيين والحرفيين من إجمالي الأنشطة التجارية في الدول الأخرى كان متواضعا، الأمر الذي يؤكد رأينا الآنف الذكر. أما بالنسبة لتملك العقارات فلقد حظيت كل من الإمارات والبحرين بنصيب وافر من استثمارات مواطني دول المجلس الأخرى، ويحظى مواطنو دولة الكويت بامتلاك أكبر عدد من العقارات في دول المجلس الأخرى، مع تفضيل واضح لهم في البحرين والسعودية. بينما حظيت دولة البحرين بإقبال واضح من قبل مواطني مجلس التعاون الأخرى.

وبالإضافة لتملك الأصول في الدول الأعضاء يمكن النظر إلى انتقال رؤوس الأموال عن طريق الأسهم والسندات، وإمكانية امتلاكها من قبل المستثمرين في الدول الخليجية بخلاف القطر الذي تعمل فيه المؤسسات المساهمة، وتداولها في هذه الدول، معياراً مكملاً لقياس درجة حرية انتقال رؤوس الأموال في المنطقة.

تشير البيانات المنشورة من قبل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة ملحوظة في عدد الشركات المساهمة والقابلة أسهمها للتداول في دول

المجلس، حيث بلغ في سنة 1988 حوالي 169 شركة، بإجمالي رؤوس أموال قدرها حوالي 22 بليون دولار، في حين أن عدد الشركات المساهمة ذات المشاركة الخليجية بلغ حوالي 42 شركة، بإجمالي رؤوس أموال قدرها 7بلايين دولار. أي ما يقارب 24٪ من إجمالي الشركات ذات الأسهم القابلة للتداول في دول المجلس، ويتضح من البيانات ذاتها التفاوت في عدد الشركات المساهمة ذات المشاركة الخليجية، حيث بلغ حوالي 16 شركة في الإمارات، وعدداً مماثلاً في البحرين، في حين أنه لم توجد شركة تسمح بمشاركة خليجية في قطر، وثلاث شركات في السعودية، وشركة واحدة في الكويت، وست شركات في عمان. وعلى الرغم من هذا فإن هناك تفاوتاً في رؤوس أموال هذه الشركات، حيث حظيت الشركات السعودية بنصف إجمالي الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة القابلة أسهمها للتداول في دول المجلس[4]. ومع هذا مازال عدد الشركات المساهمة القابلة أسهمها للتداول في دول المجلس متواضعاً، وخاصة إذا ما أخذنا دول المنطقة من زاوية قطرية. بالنسبة لبيانات عام 1988. لم تكن هناك إلا 10 شركات مساهمة عاملة في قطر، وإذا ما قارنا هذا بإجمالي العدد فإنه لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جدا، في دول المجلس لذا، فإن عدم وجود أي شركة من الشركات المساهمة القابلة اسهمها للتداول في قطر لا يمثل معضلة بالنسبة لحرية انتقال رؤوس الأموال، وعلى الرغم من أن انفتاح هذه الشركات أمام المساهمة الخليجية سوف يساهم في زيادة اندماج أسواق المال الخليجية، فإن هذا يضفي طابعاً إيجابياً على خيار إنشاء منطقة عملة موحدة. كما أن تداول أسهم الشركات المساهمة العاملة في الكويت محدود في دول المجلس، وعلى الرغم من وجود 33 شركة مساهمة فيها فهناك وضع مشابه في السعودية، حيث إنه لم يتح تداول أكثر من أسهم 3 شركات من بين 42 شركة مساهمة فيها. وعلى الرغم من هذه المحدودية فقد بدأت خطوات إيجابية لدمج أسواق الأوراق المالية في دول المجلس، وعلى سبيل المثال تم في الآونة الأخيرة إتاحة المجال أمام تداول أسهم بعض المؤسسات العاملة في الكويت والبحرين في كل من سوقي الأوراق المالية في البلدين.

يرى الباحث أنه مع زيادة عدد الشركات المساهمة، وتراجع مساهمة القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي (بغض النظر عن الأسباب)، فإن التمويل الخليجي سوف ينشط، آخذين في الاعتبار تناقص الدور الذي يلعبه رجل الأعمال التقليدين في المنطقة، ودخول مستثمرين جدد على إلمام بالمكاسب التي يمكن أن تحقق من

خلال المساهمة في شركات محلية وخليجية. ومع هذا، وفي ظل حرية انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، بالإضافة إلى حرية انتقالها من المنطقة إلى العالم الخارجي، فإن تماثل الاقتصاديات الخليجية وتعرضها لصدمات متشابهة كما سنبين هذا لاحقاً قد يجعل أسواق المال المحلية عرضة لفقدان أصول كثيرة، الأمر الذي يرى معه (بهاتيا) أنه قد يتطلب الحيلولة دون حدوثه. ويقول في هذا الصدد معلقا على تجربة الاتحاد النقدي في غرب افريقيا:

«ثمة درس آخر يمكن استخلاصه من التجربة الأفريقية الغربية،ألا وهو الحاجة إلى إقامة حزام مالي ما للاتحاد النقدي يحيط بالمنطقة المعنية لتلافى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج المنطقة، حيث يصاحب ذلك العمل بسياسات ملائمة لسعر الفائدة، ولسوف يؤدي ذلك إلى قيام سوق مالية فعالة داخل المنطقة، من شأنها أن تساهم في تشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي» (بهاتيا، 442:1986).

كما توفر نسبة استثمارات الشركات المشتركة الخاصة إلى إجمالي الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي في دول المجلس، مقياساً جزئياً آخر على مدى الترابط فيما بين المستثمرين في دول المنطقة، ومن ثم على انتقال رؤوس الأموال فيما بين دول المنطقة. حيث بلغت هذه النسبة في عام 1992 أقصى قيمة لها في البحرين، حيث وصلت إلى حوالي 42٪ مع أنها سجلت أدنى قيمة لها في قطر، حيث كانت 18٪. أما في بقية دول المجلس، فكانت 1,27٪ و 6,15٪،19,57٪، 10,81٪، في كلٍ من الكويت وعمان والسعودية والإمارات على التوالي[5]. وتشير بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، إلى أن نسبة المشاركة في بين أبناء دول المجلس من هذا الاجمالي كانت حوالي 75٪.

ويستدل من هذه النسب أن المستثمر ما زال يفضل الأسواق الأكبر حجماً كالأسواق السعودية، أو الأسواق البحرينية والتي تقل فيها القيود المفروضة على مشاركة رأس المال غير الوطني، وبناءً عليه فإن القطاع الصناعي ما زال مغموراً في معظم دول المجلس من حيث المشاركة الخليجية، مما يدل على محدودية في قيام المستثمرين الخليجيين في الوقت الحاضر بالاستثمار البيني والمشترك في مشروعات صناعية. ومع مرور الوقت، واذا ما طبقت بنود الاتفاقية الاقتصادية فيما بين دول المجلس، فإن الباحث يرى تدفقاً أكبر لرؤوس الأموال من خلال المشروعات

المشتركة، الأمر الذي يرسم ملامحه كبر حجم المشروعات، والتشجيع من قبل الحكومات وتدني دور الشركات والمؤسسات العائلية، وإدراك المستثمرين لفرص الاستثمار المشترك وذلك من بين عوامل أخرى عديدة.

أما بالنسبة لانتقال العمالة فإنه محدود إما بطبيعة النقص العام الواضح والمُلحّ في دول المجلس لمهارات معينة، وإما لتماثل القدرات الوطنية، وهذا التشابه الأخير أسهم في وجود وفرة نسبية في نوعية معينة من الأيدي العاملة، مع عجز في حرف أخرى يتم سده عن طريق الاستقدام من الخارج، ونظرا لانخراط هذه العمالة في عقود عمل مع الجهات المستقدمة لها، إضافة إلى البعد الأمني الذي يؤخذ في الإعتبار، فإن القوانين المتعامل بها في دول المجلس لا تسمح لغير مواطني دول المجلس بالانتقال بين الدول الأعضاء الأخرى بدون قيود والإقامة فيها وقد يُسَوِّغ هذا باحتمال تمركز عمالة وافدة في بلد عضو بشكل واسع، مما قد يعرض واقعها الأمني، والاجتماعي، والسياسي لمخاطر جمة، وتتسم عقود العمل هذه بجمود نسبي في أجورها، والتي لا ترتبط بمعدلات التضخم المحلية، مما لا يُمكّن العمالة الوافدة من الانتقال من وظيفة إلى أخرى، أو من بلد إلى آخر، سعياً منها لاغتنام فرص التفاوت النسبي، إن وجد، في مستويات الأجور في دول المنطقة.

قد يذهب المرء إلى أنه، يمكن القول إن الاتفاقية الاقتصادية قد ساهمت في زيادة حرية انتقال رؤوس الأموال فيما بين دول المجلس، وهذا أمرٌ يساعد على تبني وحدة نقدية من خلال منطقة عملة مثلى وذلك حسب ما ذهب إليه مونديل. إلا أنه من جانب آخر، توجد هناك معوقات تحول دون انتقال العمالة فيما بين دول المجلس، ويعود هذا إلى النقص المتماثل في معظم دول المجلس لمهارات معينة يتم الآن استقدامها من خارج دول المجلس، كما أن سياسة التعهد بتوظيف المواطنين الحاصلين على الشهادات الجامعية لا تدعم عملية فتح باب التوظيف لعمالة غير مواطنة في القطاع الحكومي، أما بالنسبة للانتقال المفترض للعمالة فيما بين دول المجلس، والذي افترضه مونديل نظير انخفاضٍ في الطلب على منتجات دولةٍ ما من دول منطقة العملة، فإنه يصعب في اقتصاديات تتشابه من حيث القاعدة الإنتاجية، حيث إنها جميعا تعتمد الى درجة كبيرة على قطاع النفط، الأمر الذي يُعرِّضها للتناقض نفسه في حجم الطلب على منتجاتها، وهذا يعني أن العجز الخارجي ما بين دول المنطقة، إذا ما وجد، لا يتوقع أن يشجع على انتقال العمالة من بلد عضو إلى

آخر، لأنها اقتصاديات تتعرض لانتعاش وركود متزامنين. وهذا لا يعني أن أحداً لن ينتقل من دولة خليجية عضو بالمجلس إلى دولة أخرى من أجل العمل، حيث يوجد تفاوت نسبي في الرواتب والأجور فيما بينها، إلا أن استقدام عمالة من خارج دول المجلس ساهم في انخفاض الأجور في مجالات عمل عديدة، مما يحول دون اتجاه العمالة المواطنة والعمالة الخليجية (من دول خليجية أخرى) للعمل فيها. فبالإضافة لتدني الأجور والمزايا الوظيفية المرافقة لعدد كبير من الوظائف في القطاع الخاص، والتي تشغلها عمالة غير مواطنة، فإن احتمالات شغلها من قبل عمالة مواطنة هي احتمالات ضئيلة خاصة في ظل الظروف الحالية. فالعمالة المواطنة توجد لها بدائل أفضل في الوقت الحالي، إضافة إلى أن الاستثمار في قوة العمل التي يتم إعدادها حالياً للدخول في سوق العمل سوف يستبعد شغل عدد الوظائف التي تشغلها عمالة وافدة، وذلك بحكم عدم توقع العمالة المواطنة لتحسن مستوى أجور ومزايا تلك الوظائف. وعلى سبيل المثال إذا كان مستوى الأجر في وظيفة مهنية منخفضاً حالياً، ويتوقع أن يستمر كذلك، إما لوفرة العمالة الوافدة التي تعمل فيها، وإما لنوع العمل ذاته، فإن رب الأسرة لن يوجه أبناءه لشغل مثل تلك الوظيفة إذا ما كانت هناك بدائل أفضل نسبياً.

ومن منظور آخر، وفي ظل تعرض دول المجلس لصدمات خارجية، وقد تلجأ هذه الدول لتخفيض حجم العمالة الوافدة، على أنها منفذ لمنع حدوث بطالة من العمالة المواطنة على مستوى الدول مجتمعه. إن لهذه الفرضية محدودية في الوقت الحالي، وذلك لأن العمالة الوافدة ما زالت تشغل العديد من الوظائف التي لا توجد بدائل محلية للقيام بها، كما أنه إذا ما أخذت التكلفة المباشرة للعمالة الوافدة، والتي يتحملها رب العمل، فإن أرباب العمل سيمارسون ضغوطهم للحيلولة دون تبني حكومات المنطقة لسياسات تهدف للاستغناء عن العمالة الوافدة، كما سيجد أرباب العمل مساندة إضافية من قبل مُلاَّك العقارات التي تقطنها هذه العمالة. كما أن قبول المواطنين بشغل وظائف قد تكون في أسفل السلم الوظيفي، أو وظائف غير مقبولة اجتماعيا، قد يصبح محدوداً إذا ارتأت العمالة المواطنة أن الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي هي صدمات مؤقتة، أضف إلى هذا أن الرغبة والقدرة في الاستغناء عن العمالة الوافدة، قد لا تكون بالأمر اليسير، وخاصة في المدى القصير، حيث قد ترتبط مع أصحاب العمل بعقود، ناهيك بالبعد السياسي الذي تأخذه الحكومات في

الاعتبار عندما تطمح لاتخاذ قرارات بشأن الاستمرار في توظيف عمالة وافدة. كما أن المرء قد يرى أن دول المنطقة منفردة تحذو حذواً مستقلا تجاه توطين الوظائف. فكل بلد عضو في المجلس يرفع شعار توطين الوظائف بمواطنيه، وقليلاً ما نجده يعامل مواطني المنطقة معاملة مواطنيه نفسها. وربما يعلل هذا من منطلق استراتيجي، حيث إن كل دولة من دول المجلس ما زالت تنظر إلى مواردها باستقلالية عن الدول الأعضاء الأخرى. وتدرك كذلك أن قوة العمل المواطنة في تزايد مستمر مع انكماش وتقلب في الناتج القومي، مما يهدد بمشكلة البطالة التي ربما لا تستطيع الحكومات تلافيها إذا ما فتحت المجال امام معاملة أبناء دول المجلس بالقدر نفسه.

هذه السمات لسوق العمالة بالمنطقة تساهم في الحيلولة دون الإيفاء بشرط مونديل، للسير باتجاه إنشاء منطقة عملة مُثْلَى، والذي ربما لا ينطبق على دول تتماثل بالنسبة لمنتجاتها الرئيسية (هذه النقطة سنتناولها بشكل أوسع عندما نناقش شرط كينن)، هذا على الرغم من الدور الإيجابي الذي تبنته دول المنطقة تجاه حرية انتقال رؤوس الأموال.

ثانياً: درجة الانفتاح:

لقد ذهب مكانون إلى أن من أهم العوامل التي قد تهيىء دولةً ما للانضمام إلى منطقة عملة مُثْلَى هي درجة انفتاح (انكشاف) اقتصادها على الدول الأخرى المحتمل أن تنضم معها إلى منطقة عملة واحدة، فالدول التي تتسم بدرجة كبيرة من الانفتاح تستوفي شرطاً ضرورياً للانضمام إلى منطقة عملة مثلى. ولا يوجد هناك معيار واحد مقترح في أدبيات المالية الدولية لقياس مدى انفتاح اقتصادٍ ما، أما ما اقترحه مكانون نفسه فهو أمرٌ صعب قياسه بالنسبة للدول الصناعية، فما بالك بالدول النامية، حيث اقترح أن تحتسب درجة الانفتاح على أساس نسبة السلع القابلة للتبادل التجاري إلى إجمالي السلع (Ratio of Tradables to Total Production). أي أن المعيار يأخذ في الحسبان السلع التي يمكن أن يتاجر فيها، والتي ليس بالضرورة تساوي الصادرات والواردات، وهذا يعني أن المقياس المقترح يتضمن في جانب السلع القابلة للتبادل التجاري، سلعاً أنتجت واستهلكت محلياً، ولكن كان من الممكن تصديرها للخارج.

ومن أجل هذا المقياس، استخدم إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي، وإجمالي الواردات إلى الناتج المحلي (Heller, 1978)، وكذلك مقياساً يقوم على

أساس قياس نسبة الواردات إلى إجمالي الاستهلاك. وبما أن فترة الثمانينات هي الفترة التي تلت قيام المجلس وأقرت فيها الاتفاقيات التي تدعو إلى قيام وحدة نقدية فيما بين دول المجلس، فإننا قمنا بقياس مختلف درجات الانفتاح طبقا للمقاييس المقترحة أعلاه، كما أنه تم قياس درجة الاكتشاف على أساس العلاقات التجارية البينية فيما بين دول المجلس، وكذلك ما بين دول المجلس والعالم الخارجي.

1ـ إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي:

عند استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي لينوب عن الدخل القومي، وبيانات التجارة بين كل دولة من دول المنطقة والعالم الخارجي، تتجلى صور مختلفة حول درجة انفتاح كل دولة من دول مجلس التعاون، فنجد أن قطر أخذت مكان الصدارة نظراً لإسهام التجارة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي، بينما جاء دور قطاعَيْ الصادرات والواردات في مكانة نسبية أقل بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وذلك في عام 1988.

وبشكل عام ساهم هذان القطاعان بما لا يقل عن 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أي دولة من دول المجلس، وهذا يعطي هذين القطاعين أهمية نسبية بالنسبة لهذه الاقتصاديات، هذا بشكل مباشر، ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية قطاع الصادرات بصفته جزءاً مهماً من مكونات الناتج المحلي، فالقطاع النفطي يشكل صلب قطاع الصادرات، وإيرادات هذا القطاع توفر التمويل اللازم لجزء كبير من نشاط القطاع الحكومي، وتفي بمتطلباته من مختلف السلع والخدمات أما إحصاءات اجمالي صادرات وواردات دول المجلس البينية (متضمنة إعادة التصدير)، فإنها تُعد مقياساً لمدى انفتاح الاقتصاديات الخليجية على بعضها البعض، ولقد بلغت صادراتها إلى بعضها البعض في عام 1989 حوالي 7,53٪، مع أن وارداتها كانت 6,30٪ في العام ذاته[6]، وتعتبر هاتان النسبتان متواضعتين، مقارنة بانكشاف دول المجلس على العالم الخارجي. وعلى سبيل المثال، ساهمت دول الجماعة الأوروبية بحوالي 35,90% في إجمالي واردات دول المجلس في العام ذاته. كما أن دول المجلس منكشفة بنسبة 35,90٪ على دول الجماعة الأوربية، وذلك إذا ما وضعنا إجمالي التبادل التجاري فيما بين دول المجلس والدول الأعضاء في الجماعة[7]. وبناءً عليه فإن دول مجلس التعاون لا يمكن أن تعتبر دولاً منفتحة من منظور التدفق السلعي، ولعل السبب في هذا يعود إلى ضيق وحداثة القواعد الإنتاجية فيها.

2 ـ نسبة الواردات إلى الاستهلاك:

ما زال هناك اعتماد واضح لدول مجلس التعاون على الواردات وذلك للإيفاء بالاستهلاك (الخاص والعام). بشكل عام، وتشكل هذه النسبة حوالي 50٪ من إجمالي الاستهلاك في دول المجلس، ويعود هذا إلى القاعدة الإنتاجية الضيقة التي تتسم بها هذه الدول، وبناءً على هذا يمكن أن يرى الفرد أن دول المجلس تعتبر دولاً ذات اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، وذلك لارتفاع نسبة الواردات إلى الاستهلاك، ويتوجب التنويه إلى أن الاستهلاك يشمل قطاعَيْ السلع والخدمات، مما يعني أنه لو أمكن فصل السلع عن الخدمات لارتفعت النسب. ومع هذا يبقى نصيب الواردات من دول المجلس بعضها البعض إلى مستويات الاستهلاك فيها منخفضاً، وذلك لتدني الواردات البينية، وإذا ما اعتبرت نسبة الواردات من دول المجلس إلى مستويات الاستهلاك فيها مقياساً للانفتاح فإنها تبقى دولاً مغلقة على بعضها البعض، وعلى سبيل المثال فقد كانت هذه النسبة بالنسبة للسعودية في عام 1989 حوالي واحد في المائة.

إن الأدبيات لم تقدم أي عتبة فاصلة ما بين المقصود بالاقتصاد المفتوح والاقتصاد المغلق. ويرى الباحث أن اعتماد أي اقتصاد على الواردات والصادرات كما هو الحال في دول مجلس التعاون فإنه يصبح عرضة لصدمات خارجية مؤثرة، مما قد يتيح لنا الحكم على أنه اقتصاد مفتوح.

3 ـ الواردات إلى الناتج المحلي:

بالإضافة إلى درجة الارتباط بين الواردات والاستهلاك أقترح استخدام نسبة الواردات إلى الناتج المحلي لتعكس مدى انفتاح الاقتصاد. الجدول (1) يوضح هذه النسب لدول المجلس.

بشكل عام، اتسمت درجة انفتاح الاقتصاديات الخليجية من خلال استخدام المعيار الحالي بدرجة استقرار مرتفعة على الرغم من التقلبات التي طرأت على الناتج المحلي الاجمالي فيها، ويعود هذا بشكل كبير الى مواكبة الواردات لقيم الناتج المحلي، وذلك بحكم اعتمادها عليه، ويشير الجدول أعلاه إلى أن الاقتصاد البحريني هو الأكثر انكشافاً، إلا أن هذا يعود إلى اعتماد البحرين على الواردات النفطية من السعودية بقصد إعادة التصدير. وإذا ما استبعدنا القطاع الاستخراجي من مكونات الناتج المحلي، وذلك بحكم

أنه لا يمثل نشاطاً مستقلاً عن قوى السوق العالمية، فإن درجة انكشاف دول المجلس ترتفع بشكل ملحوظ، كما هي موضحة في الجدول (2).

جدول (1)

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي(1984-1988)

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
1984	32,1	79,27	53,48	37,55	15,10	44,41
1985	31,48	76,72	43,65	37,21	18,46	44,73
1986	40,06	67,60	42,03	36,94	21,84	49,47
1987	39,18	91,57	43,26	29,07	20,76	40,82
1988	44,98	78,61	40,76	34,53	22,11	43,92

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة، العدد الخامس، 1990. (جداول مختلفة).

جدول (2)

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مستبعداً منه القطاع النفطي

	الامارات	البحرين*	السعودية	عمان	قطر	الكويت
1984	60,20	93,84	83,17	72,56	55,10	95,00
1986	60,17	78,23	55,38	66,26	48,00	72,17
1989	73,46	84,29	51,00	60,00	45,20	76,05

المصدر: بيانات الناتج المحلي الإجمالي والواردات محتسبة من: الحسابات القومية للدول العربية (1979-1989)، 10، أبو ظبي: صندوق النقد العربي (سبتمبر 1990).

* بالنسبة للبحرين أبقي على الناتج المحلي الإجمالي والواردات لتشتمل على النفط، لأن الواردات النفطية هي بقصد التصدير.

طبقا لجميع المقاييس المقترحة هنا فإنه يمكن أن نعتبر اقتصاديات دول المجلس واضحة بَيِّنَة أمام العالم الخارجي إلا أنها مغلقة على بعضها البعض، مما لا يستوفي فرضية (مكانون) لإنشاء منطقة عملة موحدة.

ونظرياً فإن الانفتاح على العالم الخارجي يتطلب إما اتباع سياسة سعر صَرْفٍ مرنة تعمد للاستفادة من لا مركزية الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها الاقتصاديات الخليجية، أو اتباع سياسة سعر صرف ثابتة مع أهم الشركاء التجاريين، ويستبعد من هذين الخيارين إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول المجلس إذا ما أقررنا بشرط مكانون، ويترتب عليه أنه حتى لو كانت هناك تقلبات في أسعار الصرف البينية في منطقة مجلس التعاون، فإن أصداءها على مستويات التضخم والتوظيف في كل قطر تكون متواضعة، مقارنة بتلك التي يمكن أن تنعكس على الاقتصاد المحلي في حالة حدوث تقلبات في أسعار صرف العملات الخليجية مقابل عملات أهم شركائها الخارجيين. لقد جاء مكانون بمعياره المقترح على عدة أسس من أهمها أن للتقلبات في مستوى الأسعار في العالم الخارجي والذي من شأنه أن ينقل من خلال أسعار الصرف، أثراً عكسياً على تدفقات التجارة مما بينه وبين الاقتصاد المنكشف عليه أكثر من المغلق (Corden, 1972). إلا أن الشواهد القياسية لم تحزم الأمر في هذا الصدد، حيث إنها جاءت لتؤيدها في بعض الدراسات (Akhtar and Hilton, 1984; Hooper and Kohlhogen, 1978; Cushman, 1983)، مع أنها عجزت عن ذلك في دراسات أخرى (Gouter, 1985; IMF, 1984).

لاشك أن التغير في الأسعار يكون له أثر على الاقتصاد المنكشف أكثر منه على المقفل، وبخاصة في الاقتصاديات التي تتسم بمحدودية في وجود البدائل المحلية، فانخفاض المرونة السعرية للطلب على الواردات يجعل للتغير في أسعارها آثاراً واسعة على المتغيرات الاقتصادية المحلية، وخاصة على مستوى التضخم المحلي.

ثالثا: درجة التنوع الإنتاجي:

ورأى كينن أن الدول التي لا تتسم بتنوع في قاعدتها الإنتاجية يفترض بها أن تنضم إلى مناطق عملة واحدة، يتم خلالها تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء فيما بينها. ويعود هذا إلى أن التغيرات المطلوبة في سعر الصرف تصبح كبيرة في

هذه الاقتصاديات، وذلك إذا ما أرادت أن تمتص سلبيات التناقص في الطلب على منتجاتها الرئيسية لو أنها اتبعت أسعار صرف مرنة بشكل انفرادي.

استخدم البعض مقاييس عديدة لقياس درجة التنوع الإنتاجي، مثل ما اقترحه (Hallwood & MacDonald, 1989) وكذلك (Presely & Dennis, 1976). فنجد أن مكونات الصادرات وتنوعها أخذت على أنها ذريعة، كما أن درجة تركز هذه الصادرات حسب وجهاتها الجغرافية قد استخدمت على أنها ذريعة أخرى، بالإضافة إلى أن مكونات الناتج المحلي الإجمالي قد توفر مقياساً آخر لدرجة تنوع القطاعات الاقتصادية وبخاصة بالنظر إلى درجة أهمية القطاعات الصناعية.

فإذا كانت الصادرات تتركز في مجال ضيق فإن هذه الاقتصاديات تصبح عرضة لعواقب مؤثرة نظير حدوث تقلبات في الطلب على السلعة المصدرة، مقارنة بالدول التي يتسم قطاع الصادرات فيها بتنوع أكبر، وتُستَمَدُّ هذه الخلاصة مما جادلنا به اعلاه من هذه الدراسة، حيث إن كينن يرى أن الاقتصاديات الأكثر تركزاً في التوزيع السِّلعي لصادراتها هي أشد عرضة لصدمات اقتصادية مركزة، من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على مستويات العمالة، وحدوث انخفاض في الطلب على سلعتها الأساسية، ولا يُتَوَقَّع أن تبطل قطاعات أخرى أثر هذا التدهور في الطلب على السلعة الأساسية.

وبحكم كون هذه الدول مصدرة للنفط بشكل رئيس فإن أسواقها متعددة، إلا أن دول العالم الصناعي تستقطب نسبة كبيرة من صادرات دول مجلس التعاون بشكل واضح، فتأتي اليابان في معظم الحالات مستورداً رئيساً لصادرات دول المجلس، ثم تليها دول الجماعة الأوروبية، ويمكن أن نستثنى البحرين من هذا التعميم.

وتشير البيانات إلى أن قطاع النفط مازال مهيمناً على إجمالي صادرات دول المجلس، فنجد أن نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات قد وصلت إلى 85,12٪ في السعودية، 82,32٪ في الكويت، 98,77٪ في عمان، 75,36٪ في البحرين، 77,4٪ في الإمارات، وذلك في عام 1988[8].

أي إن الصدمات والاختلالات التي تتعرض لها دول المجلس ذات طابع اقتصادي شامل أو كلي، وهي كفيلة بأن تؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية وذلك بحكم اعتمادها على القطاع النفطي، وهذه الشمولية تقلل من مدى جاذبية دول المجلس لإنشاء

منطقة عملة مُثلى بحسب شرط كينن؛ لأن تغيرات في الطلب على الصادرات المحلية متركزة في قطاع واحد، ولا يمكن الاعتماد في الطلب على سلعٍ أخرى لتعويض أيّ نقصٍ يطرأ على الدخل القومي نظير التناقص في الطلب على النفط مثلا، وبناء عليه فانضمام دول المجلس إلى بعضها البعض في إنشاء منطقة عملة موحدة لن يؤدي إلى تنوّع القاعدة الإنتاجية، وذلك من منظور ما هو متوافر الآن.

وقد يمكن النظر إلى القاعدة الصناعية للاستدلال على مدى تنوّع القاعدة الإنتاجية في دول المجلس، وتدل الاحصاءات المتوافرة في هذا المجال على أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مازالت محدودة حتى بعد مرور حوالي عشرين عاماً على التطور الملحوظ في الإيرادات النفطية، وتقوم في دول المجلس صناعات تحويلية تعتمد إلى درجة كبيرة على المورد النفطي، بل إنها كثيراً ما ترتبط بالنفط إما على شكل تكريره، وإما بتوظيفه في الصناعات البتروكيماوية والأسمدة الكيماوية، والصناعات التحويلية الأخرى. إن هذه الصناعات تساهم إيجابياً في تنوّع القاعدة الإنتاجية في كل بلد على حِدَة، ولكنها لا تنوع القاعدة الإنتاجية لدول المجلس مجتمعة، أي أنها ستقلل من عواقب التقلبات في الطلب على النفط، ولكنها تبقى جميعاً عرضة لتقلبات أخرى على قطاعات صناعية متماثلة.

ويتضح من الاتجاه العام للتصنيع في دول المنطقة أنها تفتقر للتنسيق مما ينتج عنه قيام مصانع تنتج المنتج نفسه، الأمر الذي يترتب عليه ضيق فرص التسويق على مستوى المنطقة، وبقاء جزء من الطاقات الإنتاجية معطلاً، تشير إحدى الدراسات في هذا الصدد إلى أنه في عام 1988 وصلت نسبة الطاقة الإنتاجية غير المُشتَغَلة في مختلف الدول الخليجية إلى حوالي 38٪[9]، ويترتب على هذه الظاهرة سلبيات عديدة، لعل أهمها يكمن في ارتفاع تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة، وارتفاع الأسعار، إضافة إلى تدني كفاءة توظيف الموارد.

كما أنه لا يمكن الاعتماد على القطاع الزراعي لمرادفة القطاع الصناعي، ولتوفير إيرادات مالية في فترات قد تتناقص فيها الإيرادات من القطاع النفطي والصناعات التحويلية، إن تضافر ظروف الطقس والاتجاه إلى العمل في القطاع النفطي والاستثمار فيه كل هذا قلل من أهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، هذا على الرغم من المساعدات والحوافز الحكومية التي تُقدم لهذا القطاع، مما نتج عنه أن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مازالت متواضعة، وهذا

لا يعني أن دول المجلس جميعاً تعاني شُحاً متماثلاً في القطاع الزراعي، فهناك مشروع زراعة القمح في السعودية الذي فاض إنتاجه عن السوق المحلية، ويرتاب المرء بجدواه الاقتصادية بفعل ارتفاع تكاليف الإنتاج (وقد تكون معظم هذه التكاليف تكاليف ثابتة، مما يعزز من مردود المشروع في المدى الطويل).

وانطلاقاً من معيار كينن، وبناءً على النتائج المستوحاة من هذا الجزء، وبحكم التماثل في المقومات الصناعية، نجد أن القاعدة الإنتاجية في دول المجلس ضَيّقة، سواء من منظور القطر الواحد أو المجموعة، وهذه السمة تفي بشرط كينن، إلا أن هذا الشرط لا يمكن تعميمه، فهو ينطبق على الدول التي تمتاز بقواعد إنتاجية متنوعة إذا ما اجتمعت، وعلى الرغم من تمركزها وهي منفردة، وهذه الوضعية لا تنطبق على دول مجلس التعاون الخليجي. وبناءً عليه فإن المرء قد يرى أن لمعيار كينن محدودية واضحة من حيث المنطقية، ولا يوصي بمحاولة تطبيقه على دول المجلس، وتقويم مدى مواءمتها في منطقة عملة موحدة من هذا المنطلق.

رابعاً: درجة التشابه في الأوضاع الاقتصادية والتعرُّض للصدمات الخارجية:

انطلاقا من التماثل المتجلّي في الموارد الاقتصادية لدول المجلس فإن اقتصادياتها متشابهة؛ حيث يلعب القطاع الحكومي دوراً بارزاً في تملك مورد النفط، والعديد من الصناعات الرئيسية، مما جعل النشاط الاقتصادي في هذه الدول عُرضة للتقلبات التي قد يتعرض لها القطاع الحكومي من خلال التقلبات النابعة من السوق العالمي للنفط، كما ان اعتمادها على قاعدة اقتصادية متماثلة، جعل دول المجلس عُرضة لاستيراد نصيب من التضخم العالمي عبر قنواته المتعددة. ونظراً لانفتاح دول المجلس على العالم الخارجي من خلال قطاع التجارة فإنها لابد أن تصبح عرضة للصدمات الاقتصادية، ويتضح هذا من خلال الأجزاء السابقة من الدراسة، حيث ظهر التماثل في أنماط الصادرات والواردات بالنسبة لدول المجلس، سواء من حيث اتجاهاتها أو نسبها، وأيضاً من خلال النظر إلى نسب الواردات من إجمالي الاستهلاك، ومكونات الناتج الإجمالي المحلي ومدى مساهمة مختلف القطاعات فيه.

وتتضح من الجدول (3) الأهمية النسبية العالية لقطاعي التعدين والخدمات الحكومية، حيث تتجلى أهمية الصادرات النفطية، والتي تنعكس على مدى مساهمة

هذين القطاعين، وهذه الخاصية تؤكد تشابهاً آخر في اقتصاديات دول المجلس.

جدول (3)

الأهمية النسبية للنشاطات الاقتصادية في دول المجلس لعام 1988

	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
الزراعة	1,89	1,07	7,54	4,16	1,06	10,8
التعدين	33,35	13,62	23,12	4,05	25,60	35,93
الصناعات التحويلية	8,92	16,35	9,00	4,13	11,37	13,23
الكهرباء والغاز والمياه	2,42	1,16	0,26	1,58	1,567	,0076
التشييد والبناء	9,51	6,26	11,51	4,24	4,71	2,75
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	11,5	9,42	9,71	13.09	6,12	9,40
النقل والمواصلات	5,75	10,23	8,27	3,65	3,01	4,73
الخدمات المالية والتأمين	5,77	11,75	5,95	3,83	4,09	2,92
خدمات العقار	6,12	4,84	2,10	5,24	6,14	9,16
الخدمات الحكومية	12,86	20,00	19,95	18,03	33,52	19,10
خدمات أخرى	1,74	4,82	2,50	1,54	2,13	3,13

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، «النشرة الاقتصادية»، الأمانة العامة، العدد الخامس، 1990:94.

أما الطفرة المالية التي حدثت في المنطقة فإنها لم تترك مجالاً لتطور سوق العمل بشكل مخطط، مما أتاح فرص عمل كثيرة استقطبت عمالة وافدة في معظم الأنشطة الاقتصادية، وطبقا للإحصاءات الرسمية فإنه لا توجد بطالة بمفهومها الاقتصادي. والتشابه في الاعتماد على العائدات النفطية يعرضها لصدمات في أسواق النفط العالمية، ومن ثم في إيراداتها النفطية، ويترتب على هذا أنه يتحتم على حكومات المنطقة جميعا أن تتوقع عجزاً ووفراً في ميزانياتها الحكومية، وربما في موازين مدفوعاتها في أوقات متشابهة (وليس بالضرورة أن يجيء بمبالغ متماثلة).

وهذا ما يؤكده الجدول (4)، حيث يوضح الوضع المالي للموازنات الحكومية لدول المجلس من الفترة ما بين عام 1980 و1988.

جدول (4)

وضع الموازنات الحكومية في دول المجلس (ملايين من العملات المحلية)

	الامارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
1980	4,276,	128,50	111,500	34,20	8,066	3,187,8
1981	3,794	156,40	83,300	97,90	4,500	988,0
1982	3,879-	180,50	2,460	175,30-	815,0	735,0-
1983	2,483-	44,60-	23,768-	183,70-	6,439-	936,4-
1984	2,842-	15,60-	44,853	286,60-	1,437	673,0-
1985	414,0-	32,90	50,4390	333,50-	19,00	717,1-
1986	551,0-	35,30-	60,9440	692,20-	4,549-	1,014,2-
1987	1,984-	4,00-	69,715-	130,70-	5,572-	1,194,4-
1988	517,0	42,7	50,183-	237,7-	3,291-	630,8-

المصدر: International Monetary Fund Yearbook, International Monetary Fund, Washington, 1989 and 1990

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، «النشرة الاقتصادية»، الأمانة العامة، العدد الخامس، 1990 ,120-115.

وهذا الوضع يَحُول دون وجود وفرة في دولة أو دول أعضاء، مع وجود عجز في دولة أو دول أخرى أعضاء في المجلس، مما يقلل من إمكانية استعانة بعضهم ببعضهم الآخر لمواجهة الآثار التي قد تترتب على التناقص في الإيرادات النفطية، وهو الأمر الذي يجعل من السحب في وقت واحد من الاحتياطيات مسلكاً تتجه إليه جميع حكومات المنطقة، مما يقلل من جاذبية اتحادٍ نقديٍ تعمل فيه آلية القروض القصيرة والطويلة الأجل، وذلك من خلال تجميع الاحتياطي (Reserve Pooling). أي أن التماثل في درجة تعرضهم لصدمات خارجية يعني تماثلاً في رَدّ فعلهم تجاه هذه الصدمات، مما يقلل من قدرتهم على استخدام أدوات تصحيحية مختلفة (سعر الصرف قد يصبح أحدها)، وبدرجات متفاوتة وعلى الرغم من هذا، قد يرى المرء أن هذا التماثل يجنب هذه الدول أحد المسببات التي أسهمت في انهيار اتفاقية الثعبان في النظام النقدي الأوربي، والذي نتج عن التفاوت في درجة تعرض الدول الأوروبية الأعضاء لصدمة النفط في بداية السبعينات. في التجربة الأوربية، أدى هذا التفاوت

إلى تبني بعض الدول الأعضاء لسياسات مختلفة، الأمر الذي ترتبت عليه صعوبة الاستمرار في التنسيق في أسعار الصرف حينئذ.

وبالاضافة إلى هذا، ونظراً لتسعير النفط في الدولار، فان استخدام أداة سعر الصرف لن يؤثر على الطلب على النفط، وعلى الرغم من تأثيره على الإيرادات النفطية المقوّمة بالعملات الخليجية وعلى الواردات من باقي دول العالم. وكذلك إمكانية استخدام أسعار الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية في هذه الحالة)، لتحسين وضع الموازنة، كما طرأ في عمان والسعودية في الثمانينات. ومن المنظور النقدي، يزيد التشابه في معدلات التضخم من جاذبية توحيد أسعار الصرف، ويقلل من احتمال استخدام هذه الأسعار من أجل تصحيح اختلالات في موازين المدفوعات. فالتشابه في هذه المعدلات يقلل من احتمال تبني كل حكومة سياسات مختلفة ومنفردة لمواجهة التضخم على أنه أداة سعر الصرف وتشير البيانات المتوافرة في الجدول (5) إلى أن دول المجلس تتسم بمعدلات تضخم متشابهة ومنخفضة نسبياً، وبخاصة في السنوات الأخيرة، والتي اتسمت بانخفاض الإيرادات النفطية وما يترتب عليه من تناقص في الطلب الكلي، كما أن لتناقص معدلات التضخم في الدول الصناعية، انعكاسات إيجابية على نسب التضخم في دول المجلس، وذلك من خلال الواردات.

جدول (5)

معدلات التضخم في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
البحرين	3,93	1,22	8,88	3,02	0,29	-2,53	-2,30	-1,74	0,21
قطر	6,88	8,51	5,71	2,86	1,13	1,83	1,70	3,64	3,42
الكويت	6,91	7,34	7,76	4,73	1,23	1,42	1,00	0,59	1,48
السعودية	3,72	2,72	-0,57	-1,80	5,55	-3,29	-3,00	-0,93	1,04

المصدر: «صندوق النقد العربي،الدول العربية: مؤشرات اقتصادية»، أبو ظبي: (ديسمبر 1989)، 6.

وسنوضح تالياً، أن الاستقرار النسبي بين عملات دول المنطقة في الوقت الحالي، نظير ارتباطها الوثيق بالدولار، لم يُتِح بشكل عام مجالاً لتفاوت في السياسة النقدية وأسعار الفائدة، الأمر الذي يمكن اشتقاقه من توافر الائتمان والسيولة على مختلف أشكالها. وعلى سبيل المثال كانت درجة الخطأ المعياري لمعدلات نمو عرض النقود (M2) خلال الفترة ما بين عامي 1979 - 1989 متقاربة، فلقد كانت حوالي 8,58٪، 11,08٪، 8,50٪، ٪، 11,81٪، 11,64٪، 10,06٪، في كُلٍ من الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت على التوالي، مما يدل على اتباع دول المجلس بشكل انفرادي سياسة متقاربة تجاه معدلات نمو عرض النقود[10]. ويجب التنويه إلى أن هذا لا يعني أن هذه الدول ستستمر بالضرورة في اتباع هذا النهج، فليس هناك ما يلزمها باتباع سياسة نقدية معينة طالما أنها لم تنضم إلى منطقة عملة موحدة، وما زال لدى كُلِّ قُطر بنك مركزي يعمل باستقلالية عن البنوك المركزية الأخرى في باقي دول المجلس، ويقرر السياسة النقدية التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية والنقدية لتلك الدول[11]. وينظر إلى التشابه في السياسة النقدية على أنه مؤشر بناء تجاه تثبيت أسعار الصرف، وذلك لما لهذه السياسة من انعكاسات على معدلات التضخم وأسعار الفائدة. وهذا أمرٌ ضروري حتى لا يساهم في تدفقات نقدية من بلد إلى آخر ضمن منطقة عملة واحدة، مما قد ينعكس سلباً على باقي الدول الأعضاء.

مما سبق يمكن أن نلخص واقع دول المجلس ومدى مواءمتها مع شروط المدخل التقليدي لإنشاء منطقة عملة مثلى على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول (6)

مدى انطباق شروط إقامة منطقة عملة مثلى على مجلس التعاون الخليجي

الشرط	المؤلف	مدى انطباقها
حرية انتقال عناصر الإنتاج	مونديل	تستوفى جزئياً
درجة الإنفتاح	مكانون	تستوفى على العالم الخارجي، محدودة على بعضها البعض
درجة التنوع الإنتاجي	كينن	لا تستوفى
درجة تشابه الأوضاع الاقتصادية	هاريرلر، فليمنج	تستوفى

دول المجلس واحتمالات المنافع والتكاليف من الوحدة

قد يذهب المرء إلى أنه يمكن أن تستمد دالة رفاهية من خلال المنافع المحتمل تحقيقها والتكاليف المحتمل تحملها، من خلال الانضمام إلى منطقة عملة واحدة، ثم يفترض أن الاقتصاد المحلي يصبو من خلال انضمامه للمنطقة لتحقيق هذه الدالة. وإذا ما نظرنا إلى عدد من تلك المنافع، والتي ذكرناها أعلاه، نجد أن أغلبها يدور حول تفادي تكلفة ومخاطر أسعار الصرف فيما بين الدول.

أولا: المنافع المحتملة:

أ) تفادي مخاطر أسعار الصرف: بالنسبة لدول مجلس التعاون، فإن درجات التباين فيما بين أسعار صرف عملاتها، كانت تساوى صفراً أو كانت محددة جداً. فخلال الفترة ما بين عامي 1980 إلى 1989 ساهم تثبيت عملات كُلّ من الإمارات، عمان، والبحرين، وقطر بالدولار، إضافة إلى انضمام الريال السعودي بشكل كلي والدينار الكويتي بشكل كبير إلى منطقة الدولار، ساهم في استقرار أسعار صرف عملاتها التقاطعية، وذلك كما هو موضح في الجدول (7).

جدول (7)

الخطأ المعياري في أسعار صرف العملات الخليجية (1979-1989)

	دينار بحريني	دينار كويتي	ريال عماني	ريال قطري	ريال سعودي	درهم إماراتي
دينار بحريني	-	0,035	0,05	0,045	0,45	0,068
دينار كويتي	-	-	0,085	0,51	0,65	0,53
ريال عماني	-	-	-	0,005	0,002	0,006
ريال قطري	-	-	-	-	0,58	0,17
ريال سعودي	-	-	-	-	-	0,58
درهم إماراتي	-	-	-	-	-	

أي أن مخاطر أسعار الصرف خلال الفترة قيد الدراسة كانت محددة، مما يفترض أن تكون لها انعكاسات سلبية محدودة على أنماط التبادل التجاري، ويؤكد إبرام الاتفاقيات التجارية بين دول المجلس استخدام عملات الدول المصدرة (AlSOWAIDI, 1990) هذه المحدودية.

وبناء عليه، وإذا ما استمرت سياسات أسعار الصرف الحالية، والتي لا يتَوقَّع أن تُستبْدَلَ في حالة استمرار تسعير النفط بالدولار، وعدم تقلّب الدولار بشكل يبعده عن متوسطه مقابل عملات الدول الصناعية الأخرى، فإن المنافع المتوقع تحقيقها من خلال إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول المجلس لا تمثل، حسب رأى الباحث، دالة رفاهية يُنادي بتحقيقها من خلال المنطقة، إلا إذا لم يُنْظَر إلى العلاقات الحالية لأسعار الصرف بمصداقية. فإذا أيقن المنتجون والمستثمرون باستمرار هذه العلاقات فإنها لن تؤثر على قراراتهم. أما اذا ما ورد احتمال حدوث تغيرات في هذه الأسعار، نظراً لاستمرار تمتع كل بلد بحرية تغيير سعر صرف عملته فإن إنشاء منطقة عملة موحدة سوف يبدد شكوك المنتجين والمستثمرين، وبخاصة بعد إقدام بعض دول المجلس على تغيير علاقات عملاتها مع الدولار، كالتخفيض الذي اتبعته عمان والسعودية.

ب ـ **تنشيط انتقال رؤوس الأموال:** أما المنفعة الأخرى التي يجادل نظرياً بإمكانية تحقيقها إذا ما أقامت دول المجلس منطقة عملة موحدة فيما بينها، فتتمثل في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال، واستبعاد أو تحجيم التدفقات المضاربية غير المستقرة، والتي قد تترتب على عدم استقرار أسعار الصرف بين عملات هذه الدول.

يمكن أن نذهب هنا إلى أنه بحكم محدودية التقلبات في أسعار الصرف البينية فإن انعكاسات هذه التقلبات على تدفقات رؤوس الأموال محدودة، وبشكل ليس له تأثير في الوقت الحالي، ولا يتوقَّع أن يكون له تأثير إذا ما استمرت سياسات أسعار الصرف المتبعة حالياً في دول المنطقة، كما أن دول المجلس في وضع مالي متشابه إلى حَدٍ كبير، مما يشكك في إمكانية الاستفادة من تثبيت أسعار الصرف بينها في مجال تنشيط تدفقات رؤوس الأموال.

ج ـ **توفير في استخدام الاحتياطيات:** ـ من جانب آخر، ذهب عدد من الباحثين إلى أنه يترتب على إنشاء منطقة عملة موحدة توفير في استخدام الاحتياطيات من العملات المتداولة عالمياً، وذلك باستخدام عملات دول المنطقة لتسوية المدفوعات فيما بينها، وتوفير احتياطيات من عملات دولية لاستخدامها في تسوية المدفوعات مع الدول الأخرى خارج المنطقة، قد يرى المرء أنه لاستمرار العلاقة بالدولار فإن عملات دول المنطقة تحظى بثقة مناسبة لقبولها في تسوية المدفوعات، كما أن هذه السمة ساهمت في قبول العملاء في دول المنطقة لعملات بعضها

البعض للتسويات، وبناءً عليه، لا يُتوقَّعُ أن يكون لإنشاء منطقة عملة موحدة فيما بين دول المنطقة انعكاسات إيجابية تجعل من هجر السياسة الحالية خياراً لا بد منه.

د ـ **منافع أخرى:** وعلى الرغم من محدودية أبعاد المنافع المذكورة آنفاً على دول المنطقة من جراء انضمامها لمنطقة عملة موحدة فقد يذهب المرء إلى أنه يمكن أن يكون لمثل هذه المنطقة أصداء إيجابية من خلال تحقيق منافع أخرى تتمثل في: (1) انفتاح أسواق المنطقة على بعضها مما يساعد في الاستفادة من حجم الغلة، وتعريض المنتجين المحليين لمنافسة من قبل مستثمرين من خارج بلدهم، ويرى الباحث أن لتوسيع السوق أمام منافسين جدد وصناعات جديدة وإنشاء مشروعات مشتركة، إنعكاسات إيجابية على أسواق تتسم بدرجة من الاحتكار الذي يتمثل في الوكالات التجارية مثلا، إلا أنه يجب أن ننوه إلى أن الاستفادة من هذا تعتمد على طريقة التعامل مع هذه الاحتكارات في ظل إنشاء منطقة العملة الموحدة. وبالإضافة إلى هذا فإن الانفتاح سوف يساهم في التخطيط لإنشاء المشروعات، ودراسة الجدوى الاقتصادية في ظل غياب القيود الجمركية، الدعم، والتفاوت الضريبي، الأمر الذي يساعد على التخصص في الإنتاج. (2) زيادة القوة التفاوضية لمنطقة العملة فيما بين دول مجلس التعاون في مواجهة دول العالم الخارجي. ولقد تبلور هذا من خلال المفاوضات الاقتصادية التي جرت بين دول المجلس وهي مجموعة من جانب، والجماعة الأوروبية من جانب آخر. كما تبلورت زيادة القوة التفاوضية لدول المجلس من خلال الاتفاقية المشتركة لاستيراد الأرز.

ومع هذا نتوقع أن تظهر في الأفق أهمية كبرى للموقف المشترك، وذلك لأسباب عدة، من أهمها:

أ) بروز تكتلات اقتصادية في العالم تملك قوة تفاوضية كثيرا ما تتطلب مواجهتها موقفاً تفاوضيا مناسباً يعتمد بالدرجة الأولى على الحجم الاقتصادي.

ب) تناقص الموارد المالية في دول المجلس يتطلب توظيفاً أكفأ للموارد الحالية والقادمة، وقد يمثل الموقف الموحد لدخول الأسواق الأخرى والاستيراد منها مدخلا مناسباً. ومع هذا يؤكد الواقع الخليجي من مختلف زواياه، الاجتماعية، الأمنية، والتاريخية، أهمية الخطوات الاقتصادية الكفيلة بزيادة أواصر الروابط فيما بين دول المنطقة، ولذا فإن إنشاء منطقة عملة موحدة ستعمل، إذا ما تهيأت لها الظروف

العملية المناسبة، على تعزيز تلك الروابط، وذلك من خلال ضرورة التنسيق في سياسة أسعار الصرف، وما يتطلبه هذا التنسيق من اتفاق حول أمور اقتصادية أخرى، سبق أن أشرنا إليها في هذه الدراسة.

ولكن يجب ألا يُعَظِّم أحدٌ من قدر الفوائد التي يتوقع تحقيقها حتى على المستوى السياسي. فدول المنطقة ما زالت تعيش بعض الخلافات على الحدود والسيادة القطرية، ولا بد من القول: إنه في ظل استمرار هذه الخلافات، فإن الشجون السياسية كثيرا ما تتفجر على الواقع الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي إلى اختلافات في التنسيق، وربما التطبيق، مما قد يؤهل الدولة «الأقدر» لأن تصبح في وضع أفضل من الأعضاء الآخرين في المنطقة، والوضعية هذه تختلف كثيرا عنها في دول الجماعة الأوروبية فعلى الرغم من إبداء بعض الدول مثل بريطانيا تحفظات على مسألة الهوية الوطنية، فإن الاتجاهات السياسية تختلف عنها في منطقة الخليج، ومن المنظور الاقتصادي، تستطيع الدولة الأكبر حجماً اقتصادياً، أن تتخذ مكانة رائدة في المنطقة، مما يتطلب التزاماً من الدول الأخرى. ولقد تبلور موقف كهذا من خلال انعكاسات الوحدة الالمانية، وما حملت الحكومة الألمانية من تكاليف، حيث تَطَلَّب الموقف زيادة في الانفاق، ثم ارتفاعاً في سعر الفائدة الألمانية، الأمر الذي دفع بالدول الأخرى الأعضاء في منطقة العملة الأوروبية، لرفع أسعار الفائدة فيها على الرغم من محاولاتها لتنشيط اقتصادياتها المنكمشة.

كما أن المرء قد يرى من المنظور الاقتصادي أنه لن يكون لانضمام دول مجلس التعاون إلى منطقة عملة موحدة، إيجابيات تشفع لإقدامها على التنازل عن سياساتها الاقتصادية المستقلة مقابل الاستغناء عن استخدام أداة سعر الصرف لمعاجلة أي اختلال داخلي أو خارجي، أي أنه اذا كان ما يتوقع الحصول عليه من منافع غير كفيل بالقيام بدور سعر الصرف في تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية فإن الانضمام إلى منطقة عملة موحدة يصبح خياراً مشكوكاً في مواءمته.

ثانيا: التكاليف المحتملة:

(أ) فقدان أدوات السياسة النقدية: - إن أهم خسارة يفترض أن تتحملها الدولة التي تنضم إلى منطقة عملة موحدة هي تلك المتمثلة في فقدان الدولة لحريتها في استخدام السياسة النقدية بانفرادية، إلا أن أصداء هذا في الوقت الحاضر محدود في

دول مجلس التعاون. وفي دراسة مقارنة بيَّن المجرن (1990) عدم وجود فروقات رئيسة، لا في الأدوات، ولا في الدرجة التي يستخدم فيها عدد من أدوات السياسية النقدية، ولا في الاتجاهات العامة للسياسة النقدية وفي خصوص عمليات السوق المفتوحة، وجدت الدراسة أن قطر هي الدولة الوحيدة التي لم تستخدم هذه الأداة، بل لجأت للاقتراض المباشر من البنوك، لتمويل العجز في الموازنة الحكومية، بينما تفاوتت إصدارات باقي دول المجلس من السندات و«أذونات» الخزينة للقرض ذاته، إضافة إلى استخدامات محدودة بهدف تنظيم منحى السيولة في البلاد أكثر منه من أجل توفير أداة نقدية فعّالة.

وإذا ما انخرطت دول المجلس في إنشاء منطقة عملة موحدة، فإنه لا يفترض أن تستغني عن استخدام هذه الأدوات، إلا أن استخدامها سوف ينبع من اتفاق مشترك وتنسيق مسبق فيما بين الدول الأعضاء. من جانب آخر، تتسم فعالية سعر الخصم وسياسة إعادة الخصم بالمحدودية في دول المنطقة، الأمر الذي يعزى له غياب سوق نقدية متكافئة ومنظمة سواء في دول المجلس بانفرادية، أو على مستوى المنطقة بشكل مشترك.

وإذا ما بحثنا في سعر الفائدة، نجد أن بعض دول المنطقة تستخدمه أداة للتأثير على حجم الائتمان المحلي، وذلك بتحديد هيكلٍ لأسعار الفائدة، وينطوي على حَدّ أعلى وأدنى. فعلى سبيل المثال يتدخل كُلٌّ من البنك الكويتي المركزي، والبنك المركزي العماني، ومؤسسة النقد القطري لتحديد حَدّ أعلى وأدنى لسعر الفائدة، بينما لا تتدخل مؤسسة النقد العربي السعودي، ولا المصرف المركزي بدولة الإمارات، ولا مؤسسة نقد البحرين في تحديد أسعار الفائدة، مما يجعلها عرضة لقوى السوق المحلية، وتلك القوى المحددة لأسعار الفائدة على بدائل منافسة ولعل تدخل السلطات النقدية في السوق والتأثير على سعر الفائدة بأسلوب مباشر أو بطريقة غير مباشرة ليس سيئا بالضرورة. فقط، في حالة ابتعاد هذا السعر عن سعر التوازن، تبرز سلبيات كان يمكن تفاديها لو أن قوى السوق كانت هي المحددة لسعر الفائدة، ومع هذا فإن الاتجاه السائد لإضفاء حرية أكبر على سعر الفائدة (كما حدث في قطر في بداية عام 1992) يعمل على حفز رؤوس الأموال للانتقال فيما بين دول المجلس آخذا في الاعتبار أن أسعار الفائدة في المنطقة منافسة لبدائل في العالم الخارجي.

وبناء عليه فقد يذهب المرء إلى أن الانضمام لمنطقة عملة موحدة لن يسلب

السلطات في ثلاث دول خليجية أداة سعر الفائدة، وسوف يحد من استخدامها في كل من قطر، عمان، والكويت. ومع هذا نستطيع القول: إنه في لجوء الحكومات المحلية لتمويل موازناتها عن طريق الاقتراض المحلي (سواء عن طريق سندات أو اقتراض مباشر)، فإنها لابد من أن تواكب أسعار الفائدة العالمية، نظراً لأن جميع اقتصاديات المنطقة تتسم بالانكشاف، وبحرية في انتقال رؤوس الأموال حتى إلى العالم الخارجي، لذا فإنه يتنبأ أن السلطات المحلية سوف تفقد قدرتها على استخدام أداة سعر الفائدة بانعزال عن باقي دول المنطقة (لتشابه المخاطر)، وعن العالم الخارجي، إذا ما كانت هناك بدائل منافسة، بالإضافة إلى هذا نجد أن دول المنطقة قد استخدمت سعر الصرف بشكل ضيق، وبخاصة خلال الفترة من 1980 وحتى 1990، ولا يعتقد أن تحييد هذه الأداة سيساهم بشكل مؤثر في اقتصادياتها، وذلك نظير انضمامها إلى منطقة عملة موحدة، فإذا ما استثنينا التخفيض الذي طرأ على الريال العماني في عام 1986، وعلى الريال السعودي في عام 1988، فإن عملات دول المنطقة احتفظت بأسعار صرف مستقرة فيما بينها، وكذلك ما بين عملاتها والدولار، ويُعْزَى هذا الخيار لسبب رئيس يتمثل في أن الوضع التنافسي لدول المنطقة قليلا ما يطرأ عليه تغيير نظير تخفيض سعر العملة المحلية لدولة عضو، لأن النفط لا يباع بالعملات المحلية، ومع هذا، فإن التخفيض الذي طرأ على الريال العماني والريال السعودي جاء من منطلق تحسين وضع الموازنة الحكومية من خلال زيادة قيمة العائدات النفطية بالعملة المحلية، إضافة إلى محاولة التأثير على الواردات والتحويلات المالية للخارج. وبهذا، كان هناك استخدام محدود لأداة سعر الصرف لاستهداف الاختلالات التي طرأت على الميزان الخارجي.

ب) **فقدان الإنتاج:** مع وجود طاقات إنتاجية مُعَطَّلة، واختلاف حجم المنشآت الإنتاجية عبر دول منطقة مجلس التعاون، وتفاوت في عدد السكان، فإن الانفتاح فيما بين الدول المنضمة إلى منطقة عملة موحدة، قد يهدد مؤسساتٍ إنتاجية في بعض الدول الأعضاء، فتوحيد السياسة الضريبية وسياسة الدعم مع رفع القيود المفروضة على تدفق السلع، سوف يدعم موقف المنشآت ذات الغلة العالية الحجم، الأمر الذي سيترتب عليه خروج بعض المنافسين في بعض الدول من السوق. وباستخدام تقنيات متنافسة فإن احتمال الخروج في الدول ذات التعداد المحدود للسكان أكبر منه مقارنة بالدول ذات التعداد الأكبر، وهنا سوف تجد بعض الدول نفسها وجهاً لوجه مع

احتمال تدهور وضع المنشآت التي يُفترَضُ أنها استراتيجية وتوظف عمالة مواطنة، ناهيك بأن عددا غير قليل من المنشآت يمثل امتداداً للنمط العائلي التقليدي، والذي استطاع أن يكسب قوة تفاوضية ذات قدرة في التأثير على السياسة الاقتصادية المحلية مثل هذا الوضع ليس مستبعداً وبخاصة بالنسبة للمنشآت التي تعتمد على الأسواق الخليجية بشكل عام والأسواق المحلية بشكل خاص، فرفع القيود على تدفق الإسمنت فيما بين دول المجلس سوف يمثل هاجساً لبعض مصانع الإسمنت.

ج) **الانعكاسات على السياسة المالية**: بافتراض أن إنشاء المنطقة سوف يرفع جميع القيود المفروضة على حرية انتقال رؤوس الأموال فإن هناك مطلبا بضرورة التزام الدول الأعضاء بسياسة ضريبية، ودعم موحد، حيث إن التفاوت فيها سوف يُفَضِّل دولة على حساب الأعضاء الآخرين. على سبيل المثال، إذا قَدَّمت دولة الإمارات دعما للمنتجين فيها فإنه مع ثبوت باقي العوامل سوف تصبح ربوع الدولة أكثر جاذبية من الدول الأعضاء الأخرى. وفي ظل وجود سياسات دعم وضرائب مختلفة ما بين دول المجلس، وذلك رغبة من كل دولة إما في تدعيم قطاعات معينة، أو فرض ضريبة على قطاعات أخرى، فإن إنشاء منطقة العملة يتطلب تنازلات من الدول الأعضاء في هذا الصدد. كما أن تمويل العجز في الموازنة الحكومية يجب أن لا يرقى إلى درجةٍ من الاستقلالية تهيىء لكل بلد السبيل تجاه استقطاب الأموال من باقي دول المنطقة، وذلك عن طريق طرح سندات الدين العام مثلا. هنا، الانضمام إلى منطقة عملة موحدة، سوف يفقد السلطات المحلية حرية اختيار الوسيلة ودرجتها التي عن طريقها سوف تمول العجز.

بالنسبة لدول المجلس، حتى الآن لـم تجد أي دولة منفردة مشكلة في تمويل العجز في موازنتها العامة، ويمكن أن يبرر هذا من منظورين: الأول، وجود أموال فائضة لدى القطاع المصرفي والأفراد، والثاني: توافر الاحتياطيات النفطية، المتَّكأ الذي يحفز مؤسسات القطاع الخاص لشراء الدين العام، وبناءً عليه فإن إنشاء منطقة العملة الموحدة، قد لا يفضل بلداً على آخر في المدى القصير، وذلك إذا ما وحدت أسعار الفائدة، وتساوت درجات المخاطر المنطوية على شراء الدين العام في كل دولة، إلا أنه مع مرور الوقت وغياب الفوائض النفطية، وتراكم الدين العام، سوف يهيّيء مناخاً مختلفاً يعزز من ضرورة البحث عن مصادر للتمويل لا تترك للدولة العضو الخيار فيما بينها.

د) **الانعكاسات على الإيرادات النفطية:** إن إنشاء منطقة عملة موحدة لا يمثل نهاية الخيارات، فهناك ضرورة في اختيار علاقة العملات الخليجية (أو العملة المختارة منها) بالعملات الأجنبية الأخرى. وبخاصة تلك التي يُسَعَّر بها النفط، فعلى الرغم من تعرض سعر النفط والكمية المُصَدَّرة لقوى السوق، واتفاقيات أوبيك بشكل عام، فإن ارتباط العملات المحلية بالدولار، وَفَّر معلومات إيجابية تجاه قيمة الإيرادات النفطية بهذه العملات، حيث إن هذه المعلومات ضرورية من منظور الإنفاق الحكومي، والذي يعتمد على صادرات النفط.

هناك عدة خيارات تصور علاقة عملات المنطقة بالعملات الأجنبية. أولا: إذا ثبتت هذه العملات بالدولار فإننا نعود للوضع الحالي، باستثناء واقع الدينار الكويتي. ثانيا: إذا فضلنا أيّ خيار آخر فإن الايرادات النفطية تصبح عرضة لتغيرات بحكم عامِلَيْ السعر والكمية، وكذلك سعر الصرف، وعندئذ قد يتساءل المرء عن المنافع التي يمكن أن تحققها منطقة العملة الموحدة، مقارنة بالتكلفة المتمثلة بتلك العلاقة بعملة تسعير النفط، وهذا الوضع ينطبق على أي وضعية أخرى، كالدينار الخليجي المقترح، والذي يفترض أنه ستصبح له علاقة محددة بعملة أو عملات عالمية، الأمر الذي تتطلبه ثقة الجمهور بالدينار. كما أن إضفاء علاقة معينة للعملة الخليجية الموحدة بالعملات الأجنبية الأخرى، بقاءها معومة له انعكاسات على تكاليف الواردات، الأمر الذي تتناوله أدبيات خيارات أسعار الصرف على سبيل المثال، انظر: (Williamson,1982).

وتحد محدودية الطلب على العملة الخليجية الموحدة من جاذبية تعويمها، حيث إن الجزء الأكبر من الصادرات لا يفترض أن يُسَعَّر بها، ومن هنا فإنها تكون عرضة لتقلبات لا تنبع من واقع الطلب عليها في السوق الخارجية، ولكن تلك التي تنعكس على حجم الإنفاق المحلي والمتأثر بوضع السوق النفطية بشكل خاص، ولذا فإن أي علاقة غير حميمة بالدولار لن تمثل الوضع الأفضل، إذا ما كان الاستقرار في الإيرادات النفطية، يمثل أحد الأهداف الاقتصادية المحلية. أما إذا نتج عن إنشاء منطقة العملة علاقة حميمة بالدولار، فإننا نعود إلى الوضع الحالي، ولكن على الأقل يفترض، أن تتسم العلاقة بالالتزام من قبل الجميع.

من جانب آخر، إذا كان الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية ومواجهة التضخم أحد أهم أهداف السلطات النقدية والحكومية فإن تبني علاقة وطيدة بالدولار

في ظل التوزيع الجغرافي للواردات والعملات المستخدمة حالياً في تقويمها ربما لا يمثل الخيار الأفضل، وبخاصة في ضوء التقلبات الحادة لسعر صرف الدولار مقابل بقية العملات الرئيسية، وما لهذا من سلبيات على واردات الدول الخليجية التي تحصل على إيراداتها النفطية بالدولار. وعلى الرغم من أن علاقة وطيدة بالدولار تساعد على معرفة قيمة الإيرادات النفطية بالعملة المحلية، قد يذهب المرء إلى أن القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية هي المحك الحقيقي لمدى مواءمة الدولار من حيث هي عملة ربط وفي دراسة أخرى قام بها الباحث وجد أن الشواهد الإحصائية لا تؤيد هنا الربط بالدولار إذا افترض أن دول مجلس التعاون تتبنى استقرار القيمة الحقيقية للايرادات النفطية (القيمة الاسمية للايرادات مصححة باستخدام مقياس عام لأسعار الواردات). على أنها أهم أهدافها (AL SOWAIDI, 1990).

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن طلب الحكومات في دول المجلس يمثل جزءاً كبيراً من إجمالي الطلب الكلي على السلع والخدمات، إضافة إلى كونها الموظّف الأكبر للعمالة، فإن تناقص القوة الشرائية للعملات المحلية سوف يرفع من كلفة المشتريات الحكومية، وممّا تتحمله من أجور، وذلك إذا ما لُبِّيت مطالبات العمالة بزيادة أجورها لمواكبة الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية.

الخلاصة والتوصيات

إن تجربة النظام النقدي الأوروبي تمثل محاولة تجاه إنشاء منطقة عملة موحدة (قد تصبح مثلى) فيما بين الدول، حيث تسعى الدول الأعضاء الى تثبيت أسعار الصرف فيما بين عملاتها في حين تصبح مرنة بشكل موحد مقابل عملات العالم الخارجي؛ حيث إن عملات الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي ما تزال تتحرك مقابل بعضها ضمن هوامش، مما يجعل آلية النظام مجرد خطوة لتحقيق الوحدة النقدية المنشودة، ولقد جاءت الأدبيات بمدخلين رئيسيين في هذا الصدد؛ الأول، يقوم على أساس معايير معينة يُقوَّم على أساسها مدى المواءمة بين مجموعة من الدول لإقامة منطقة عملة موحدة، بينما يقوم المدخل الآخر على أساس مقارنة المنافع المتوقع تحقيقها والتكاليف المتوقع تحملها بسبب إنشاء مثل تلك المنطقة.

ومن منظور دول مجلس التعاون الخليجي تناولت الدراسة الحالية مدى وفائها للمعايير المقترحة من قبل المدخل الشرطي (التقليدي)، ثم مضت في إلقاء نظرة

مستقبلية على احتمالات المنافع والتكاليف، وذلك إذا ما اتفقت دول المجلس على إنشاء عملة موحدة. وفي ظل المعايير المقترحة من قبل المدخل الشرطي هناك حرية نسبية في انتقال رؤوس الأموال، إلا أن عوائق كثيرة ما زالت تحول دون ذلك؛ فأسواق المال الخليجية ما زالت تتداول الأسهم والسندات المحلية، مع محدودية في حرية تملك مثل هذه الأوراق المالية من قبل أبناء الدول الأخرى الأعضاء في المجلس. كما أن القوانين القطرية تحول دون الاقتراض الحر من قبل أبناء الدول الأخرى الأعضاء، حيث إن اشتراط استثمارها في البلد المقدم للقرض يمارس من دول المجلس. وبالإضافة إلى هذا فإن نسبة مشاركة رأس المال الخليجي في المشروعات المساهمة محدودة، حيث إن معظم هذه المشروعات ما زالت تموّلها مصادر محلية في كل دولة عضو، أما الحال بالنسبة للمشاركة في المشاريع الصناعية فليس بأفضل منه بالنسبة للمشروعات المساهمة بشكل عام.

وأما بالنسبة لأسواق العمل فإن المعيار المقترح من قبل مونديل يواجه مشكلة أكبر، فبالإضافة إلى مواجهتها لنقص في أنواع متشابهة من العمالة فإن واقع مقوماتها الإنتاجية يدل على ركود وانتعاش اقتصاديين متزامنين، مما لا يحفز العمالة على الانتقال، كما أن البعد الأمني لا يشجع على إطلاق حرية الانتقال لعمالة أغلبها من العمالة الوافدة.

وبناءً عليه فإن دول المجلس لا تصل لدرجةٍ تمكنها من إعادة تحقيق التوازن نتيجة اختلال في ميزانها الخارجي، وذلك كما افترض مونديل، أما إذا ما اختبر مدى تأهلها لإنشاء منطقة عملة موحدة فيمكن أن تصبح مثلى بناءً على المعيار الذي اقترحه مكانون، ونجد أن دول المجلس منكشفة على العالم الخارجي بدرجة تفوق بكثير انفتاحها على بعضها البعض؛ ولذا فإن التقلبات في الأسعار المحلية التي تساهم فيها أسعار الصرف البينية تتسم بالمحدودية مقارنة بتلك الوافدة إليها من بقية دول العالم، ومن هنا فإنه يكون اتباع سياسة صرف مرنة أو مثبتة مع أهم شركائها التجاريين أفضل من تثبيتها فيما بينها، مما يعني أن إنشاء منطقة عملة موحدة لا يمكن بناء على معيار مكانون أن يقودها إلى المثالية. أما المعيار الذي اقترحه كينين فإنه لا يشجع على إقامة منطقة عملة موحدة فيما بين دول المجلس، والسبب يكمن في أن ضيق القاعدة الإنتاجية في كل دولة، لن يؤدي إلى تنويعها إذا ما اجتمعت، ويعزي هذا إلى أن القاعدة الانتاجية القطرية هي ذات منتج واحد رئيس، مما لا يؤدي إلى تدفق

لهذا المنتج فيما بينها. فدول المجلس تشكل منفردة مع عدد من دول العالم الخارجي، كالمجموعة الأوروبية على سبيل المثال، منطقة ذات قاعدة إنتاجية متنوعة، ولا تشكل مثل هذه القاعدة فيما بينها.

إذا كانت معايير المدخل التقليدي لا تؤهل دول المجلس لإنشاء منطقة عملة موحدة قادرة على أن تصبح مثلى، وإذا ما رأينا أنها مجرد معايير ارشادية، فهل هناك مسوِّغات أخرى تستطيع أن تعزز من اتجاهها لإنشاء مثل هذه المنطقة؟

من خلال البحث في المنافع المحتملة من الانضمام لمثل هذه المنطقة اتضح أنها محدودة، وتعود هذه المحدودية إلى سببين رئيسيين: الأول: العلاقة المستقرة فيما بين أسعار عملات دول المجلس، والتي تنبع من علاقاتها الفردية بالدولار الأمريكي، وينتج عن هذا تضاؤل في التقلبات العشوائية في أسعار صرف كل عملة من عملات دول المجلس مقابل عملات الدول الأخرى الأعضاء. ثانيا: محدودية التجارة البينية (خاصة ذات المنشأ الوطني)، وترتب على هذا غياب الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تتسبب فيها أسعار الصرف.

وترى هذه الدراسة أنه إذا ما استمرت علاقة العملات المحلية بالدولار كما هي فإن المنافع المنشودة من إنشاء منطقة عملة موحدة تصبح متواضعة، أما إذا ما تغيرت هذه العلاقة (وهذا أمر يراه الباحث بأنه مستبعد، نظراً للعلاقة ما بين الدولار والنفط)، فإن المنافع والتكاليف ستخضع لحسابات مختلفة. وتعزز من عدم جاذبية إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول المجلس، كون معظم الصدمات والتقلبات التي تحدث بسبب أسعار الصرف البينية للدول الأعضاء في المجلس تغلب على تلك الوافدة إليها من خارج المنطقة، وهذه الحقيقة تثير شجوناً أخرى تقرع أبواب البدائل التي يمكن أن تتبناها دول المجلس لو قررت الأخذ بمنطقة عملة موحدة، فالابتعاد عن الدولار يحملها تكاليف عدة، أهمها صعوبة التكهن بقيم العائدات النفطية المقومة بالعملات المحلية. أما القول بأن الدينار الخليجي المفترض يمثل بديلا فإنه لا يمكن تعويمه بالنسبة لاقتصادات شفافة للتغيرات الخارجية. من جانب آخر، فإن الاختيار سلة من عملات الشركاء التجاريين انعكاسات إيجابية وسلبية، لعل أهم سلبياتها، مرة أخرى، العلاقة المهمة ما بين الدولار والنفط. وعلى سبيل المثال، العملة المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا، تحظى بحرية التحويل للفرنك الفرنسي، الأمر الذي يرى البعض بأنه لولا وجوده لما كان لهذه العملة قبول (سقباني، 1986).

إن الوحدة النقدية، أو توحيد أسعار الصرف، من منظور بعض الدول الخليجية، قد يهيىء المناخ لهيمنة بعض الدول الأعضاء على مخرجاتها، وهذه حقيقة يذهب بعض الباحثين إلى وجودها حتى في نظام النقد الأوروبي (Walter, 1990). من منظور آني (استاتيكي) لا توصي الدراسة بإنشاء منطقة عملة موحدة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا لا يعني أن دول المجلس لن تتأهل في المستقبل لتوحيد أسعار صرف عملاتها . إلا إذا بقيت الظروف والمعطيات الاقتصادية كما هي في المدى الطويل، وهناك احتمال أن تتغير التكاليف التي تتكبدها الدولة العضو، والمنافع التي يمكن أن تحققها من جراء انضمامها لمنطقة عملة موحدة مستقبلا.

وبالنسبة لدول المجلس، فبالإضافة إلى البُعْد السياسي للوحدة النقدية على مختلف مستوياتها، والذي يمكن أن يساهم في تعزيز مكانة هذه الدول وهي في طريقها للتكامل الاقتصادي، والذي يهدف للوحدة السياسية، ترى الدراسة الحالية أن التغيرات التي تطرأ على الاقتصاديات الخليجية قد تزيد من أهمية موضوع أسعار الصرف، وعلى الرغم من ضعف الشواهد الاقتصادية الحالية التي يمكن أن تؤيد إنشاء منطقة عملة موحدة فهناك التناقص في الدور الذي يلعبه رجال الأعمال التقليديون، ونمو الشركات المساهمة القادرة على لعب دور أكبر في دول المنطقة، وهما عاملان فَعَّالان في توسيع القاعدة الإنتاجية. فعلى الرغم من تشابه المقومات الصناعية فإن التنسيق الصناعي كفيل بخلق فرص صناعية جذابة، وعلى الرغم من ندرة مقوماتها المحلية، حيث ستستفيد من حجم السوق فإن هذا سيشجع على تدفق التجارة البينية، الأمر الذي سيجعل لأسعار الصرف أهمية متزايدة في المستقبل.

وإنه من واقع الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، ترى الدراسة الحالية مكاناً مرموقاً للوحدة النقدية بشكل عام، وأسعار الصرف دعامة أساسية من دعائمها المتعددة. وإذا ما ارتأت الحكومات المحلية مسوغاً كافياً للأخذ بأسعار الصرف مدخلا إضافيا من مداخل الوحدة النقدية، في طريق الوحدة السياسية، فإن هناك العديد من التوصيات التي يمكن أن تطرحها الدراسة الحالية في هذا الصدد:

أولاً: العمل على إنشاء أسواق للأوراق المالية في دول المجلس المتبقية، وأسواق ثانوية، تتيح لأبناء المنطقة والمؤسسات العاملة فيها حق تملك الأوراق المالية وتداولها.

ثانياً: ربط الأسواق المالية الخليجية بشبكة خدمات مالية وهي مرحلة مطلوبة لتطويرها ودمجها بهدف رفع درجة الإحلال فيما بين الأصول المالية.

ثالثاً: إفساح المجال أمام المستثمرين في المنطقة للاستثمار في الأصول الثابتة دون وضع قيود تحدّ من حرية التملك: نسبتها، ونوعها.

رابعاً: الشروع في تحديد جهة مركزية مؤهلة لدراسة ومنح التراخيص الصناعية في مختلف دول المنطقة حتى تتفادى هذه المنطقة الازدواجية في التصنيع وضياع الموارد، وهذا ضروري من منظور السعي لتنويع القاعدة الأنتاجية.

خامساً: الالتزام السياسي الذي لاريبة فيه تجاه توحيد أسعار الصرف، وهذا أمرٌ يتطلّب تنازلات قد تتمثل في الالتزام الجماعي بالقرارات المختصة بالسياسة النقدية والسياسة المالية.

سادساً: توحيد سياسات الدعم، والضرائب، والمقاسات، والجودة ونوعية السلع المسموح بتداولها، بحيث لا تحظى دولة عضو على مزايا تنافسية على حساب الدول الأخرى.

سابعاً: الاعتراف بأن الكفاءة الاقتصادية ربما لا تصبح المسوّغ لجميع قرارات توزيع التراخيص الصناعية المشتركة، وذلك حتى تحظى مختلف الدول بنصيب مُرْضٍ منها.

ثامناً: ضرورة التعامل مع الوكالات التجارية الموجودة في دول المنطقة، والتي تقف دون المنافسة من قبل الوسطاء التجاريين والمنتجين في الدول الأخرى الأعضاء.

تاسعاً: توصي الدراسة الحالية كذلك بالاستمرار في سياسة التثبيت الحالية مقابل الدولار، والبدء في التنسيق في مجالات نقدية ومالية أخرى، ولهذا منافع ترتبط بمحاولة قياس مدى التزام الدول الأعضاء، كما أنها أقل وقعاً على الاقتصاديات المحلية من فشل في سياسة أسعار الصرف.

عاشراً: للحد من احتمالات الخروج من المنطقة، لا بد من البحث في المقومات السياسية لكل بلد عضو والانفاق عليها. فلا يفترض أن تستمر وحدة نقدية كاملة أو على أسعار صرف مع بقاء خلافات في سيادة كل بلد على حدوده الإقليمية مع الدول الأخرى الأعضاء.

أحد عشر: السعي لإقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية المشتركة

وتشجيعها، الأمر الذي يترتب عليه اندماج وتشابك فيما بينها. ولهذه السمة إيجابياتها في ربط المصالح الاقتصادية، مما يجعل التنسيق في السياسات مطلباً رئيساً.

اثنا عشر: إقامة القرارات الاقتصادية علىٰ أسس تنأى بنفسها إلى حدّ كبير عن الرغبات السياسية لكل بلد عضو بانفرادية. ويترتب على هذا، استقلالية أكبر للبنوك المركزية ومؤسسات النقد، مما يجعلها تبني سياسات اقتصادية تحاكي الواقع الاقتصادي، وليس الاتجاهات السياسية البحتة. حيث إن حضور الاجتماعات في الوقت الحالي يقوم على أساس الواقع السياسي بين الدول، فما بالك بتنفيذ السياسات!

ثالث عشر: الاتفاق على اتباع نهج اقتصادي معين وخاصة في فترات الركود الاقتصادي، وذلك لتفادي المنافسة على أساس سياسات مالية ونقدية متفاوتة بشكل يؤدي إلى انتقال لرؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بشكل مؤثّر.

رابع عشر: تحديد إطار زمني لتنفيذ ما يتفق عليه من قرارات بشأن إنشاء منطقة عملة موحدة، والمضيّ قدماً في إقامة اتحاد نقدي، وقد يكون سياسياً، بغض النظر عن شكله، وذلك لتفادي احتمال انسحاب دولةٍ ما، أو عدم التزامها بقرارات المنطقة.

خامس عشر: الاتفاق مسبقاً على طبيعة علاقة العملات الخليجية، أو العملة الموحدة، بالعملات الأجنبية، وهنا لابد أن تؤخذ علاقة النفط بالدولار، ومسار الواردات في الاعتبار. ويمكن أن يجادل في هذا الصدد أن اختيار عملة جديدة تقوم على أساس سلة من عملات دول المنطقة ليس كافياً، ولكن علاقة هذه العملة بالعالم الخارجي أكثر أهمية.

سادس عشر: السماح للبنوك المحلية بفتح فروع لها في باقي دول المجلس، الأمر الذي يساعد على انتقال رؤوس الأموال فيما بين دول المنطقة.

سابع عشر: طَرْحُ أسهم في «الصناعات الاستراتيجية» للاكتتاب إما للقطاع الخاص في باقي الدول الأعضاء، وإما للحكومات بشكل واسع، فبالإضافة إلى حَفْز الحكومات على اتخاذ قرارات مشتركة تقوم على وحدة المصالح فإن هذا المدخل يمكن أن يَحُدَّ من الاتجاه لإقامة صناعات مماثلة في كل دولة، حيث إن الأخير سيقلل من فرص نجاح سياسة دعم وضرائب موحدة.

ثامن عشر: زيادة حرية تقديم الخدمات عبر الحدود الوطنية كالأعمال المصرفية

والتأمين والنقل وغيرها من الخدمات، ولعل لهذه الحرية انعكاسات إيجابية جمة على الكفاءة في تخصيص الموارد، إضافة إلى زيادة المنافسة وما يترتب عليها من تطوير الخدمات، وتقارب في الأسعار.

تاسع عشر: توحيد قوانين استقدام وتوظيف العمالة الوافدة، وذلك للحيلولة دون تميز دولة عضو عن باقي الدول في الرواتب والأجور والمزايا التي تُقدّم لهذه العمالة، والذي من شأنه أن يجعلها في وضع تنافسي يختلف عن الدول الأخرى.

وعلى الرغم من أن الشواهد القياسية والتي تقوم على أدبيات مناطق العملات المثلى لا تجعل دول المجلس مؤهلة لإقامة منطقة عملة موحدة فيما بينها، وتصبح مثلى في ظل الظروف الحالية، فإن المنافع والتكاليف، وحتى المعايير التي يشترطها المدخل التقليدي، قابلة للتغير عبر الوقت، كما أن الطموحات السياسية قد توفر معياراً له إيجابياته على الرغم من عدم رقيه إلى درجة كفاءة اقتصادية عالية ومباشرة.

الهوامش

1 ـ يمكن الرجوع للعديد من الدراسات حول العوامل التي أسهمت في انهيار هذه الاتفاقية ومن ضمنها: Graham Bird. World Finance and Adjustment: An Agenda for Reform, London: Macmillan Press, 1985.

2 ـ قرارات العمل المشترك. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، العدد الخامس. الرياض (1989)، 66.

3 ـ المصدر السابق، 256.

4 ـ دليل الشركات المساهمة بدول مجلس التعاون، الطبعة الثانية، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1988,17-18.

5 ـ هذه البيانات قدمت للباحث من إدارة بنك المعلومات في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في الدوحة.

6 ـ النشرة الاقتصادية. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، 1991، 56-57.

7 ـ المصدر السابق، 56.

8 ـ International Monetary Fund Yearbook, International Monetary Fund, Washington, 1990

بينما لا توجد إحصاءات مجزأة عن قطر، في حين أن البيانات الاحصائية لدولة الإمارات محتسبة من: التجارة الخارجية للدول العربية، 1979-1989، صندوق النقد العربي، العدد 8، أبو ظبي، ديسمبر، 1990، 60.

9 ـ محمد هشام خواجكية. «واقع الطاقات الإنتاجية المتاحة في دول الخليج العربية وسبل استغلالها»، التعاون الصناعي، 32، ابريل 1988، 12.

10 ـ تم احتساب هذا للفترة ما بين عامي 1979-1989، من بيانات منشورة في: الدول

العربية: مؤشرات اقتصادية (1979-1989)، 7، أبو ظبي: صندوق النقد العربي (1990)، 17.

11 ـ انفرادية قرارات البنوك المركزية قد تؤدي إلى تفاوت في السياسات النقدية المتبعة في كل دولة ـ على سبيل المثال ـ هناك تفاوت كبير نسبياً ما بين سعر الفائدة على الودائع في الكويت مقارنة بأسعار الفائدة في باقي دول المجلس، وعلى الرغم من أن هذه ظاهرة مرحلية تخدم غايات معينة، كإعادة الثقة إلى الاقتصاد الكويتي، ومكافحة التضخم الناتج عن الأزمة الأمنية التي تعرضت لها، فإن المرء قد يرى أن مثل هذه السياسات قد تستخدم في أي وقت من قبل أي بلد، ولأي سبب، طالما كانت هناك انفرادية في قرارات البنوك المركزية.

المصادر العربية

صندوق النقد العربي

1990 «التجارة الخارجية للدول العربية (1979-1989).» العدد الثامن، أبو ظبي (ديسمبر).

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1988 الاتفاقية الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض.

رتان بهاتيا

1980 «تجربة الاتحاد النقدي لغرب افريقيا»، 425-443، في: التكامل النقدي العربي: المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل. أبو ظبي: مركز دراسات الوحدة العربية.

صندوق النقد العربي

1989 «الدول العربية. مؤشرات اقتصادية». أبو ظبي (ديسمبر).

محمود سقباني

1986 «التكامل النقدي الغربي: الامكانية، والصيغ، وقضايا عملية»، 556-584، في: التكامل النقدي العربي: المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل، الطبعة الثالثة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1989 قرارات العمل المشترك، الأمانة العامة ـ الرياض.

عباس المجرن

1991 «دراسة مقارنة لأدوات السياسة النقدية بدول مجلس التعاون»، التعاون. (يونيه) 22 :13-56.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1990 النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة. العدد الخامس. الرياض.

المصادر الأجنبية

Akhtar, M., and S. Hilton.
1984 "Uncertainity on German and U.S. Trade". Federal Reserve Bank of New York, Quarterly Review, vol. 9 (Spring): 7-11.

Alsowaidi, Saif
1990 "The Optimal Currency Invoicing for Oil: The Case of the Countries of the Gulf Cooperation Council". Ph. D. Dissertation, University of Durham (unpublished).

Bird, Graham.
1979 "The Choice of Exchange Rate Regime in Developing Countries". The Philippine Economic Journal, vol. 18, no. 2, 148-162.

Bird, Graham.
1985 World Finance and Adjustment: An Agenda for Reform. London: The Macmillan Press Ltd.

Black, Stanely.
1976 Exchange Policies in Less Developed Countries in a World on Floating Rates. Essay in International Finance, no. 119, Princeton (December).

Crockett. Andrew, and Saleh Nsouli.
1977 "Exchange Rate Policies for Developing Countries." Journal of Development Studies, vol. 13, no. 2 (January): 125-143.

Cushman, D.
1983 "The Effects of Real Exchange Rate Risk on International Trade." Journal of International Economics, vol. 15, p. 46-63.

Dunn, Robert.
1983 The Many Disappointments of Flexible Exchange Rates. Essay in International Finance, no. 154, Princeton (December).

Fleming, Marcus.
1971 "On Exchange Rate Unification." The Economic Journal, vol. 81, no. 323 (September): 467-488.

Gouter. Padma.
1985 "Effects of Exchange Rate Volatility on Trade: Some Further Evidence." IMF Staff Papers, vol. 32, no. 3 (September): 475-512.

Haberler, Gottfried.
1970 "The International Monetary System: Some Recent Developments and Discussions." In: George Halem (ed). Approaches to Greater Flexibility of Exchange Rates. Princeton: Princeton University Press, p. 115-123.

Hallwood, Paul, and Ronald MacDonald.
1989 International Money: Theory, Evidence and Institutions. Oxford: Basil Blackwell Ltd.

Heller, Robert.
1978 "Determinants of Exchange Rate Practices." Journal of Money, Credit, and Banking, vol. 10, no. 3 (August): 308-320.

Hirsch, Fred.
1972 "European Monetary Union: A Rebuttal." The Banker, vol. 122 (November): 1377-1379.

Hooper, Peter, and Steven Kohlhagen.
1978 "The Effects of Exchange Rate Uncertainty on the Price and Volume of International Trade." Journal of International Economics, vol. 8, p. 483-511.

Ingram, James C.
1962 The Case for European Monetary Integration. Essay in International Finance, no. 98, Princeton (April).

Ingram, James C.
1969 "Comment: The Optimum Currency Area Problem." p. 95-100. In: A. Mundell and A.K. Swoboda (ed). Monetary Problems in the International Economy. Chicago: University of Chicago Press.
International Financial Statistics Yearbook. 1989 and 1990 Washington: IMF.

Ishiyama, Yoshide.
1975 'The Theory of Optimum Currency Areas: A Survey." IMF Staff Papers, vol. 22, no. 2 (July): 344-383.

Johnson, Harry.
1971 "Problems of European Monetary Union." Journal of World Trade Law, vol. 5 (July/August): 377-387.

Kenen, Peter.
1969 "The Theory of Optimum Currency Areas: An Eclectic View." In: R. Mundell and Alexander Swoboda (eds.). Monetary Problems of the International EConomy. Chicago: Chicago Press, p. 41-60.

Klein, Benjamin, and Michael Melvin.
1982 "Competing International Monies and International Monetary Arrangements," p. 199-225. In: Micheal Connolly (ed). International Monetary System: Choices for the Future. New York: Praeger Publishers.

Lanyi, Anthony.
1969 The Case for Floating Exchange Rates Reconsidered. Essay in International Finance, no. 72, Princeton (February).

Lipschitz, Lesile, and V. Sundararajan.
1980 "The Optimal Basket in a World of Generalized Floating." IMF Staff Papers, vol. 27, no. 1 (March): 80-100.

McKinnon, Ronald.
1963 "Optimum Currency Areas." American Economic Review, vol. 53 (September): 717-725.

Mundell, Robert.
1961 "A Theory of Optimum Currency Areas." American Economic Review, vol. 51, p. 657-665.

Mundell, Robert.
1973 "Uncommon Arguments for Common Currencies." p. 114-132. In:

Harry Johnson, and Alexander Swoboda (eds.). In: The Economics of Common Currencies. London: George Allen and Unwin Ltd.

Presely, John, and G. Dennis.

1976 Currency Areas. London: Macmillan Press Ltd.

The Exchange Rate System: Lessons of the Past and Options for the Future. 1984 IMF Occasional Paper, No. 30, Washington: IMF (July).

The European Monetary System in the Context of the Integration of European Financial Markets.

1989 IMF Occasional Paper, no. 66, Washington: IMF (October).

Tower, Edward, and T. Willet.

1970 "The Concept of Optimum Currency Areas and the Choice Between Fixed and Flexible Exchange Rates." p. 407-415, in: G. Halem (ed.). In: Approaches to Greater Flexibility of Exchange Rates: The Burgenstock Princeton: Princeton University Press.

Walters, Alan.

1990 Sterling in Danger: The Economic Consequences of Pegged Exchange Rates. London: Fontana.

Williamson, John.

1982 "A Survey of the Literature on the Optimal Peg." Journal of Development Economics, vol. 11, p. 36-61.

Williamson, John.

1973 "The Implications of European Monetary Integration for the Perpheral Areas." Presented at a Conference at the University of Durham.

استلام البحث مارس 1992

اجازة البحث مايـــو 1993



تصدر من مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1991

دراسة تحليلية لأساليب ونماذج إقليمية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

جعفر عباس حاجي
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

مقدمة

تعتبر نماذج المدخلات والمخرجات الإقليمية Regional Input-output Model من أكثر الأساليب والنماذج الاقتصادية شيوعاً، وخاصة في المرحلة الوسيطة (القطاعية) Sector، حيث تستخدم هذه النماذج في التخطيط، والتحليل، والتنبؤ، والتقويم، والمراقبة، وضمان الاتساق والتوازن في الخطة، ومتابعة الآثار المباشرة وغير المباشرة للسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المختلفة على مجمل الأنشطة والصناعات أو القطاعات والمتغيرات الاقتصادية في الأقاليم المختلفة في الاقتصاد القومي.

بالإضافة إلى أن نماذج المدخلات والمخرجات الاقتصادية تتسم بالمرونة والشمولية والاتساق، وخصائص متميزة تميزها عن بقية النماذج الاقتصادية. ونعتقد أن النماذج هذه سيكون لها مركز محوري ودور وأهمية بالغة في الدراسات والتحليلات الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يبدو من أهم سماته البارزة ومميزاته تشكيل وحدات ومجموعات اقتصادية إقليمية، وفقا لعدة أسس واعتبارات سياسية واقتصادية وجغرافية كمجموعة دول أوروبا، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا، ومجموعة أمريكا الشمالية ودول مجلس التعاون الخليجي.. إلخ.

الهدف من الدراسة وأهميتها:

تبرز أهمية وغاية هذه الدراسة في كونها نواة أساسية وخطوة ضرورية أولية، وهي أول محاولة من نوعها حسب معرفتنا المتواضعة في مجال إعداد البيانات

والمعلومات اللازمة لبناء نماذج اقتصادية تعتمد على جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية Regional Input-output لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث إنها ستفتح أبواباً عديدة من دراسات تحليلية إقليمية على الأقل ذات صبغة أكاديمية قد تساهم مساهمة فعالة في مجال تطوير النماذج الملائمة لطبيعة هيكل اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وتتضاعف أهمية هذه الدراسة إذا ما علمنا أن دول مجلس التعاون الخليجي مقبلة على مرحلة في غاية الأهمية والخطورة وهذا يتطلب جهودا مضنية وإيمانا راسخا واعتقادا جازما بأهمية التكامل وضرورة التعاون والتنسيق الاقتصادي فيما بينها، وخاصة بعد أزمة الخليج وتداعيات النظام العالمي الجديد.

أما الهدف الرئيس من هذه المحاولة الاكاديمية الأولى فيكمن بالدرجة الأولى في تبيان وعرض واختبار واختيار أفضل الأساليب أو النماذج الرياضية الملائمة لتقدير جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي وفقا لعدة فروض وأسس واعتبارات محددة ستناقش فيما بعد.

وتجدر الإشارة هنا إلى ملحوظة في غاية الأهمية، وهي أن هذه الدراسة تتخذ أسلوبا مغايرا للطرق والأساليب المستخدمة في دراسات وأبحاث إعداد جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية المتعارف عليها. حيث تتمحور تلك الدراسات حول كيفية إعداد جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية لدولة ما من الجداول القومية والبيانات الثانوية المتعلقة بالتجارة بينها.

وتتمحور دراستنا هذه أساسا حول إعداد جدول المدخلات والمخرجات القومي لدول مجلس التعاون الخليجي أولا، ثم اشتقاق 12 جدول للمدخلات والمخرجات لكل إقليم من الأقاليم الستة وفقا للطرق التالية: MARS, RAS, H.M.M, MIP, SLQ, RMOD, CMOD, POLQ, MSDP, RUD, SDP C.I.L.Q مستخدمين بيانات المعاملات الاقتصادية البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام أساليب رياضية مختلفة مثل Mean Absoulte Difference, Mean Similarity Index, Correlation Coefficient, I Values, Chi Square; Information Content Mean Percentage Erro Coefficient, SD Percentage Erro لاجراء مقارنات وتحليلات رياضية واقتصادية بينها وبين جداول المدخلات والمخرجات لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي والتي

أعدت من قبل الباحث وفقا لمزيج من الطرق العلمية وأسلوب Non Survey كما سبق ذكره، وذلك بافتراض أن هذه الجداول تمثل إلى حدٍّ ما إقليمية حقيقية، وذلك بغية التوصل إلى مقارنة موضوعية، واختيار أفضل، وأدق طرق رياضية ملائمة لإعداد جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية بشكل يتم من خلاله توفير التكلفة العالية، وتقليص فترة الانتظار الطويلة واختصار الجهود المضنية والخبرات الفنية العالية المتلازمة عادة لإعداد مثل هذه الجداول على أساس أسلوب المسح الميداني Field work Survey، أو المسح عن طريق العينات Survey Method لإعداد جداول المدخلات والمخرجات القومية والإقليمية. فالدراسة هنا تتمحور حول اختبار أفضل الأساليب الرياضية لبناء مصفوفة المدخلات والمخرجات الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي، وليس كيفية اشتقاق هذه المصفوفات الإقليمية، والشكل التالي يوضح ذلك بجلاء.

جداول المدخلات والمخرجات للاقاليم الستة وفقا لطريقة Non Survey Method المعدة من قبل الباحث

جدول المدخلات والمخرجات لإقليم الكويت	جدول المدخلات والمخرجات لإقليم قطر	جدول المدخلات والمخرجات لإقليم البحرين	جدول المدخلات والمخرجات لإقليم عمان	جدول المدخلات والمخرجات لإقليم المملكة العربية السعودية	جدول المدخلات والمخرجات لإقليم الإمارات العربية المتحدة

A

جدول المداخلات والمخرجات القومية لجميع دول مجلس التعاون الخليجي بطريقة Non Survey المقدمة من قبل الباحث

B

عدد 12 جدول لكل إقليم من الأقاليم الستة وفقا للطرق التالية : CMOD, RMOD, SLQ, IP, H.M.M. RAS. MRAS, C.I.L.Q, SDF والمعدة من قبل الباحث، وذلك باشتقاقها من جدول المدخلات والمخرجات القومية السابق ذكره تأسيسا على البيانات والمعاملات الاقتصادية البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

C

جدول المدخلات والمخرجات	جدول المدخلات والمخرجات	جدول المدخلات والمخرجات	جدول المدخلات والمخرجات	جدول المدخلات والمخرجات	جدول المدخلات والمخرجات
لإقليم الكويت	لإقليم قطر	لإقليم البحرين	لإقليم عمان	لإقليم المملكة العربية السعودية	لإقليم الامارات العربية المتحدة

مقارنة جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية A مع جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية C باستخدام أساليب الاختبار التالية:

Mean Absoulte Difference, Correlation Cofficient, Mean Similarity Index, Information Content, Chi Square, I Values Mean Percentage erro Coefficient and SD Percentage erro

نبذة تاريخية مختصرة عن نماذج جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية:

المستقرىء لأدبيات الفكر الاقتصادي وبالخصوص تلك المتعلقة بجداول المدخلات والمخرجات الاقتصادية يلاحظ بوضوح وجلاء، تلك الجهود المضنية والدراسات والتحليلات الاقتصادية الواسعة من جانب، ودرجة اهتمام المختصين والدول سواء النامية أو المتقدمة في مجال تطبيقات جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية من جانب آخر، وإضافة إلى ذلك يلاحظ بوضوح مدى

التطورات والتغيرات الجذرية التي طرأت على النماذج الرياضية في هذا المجال، فنظراً للتكلفة العالية والوقت الطويل والجهود المضنية والقدرات والخبرات الفنية الدقيقة اللازمة لإعداد نماذج المدخلات والمخرجات الإقليمية وفقا لأسلوب المسح الميداني أو أسلوب العينات اتجهت جهود المختصين واهتماماتهم في البحث عن أساليب رياضية أقل تكلفة وجهدا وزمنا، فتمخضت من تلك الجهود والدراسات العديد من النماذج الاقتصادية لأغراض بناء نماذج المدخلات والمخرجات الإقليمية، وتشير الدراسات إلى أن النماذج البسيطة الأولية تستخدم المعاملات الفنية القومية للإنتاج National Input-output Coefficients لتقدير المعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج Regional Input-output Coefficient، أو التدفقات الاقتصادية المتبادلة والمتداخلة بين القطاعات والأقاليم المختلفة في الاقتصاد القومي Interregional Flows of Products (Haji.,1990 B). ومما لاشك فيه، إن هذا الأسلوب البدائي البسيط لايخلو من عيوب واضحة ونواقص شديدة، الأمر الذي دعا المختصين في هذا المجال إلى إجراء دراسات وأبحاث متعمقة لتجاوز وسد هذه النواقص والعيوب بغية تحسين أداء وكفاءة تلك النماذج الاقتصادية الإقليمية. وتعتبر محاولة (Isard, 1971) لبناء نموذج إقليمي لأقاليم New England، أو تلك النماذج التي أعدت من قبل لولاية Moore, and Petersen, 1955: 368 Utah) وتلك التي أعدت بوساطة (Shen., 1986) لولاية New England من الدراسات والمحاولات الرائدة في هذا المجال.

وفي أوائل الستينات طور كل من (Stone and Brown, 1962) أسلوبا لتقدير جداول المدخلات والمخرجات في حالة توافر بيانات محددة لسنة قادمة على أساس بيانات السنة السابقة لها، وأطلقا عليه طريقة راس RAS. وفيما بعد أجريت تعديلات وتغيرات على طريقة RAS أطلق عليها طريقة راس المعدلة MRAS.

وتعد الدراسات والأبحاث التي أجريت على جداول المدخلات والمخرجات والإقليمية لولاية Washington لسنوات ,Bourque, chamboss, etal, 1967, 1966) (1963 والمعدة على أساس مسح ميداني كامل فرصة ومجالا لاختيار الأساليب الرياضية وطرق Non-Survey في بناء نماذج المدخلات والمخرجات الإقليمية، وتشير أدبيات جداول المدخلات والمخرجات

الإقليمية إلى عدد كبير من النماذج والطرق الرياضية التي أعدت وطورت لهذا الغرض، وسنذكر بعضها ونشرح البعض الآخر فيما بعد.

أسلوب إعداد نماذج وجداول المدخلات والمخرجات الاقتصادية:

تشير الدراسات والأبحاث الاقتصادية في هذا المجال إلى أن هناك عدة أساليب وطرق يتم بموجبها إعداد بيانات نماذج وجداول المدخلات والمخرجات الاقتصادية، منها ما يلي:

أسلوب المسح الميداني الشامل Full Survey Field، وهو أسلوب وطريقة نظرية لاتستخدم في الواقع لتكلفتها العالية، وعدم الحاجة إليها أساسا.

أسلوب المسح الميداني على أساس العينات Sampling، وهو أسلوب وطريقة ضرورية لابُدَّ منها في إعداد البيانات والجداول على فترات متباعدة تتراوح مابين 5 - 7 سنوات في كل مرة على الرغم من تكلفتها العالية، والتقادم الزمني لبياناتها والجهود المضنية اللازمة لإعدادها، ولقد اتبعت وزارة التخطيط في الكويت على سبيل المثال هذا الأسلوب في إعداد جداول المدخلات والمخرجات لسنوات 1970, 1972, 1976.

أسلوب المسح الجزئي للعينات Partial Survey Method (Schaffer, & Chu, 1969: 83)، وهي طريقة تستخدم أسلوب العينات لبعض القطاعات أو الصناعات المهمة في الاقتصاد وذلك حسب اعتبارات ومقاييس خاصة.

أسلوب المسح غير العينات Non-Survey Technique (Morrison, & Smith, 1974: 14)، وهي طريقة تعتمد على المصادر الثانوية والبيانات الرسمية المنشورة في بعض الأحيان، واستعارة معاملات فنية معينة من الخارج ولقد اتبعنا هذا الأسلوب في إعداد جداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت لسنة (Haji, 1995, 1985, 1980)، وتم إعداد جداول المدخلات والمخرجات للمملكة المغربية وفقا لهذا الأسلوب ممزوجا ببعض العينات لبعض القطاعات الاقتصادية المهمة، بينما استخدم البرفسور (Bulmer, 1982) أسلوب Non-Survey في إعداد بيانات CostaRica (Bulmer,1976) من دون الاستعانة بالاساليب الأخرى، وتدخل ضمن الطريقة الثالثة هذه مجموعة من النماذج والطرق الرياضية منها MRAS, RAS, Time Series, QU.P, LP (Haji, 1985 A,B,C).

أساليب وفروض وبيانات المنهج المستخدم في الدراسة:

الأسلوب المتبع في هذه الدراسة لايخضع لتصنيف محدد خاص ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه، حيث انتهجنا مزيجا من الأساليب المتبعة عادة في إعداد بيانات جداول المدخلات والمخرجات القومية والإقليمية، وذلك طبقا للنواقص والقصور في تلك الأساليب، وتبعاً للحاجة وطبيعة البيانات ونوعيتها، ووفقاً للأغراض المنشودة من الدراسة والقيود الزمنية والمالية وحجم العمل المفروض علينا، وبالإضافة إلى أسلوب Non-Survey من حيث هو إطار رئيسي وقاعدة أساسية لجمع البيانات والمعلومات الاقتصادية عن دول مجلس التعاون الخليجي استخدمنا أسلوب العينات لعدد محدود جدا من القطاعات لبعض هذه الدول من جانب، واستيراد بعض المعاملات الفنية للإنتاج من الدول المصدرة تكنولوجيا الإنتاج إلى دول مجلس التعاون، وخصوصاً اليابان وفرنسا وأمريكا والمانيا وانجلترا، وذلك من خلال دراسات دقيقة للمعاملات الفنية للإنتاج في هذه الدول والقيام بزيارات ميدانية لها، وإجراء مقابلات شخصية مع الفنيين المختصين في هذا المجال، وتم إجراء بعض التعديلات على تلك المعاملات باستخدام أساليب رياضية، ومن ثم إدخالها ضمن مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج لكل دولة على حدة حسب ظروفها وهيكل اقتصادها (Haji,1991)، وإضافة إلى ذلك، اعتمدنا على المصادر الثانوية والبيانات الرسمية المنشورة لدول مجلس التعاون مع مساعدة مصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج بعد تعديلها وتحديثها لدولة الكويت، وذلك لسد بعض الثغرات والقصور في البيانات الاقتصادية لدول المجلس، وأخيرا اعتمدنا على أساليب ونماذج رياضية عديدة منها MRAS, RAS, Q.P, T.S, L.SQ, LP في إعداد جداول المدخلات والمخرجات الاقتصادية لكل دولة على حدة من دول مجلس التعاون لسنوات متعددة من خلال أساليب التحديث المذكورة أعلاه، إضافة إلى إعداد جدول المدخلات والمخرجات الاقتصادية لجميع دول مجلس التعاون باعتبارها دولة واحدة، وكذلك بناء نماذج اقتصادية للمدخلات والمخرجات الإقليمية بافتراض أن كل دولة ماهي إلا أقليم ضمن الأقاليم الستة التي تشكل وحدة أو مجموعة اقتصادية واحدة هي مجلس التعاون الخليجي (Haji, 1990 A).

فروض الدراسة:

1 ـ اعتبار أن كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي إقليم من الأقاليم الستة في مجلس التعاون الخليجي بافتراض أنه وحدة أو مجموعة اقتصادية واحدة.

2 ـ افتراض أن جداول المدخلات والمخرجات الاقتصادية التي أعدت لكل دولة من دول المجلس على حدة وفقا للطريقة المشتركة من Non-Surveyوالأساليب الأخرى ما هي إلا جداول أساسية في المقارنة والتحليل.

3 ـ افتراض أن المعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج تتبع وتتشابه مع نمط وهيكل المعاملات الفنية القومية (مجلس التعاون الخليجي) بشكل عام مع تباين واختلاف في جوانب محدودة جداً.

4 ـ افتراض أن المنشآت الصغيرة التي تستخدم عدداً من العمال مابين 5 إلى 20 عاملا تتشابه في نمط مشترياتها ومبيعاتها مع المنشآت الكبيرة التي تتوافر لدينا بيانات ومعلومات تفصيلية عنها.

5 ـ افتراض أن المعاملات الفنية للإنتاج لبعض الصناعات أو القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون مشابهة للمعاملات الفنية الإنتاجية لدولة الكويت، مع الأخذ بالاعتيار بعض المسائل والخصائص التي تتميز بها كل دولة على حدة، وذلك حسب ماورد في التقرير والدراسة الأساسية.

6 ـ استخدام جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية بأحجام (9X) و (21X21) وذلك بعد تجميع هذه الجداول وفقا لأسس واعتبارات موضوعية وفنية متعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون من جانب، واختصارا للوقت والتكلفة وانسجاما مع الهدف المنشود من هذه الدراسة.

7 ـ افتراض أن نمط المعاملات للواردات المنافسة Competitive Import Coeffecients لدول مجلس التعاون الخليجي مشابهة لما هو في دولة الكويت، وذلك وفقا لمصفوفة الواردات المنافسة Competitive Imports Matrix التي تم تقديرها من قبل الباحث (Haji. 1986) بعد تحديثها وإجراء بعض التعديلات والتغيرات عليها لكي تناسب كل دولة على حدة تبعا للهياكل الاقتصادية وخصوصيات كل دولة حسب البيانات والمعلومات الاقتصادية الواردة في البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية في كل دولة على حدة وذلك لسد القصور في هذا المجال.

8 ـ افتراض أن جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية الحقيقية لسنة الأساس هي تلك التي أعدت لعام 1985 ونرمز لها بالرمز An وفقا للطريقة المشتركة لعدة أساليب جمع، وإعداد الجداول كما ذكرنا سابقا، واعتبار الجداول الإقليمية لسنة 1985 المعدة بطريقة non-Survey تبعا للأساليب الرياضية التي سنذكرها بالتفصيل فيما بعد هي جداول المقارنة وترمز بالرمز B عند المقارنة بها مع جداول An في الدراسة.

9 ـ افتراض أن مستوى الأسعار النسبية تارة ثابت وتارة أخرى متغير في جميع الأقاليم الستة، مع الأخذ بالاعتبار أثر الإحلال Effect of Substitution وأثر التصنيع Effect of Fabrication كل حسب هيكل الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس وحسب البيانات المتوافرة والمعدة لها.

مصادر البيانات:

ـ جداول المدخلات والمخرجات الاقتصادية لدولة الكويت لسنوات 1970، 1975، 1976 المعدة من قبل وزارة التخطيط بدولة الكويت.

ـ جداول المدخلات والمخرجات الاقتصادية المعدة من قبل الباحث لسنوات 1980-1990 بوساطة طريقة Non -Survey.

ـ جداول المدخلات والمخرجات لكل من ألمانيا وأمريكا واليابان وانجلترا وفرنسا لسنوات مختلفة.

ـ المعاملات الفنية للإنتاج لبعض الصناعات من خلال الزيارات الميدانية إلى اليابان وألمانيا وإنجلترا وفرنسا وأمريكا، إضافة إلى آراء الفنيين المتخصصين في هذا المجال.

ـ البيانات الرسمية غير المنشورة والواردة في استمارات الاستبانات المعدة لأغراض تقدير حسابات الدخل القومي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي حيث تشتمل على بيانات تفصيلية في غاية الأهمية يمكن الاستفادة منها في تركيب جوانب من جداول المدخلات والمخرجات.

ـ البيانات الإحصائية الرسمية والمنشورة من قبل دول مجلس التعاون أو المنشورة من قبل منظمات وهيئات دولية كالأمم المتحدة.

ـ استمارات الاستبانة المعدة من قبل الباحث لجمع بعض البيانات لبعض

الصناعات أو القطاعات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي على أساس أسلوب العينات المحدودة Partial Survey Method .

ـ المصادر الثانوية للبيانات المنشورة من قبل البنوك التجارية والخاصة، البنك المركزي، غرفة التجارة، بيانات التجارة، الخارجية، المسح الميداني للصناعة، الأرقام القياسية للأسعار وبيانات المسح الميداني العائلي.. إلخ.

ـ اللقاءات والمقابلات الشخصية مع بعض متخذي القرارات وبعض الفنيين المختصين في الصناعة والتكنولوجيا في دول مجلس التعاون الخليجي.

ـ المعلومات والبيانات غير المنشورة عن دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض الصناعات في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

ـ المعادلات الرياضية والنماذج الاقتصادية المفسرة لتوازنات الحسابات القومية للدخل والناتج ومكوناتهما المختلفة.

ـ بيانات مصفوفات الحسابات الاجتماعية Social Accounting Matrices لدول مجلس التعاون الخليجي التي أعدها الباحث.

10 ـ النماذج والطرق الرياضية لبناء جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية.
dels and Approches in Compilation Regional Input-output

المستقرىء لأدبيات تحليل نماذج وجداول المدخلات والمخرجات يشاهد مجموعة من الأساليب الرياضية والنماذج الاقتصادية الحديثة والمستخدمة بشكل واسع في الآونة الأخيرة لإعداد وبناء جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية، وتتراوح هذه الأساليب والنماذج بين البساطة والسهولة والتعقيد والكلفة العالية والدقة والمصداقية منها ما يلي:

ـ طريقة حصة الموقع أو المحل البسيطة Simple Location Quotient SLQ .

ـ طريقة حصة الموقع أو المحل فقط Purchases-Only Location Quotient (POLQ) .

ـ طريقة حصة الموقع أو المحل التقاطعي للصناعة Cross-Industry Location Quotient (CILQ) .

ـ الطريقة المعدلة لحصة الموقع أو المحل المقطعي للصناعة Modified Cross-Industry Quotient (CMOD) .

- الطريقة اللوغارتمية للحصة المقطعية Logarithmic Cross-Quotient (RND).
- الطريقة اللوغارتمية المعدلة للحصة المقطعية-Modified Logarithmic Cross Quotient (RMOD).
- طريقة مجمع العرض والطلب Supply Demand Pool SDP.
- طريقة راسRAS RAS.
- الطريقة المعدلة للعرض والطلب المجمع Modified Supply - Demand pool (MSDP).
- طريقة راس المعدلة Modified Ras Mras.
- طريقة الخطوات التكريرية An Iterative Procedure IP.
- طريقة (H.MM) Haring and Macmenamin II (H.MM) H.M.Model.

وفيما يلي عرض مختصر لبعض هذه الطرق والنماذج الاقتصادية، وذلك بمقدار مايسمح لنا المقام والغرض من هذه الدراسة:

أ ـ طريقة حصة الموقع أو المحل البسيطة Simple Location Quotient (SLQD) (Isard, 1960: 123)

تم تطوير طريقة SLQ أساسا لتكون أداة بسيطة تساعد المخططين والمحللين الاقتصاديين في تقدير حجم صادرات أقاليم الدولة أو المنطقة قيد البحث والدراسة، فهي طريقة بسيطة وسهلة ولكنها خطوة أولية مناسبة وقاعدة أساسية لتطوير الطرق والأساليب الأخرى، والكوتا أو الحصة Quotient ماهي إلا رقم يُوصف ويُقارن به الأهمية النسبية للصناعة في الإقليم قيد البحث نسبة إلى أهميتها النسبية في الاقتصاد القومي، أو وفقا لعدة اعتبارات وأسس اقتصادية أخرى مثل المساهمة في الدخل والقيمة المضافة وحجم العمالة.. إلى آخره، وهي تعرف وتحدد بشكلها الرياضي المبسط على النحو التالي:

$$LQ_i = \frac{X_i^R/X^R}{X_i^N/X^N}$$

حيث إن X_i تدل على المخرجات الإقليمية للصناعة i، و X^R تشير إلى إجمالي مخرجات الإقليم قيد البحث Total Regional Output، X_i تمثل مخرجات

الاقتصاد القومي للصناعة i و X^N تعبر عن إجمالي مخرجات الاقتصاد القومي Total National Output.

وعندما $LQ = 1$ يعني أن الإقليم قيد البحث يتصف بالاكتفاء الذاتي بالنسبة للصناعة موضع الدراسة، وحيثما $LQ < 1$ يعكس استيراد الإقليم لبعض احتياجاته من مخرجات i، وعندما $LQ > 1$ يعني تصدير الإقليم لبعض من مخرجات i إلى بقية الأقاليم.

وتأسيسا على الفرضية المبنى عليها هذه الطريقة والمتمثلة في التماثل والتشابه من حيث التناسب والنسب بين الصناعات في الأقاليم والاقتصاد القومي، فإنه يمكن بسهولة وبساطة تقدير المعاملات الفنية الإقليمية لجداول المدخلات والمخرجات الإقليمية Regional Input-output Coefficients، فإذا ما كانت $LQi \geq 1$ وضع $A_{ij} = a_{ij}$. حيث إن a_{ij} تشير إلى المعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج والمحددة وفقا للمعادلة التالية: $A_{ij}, X^R_{ij}/X^N_j$ تدل على المعاملات الفنية القومية للانتاج والمحددة وفقا للمعادلة الرياضية التالية: X^N_{ij}/X^N_j، وبمعرفة مخرجات الصناعة في الإقليم X^r_j، وإعداد a_{ij}، يمكننا بيسر وسهولة تقدير التدفقات الإقليمية المتبادلة بين الصناعات المختلفة Regional Inter industry على النحو التالي:

$$X^R_{ij} = a_{ij}.X^R_j = X^N_{ij}.\frac{X^R_j}{X^N_j}$$

وبافتراض أن متجه الطلب المحلي Local Final Demand Vector معروف لدينا، سواء أكان معطى لنا أم تم تقديره وفقا لحصة الإقليم في متجه الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي على مستوى الاقتصاد القومي، ويعبر عن ذلك رياضيا على النحو التالي: $Y^R_{if} = Y^N_{if}.X^R/X^N$، حيث f تشير إلى أحد عناصر أو أعمدة (t) الطلب النهائي. وعليه، يمكننا تقدير صادرات الصناعة i كمتبقى Residual على النحو التالي:

$$e_i = X^R_i - \sum^S_j X^R_{ij} - \sum^t_f Y^R_{if}$$

وحيثما $LQ_i < 1$، فإنه يفترض أن الانتاج المحلي Local Production غير كاف لتلبية الاحتياجات المحلية، مما تصبح ضرورة استيراد بعض الاحتياجات من خارج الإقليم بالإضافة إلى عدم وجود صادرات أساسا في هذه الحالة.

وعليه يمكننا تقدير المعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج في الصف i على النحو التالي:

$$a_{ij} = LQ_i.A_{ij}$$

ويتم تقدير إجمالي التدفقات الإقليمية Regional Gross Flows على النحو التالي:

$$X_{ij}^R = a_{ij}.X_j^R = X_{ij}^N.LQ_i.\frac{X_j^R}{X_j^N}$$

وهكذا، وفقا لهذا الأسلوب أو الإجراء يتم تخصيص وتوزيع المبيعات المحلية للصناعة قيد البحث والمنتجة لمخرجات غير كافية لتلبية الاحتياجات أو الطلب المحلي وفقا لمضاعف إجمالي التدفقات القومية مرجحة بالأحجام النسبية للصناعات المشتراة Purchasing Industries وتقدر واردات المنتج i على أساس الكميات اللازمة لتلبية مستلزمات واحتياجات الانتاج على النحو التالي:

$$m_{ij} = A_{ij}.X_j^R - X_{ij}^R$$

وتتبع الاجراءات والأساليب نفسها في تقدير كميات المخرجات i مزودة محلية أو مستوردة، سواء أكانت تدفقات الطلب النهائي معطاة لنا أم تم تقديرها في النموذج، ويلاحظ، أنه على الرغم من كون طريقة SLQ أسلوبا بسيطا وسهلا ومباشرا في تقدير المعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج، إلا أنها لاتخلو من نواقص وقصور تقلل من أهميتها العملية، فهي مبنية على الفرضية القائلة بأن نمط الإنفاق Expenditure Patterns، ومستويات دخل القطاع العائلي Household Income Levels، والأنشطة الإنتاجية ومزيج أو خليط الصناعات المتشابه عبر الاقتصاد القومي، وان التدفقات المتبادلة في الخلية ij تعتمد على حجم المشتريات المحلية للصناعة j منسوبة إلى الحجم المناظر له في الاقتصاد القومي، وفي حالة استيراد الصناعة نعتمد في التقدير على LQ_i وما تتحقق في الواقع. وإضافة إلى ذلك، فإنه لايمكن ضمان تحقيق المتبقي e_i عندما $LQ_i > 1$، ولا عندما $LQ_i < 1$. وعليه، يستلزم الأمر القيام بعدة إجراءات لتعديل وتصحيح التوازن (Beyers,1972: 363).

ب ـ طريقة حصة الموقع أو المحل المشترى فقط Purchases - Only Location Quotient (PolQ):

أثبتت التجارب الميدانية أن طريقة SLQ تعطي نتائج مرضية فقط في حالات خاصة وفقا للفروض الموضحة أعلاه، وتأسيسا على ذلك، أجريت عدة دراسات وقدمت مجموعة من الاقتراحات لتعديل طريقة SLQ لتلائم حالات أخرى، ومن هذه الاقتراحات تلك التي قدمها Charles Tiebout لمجلس Consad لبناء نماذج المدخلات والمخرجات الإقليمية لكل ولاية من الولايات المتحدة لسنة 1976، ولقد افترض chrles Nitiebont أن مجموع مخرجات الصناعات في الولايات يجب ألاّ تتجاوز مخرجات الصناعات في الاقتصاد القومي (CONSAD, 1967) أي أن: $LQ_i = \frac{X_i^R / X'^R}{X_i^N / X'^N}$

حيث إن الرمز (X') يشير إلى أن المجموع يتضمن فقط مخرجات تلك الصناعات التي تشترى من الصناعةi، وباستبدال LQ'_i في طريقة SLQ نشتق الصيغ الأساسية نفسها لتقدير المعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج، وإجمالي التدفقات الإقليمية. ويظهر الاختلاف والتباين بين هاتين الطريقتين في قيم حصص التخصيص أو التوزيع، وكذلك في تبيان الصناعات ذات التصدير الإنتاجي في الأقاليم.

وتتساوى قيم كل من LQ_i و LQ'_i فقط في حالة ما إذا كانت $X^R/X^N X'^R/X'^N$ للصناعة i. والتباين أو الاختلاف بينهما يعتمد على الأحجام النسبية لمشتريات الصناعات في الإقليم قيد الدراسة أو مستثنى من ذلك التقديرات التالية: $\frac{X'^R}{X'^N} = \frac{X^R - (X^{*R} + ...)}{X^N - (X^{*R} + ...)} = (X_j^{*R}, X_j^{*N}, ...)$

وحتى تتساوى X'^R/X'^N مع X^R/X^N للصناعة i وكذلك بالنسبة لقيمة $LQ_i = LQ'_i$ لابد من أن تكون نسبة مخرجات الصناعات المستثناة في الإقليم قيد البحث إلى تلك في الاقتصاد القومي متساوية مع نسبة X^R/X^N. وهي حالة لا تتحقق دائما.

وتجدر الإشارة إلى ملحوظة مفادها أننا لانستطيع التنبؤ بما إذا كانت أيّ من الطريقتين SLQ أو POLO تنتجان قيما أكبر للمعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج قبل إجراء التعديلات والتصحيحات التوازنية، وتشير النتائج المستخلصة من الدراسات التي قام بها مجلس CONSAD إلى أن طريقة POLQ تعطي نتائج متسقة ومرضية فقط.

ج ـ طريقة حصص الموقع أو المحل المقطعي للصناعة The Cross - Industry Quotient Approach (CILQ)

إن طريقة (CILQ) ما هي إلا طريقة SLQ بعد إجراء عدة تعديلات، وإدخال مجموعة من التغيرات عليها لسد النواقص والثغرات فيها، فالحصة (الكوتا) هذه (CILQ) تقارن نصيب أو حصة المخرجات القومية من مبيعات الصناعة i في الاقليم قيد البحث بالنسبة لتلك الصناعات المشتراة j. ويتم تقديرها رياضيا على النحو التالي: (Miernyk, 1968: 165).

$$CIQ_{ij} = \frac{X_i^R/X_i^N}{X_j^R/X_j^N}$$

وإذا ماكانت $a_{ij} = A_{ij}, CIQ_{ij} \geq 1$. وحيث إن مخرجات الصناعة i أكبر من تلك للصناعة j في الأقليم قيد البحث نسبة إلى الاقتصاد القومي، وبافتراض أن الصناعة المحلية j يمكنها أن تزود جميع المخرجات اللازمة من قبل الصناعة المحلية j، فإننا يمكننا تقدير إجمالي التدفقات الإقليمية على النحو التالي:

$$X_{ij}^R = a_{ij}.X_j^R = X_{ij}^N \cdot \frac{X_j^R}{X_j^N}$$

وهي عبارة عن نصيب أو حصة مشتريات الصناعة المحلية من إجمالي التدفقات السلعية في الاقتصاد القومي.

أما إذا كانت $a_{ij} = CIQ_{ij}.A_{ij}.CIQ_{ij} < 1$ وبتوسيع دائرة تطبيق هذه المعادلة نحصل على ما يلي:

$$a_{ij} = \frac{X_i^R/X_i^N}{X_j^R/X_j^N} \cdot \frac{X_{ij}^N}{X_j^N} = \frac{X_{ij}^N}{X_i^N} \cdot \frac{X_i^R}{X_j^R}$$

وعليه، فإن المعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج تصبح معاملات التوزيع القومي National Distribution Coefficients للصناعة i مرجحة إلى حجم مبيعات الصناعة في الإقليم إلى تلك الصناعة المشتراة، وعليه يمكن كتابة معادلة تقدير حجم التدفقات الإجمالية الإقليمية بالشكل التالي:

$$X_{ij}^R = a_{ij}x_j^R = \frac{X_{ij}^N}{X_{ij}^N} \cdot \frac{X_j^R}{X_j^R}.X_j^R = X_{ij}^N \cdot \frac{X_i^R}{X_i^N}$$

وهكذا نلاحظ أن إجمالي التدفقات الإقليمية في خلايا جداول المدخلات والمخرجات عندما كانت $CIQ_{ij} < 1$ فهي بكل بساطة نصيب أو حصة مبيعات الصناعة بالنسبة لإجمالي التدفقات على مستوى الاقتصاد القومي.

ونلاحظ أيضا ان هذه الطريقة تجعل قيم الصادرات والواردات تقدر على أساس متبقيات، وذلك على النحو التالي:

$$m_{ij} = A_{ij}.X_j^N - a_{ij}.X_j^R$$

ومعادلة الصادرات على النحو التالي:

$$e_i = X_i^R - \sum_j^s X_{ij}^R - \sum_f^t Y_{if}^R$$

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة مازالت غير مضمونة لضمان تحقيق $ei > o$. وإذا ما كانت قيمة e_i سالبة ومبيعات الصناعة i أكبر من مخرجاتها في الإقليم قيد البحث، فإنه لابد من إجراء تعديل وتخفيض في قيمة إجمالي التدفقات، ويتحقق هذا، بإضافة $X_{ij}^R.e_i/(X_i^R - e_i)$ إلى كل من X_{ij}^R ثم طرحها من كل من m_{ij} للصناعة i.

د ـ طريقة مجمع العرض والطلب Supply Demand pool (SDP)

إن تقديرات الميزان التجاري التي شرحناها سابقا يمكن توسيع تطبيقها لبناء جداول الصناعات المتبادلة الإقليمية، وذلك وفقا للإجراءات والخطوات التالية:

1 ـ استخدام المعاملات الفنية القومية للإنتاج وتقديرات المخرجات المحلية، لاشتقاق القيم الأولية للخلية لإجمالي المدخلات اللازمة في الجدول، وذلك بنفس الطريقة التي استخدمها Isard.

$$r_{ij} = X_j^R.A_{ij}$$

$$C_{if} = \frac{Y_f^R}{Y_f^N}.Y_{if}^N$$

2 ـ تقدير الموازين السلعية لكل صناعة i، وذلك كفرق بين المدخلات اللازمة والعرض المنتج محليا، وذلك على النحو التالي:

$$r_i = \sum_j^S r_{ij} + \sum_f^t C_{if}$$

$$b_i = X_i^R - r_i$$

3 ـ حيثما تكون bi موجبة نستبدل المعاملات الفنية القومية للإنتاج بالمعاملات الفنية الإقليمية، ونضع قيمة الواردات تساوي صفرا، ومن ثم نقدر حجم الصادرات على النحو التالي:

$$a_{ij} = A_{ij}$$

$$X_{ij}^R = r_{ij}$$

$$m_{ij} = 0$$

$$e_i = b_i$$

4 ـ وحيثما تكون b_i سالبة نحسب المعاملات الفنية الإقليمية والواردات بعد افتراض أن الصادرات تساوي صفرا، وذلك على النحو التالي:

$$a_{ij} = A_{ij}.\frac{X_i^R}{r_i}$$

$$X_{ij}^R = X_j^R.a_{ij}$$

$$Y_{if}^N = C_{if}\frac{x_i^N}{r_i}$$

$$m_{ij} = r_{ij} = r_{ij} - x_{ij}^N$$

$$m_{if} = C_{if} - Y_{if}$$

$$e_i = 0$$

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الطريقة أي طريقة SDP تخصص الإنتاج المحلي حيثما يلبي الاحتياجات المحلية، وحينما تكون المخرجات المحلية غير كافية فإن الطريقة تخصص لكل الصناعة j المشتراة حصتها ونصيبها من المخرجات الإقليمية i على أساس احتياجات الصناعة المشتراة نفسها نسبة إلى إجمالي احتياجات مخرجات i وفقا للمعادلة التالية: $(X_{ij}^R = X_i^R.r_{ij}r_i)$

هـ ـ الطريقة المعدلة للعرض والطلب المجمع Nodified Supply - Demand pool (MSDP).

إن طريقة MSDP لإعداد المعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج ماهي إلا طريقة SDP بعد إجراء بعض التعديلات والتغيرات التي اقترحها kokat. ونظرا لتعقيد الطريقة التي طرحها kokat، وضيق المقام ومحدودية الغرض من عرضها فإننا نلخص هذه الطريقة حسبما يسمح لنا المقام، وذلك على النحو التالي:

1 ـ نحسب المدخلات اللازمة على أساس المعاملات الفنية القومية للإنتاج، وكذلك نقدر المخرجات المحلية وفقا للمعادلة التالية:

$$r_{ij} = x_j^R.A_{ij}$$

2 ـ بافتراض أن yif مصفوفة الطلب الإقليمي النهائي معطاة لنا نقدر إجمالي الطلب الإقليمي للسلع مستثناة الصادرات ei، وذلك على النحو التالي:

$$r_i = \sum_j^S r_{ij} + \sum_f^t Y_{if}^N$$

3 ـ الموازين السلعية يتم تقديرها وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$b_i = x_i^R - r_i$$

4 ـ وحيثما تكون قيمة bi موجبة، نستبدل المعاملات الفنية القومية للإنتاج بالمعاملات الفنية الإقليمية، ونضع الواردات تساوي صفرا، وعليه يتم تقدير الصادرات على النحو التالي:

$$a_{ij} = A_{ij}$$

$$x_{ij}^{R} = r_{ij}$$

$$m_{ij} = 0$$

$$e_i = b_i$$

5 ـ وحيثما تكون biسالبة، تقدر الواردات، ونفترض الصادرات تساوي صفرا، فيتم تقدير المعاملات الفنية للتدفقات الإقليمية على النحو التالي:

$$e_i = 0$$

$$m_{ij} = \frac{r_{ij}}{\sum_j r_{ij}}$$

$$m_{ij} = \frac{r_{ij}}{r_i - y_i^R} . (r_i - x_i^N)$$

حيث إن Yni هي إجمالي الطلب النهائي للمنتج i، ولم تحسب قيمة الواردات لقطاع الطلب النهائي، حيث تم تقديرها مسبقا. وعليه، تعتبر التدفقات الإقليمية متبقيات residuals، وتقدر على النحو التالي:

$$X_{ij}^{R} = r_{ij} - m_{ij}$$

$$X_{ij}^{R} = r_{ij} - \frac{r_{ij}(r_i - X_i^N)}{(r_i - Y_i^N)}$$

$$X_{ij}^{R} = r_{ij} . \frac{(x_i^R - y_i^N)}{(r_i - y_i^N)}$$

وهكذا قام (kokat, 1966) بتوزيع وتخصيص حصة كل صناعة j مشتراة نصيبها من المخرجات الإقليمية i على المنتجين وفقا لاحتياجات الصناعة المشتراة نفسها نسبة إلى احتياجات جميع الصناعات المشتراة، ولتبيان الصورة بشكل أوضح نعتقد أنه من الأهمية بمكان توضيح الخطوات اللازمة لاشتقاق الموازين السلعية الإقليمية كما طرحها (Isard,1953: 167) وذلك على النحو التالي:

1 ـ تقدير (X_i^N) قيمة مخرجات كل صناعة في الإقليم.

2 ـ ضرب المخرجات الإقليمية للصناعة في المعاملات الفنية القومية للإنتاج، وذلك للحصول على إجمالي المدخلات اللازمة من الصناعات الأخرى لتمكن الصناعة في الإقليم من إنتاج المستوى الجاري لمخرجاتها.

$$r_{ij} = x^R_{ij}.A_{ij}$$

3 ـ تقدير متجهات الطلب النهائي على أساس نسبة الإقليم في متجهات الطلب النهائي القومي، وبذلك تحدد C_{if} الطلب النهائي الإقليمي للصناعة i في القطاع f.

4 ـ جمع عناصر كل صف للحصول على إجمالي احتياجات الإقليم (للإنتاج والاستهلاك) من المنتج i.

$$r_{ij} = \sum_j^s r_{ij} + \sum_f^t C_{if}$$

وتعرف r_i إجمالي الاحتياجات المحلية من المنتج i.

5 ـ طرح إجمالي الاحتياجات الإقليمية من إجمالي الإنتاج في الإقليم (X_i^R) لكي نحصل على الفائض أو العجز. وبشكل عام الميزان السلعي لكل صناعة على النحو التالي:

$$b_i = x_i^N - r_i$$

و ـ الطريقة التكريرية An Interative Procedure (Ip)

تم تطوير طريقة أخرى لإعداد جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية تتضمن مجموعة من الأساليب والإجراءات تستخدم عملية التكرار أو التكرير لاعادة توزيع المبيعات المحلية الأولية المخصصة على نمط المبيعات القومية، وهي طريقة تفترض استخدام المعاملات الفنية القومية للانتاج بالإضافة إلى محاولة توزيع الإنتاج المحلي وفقا لنمط المبيعات القومية والاحتياجات المحلية.

وتقدر المدخلات اللازمة r_{ij} لانتاج المخرجات الاقليمية X_{ri} لكل صناعة. وتقدر r_{if} الطلب النهائي المحلي على أنها نسبة من الطلب النهائي القومي. وبالتالي يتم تخصيص المبيعات المحلية لكل صناعة وفقا لهذه الخطوة الأولية على أساس نمط توزيع المبيعات القومية National Sales-Distribution Pattern، وبعد ذلك تتبع خطوات وعمليات التكرير لإعادة تخصيص المبيعات المحلية صفاً بصف حتى تحقق احتياجات الإنتاج والاستهلاك المحليين إلى أكبر قدر ممكن. وإذا مازادت المخرجات المحلية عن جميع المبيعات اللازمة للصناعة محليا أي المتبقي فيكون نصيب الصادرات، وتسجل الواردات على أنها فرق سالب لكل خلية في مصفوفة الصفقات الإقليمية Regional Transaction Matrix بين احتياجات الإنتاج المحلية

والمخرجات المحلية المتوافرة لتلبية تلك الاحتياجات. وبذلك تستكمل طريقة تقديرات جدول إجمالي التدفقات الإقليمية، ويمكننا تلخيص الإجراءات رياضيا على النحو التالي:

1 ـ تقدير المشتريات اللازمة لإنتاج مخرجات الإقليم قيد البحث. ويتم تقدير تلك الاحتياجات في الطلب النهائي على النحو التالي:

$$r_{ij} = x_j^R . A_{ij}$$

$$C_{if} = \frac{Y_f^R . Y_{if}^N}{Y_f^N}$$

2 ـ توزيع المبيعات الإقليمية (dij) أولا وفق نمط التوزيع القومي، وذلك على النحو التالي:

$$d_{ij} = x_i^R . \frac{X_{ij}^N}{X_i^N}, d_Y if = X_i^R . \frac{Y_{if}^N}{X_i^N}$$

3 ـ مقارنة الاحتياجات والتخصصات لتحديد فائض التخصيص إلى الخلايا (Z_{ij}) ومن ثم بناء مجمع للفوائض المتوافرة لكل صف i لإعادة التخصيص $(pool_i)$، ومجمع آخر لإعادة الاحتياجات $(NEEDS_i)$. وذلك على النحو التالي:

$$Z_{ij} = d_{ij} - r_{ij}$$

$$Zy_{if} = dy_{if} - C_{if}$$

$$Pool_i = \text{Sum of all positive } Z_{ij} \text{ and } Zy_{if}$$

$$NEEDS_i = \text{Sum of all negative } Z_{ij} \text{ and } Zy_{if}$$

4 ـ تخصيص مبيعات الصناعات ذات الفوائض المصدرة $Pool_i > (-NEEDS_i)$

$$X_{ij}^R = r_{ij}$$

$$Y_{if}^N = C_{if}$$

$$e_i = Pool_i + NEEDS_i$$

لكل صناعة مشتراة بغية الحصول على جميع احتياجاتها من المنتج i، والمتبقي يصدر إلى خارج الإقليم.

5 ـ إعادة تخصيص مبيعات الصناعات ذات المخرجات غير الكافية لتلبية الاحتياجات المحلية $(0 > Pool_i < (-NEEDS_i)$

فإذا كانت Z_{ij} موجبة أو صفراً فإن: $X_{ij}^R = r_{ij}$

$$Y_{if}^N = C_{if}$$

وإذا كانت Z_{ij} سالبة، فإن:

$$X_{ij}^{R} = d_{ij} + Pool_i . \frac{d_{ij}}{x_i^R}$$
$$Y_{if}^{N} = dy_{if} + Pool_i . \frac{dy_{if}^N}{x_i^R}$$

ونعيد تكرار هذا الإجراء حتى تنخفض قيمة $Pool_i$ إلى الصفر، وبذلك يتم توزيع المخرجات المحلية الفائضة على الصناعات وفقا لأساس الحاجة النسبية لها.

6 ـ ويتم تقدير الواردات وفقا للصيغة الرياضية التالية:

$$m_{ij} = r_{ij} - X_{ij}^{N}$$

وتختلف هذه الطريقة عن طريقة SDP باتباع نمط المبيعات القومية في توزيع المخرجات المحلية وإعادة تخصيص المبيعات المحلية من خلية إلى أخرى لتلبية الاحتياجات المحلية على أفضل تقدير، وعليه، تظهر هذه الطريقة أكبر وأقصى منظور للتجارة المحلية.

ز ـ طريقة راس RAS Method :

وضع أسس وقواعد هذه الطريقة الاقتصادي الإنجليزي المشهور ريشارد ستون (Stone,1966: 243) أستاذ الاقتصاد والحسابات القومية في جامعة كمبردج.

وتتلخص طريقة راس RAS في تقدير مجموعة من المضاعفات Multipliers تعدل وتصحح على أساسها أسطر المصفوفة Rows Matrix الجارية أو لسنة الأساس Current year (AO)، ومجموعة أخرى من المضاعفات تعدل بموجبها أعمدة المصفوفة Columns Matrix (AO)، والنتيجة المتحصلة من تطبيق وإجراء التعديلات على الأعمدة والصفوف للمصفوفة الجارية هي اشتقاق واستنتاج مجاميع الأسطر والأعمدة لمصفوفة جديدة لسنة الهدف A_1.

فروض طريقة راس Assumption of RAS Method :

تفترض طريقة راس ras أن كل معامل من المعاملات الفنية المباشرة للإنتاج Technical Coeffecients (aig) في مصفوفة معاملات المستخدم والمنتج (A) يخضع (Haji, 1986c) لأثرين رئيسيين هما:

أولا: أثر الإحلال The Effect of Substitution ويقاس أثر الإحلال حسب درجة استيعاض أو استبدال عن البضاعة i ببضائع أخرى في النشاط الإنتاجي للقطاع i. أو بتعبير آخر، حسب درجة إحلال أو إبدال السلعة i ببضاعة أخرى

في العملية الإنتاجية للقطاع.

ثانيا: أثر التصنيع The Effect of Frabrication: يقاس أثر التصنيع (Sj) حسب الدرجة التي بها استوعبت السلعة (j) Commodity في إنتاجها قدراً أكبر أو أصغر من نسبة المدخلات أو المستلزمات الوسيطة إلى مجموع المدخلات Ratio of Intermediate to Total Inputs، ولقد أشار ريشارد R.A.Stone إلى مضاعف الإحلال في الصفوف بالمتجه «r» وإلى مضاعفات التصنيع في الأعمدة بالمتجه «S»، وبذلك تصبح خانة أو صفرا في المصفوفة الأساسية «AO» عرضه لهذين الأثرين كما هو موضح بالعلاقة التالية:

$$A_1 = rAcS.......(1)$$

وتصبح الصورة النهائية على النحو التالي: $A_1 = \hat{r} Ac \hat{S}$ ....(1)

وبصورة عامة: $A_t = RAS$ ....(2)

وتأسيسا على ذلك، ولكي نقدر قيم المعاملات الفنية المباشرة للانتاج لجداول المستخدم والمنتج لسنة الهدف (t)، لابد من معرفة قيمة مصفوفة المعاملات الفنية لسنة الأساس (O)، ومن ثم ضرب السطر ذي الرقم (i) في المصفوفة A بالمعامل r_i، والعمود ذي الرقم (J) من المصفوفة A بالمعامل S_j. ولكي يتم ذلك لابد أولا من تقدير قيم المعاملات أو المضاعفات S_j, r_i $(i.j, = 1, 2, ..., n)$

ولكي يتم تقدير قيم المضاعفات أو المتجهين S, r لابد من توافر مصفوفة تدفقات المستخدم والمنتج، ومجموعي أسطرها، واعمدتها. ويطلق عليهما الرمز V_1, U_1. وبكتابة X_1 لمصفوفة التدفق، يصبح لدينا ما يلي:

$$X_1^N = A_1\hat{q}_1.............(3)$$
$$= (\hat{r}Ao\hat{S})\hat{q}_1$$

ويكون مجموع أسطرها وأعمدتها ما يلي:

$$U_1 = X_{1j}^N.............(4)$$
$$= \hat{r}(Ao \quad \hat{q}_1)S$$ و

$$V_1 = X_{1j}^{\prime N}.............(5)$$
$$V_1' = V_1 = i'x_1$$
$$= r'(Ao \quad \hat{q}_1)\hat{s}$$

وبالنظر إلى محتويات ومضامين المعادلتين (4)و (5)، نستشف أن جميع البيانات والمعلومات المطلوبة لغرض إجراء تحديث جداول المستخدم والمنتج قد توافرت، مثل مصفوفة المعاملات الفنية لسنة الأساس (Ao) والشروط Constraints الجديدة للأسطر والأعمدة V_1, U_1.

ح ـ طريقة راس المعدلة في التحديث Modified RAS Mehtod for Updating

تتلخص طريقة رس المعدلة Modified RAS Method في إجراء تعديل على إجماليات صف المصفوفة $(X_{11}^N o)$ إلى Z_1^1. حيث يتم ضرب قبلي Premultiply للمصفوفة $(X_{11}^N o)$ بالمصفوفة القطرية Diagonal Matrix التي تتكون عناصرها القطرية من نسب Z_1^1/Z_1^O ونرمز لها C_1. ويتم نفس التعديل بالنسبة لاجماليات العمود، وذلك بضرب بعدي للمصفوفة $(X_{11}^N o)$ بالمصفوفة القطرية التي تتكون عناصرها من نسب Z_1^1/P_1، ولنرمز لها d_1.

ط ـ طريقة أو نموذج H.M.Model

يعد H.M.Model أسلوباً جديدا في تقدير بيانات ومتغيرات جداول ونماذج المدخلات والمخرجات الاقليمية (MacMenamin, and Haring, 1973: 191). فهو طريقة بسيطة وسهلة التطبيق ولا تستلزم تكاليف باهظة وتتطلب بيانات ومعلومات محددة ويمكن معالجة بعض جوانب النقص والقصور في النماذج السابقة، وهي طريقة تستخدم فقط في حالات توافر جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية لسنة الأساس O، ويستهدف إعداد بيانات وجداول لسنة 1. وتسمح هذه الطريقة بإجراء التعديلات على جداول سنة الأساس O بالنسبة للتغيرات في الأسعار Changes in Prices، أثر الإحلال Effect of Substitution، وأثر التركيب أو التصنيع The Effects of Fabrication الحاصلة ما بين سنة الأساس O وسنة 1. وتجرى التعديلات هذه على القيم الإجمالية لتدفقات Gross Flow Values البنود في الجدول متضمنة قيم الطلب النهائي ومدفوعات القطاعات. والفروض التي تستند عليها هذه الطريقة مشابهة لطريقة RAS التي شرحناها فيما سبق، وعليه تنطبق عليها مشاكل التجميع Aggrigation Problem، والأثر الموحد المتماثل Uniform Substitution Effects، إضافة إلى المشاكل الثانوية لطريقة RAS. وتتميز هذه الطريقة بأنها

تتجنب مشاكل الحصول والتقدير لمتجه إجمالي المخرجات الوسيطة Total Intermediate output Vector، وإجمالي متجه المستلزمات أو المدخلات الوسيطة Total Intermediate output وكل مايستلزم هذا الأسلوب في تقدير جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية ما يلي: جدول المدخلات والمخرجات لسنة O ومتجه مجموع إجمالي المخرجات Total Gross Output، ومتجه مجموع إجمالي الإنفاق Total Gross Outlay Vector لسنة 1.

وفيما يلي توضيح هذا النموذج رياضياً، وذلك على النحو التالي:

جداول المدخلات والمخرجات الإقليمي لسنة $X^N[X_{ij}]0$

- متجه مجموع إجمالي الإنفاق لسنة $Y[y_i]1$.
- متجه مجموع إجمالي الإنفاق لسنة $Z[z_i]1$.
- جدول المدخلات الإقليمي بعد التكرار أو الجولة $t/2$.
- عدد الصفوف متضمنا مدفوعات القطاع i 1,...m
- عدد الأعمدة متضمنا قطاع الطلب النهائي j 1,....,m.

ابتداء تعدل هذه الطريقة أو النموذج H.M.Model بموجب التغيرات في الأسعار النسبية لاشتقاق جدول المدخلات والمخرجات الجديد $(X^*)^N$.

ويبدأ إجراء الخطوات اللاحقة بتطبيق القيد التالي. مجموع صفوف إجمالي التدفقات (المبيعات) في X^{*N} يعادل قيم مجموع إجمالي المخرجات المناظرة له:

وبتعبير رياضي: $x_{1,ij}^N = (Y_i^N / \sum_{k=1}^m x_{ik})(x_{ij}^{*N})$

مجموع عمود إجمالي صف التدفقات المقيد (المشتريات)، ويقيد هذا وفقا لقيم مجموع إجمالي الإنفاق على النحو التالي:

$$x_{2,ij}^N = (Z_i / \sum_{k=1}^m x_{ik})(x_{1,ij}^N)$$

يتم تقييد إجمالي عمود التدفقات المقيد مرة أخرى وفقا لمجموع إجمالي قيم المخرجات، ويتعاقب هذا الإجراء أو النهج بنفس النمط والمنوال حتى عدد T/2 من الجولات.

$$X^N_{t-1,ij} = Y_i / \sum_{k=1}^{n} x^N_{(t-2,ik)(x^N_{t-2,ij})}$$

$$(X^N_{ij} = (Z_j \sum_{k=z}^{m} x_{t-1,k_j})(t-1,ij)$$

ويستمر هذا الإجراء حتى يتقارب متجها مجموع الصف والعمود للمصفوفة المراد تقدير معاملاتها أو تدفقاتها ضمن حدود E لمتجهي مجموع المخرجات إجمالي المخرجات والإنفاق:

$$Y_i - \sum_{j=1}^{n} x^N_{t.ij} < E, (i = 1, ..., m)$$

$$Zj - \sum_{i=1}^{m} x^N_{t,ij} < E, (j = 1, ..., m)$$

المصفوفة الناتجة من هذه الطريقة Xt هي جدول المدخلات والمخرجات الإقليمي لسنة 1.

ولقد استخدمت هذه الطريقة في إعداد جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية لكل من بلجيكا Belguim وولاية واشنطن Washington الأمريكية، وكذلك استخدم كل من Haring and Mcmenamin طريقة التكرير والجولات المناظرة لطريقة RASفي إعداد جدول المدخلات والمخرجات الاقليمي لجنوب كاليفورنيا Southern California (Haring, and Macmenamin, 1973).

قياس الأخطاء في النماذج المحلية لجداول المدخلات والمخرجات:

لتقويم مصداقية النتائج ودرجة التعويل عليها قمنا باديء ذي بدء بتقدير وحساب الانحرافات المطلقة بين المعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج المقدرة على أساس المعاملات الفنية القومية والمعاملات الفنية الأساسية المعدة لدول مجلس التعاون الخليجي بالشكل الموضح سابقا، ثم قمنا بتحويل الانحرافات إلى نسب مئوية ومتوسطات، وتم اشتقاق الانحراف المعياري للأخطاء وفقا للصيغة الرياضية التالية: (Cazawanski. and Malizia, 1969).

$$D_i = B_i - A$$

حيث إن

$$d_1^* = [\frac{d_{1.ij}}{d_{1.ij}}], \qquad Bij \neq 1$$

$$\text{Mean of } D_1^* = [\frac{\sum_i \sum_j d_{i.ij}^*}{m}$$

$$\text{Standard deviation of} D_1^* = \sqrt{(\frac{\sum_i \sum_j d_{d_{1.ij}}^*}{m} - \frac{\sum_i \sum_j d_{d_{1.ij}}^N}{m})^2}$$

حيث إن:

D_1= مصفوفة الانحرافات المطلقة بين المعاملات الحقيقية والمقدرة.

D_1^*= مصفوفة الانحرافات بين المعاملات الفنية المقدرة والأساسية، معبرة عنها على أنها نسب مئوية من المعاملات الأساسية.

$d_{i.ij}$= عناصر من المصفوفة D_1.

b_{ij}= عناصر من المصفوفة B للأقاليم.

$d_{1.ij}$= عناصر من المصفوفة D_1^*

m= عدد القيود في المصفوفة D_1^*.

هذه الحسابات والتقديرات تمت بعد كل جولة من التقديرات في النموذج مع القيمة النسبية لمختلف الطرق والفروض المعتمدة في الدراسة، وهذا المقياس يظهر فيه عيب كبير ونقص شديد متعلق بوزن الأهمية النسبية للمعاملات الكبيرة والصغيرة، حيث إن ترجيح الانحرافات بالأحجام المطلقة للتدفقات لاتفيد الغرض من تقدير الأخطاء في الدراسة، لتباين حجم التدفقات والقطاعات بشكل كبير بنسبة الأقاليم المختلفة، وللقضاء على هذه النواقص استخدمنا أسلوب نظرية المعرفة لقياس دقة المعاملات الفنية في جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية Information Content Test (I.C.T). بافتراض أن A_n تشير إلى جداول المدخلات والمخرجات الاقليمية لجداول إسقاطية وتنبؤ به للجداول الحقيقية الأساسية B. وبتعبير آخر قيمة الجداول B يمكن اعتبارها دالة لدقة قيمة الجداول في An. اذا كانت قيمة التنبؤات في الجداول A_n صحيحة، والمعلومات المتضمنة للجداول B صغيرة، ويمكن التعبير عن المعلومات المتضمنة في الجداول الحقيقية رياضيا على النحو التالي:

$$I(B : A_n) = \sum_i \sum_j \left| b_{ij} log_2 \frac{b_{ij}}{a_{n.ij}} \right|$$

حيث إن كل تقدير مرجح بالمعاملات الحقيقية b_{ij}، وطبقا لتطبيق نظرية

المعلومات استخدمنا Log_2 لخواص الجمع لها، وكلما قلت قيمة I كانت التقديرات أفضل، وإضافة إلى مقياس Information Content Test I.C.T استخدمنا المقاييس التالية:

Similarity Index Test S.L.T

تأخذ قيما من صفر إلى 1 وكلما قلت القيمة كانت أفضل، وصياغته الرياضية على النحو التالي:

$$SIT. = S_{ij} = 1 - \left|\frac{a_{ij}^A - a_{ij}^b}{(a_{ij}^A - a_{ij}^b)}\right|$$

Index of Relative Change - 3 تأخذ قيما من صفر إلى 2 وكلما كانت أقل كانت أفضل.

$$I.R.C. = B_j = \left|\frac{\sum_{i=1}^{n} a_{ij}^b a_{ij}^A}{\frac{1}{2}\sum_{i=1} a_{ij}^b + a_{ij}^A}\right|$$

Relative Absolute Error Test (R.A.T) K- 4

$$R.A.T = I = \sum_{i=1}^{n}\left|\frac{a_{ij}^b - a_{ij}^A}{a_{ij}^A}\right| a_{ij} \neq 0$$

لايوجد حد أقصى لقيمة R.A.T ولكن كلما قلت كانت أفضل .

النتائج العامة للدراسة:

على الرغم من أن دراسة وتحليل أساليب تقويم واختبار الكفاءة والأفضلية النسبية لنماذج وطرق تقدير وإعداد جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية بطريقة لاتعتمد على اسلوب المسح الميداني Non-Survey Technique، سواء بشكله الجزئي والكامل، أو بالعينات Sampling لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي فإنها محاولة أولية، ودراسة رائدة بحد ذاتها، وذلك من حيث تنوع النماذج الاقتصادية المستخدمة، وتعدد أساليب الاختبار العلمية، وضخامة الميزانية التي تكرمت جامعة الكويت بتمويلها، وإضافة إلى ذلك الجهود العلمية الضخمة التي بذلت في جمع وتعديل وتصنيف البيانات ومعالجة القصور والنقص في جوانب عديدة منها، وإزالة التناقض بينها في جوانب أخرى، وذلك بجهود فردية للباحث، وتعاون مثمر مفيد من قبل المسؤولين

في دول مجلس التعاون وخبرات وتعاون الأساتذة الأفاضل المختصين في هذا المجال في كل من أمريكا وإنجلترا واليابان والأمم المتحدة والهند، فشكلت في النهاية منهجية الدراسة والأساليب المستخدمة في التحليل والبحث فتمخضت عنها النتائج التالية:

أولا: تسجل الجداول (4-9). والتي هي عبارة عن خلاصة واختصار لـ 36 جدولا في الدراسة الأساسية. عدة استنتاجات نظرية وعملية في غاية الأهمية منها ما يلي:

- من ضمن النماذج الاثني عشر المستخدمة في الدراسة ووفقا لأساليب الاختبار الإحصائية الثماني المطبقة تقع طريقتا راس المعدلة (MRAS Modified RAS و RAS) وراس غير المعدلة في مقدمة سلم الأولويات والترتيب من حيث الأفضلية والكفاءة النسبية عند تقدير ومقارنة جداول المدخلات والمخرجات الاقليمية للأقاليم الستة المتكونة منها مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك وفقا لجميع أساليب الإختبار الإحصائي ولجميع الأقاليم الستة.

- ويأتي في المرتبة الثالثة والرابعة أسلوب الخطوات التكرارية Ip An Iterative Procedure، وأسلوب أو نموذج Haring & Mac Menamin H.M.M.M مع تفاوت بسيط جدا بينهما في المرتبة وفقا لبعض أساليب الاختبار.

- نعتقد أن الأفضلية والكفاءة النسبية للنماذج أو الطرق الأربع السابق ذكرها مع تباين واضح في الترتيب عند مقارنتها ببقية الطرق والنماذج الاقتصادية الأخرى والواقعة في نهاية سلم الترتيب التفاضلي، ترجع إلى عدة أسباب جوهرية، منها: ما يتعلق «بمكانزم» ومنهجية حساب وتقدير مصفوفة جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية، لما تتسم به هذه الطرق الأربع من مكانزم ومنهجية متشابهة تقريبا مع تباين واضح في جوانب معينة منها. وإضافة إلى ذلك ترجح الأهمية والكفاءة النسبية لهذه الطرق في استخدامها وتوظيفها للمعلومات والبيانات التفصيلية كمّا ونوعا بشكل أفضل وأوسع عما هي عليه بالنسبة لبقية النماذج الاقتصادية الأخرى. ويلاحظ من المعلومات الواردة في الجداول (4-9) أن الكفاءة النسبية والأفضلية لطريقة MRAS تعادل أربعة أضعاف طريقة SLQ، وسبعة أضعاف طريقة CILQ على

سبيل المثال حيث قدر معامل الارتباط لها (O.732).

ـ تؤكد نتائج هذه الدراسة على الأقل فيما يتعلق بمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي عند مقارنة النماذج والطرق الرياضية المعدلة مثل Modified Logorithmi, (CMOD) Modified Cross-Industry Quotient, Modified (MSDP) Pool, وSupply - Demand, (RMOD) Cross-Quotient , Modified RAS MRAS بالنماذج والطرق غير المعدلة لها مثل Cross - Industry Logarithmic (SDP) Supply Demand pool (CILQ) Location Quotient RAS, RND, Cross-Quotient على التوالي، ان الأفضلية والكفاءة النسبية للطرق والنماذج المعدلة مقابل الطرق غير المعدلة، ويرجع ذلك إلى التباين في توظيف واستخدام معلومات وبيانات تفصيلية إضافية من قبل النماذج المعدلة مقارنة بالنماذج غير المعدلة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ملحوظة مهمة مفادها أن هذه النتيجة على الرغم من كونها حاسمة وواضحة بالنسبة لجميع الأقاليم وتقريبا بالنسبة لجميع أساليب الاختبار المستخدمة مع تباين بسيط جدا فيما بينها، إلا أنه يستلزم الحيطة والحذر في تعميم هذه النتيجة بشكل عام، حيث يتطلب الأمر دراسات وأبحاثاً متعمقة تتناول جوانب أخرى منها، وخاصة أن النتائج المستخلصة من الأبحاث والدراسات التي أجريت على مستوى عالمي تتأرجح فيها هذه النتيجة، حيث لاتأخذ ظاهرة الحسم والتعميم كما هي الحال بالنسبة لكفاءة وأفضلية طريقتي RAS, MRAS في تقدير جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية، ولكننا نعتقد أن نتائج هذه الدراسة تصب في قالب، وتسير في نهج تعميق وترسيخ هذه الظاهرة، وعليه فإنا نأمل أن تكون نتائج هذه الدراسة إضافة علمية في هذا المجال.

ويلاحظ من الجداول (4-9) أيضا أن طريقتي (RND)و (CILQ) تقعان في أسفل سلم الأفضلية والترتيب من حيث الكفاءة النسبية للنماذج الاقتصادية المستخدمة، وذلك بالنسبة لجميع الأقاليم ووفقا للغالبية العظمى من أساليب الاختبار المستخدمة، وتنطبق الملحوظة السابقة أيضا على هذه النتيجة.

ـ إن التحليل القطاعي لتقدير القطاعات أو الصناعات المتكونة منها جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية، وذلك عند مقارنة المعاملات الفنية الإقليمية

للإنتاج المعدة على أساس النماذج الاقتصادية، بالمعاملات الفنية الإقليمية للإنتاج الحقيقية والأساسية، وذلك وفقا لنتائج أسلوب اختبار Chi-Square لكل عمود من المستلزمات المباشرة في الجداول، يؤكد بدوره على الكفاءة النسبية والأفضلية لطريقتي RAS, MRAS على بقية النماذج. ويوضح الصف الأخير في جدول (10) التوزيع النسبي لنتائج اختبار Chi-squarelwill فقط للقطاعات الاقتصادية لجداول المدخلات والمخرجات الإقليمية لجميع الآقاليم الستة لمجموعة دول مجلس التعاون. فبالنظر إلى هذا الصف نستنتج أن التوزيع القطاعي لتقدير جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية تسير في اتجاه ونهج متماثل تقريبا لما يسير عليه الاقتصاد الإقليمي لكل إقليم على حدة، مع تباين بسيط في ترتيب الأفضلية والكفاءة النسبية للنماذج والطرق التي تقع في مؤخرة السلم التفضيلي أو الترتيبي، وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات الواردة في هذا الجدول ماهي إلا عبارة عن تلخيص وتركيز لنتائج تحليل 36 جدولا يتناول نتائج وتحليل التوزيع القطاعي لتقديرات جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية بالطرق الاقتصادية، والرياضية في الدراسة الأساسية (Haji,1990) حيث تم تقدير جميع أساليب الاختبار الإحصائية المختلفة، ومن ثم تبيان الاختلاف، والتباين بين نسب التوزيع القطاعي لكل أقليم على حدة، فالجدول (10) ماهو إلا الصورة الإجمالية والترتيب العام لمختلف القطاعات المتكونة منها جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية، وفقا لمقاييس واعتبارات خاصة تتعلق بالاهمية النسبية لهذه القطاعات وحجمها، ومعامل الارتباط والانحراف المعياري لها لقيمة كل قطاع، وإجمالي قيم الاقتصاد الإقليمي في كل نموذج رياضي على حدة.

ثانيا: جدول (11) الذي يوضح متوسط انحراف القيمة التقديرية لجداول المدخلات والمخرجات الإقليمية عن الجداول الحقيقية الأساسية لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لعدة فروض أهمها ما يلي:

1 ـ اختلاف حجم الجداول حيث استخدم جدول 9 x 9 و 21x21.

2 ـ تعديل الأسعار.

3 ـ تعديل الواردات باضافة مصفوفة الواردات المنافسة إلى الجداول.

4 ـ استخدام طريقتي CILQ, MRAS كأعلى وأدنى مرتبة في سلم الأفضلية

والكفاءة النسبية للنماذج المستخدمة في الدراسة.

5 ـ استخدام أساليب الاختبار الإحصائية التالية: SDPE I.R.C, I.C.T, S.I.T, R.A.T.

نستخلص من المعلومات الواردة في جدول (11) ما يلي:

ـ المعلومات المتضمنة في الجدول تم الحصول عليها بعد 12 جولة Iteratur، مما يعكس سرعة خطوات وإجراءات حسابات التحويل للمصفوفات المستخدمة في الدراسة، ويتضح من الجدول أن زيادة حجم جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية تسبب في زيادة نسب الاختلاف والفروقات بين الجداول الأساسية وتلك التي قدرت بوسائل ونماذج اقتصادية، وذلك لجميع أساليب الاختبار الخمسة المستخدمة في الدراسة، وكذلك الأساليب الأخرى في الدراسة الأساسية، مما يؤكد على تأثير طريقة التجميع على نتائج الدراسة، كما هي واضحة في الظاهرتين: الأولى والثانية في جدول (11). وتشير الدراسة أيضا إلى أن إدخال مصفوفة الواردات المنافسة المقدرة على أساس أساليب رياضية مع الجداول الكلية الإقليمية الأساسية يعطي نتائج سلبية مما تسبب زيادة في نسبة الأخطاء والفروقات وذلك كما هي واضحة في III وIV و V في جدول (11) وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة درست بعمق وشمولية في الدراسة الأساسية (Haji, 1990)، وأجرينا عدة مقارنات مع النتائج المستخلصة من دراساتٍ وأبحاثٍ أخرى في العالم، وتوصلنا إلى أن نسبة الأخطاء والفروقات هذه مقارنة بنتائج الدراسات الأخرى أقل بكثير في حالة مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي عن غيرها، ويحتمل أن يكون السبب في كون غالبية السلع الرأسمالية الاستهلاكية تستورد في حالة دول مجلس التعاون من الخارج، مما يسبب ضعف التشابكات الاقتصادية الأمامية والخلفية، وتشكيل خانات صفرية متعددة في الجداول، إضافة إلى أن التبادل التجاري من صادرات وواردات فيما بين دول مجلس التعاون محدود وضعيف مما يقلل نسبة الأخطاء والفروقات عن تلك الجداول والدول التي تتسم بتشابكات أمامية وخلفية متينة وقوية فيما بين أقاليمها المختلفة، وخاناتها الصفرية محدودة أيضا، ويلاحظ من الجدول أن إدخال تعديلات الأسعار في النماذج يسبب تحسينا إيجابيا طفيفا في نتائج الدراسة.

ـ العمود VI في جدول (11) يسجل تحسنا واضحا في الكفاءة والأفضلية النسبية للنماذج الاقتصادية، وبخاصة CILQ و MRAS اللذان هما قيد الدراسة هنا، وذلك عندما تحذف من مصفوفة المدخلات والمخرجات الإقليمية تلك الصناعات التي يتميز وينفرد بها كل أقليم أو يتخصص تخصصا كاملا بها أو بدرجة كبيرة جدا في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. وعليه اختصرنا الجداول (21X21) إلى جداول بأحجام (16X16) ومن ثم أجرينا الحسابات والاختبارات السابقة، فحصلنا على نتائج إيجابية كما هي واضحة في العمود VI. وهذه النتيجة حصلنا عليها أيضا في الأساليب والنماذج الأخرى وفقا لاختبارات احصائية أخرى كما هي موضحة بشيء من التفضيل والتعمق في الدراسة الأساسية. وتفيدنا هذه النتيجة من الناحية العملية بأن نركز على تلك القطاعات أو الصناعات بشكل أكبر، وذلك من خلال مسح ميداني بالعينات لها، أو البحث عن سبل وطرق أخرى للحصول على معلومات دقيقة وأكثر تفصيلا لها، بغية إدراجها ضمن الجداول الإقليمية، وذلك لكون بعض هذه الصناعات المنفردة أو المتميزة والمتخصصة جدا لها معاملات فنية للإنتاج تتميز وتختلف بعض الشيء عن المعاملات الفنية القومية للإنتاج التي تركز عليها النماذج الاقتصادية في تقدير جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية لها.

ـ جدول (12) يوضح نسب الاختلاف والتباين لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية المهمة كمضاعف الدخل بأنواعه الثلاثة، ومضاعف الصادرات والواردات ورأس المال لجداول المدخلات والمخرجات الإقليمية وفقا لأساليب وطرق اقتصادية مع تلك المؤشرات الناتجة عن استخدام جداول المدخلات والمخرجات الأساسية أو الحقيقية.

ـ حيث تشير المؤشرات الاقتصادية الستة المستخدمة في الدراسة إلى أن أفضل النتائج المستخلصة من طريقتي MRAS و CILQ هي تلك المستنتجة لإقليم الكويت حيث قدرت نسبة زيادة مضاعف الدخل المباشر والكلي والمستحث عن قيمتها الحقيقة بنسب 21%، 23% و 24% على التوالي، في حين تزيد قيمة مضاعف الصادرات والواردات ورأس المال عن قيمتها الحقيقية 13%، 15% و 17%. بينما تشير المؤشرات المقدرة لاقليم المملكة العربية السعودية

إلى أن نسبة الاختلاف والفروقات أكبر من جميع مؤشرات الأقاليم الأخرى، حيث قدرت وفقا لطريقة MRAS بـ 39,3%، 34.3%، 39.3%، 27%، 25.3% و 22.8% لكل من مضاعف الدخل المباشر والكلي والمستحث والصادرات والواردات ورأس المال على التوالي.

بينما المؤشرات المتعلقة بإقليم البحرين وقطر وعمان والإمارات المتحدة تأتي في المراتب التالية لإقليم الكويت كما هي موضحة في جدول (12). ونعتقد أن أحد أسباب ترجيح هذا السلم التفاضلي أو الترتيبي فيما بين أقاليم مجلس التعاون الخليجي يرجع إلى تباين في حجم اقتصاديات اقليم السعودية والإمارات وتعقيد اقتصادياتها مقارنة بإقليم البحرين وقطر وعمان من جانب، وإلى صعوبة حصولنا على بيانات تفصيلية عن السعودية بالدرجة الأولى ثم الإمارات مما انعكست على نتائج التقديرات والمؤشرات المستنتجة. لقد تمكنا من الحصول على بيانات تفصيلية عن إقليم الكويت وقطر والبحرين إضافة إلى البيانات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية لكثير من الصناعات في هذه الدول مما أثرت تأثيرا ايجابيا على مصداقية الجداول والتعويل عليها نسبيا.

الخلاصة

نستخلص من هذه الدراسة الأولية، ومن النتائج العامة المستخلصة منها أن طريقتي MRAS و RASأثبتتا كفاءة عالية نسبيا من بين النماذج والطرق الرياضية المستخدمة في تقدير جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية، وذلك وفقا لجميع أساليب الاختبار الإحصائي المستخدمة في الدراسة. ونستنتج من الدراسة أيضا أنه على الرغم من استخدامنا لجميع الوسائل والسبل المتوافرة لدينا من توظيف نماذج رياضية معدلة، واستيراد بعض المعاملات الفنية للانتاج لبعض الصناعات من دول مختلفة، والاعتماد الجزئي على نتائج استبانة محدودة تم إعدادها لغرض جمع بعض المعلومات والبيانات الاقتصادية، إضافة إلى استخدام المعلومات الواردة في دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض الصناعات لدى بعض دول مجلس التعاون، مما لاشك فيه أدى إلى تحسين نتائج الدراسة بشكل واضح وجلي كما هو موضح في تفاصيل الدراسة الأساسية، إلا أنه لايمكن الاستغناء عن طريقة Survey method أو إحلال هذه الطريقة إحلالا كاملا محل الأساليب الرياضية على الرغم من أن نتائج هذه الدراسة والدراسات الأخرى

التي قامت بها مجموعة كبيرة من المختصين على مستوى عالمي تؤكد أهمية الطرق والنماذج المعتمدة وجدواها على أساس Non-Survey، وذلك إلى حد كبير، وبالخصوص كونها أقل تكلفة وجهدا وإن لم ترتق تلك الأساليب إلى أهمية طريقة المسح ومستواها الميداني Survey Technique.

ونستنتج أيضا أنه من الضروري على الأقل إجراء مسح ميداني بالعينات للصناعات الأساسية والصناعات التي تنفرد أو تتخصص بها الأقاليم حيث أثبتت الدراسة جدوى ذلك وأهميته، وبالإضافة إلى أن تعديلات الأسعار والواردات أثبتت تأثيرها بشكل إيجابي وإن كان محدودا وجزئياً.

وتشير نتائج البيانات الاقتصادية وتحليلها واختبارها إلى أن إدخال تحسينات وتعديلات معينة على بيانات وإحصاءات جداول المدخلات والمخرجات كالأسعار والأحجام المناسبة للجداول أو إضافة بيانات ثانوية للقطاعات الإنتاجية من مصادر مختلفة تؤدي إلى تحسين مضمون البيانات والعلاقات الاقتصادية ومصداقيتها بين القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد القومي لكل دولة من دول مجلس التعاون على النحو التالي:

13.5%، 2.1%، 24%، 26%، 29%، 30%متوسط عام لجميع الطرق الرياضية المستخدمة في الدراسة، وذلك لكل من الكويت، والبحرين، وعمان وقطر، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على التوالي.

وخلاصة القول أنه على الرغم من أن هذه الدراسة تعتبر دراسة أولية فإنها ساهمت مساهمة نظرية وعملية في كشف جوانب إيجابية وسلبية سواء بالنسبة للأساليب والنماذج الاقتصادية الرياضية المستخدمة أو بالنسبة لنوعية البيانات والمعلومات الاقتصادية، ونعتقد أن أهمية هذه الدراسة وقيمتها سوف تتضح بشكل واضح وجلي إذا ماتوافرت جداول المداخلات والمخرجات لدول مجلس التعاون الخليجي لكل دولة على حدة، وعلى أساس المسح الميداني، ثم مقارنة هذه الجداول بالجداول التي أعدت من قبل الباحث.

المصادر الأجنبية

Beyers, W.B

1972 "On the Stability of Regional Interindustry Models. The Washington Data for 1983 and 1967". Journal of regional Science, 12, 363-374.

Bourque, P.J.Chamboss, et al
1966 The Washington Interindustry Study for 1963, Reprint No. 10 Seatle University of Washington, Centre for Urban and Regional Sudies.

Bulmer-Thomas, V.
1976 An Input- Output planning Model for Costs Rica, Unpublished ph. D. thesis Oxford.

——
1982 An Input - Output analysis in Developing Countries., "John Wiley & Sons LTD., Chichester 1982.

Consad Research Corporation,
1967 Regional Federal Procurement Study Prepared for office of Economic Research, United State Department of Commerce Contract 7-53211, October.

Cazamanki, S. And E.E.Malizia
1969 "Applicability and Limitations in the use of National Input - Output Table for Regional Studies", papers, Regional Science Association, 23.

Haji J.A.
1991 Comparison Study for updating and predicting Input - Output Tables for GCC KUWAIT University.

——
1990 Comilation of Input - Output Tables for Gulf Cooperation Councel Countries (GCC), Kuwait University, (Unpublished).

——
1990 Input - Output Technique Theory and Application with special reference to Kuwait data, KFAS.

——
1986 Compilation of Compatative Imports Matrix for Kuwaiti Economy University of Kuwait,.

——
1985 Adjusting Updating & Prjecting Input - Output Tables for Kuwaiti Economy (1970 - 1990) by least Square Method, KFAS.

——
1985 Adjusting Upadating & Projecting Input - Output Tables for Kuwaiti Economy (1970 - 1990) by Linear Programming Techniqua, Kfas,

——
1985 Adjusting Updating & Projecting Input - Output Tables for Kuwaiti Economy (1970 - 1990) by RAS Mehtodes, KFAS.

——
1985 Interindustry Analysis " Kuwaiti Foundation for Advance Science (KFAS).

Haring, J.E. and McMenamin, D.
1973 " An Analog Regional Input - Output Model for Southern Californai Presented at the Western Regional Sciebce Association Meetings in Monterey", February 23- 25,.

Isard W. and T.W.Langford
1971 Regional Input - Output Study: Recollections, Reflections, and Diverse Notes on the philadelphia Experience,Cambridge: M.I.T. Press,

——
1953 "Some Empirical Results and Problems of Regional Input - Output Analysis," inw. Leonfief (ed.) Sudies in the Structure of American Economy- Newyork: Oxford University Press,

——
1953 "Regional Commodity Balances and Interregional Commodity Flows", The American Economy Review, XLIII. pp. 167 (May).

——
1960 Method of Regional Analysis. Cambridge: M.I.T. pp. 123-126 Press,.

Kokat, R.G.
1966 "The Economic Component of a Regional Socioeconomic Model" IBM Techniqual Report 17-210 (IBM, Inc.: Advanced Systems Development Division, December,).

MacMenamin, D.G. and Haring, J.E
1973 "An Appraisal of Non-Survey Techniques for Estimating Regional Input - Output Models" Journal of Regional Science, Vol. 14, No. 2. 191 - 205.

Miernyk William H.
1968 "Long Range Forcating with a Regional Input - Output Model" 165 - 176, Western Economic Journal, VI.

Moore, F.T and J.W Petersen
1955 "Regional Analysis: An Interindustry Model of Utah 368-383 Review of Economics and Statistics, 37.

Morrison, W.L. and P. Smith
1974 "Non Survey Input - Output Techniques at the Small Area Level 1-14: An Evaluation: Journal of Regional Science, 14

Schaffer, W.A. And K. chu
1969 "non Survey Techniques for Construction Regional Interindustry Models", Papers, Regional Science Assoccation 83 - 101, 23.

Shen, T.Y.
1986 An Input - Output Table with Regional Weight Papers, Regional.

Stone Richard
1966 Mathematics in the Social Science and other Essays 243 - 244 Cambridge: The M.I.T. Press,

Stone E.A., Brown, J.A.C.
1962 Along- Term Growth Model of British Economy Europ's Figures Amestrdam.

استلام البحث مارس 1992
اجازة البحث أكتوبر 1993

دور التدخل الحكومي في تحقيق كفاءة الإنتاج والاستهلاك في حالة السلع الضرورية

عبد القادر محمد عبد القادر عطية
قسم الاقتصاد ـ جامعة الملك سعود

تتباين أدوار الحكومات فيما يتعلق بدعمها لإنتاج واستهلاك السلع الضرورية. فمنها من يتدخل لدعم مستهلكي هذه السلع دون دعم منتجيها، ومنها من يتدخل لدعم منتجي هذه السلع دون دعم مستهلكيها، ومنها من يتدخل لدعم كل من منتجي ومستهلكي هذه السلع، وبعدما أصبح الدعم يمثل عبئاً ثقيلا على ميزانيات كثير من الحكومات وبخاصة الدول النامية، ظهر كثير من التساؤلات حول مدى الحاجة لمثل هذا الدعم، وإذا كانت هناك حاجة إليه فما الحدود التي يتعين أن تتوقف عندها الحكومة في دعمها لمثل هذه السلع حتى تحقق الكفاءة في إنتاجها واستهلاكها، ويعتبر هذا البحث محاولة متواضعة لتحديد دور التدخل الحكومي في تحقيق كفاءة إنتاج واستهلاك السلع الضرورية، ويتضمن البحث سبعة أقسام أساسية: ـ 1 ـ تعريف السلع الضرورية. 2 ـ دراسات تطبيقية عن السلع الضرورية. 3 ـ مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في ظل ظروف التكلفة المتناقصة. 4 ـ مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في ظل ظروف التكلفة المتزايدة. 5 ـ دور الحكومة في القيام بعمل تصحيحي لقوى السوق. 6 ـ تقويم سياسات الدعم الحكومي للسلع الضرورية. 7 ـ نتائج البحث.

تعريف السلع الضرورية: تعرف السلع الضرورية في الأدب الاقتصادي بأنها تلك السلع التي تقل مرونة طلبها الدّخلية Income elasticity of demand عن الواحد (Varian, 1987: 95) و (Koutsoyiannis, 1985: 49). غير أنه من الممكن وضع تعريف آخر لهذه السلع مؤداه أن السلع الضرورية هي تلك السلع الخاصة التي لايمكن

أن يتحدد إنتاجها في الواقع بناء على مبدأ تعظيم الربح التقليدي اذا ما تركت لقوى السوق الحر، فهي سلع ربما لايمكن أن يتحقق بشأنها الشرط الضروري لزيادة الربح ممثلا في تساوي الايراد الحدي مع التكلفة الحدية، وإذا تحقق فإنه لايؤدي إلى زيادة الربح، واذا أدى لزيادة الربح فإنه يخل بهدف العدالة الاجتماعية، وبالبحث والتحليل اتضح أن مجموعة السلع الضرورية وفقا لهذا التعريف تحتوي على: أ ـ السلع ذات الطلب المتكافىء المرونة (وحدي المرونة). ب ـ السلع ذات الطلب غير المرن. جـ ـ السلع ذات الطلب عديم المرونة (حالة خاصة من ب). د ـ السلع الدنيا ذات الطلب موجب الميل.

ويمكن تحديد أوجه الفرق بين المفهوم التقليدي للسلع الضرورية والمفهوم المقترح في النقاط التالية:

1 ـ يحدد المفهوم التقليدي السلع الضرورية بناءً على ظروف الطلب فقط (مرونة الطلب الدخلية)، هذا في حين يحدد المفهوم المقترح هذه السلع على أساس ظروف التكاليف بالإضافة إلى ظروف الطلب (شرط التوازن)، وذلك على النحو الذي سوف نُفَصِّله فيما بعد.

2 ـ يتطابق المفهومان في ظل بعض الظروف، ولتوضيح ذلك دعنا نأخذ الصيغة التالية لدالّة الطلب:

$$ط_1 = أ\, ث_1^{ب_1}\, ث_2^{ب_2}\, ل^{ب_3} \qquad (1)$$

حيث: ط$_1$= الكمية المطلوبة من السلعة1، ث$_1$= سعر البسلعة$_1$، ث$_2$= سعر السلعة الأخرى 2، ل= الدخل، ب$_1$= مرونة الطلب السعرية، ب$_2$ = مرونة الطلب التبادلية (التقاطعية)، ب$_3$= مرونة الطلب الدّخلية.

فإذا افترضنا أن: (أ) السلعة 1 هي سلعة عادية normal حيث ب$_3$> صفر، ب$_1$ < صفر. (ب) السلعتين 2,1 بديلتان، ومن ثم ب$_2$ > صفر (ج) الرشد الاقتصادي يتوافر لدى المستهلكين ومن ثم فإن: $\sum_{ر=1}^{ن}$ ب$_ر$=صفر، الأمر الذي يتضمن أن:

$$ب_1 = -(ب_2 + ب_3) \quad (2)$$

فإننا نستنبط مما سبق أنه إذا كان الطلب على السلعة العادية 1 متكافىء المرونة، أي أن $ب_1 = -1$، فإنَّ $ب_2 + ب_3 = 1$ في المعادلة (2). ولاشك أن هذا يتطلب أن تكون مرونة الطلب الدخلية $ب_3 < 1$ طالما أن $ب_2 >$ صفر. وهذا يعني أن السلعة ذات الطلب المتكافىء المرونة يمكن أن تكون سلعة ضرورية وفقا للمفهومين.

ومن ناحية أخرى إذا كان الطلب على السلعة 1 غير مرن حيث $|ب_1| < 1$ فإن $ب_2 + ب_3 < 1$ من المعادلة (2). وحيث إن $ب_2 >$ صفر، فإن هذا يعني أن السلعة ذات الطلب غير المرن تكون $ب_3$ بالنسبة لها < 1، الأمر الذي يعني أنها سلعة ضرورية وفقاً للمفهومين. (د) إذا افترضنا أن السلعة 1 هي سلعة دنيا Inferior، أي أن مرونة الطلب السعرية بالنسبة لها إما مساوية للصفر أو موجبة ($ب_1 \geqslant$ صفر) فإن هذا يعني أنه:

- إذا كان الطلب على السلعة 1 عديم المرونة حيث $ب_1 =$ صفر، فإن مرونة الطلب الدخلية $ب_3$ لابد أن تكون سالبة ومساوية لمرونة الطلب التبادلية $ب_2$ في قيمتها المطلقة وفقا للمعادلة (2)، وهذا يؤكد أنها سلعة ضرورية وفقا للمفهومين السابقين.

- إذا كانت مرونة الطلب السعرية للسلعة 1 موجبة أي $ب_1 >$ صفر، فإن $ب_3$ لابد أن تكون سالبة، وأكبر من القيمة المطلقة الموجبة لمرونة الطلب التبادلية $ب_2$ حتى تكون العلاقة (2) صحيحة، وتسمى السلعة 1 في هذه الحالة سلعة جيفن Giffen، مما يؤكد أنها سلعة ضرورية من نوع خاص وفقا للمفهومين السابقين.

3 - يعتبر المفهوم التقليدي حالة خاصة من المفهوم المقترح، وللتدليل على ذلك دعنا ندخل سعر سلعة مكملة في دالة الطلب (1) بجانب السلعة البديلة، ومن ثم فإن هذا يقتضي ضرورة أن تكون مرونة الطلب التبادلية بالنسبة للسلعة المكملة (السالبة) أقل من مرونة الطلب التبادلية بالنسبة للسلعة البديلة (موجبة) حتى تكون مرونة الطلب الدّخلية أقل من الواحد، وبمعنى آخر حتى تكون السلعة 1 سلعة ضرورية وفقا للمفهوم التقليدي يتعين أن تكون درجة استجابة طلب هذه السلعة بالنسبة للتغير في أسعار السلع المكملة أقل من درجة استجابته للتغير في أسعار السلع البديلة، هذا في حين لايقتضي المفهوم المقترح مثل هذا الشرط، ولتوضيح ذلك دعنا نأخذ الحالة التي يكون فيها الطلب على السلعة 1 متكافىء المرونة حيث تعتبر سلعة ضرورية وفقا

للمفهوم المقترح،، ودعنا نُشر لمرونة الطلب التبادلية للسلعة المكملة بالرمز $ب_4$. ومن ثَّم فإن المعادلة (2) يمكن كتابتها على النحو التالي: $ب_1$= ـ ($ب_2$+ $ب_3$ + $ب_4$) (3)

ـ وبالتالي إذا كانت $ب_1$ = -1 فإن هذا يعني أن: $ب_2$+ $ب_3$ + $ب_4$ = 1 (4)

وحيث إن $ب_2$> صفر، ب4< صفر، فحتى تكون $ب_3$< 1 فلا بد أن تكون القيمة المطلقة لـ $ب_4$ أقل من القيمة المطلقة لـ $ب_2$. هذا في حين أنه كي تكون السلعة 1 ضرورية وفقا للمفهوم المقترح يكفي أن يتحقق الشرط (4) في هذه الحالة. ومن الممكن أن يتحقق هذا الشرط حتى إذا كانت القيمة المطلقة لـ $ب_4$> القيمة المطلقة لـ $ب_2$ مما يتضمن أن مرونة الطلب الدّخلية $ب_3$> 1، ومن ثم فإن السلعة قد تكون ضرورية وفقا للمفهوم المقترح بالرغم من أن مرونة طلبها الدّخيلة أكبر من الواحد.

دراسات تطبيقية عن السلع الضرورية: منذ زمن بعيد والاقتصاديون يقومون بعمل دراسات تطبيقية لقياس مرونات الطلب السعرية والدخلية لمختلف السلع والخدمات، ولقد عرض M. Intriligator في أحد كتبه نتائج عديدة من الدراسات التي تمت في هذا المجال بالدول المتقدمة، ومن أبرز هذه الدراسات دراسة Schultz عن تقدير مرونات الطلب السعرية لعدد من السلع الغذائية بالولايات المتحدة (خلال الفترة 1915-1929)، ودراسة Prais and Houthakker عن تقدير مرونات الطلب الدخلية لعدد من السلع الغذائية التي تستهلكها الأسر البريطانية متوسطة الدخل (في عام 1938)، ودراسة Houthakker عن تقدير مرونات الطلب السعرية والدخلية لعدد من السلع الاستهلاكية والمعمرة في ثماني دول هي الولايات المتحدة، وكندا، وبلجيكا، وفرنسا، وايطاليا، وهولندا، والسويد، والمملكة المتحدة (خلال الفترة 1959-1948)، ودراسة Fox عن تقدير مرونات الطلب الدخلية والسعرية لعدد من السلع الغذائية بالولايات المتحدة (خلال الفترة 1941-1922)، ودراسة Goldberger and Gamaletsos عن تقدير مرونات الطلب السعرية والدخلية لعدد من السلع الاستهلاكية والمعمرة في ثلاث دول هي الولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة (خلال الفترة 1961-1950)، وغيرها من الدراسات (Intriligator, 1978: 218-241).

كما أجريت هناك دراسات كثيرة لتقدير مرونات الطلب السعرية والدخلية لمختلف السلع والخدمات بالبلدان النامية، ومن بين هذه الدراسات، دراسة El- Gindi (1978: 486-489) التي قدر فيها مرونات الطلب السعرية والدخلية لكثير من السلع الغذائية في حضر وريف مصر (خلال 1965 & 1958) ودراسة

(Lahiri,1990: 62) التي قدرت مرونات الطلب الدخلية والسعرية لعدد من المجموعات السلعية في حضر وريف مصر (خلال سنوات 1985 و 1975 و 1965)، ودراسة Alderman and Von Braun التي قدرا فيها مرونة الطلب السعرية لعدد من المحاصيل الزراعية في مصر (1984)، (Deither, 1991: 48)، ودراسة (Laraki,1989,48-49) التي قدر فيها مرونات الطلب السعرية والدخلية لعدد من المنتجات الغذائية بالمغرب (1984/1985) ودراسة Deaton (Deaton,1990: 28-29) عن تقدير مرونات الطلب السعرية والدخلية لعدد من المنتجات الغذائية بأندونيسيا (عام 1981)، ودراسة (Sturzenegger,(1990: 278 التي قدر فيها مرونة الطلب السعرية لعدد من المنتجات الزراعية بالأرجنتين (خلال الفترة 1985-1960)، وغيرها من الدراسات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات بوجه عام أن المنتجات الزراعية كالقمح والذرة والأرز والشعير تعتبر من أهم السلع الضرورية، (نظراً لانخفاض مرونتي الطلب السعرية والدخلية الخاصة بها عن الواحد في معظم الدراسات، مع أخذ الإشارة الصحيحة)، كما أوضحت بعض هذه الدراسات أن هناك سلعا وخدمات تقل مرونة طلبها السعرية عن الواحد رغم ارتفاع مرونة طلبها الدّخلية عنه، وذلك كما هو مبين بالجدول (1)، وهذا يعني أن هناك سلعا ضرورية تزداد مرونة طلبها الدّخلية عن الواحد مما يؤيد فكرة التعريف المقترح الذي أوردناه سابقا للسلع الضرورية، ويبدو ذلك منطقيا في حالة السلع المعمرة أو شبه المعمرة (كالملابس) التي لاتستجيب الكمية المطلوبة منها بدرجة كبيرة للتغير في السعر في مدى دخلي معين، رغم استجابتها بدرجة ملحوظة للزيادة في الدخل بعد أن يتجاوز حدا أدنى معينا.

ولكن من الملاحظ أن نسبة كبيرة من الدراسات السابقة استخدمت بيانات عن ميزانيات الأسر إما عند نقطة زمنية معينة (بيانات قطاعية)، أو على أكثر تقدير عند عدد محدود من النقاط الزمنية (بيانات سلسلة قطاعية)، ومن ثم فهي تكون قد أخذت في الاعتبار أثر الاختلاف بين الأسر في السلوك الإنفاقي عند نقطة زمنية معينة، دون أن تأخذ في الاعتبار أثر التغير في هذا السلوك عبر فترة زمنية طويلة نسبيا (سلسلة زمنية طويلة)، ومن ناحية أخرى استخدم عدد كبير من هذه الدراسات نماذج خطية (نماذج الإنفاق الخطي) أو شبه لوغاريتمية لتقدير المرونات، ولاشك أن استخدام نماذج مثل هذه يعني أن المرونات قد تم قياسها عند القيم المتوسطة للمتغيرات، أي عند

نقطة واحدة على منحنى الطلب المقدر وهي نقطة المتوسطات. ويتضمن ذلك أن المرونات تتغير مع تغير السعر أو الدخل، الامر الذي يعني أن هناك أسعارا ودخولا يمكن أن تتحول السلع الضرورية عندها إلى سلع كمالية نظرا لتغير مرونات الطلب، وهذا أمر قد يغاير الواقع في بعض الحالات، فهناك بعض السلع الضرورية التي تظل مرونة الطلب (السعرية والدخلية) الخاصة بها ثابتة عند مستوى أقل من الواحد في المدى العملي للأسعار والدخول.

جدول (1)

مرونات الطلب السعرية والدخلية لبعض السلع والخدمات في بعض الدول

الدراسة	الدولة	السلعة أو الخدمة	مرونة الطلب السعرية	مرونة الطلب الدخلية
Houthakker	كندا	إيجار المساكن	-0.09	1.27
	فرنسا	سلع معمرة	-0.15	2.53
	السويد	إيجار المساكن	-0.33	1.57
	المملكة المتحدة	الملابس	-0.09	1.04
Goldberger &	المملكة المتحدة	الملابس	-0.10	1.28
Gamaletsos	كندا	إيجار المساكن	-0.72	1.93
	الولايات المتحدة	إيجار المساكن	-0.37	1.54
Deaton	أندونيسيا	القمح	-0.692	1.57
		السمك الطازج	-0.762	1.082

Sources: (1) Intriligator, M., 1978,.222-229
(2) Deaton, Augus, 1990,.28-29

وفي محاولة من الباحث لاختبار مدى صحة افتراض ثبات مرونة الطلب السعرية أو الدخلية لبعض السلع الضرورية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا نظرا لأهميته للبحث، قام بتقدير دوال الطلب لثلاث سلع هي القمح والذرة والأرز في جمهورية مصر العربية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، وذلك باستخدام الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة التالية:

$$\text{Ln } C_i = \text{Ln } A + a \text{ Ln } p + b \text{ Ln } Y + u \quad (8)$$

حيث: متوسط الكمية المستهلكة من السلعة للفرد سنويا بالكيلوجرام = Ci

$$P = \text{السعر النسبي} = \frac{\text{سعر المستهلك للكيلو جرام}}{\text{سعر الحدود وفقا لسعر الصرف الرسمي}}$$

متوسط الناتج المحلي للفرد بالأسعار الثابتة (100=1980) = Y

ولقد جاءت نتائج التقدير على النحو الموضح بالجدول (2).

وبفحص النتائج المعروضة بالجدول (2) يتضح لنا ما يلي: (1) أن مرونات الطلب السعرية والدخلية لسلعتي القمح والذرة ظلت ثابتة عند مستوى أقل من الواحد طوال فترة 1985-1970. وهذا يؤيد أنهما سلعتان ضروريتان وأن مرونة الطلب السعرية و/ أو الدخلية لبعض السلع الضرورية يمكن أن تظل ثابتة عبر فترة طويلة نسبيا [1]. (2)وبالنسبة لسلعة الأرز فإن مرونتي الطلب السعرية والدخلية لم تختلفا جوهريا عن الصفر. ولقد انعكس هذا على معامل التحديد الذي جاء مساويا للصفر لما له من علاقة طردية بمعامل الانحدار. وتؤيد هذه النتيجة أن الطلب على الأرز عديم المرونة حيث ظلت الكمية المطلوبة منه تتقلب حول 50 كيلو جراماً (الحد الثابت بالنموذج الخطي في الجدول (2) للفرد طوال الفترة، ومن ثم يعتبر الأرز أيضا سلعة ضرورية بجمهورية مصر العربية[2]. (3) إذا كانت مرونة الطلب السعرية لبعض السلع الضرورية يمكن أن تظل ثابتة عند مستوى أقل من الواحد لمدى زمني طويل فإن هذا يعني أن شرط تعظيم الربح التقليدي (الإيراد الحدي = التكلفة الحدية) لايصلح أساسا لتحديد حجم الإنتاج الأمثل في حالة هذه السلع. فالإيراد الحدي إما أن يكون مساويا للصفر (في حالة الطلب وحدي المرونة) أو سالبا (في حالة الطلب غير المرن)، مما يعني عدم إمكانية تساويه عند أي مستوى مع التكلفة الحدية والتي عادة ما تكون موجبة، ولعل هذا هو السبب الذي حدا بالاقتصاديين إلى تجنب تحليل توازن الإنتاج في الحالات التي يكون فيها منحنى طلب السلعة أو المنشأة غير خطي وتكون مرونته أقل من واحد أو مساوية له عند جميع مستويات الأسعار، كما حدا بهم إلى التركيز على حالة الطلب الخطي التي تتغير فيها مرونة الطلب السعرية بين الصفر وما لانهاية، مع الإشارة إلى أن المنشأة التي تعمل في ظل ظروف غير المنافسة الكاملة لاتعمل في الجزء الذي تساوي فيه مرونة الطلب السعرية الواحد أو تقل عنه.

جدول (2)

تقدير مرونات الطلب السعرية والدخلية للقمح والذرة والأرز في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (1965-1985)

السلعة	الفترة	المتغير	قيمة المعلمة	إحصائية t	إحصائية D.W	معامل التحديد المعدل $Adj.R^2$
القمح	1970-1985	Ln A	*1.16	3.908	2.089	96%
		LnP	**-0.039	-2.177		
		LN Y	*0.67	12.719		
الذرة	1970-1985	Ln A	0.58	0.985	1.67	81%
		Ln P	**-0.039	-1.268		
		Ln Y	*0.67	6.583		
الارز	1965-1985	A	*50	6.0563	1.39	0
		(1)P1	-19.98	-0.1955		
		Y	0.0088	0.1767		
		Ln A	*3.165	2.4695	1.33	0
		(2)Ln P	0.078	0.624		
		Ln Y	0.072	0.492		

* لها معنوية إحصائية عند1%، ** لها معنوية إحصائية عند 5%، *** لها معنوية إحصائية عند 15%.

$(1)\ P_1 =$ سعر المستهلك للكيلو جرام أرز بالجنيه

$(2)\ P_2 =$ السعر النسبي = الرقم القياسي لسعر المستهلك / الرقم القياسي لاسعار المستهلكين

مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في ظل ظروف التكلفة المتناقصة:

تختلف الحاجة إلى التدخل الحكومي لدعم إنتاج واستهلاك السلع الضرورية باختلاف ظروف تكلفة إنتاج هذه السلع وباختلاف هيكل السوق الذي تباع فيه، وسوف نركز في هذا القسم على مدى الحاجة للتدخل الحكومي في ظل ظروف التكلفة المتناقصة بالأسواق المختلفة.

أولاً: مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالة أسواق غير المنافسة الكاملة:

لتوضيح هذه النقطة دعنا نأخذ نموذجاً يحتوي على دالتين:

س = أ ث ح دالة طلب (6)

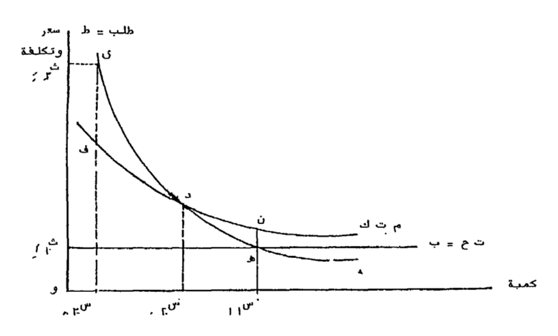
حيث: س = الكمية المطلوبة، ث= سعر السلعة، حـ= مرونة الطلب السعرية بحيث تتراوح قيمتها المطلقة بين الصفر والواحد مما يضمن أن السلعة ضرورية، أ = حد ثابت.

ت= ك+ب س دالة تكاليف كلية (7)

حيث: ت= تكاليف كلية، س = حجم الانتاج، ب = تكلفة حدية ثابتة (ت ح)، ك= تكاليف ثابتة. ووفقا لدالة التكاليف الخطية في المعادلة (7) فإن متوسط التكلفة (م ت ك) يكون متناقصا. ومن الملاحظ أنه في حالة الطلب المتكافىء المرونة تكون مرونة الطلب السعرية مساوية للواحد، وثابتة عند جميع مستويات الاسعار. وباستخدام معادلة الطلب (6) نجد أن حـ = ـ1، ومن ثم فإن دالة الطلب المتكافىء المرونة تأخذ الصيغة التالية:

$$س = \frac{أ}{ث} \qquad (8)$$

ومن المعادلة (8) نجد أن الإيراد الكلي = س ث = أ= ثابت. وباستخدام دوال الطلب والتكلفة يمكن وصف سوق هذه السلعة باستخدام الشكل (1).



شكل (1)

وبالطبع لو أن هذه السوق هي سوق احتكارية فإن الايراد الحدي = صفراً، ومن ثم تنطبق دالته على المحور الأفقي بالشكل (1)، ولاتوجد هناك نقطة واحدة يتقاطع فيها مع التكلفة الحدية، وبالتالي لايوجد مجال لتحقيق الشرط الضروري لزيادة الربح بالمفهوم التقليدي، ويلاحظ هنا أن أقصى نقطة يمكن أن ينتج عندها المحتكر هي النقطة د حيث يحقق ربحا يساوي الصفر. غير أنه من مصلحته تقليل الإنتاج لأقل مستوى ممكن، وذلك لأن الربح يتزايد مع نقص الإنتاج. ومن ثم إذا كانت س 3 هي أقل كمية يمكن إنتاجها فإن ى، ف تكون هي أقصى ربح ممكن تحقيقه، ويكون سعر البيع عندئذ هو $ث_3$.

ويبرز هنا سؤال: إذا كانت نقطة أقل انتاج ممكن هي نفسها النقطة التي يتحقق عندها أقصى ربح ممكن، فهل تعتبر هي نقطة التوازن؟ والجواب عن هذا السؤال بالنفي للأسباب التالية:

(أ) إذا افترضنا أن الكمية و$س_1$ هي الكمية التي يمكن أن تنتجها المنشأة (المنشآت) العاملة بالسوق عندما تستغل طاقتها الإنتاجية استغلالا كاملا، فإن إنتاج الكمية و$س_3$، والتي يصل عندها الربح لحده الأقصى يعني وجود طاقات عاطلة تقدر بالمسافة $س_1$، $س_3$، ولاشك أن هذا يعتبر نوعا من سوء استخدام الموارد، حيث تجمد رؤوس الأموال في صورة طاقات عاطلة، ويحول هذا دون استثمارها في مجالات أخرى.

(ب)يلاحظ أن السعر الذي يصل الربح عنده لحده الأقصى ($ث_3$) أعلى بكثير من سعر المنافسة الكاملة ($ث_1$)، كما أن الكمية المنتجة عند هذا السعر (و $س_3$) أقل بكثير من الكمية المنتجة في ظل المنافسة الكاملة (و $س_1$)، الأمر الذي لايمكن قبوله من وجهة نظر الكفاءة الإنتاجية أو العدالة الاجتماعية في حالة السلع الضرورية، ولاشك أن هذا يسوغ التدخل الحكومي لتصحيح مسار السوق.

أما إذا افترضنا أن القيمة المطلقة لمرونة الطلب السعرية لسلعة ما ثابتة عند مستوى أقل من الواحد وأكبر من الصفر وليكن 0.5، أي أن حـ=0.5- فإن دالة الطلب (6) تأخذ الصيغة التالية:

$$س = \frac{أ}{\sqrt{ث}} \qquad (9)$$

ومن المعادلة (9) نجد أن: ث = $(\frac{أ}{س})^2$ (10)

ومن المعادلة (10) نحصل على دالة الإيراد الكلي بالضرب في س:

$$أك = \frac{أ^2}{س} \quad (11)$$

ويتضح من المعادلة (11) أن الإيراد الكلي في حالة السلعة ذات الطلب غير المرن يتناقص بزيادة الكمية المباعة (س)، ويزداد بتناقص الكمية المباعة، وحيث إن السعر يتناسب عكسيا مع الكمية المطلوبة فإن الإيراد الكلي يتأثر به طرديا في هذه الحالة. ومن ثم فإن الربح يزداد مع رفع السعر وتناقص الكمية المباعة على النحو الذي تم شرحه في حالة الطلب المتكافىء المرونة، وإذا كانت سوق هذه السلعة هي سوق احتكارية فإن الإيراد الحدي (أ ح) يمكن الحصول عليه بمفاضلة المعادلة (11) بالنسبة للكمية فنحصل على:

$$أح = -(\frac{أ}{س})^2 \quad (12)$$

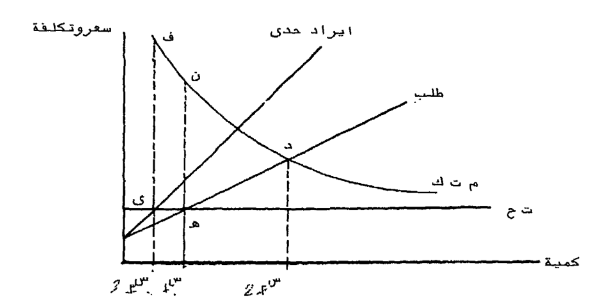
وهو يمثل سالب دالة الطلب الموضحة في المعادلة (10)، ويلاحظ مرة أخرى أنه لاتوجد هناك أي نقطة يتساوى فيها الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، ومن ثم لامجال لتحقيق شرط التوازن التقليدي. ويجد المحتكر في هذه الحالة أن من مصلحته تقليل الانتاج لأقل مستوى ممكن ليحقق أقصى ربح ممكن، ويبيع عند مستوى سعر مرتفع، ومن ثم تتمخض هذه الحالة عن الآثار المتولدة في حالة الطلب المتكافىء المرونة نفسها.

وإذا افترضنا أن الطلب على سلعة ما عديم المرونة، أي أن حـ = صفر فإن الصيغة العامة لدالة الطلب (6) تصبح: س =أ (13)

أي أن الكمية المطلوبة تكون ثابتة عند المستوى أ، ولا تتأثر بتغير الثمن، ويعني هذا أن الإيراد الكلي يتغير بتغير السعر بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، وإذا كانت سوق السلعة ذات الطلب عديم المرونة هي سوق احتكارية فإنه لامجال لتحقق التوازن بالمفهوم التقليدي في هذه السوق حيث إن الإيراد الحدي = ∞. ويلاحظ أنه مع كل رفع في السعر يزداد الربح، وهذا يعتبر حافزا للمنتج المحتكر على رفع السعر بصفة

مطّردة لأقصى مستوى ممكن، مما قد يخل باعتبارات العدالة الاجتماعية على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

أما إذا كانت السلعة محل الاعتبار سلعة دنيا من نوع خاص (جيفن) فإن الطلب عليها يكون موجب الميل، ومن ثم يمكن وصف سوق هذه السلعة كما بالشكل (2). وإذا كانت سوق هذه السلعة سوقا احتكارية فإن التوازن وفقا للمفهوم التقليدي يتحقق عند النقطة ى بالشكل(2). غير أن هذه نقطة توازن غير مستقرة، ولايمكن أن يتحدد الإنتاج على أساسها، وذلك لأن المحتكر يحقق خسارة عن كل وحدة = ف ى، ولذا فإن الحد الأدنى للإنتاج في هذه الحالة هو س$_2$ والذي عنده تختفي الخسائر. ويوجد هناك حافز لدى المحتكر كي يزيد الإنتاج عن س$_2$ لأن الخسارة تتناقص مع زيادة الإنتاج إلى أن تختفي عند النقطة د، ثم يتزايد الربح مع كل زيادة في الإنتاج عن المستوى س$_2$، ويرتفع السعر، وبالرغم من أن زيادة إنتاج سلعة ضرورية مثل هذه يعتبر مرغوبا من وجهة النظر الاجتماعية إلا أن ارتفاع السعر الذي يصاحبه يعتبر أمراً غير مرغوب فيه، وتظهر هنا حاجة لتحديد الأساس الذي يتم وفقا له الإنتاج والتسعير، ومن ثم يوجد مسوغ اجتماعي للتدخل الحكومي.



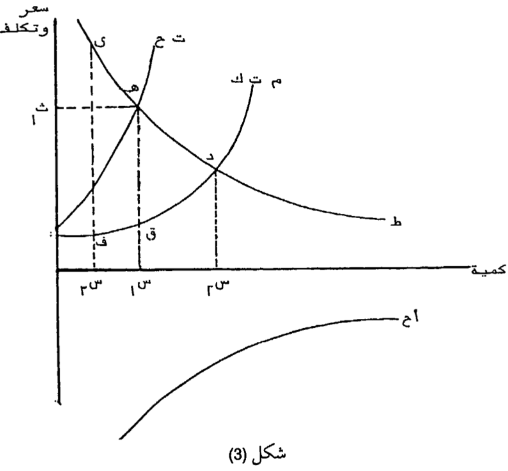
شكل (2)

ونستخلص مما سبق أن ترك أسواق السلع الضرورية حرة دون تدخل حكومي في حالة سيادة ظروف غير تنافسية يؤدي إلى عدم تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، ووجود طاقات عاطلة مما يعتبر هدرا لموارد المجتمع، وزيادة درجة عدم العدالة في توزيع الدخل.

ثانيا: مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالة سوق المنافسة الكاملة: تقرر النظرية الأولى في الرفاهية الاقتصادية أن التخصيص الأمثل للموارد وفقا لمفهوم باريتو يتحقق عندما تسود المنافسة الكاملة في أسواق مختلف السلع والخدمات (Johnson, 1991: 15, 16-68)، ولكن يلاحظ أن هذا ربما لايتحقق في حالة تناقص التكلفة، فبوجه عام يتحقق التوازن في سوق المنافسة الكاملة عندما يتساوى السعر مع التكلفة الحدية، ويحدث هذا في الشكلين (1)، (2) عند النقطة هـ حيث يكون حجم الإنتاج هو $س_1$. غير أن التوازن عند النقطة هـ لايعتبر توازنا مستقرا في الأجل الطويل، حيث تحقق المنشآت العاملة بالسوق خسارة عن كل وحدة منتجة = ن هـ، ولذا فإن هناك حافزا قويا للابتعاد عنه. ومقتضى هذا هو أن ترك سوق المنافسة الكاملة حرة في حالة تناقص التكلفة لايضمن تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، ومن ثم تظهر هناك حاجة لتدخل الحكومة حتى تحفز المنتجين على إنتاج الحجم الذي يتفق مع ظروف التخصيص الأمثل للموارد.

مدى الحاجة الى التدخل الحكومي في ظل ظروف التكلفة المتزايدة: لعل السؤال الذي يثور الآن هو هل تختلف مسوغات التدخل الحكومي في أسواق السلع الضرورية في ظل ظروف التكلفة المتزايدة عنها في ظل ظروف التكلفة المتناقصة؟ وللإجابة على هذا السؤال سوف نفرق بين حالتي أسواق غير المنافسة الكاملة وأسواق المنافسة الكاملة.

أولا: مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالة أسواق غير المنافسة الكاملة: دعنا نفترض أن السلعة الضرورية يتم إنتاجها في ظل ظروف التكلفة المتزايدة كما يتضح بالشكل(3).



شكل (3)

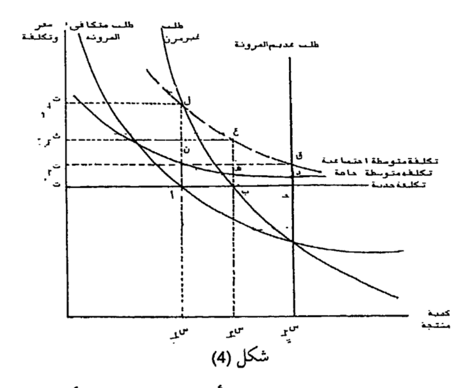
فإذا كانت مرونة الطلب السعرية ثابتة عند مستوى أقل من الواحد (0.5- مثلا)، فإن الإيراد الحدي للمحتكر سوف يكون غالبا كما هو موضح بالشكل (3). ومن ثم لايوجد هناك مجال لتحقق شرط التوازن بالمفهوم التقليدي، ويعتبر حجم الإنتاج س$_2$ هو أقصى حجم إنتاج يقبل المحتكر إنتاجه حيث يتساوى السعر عنده مع التكلفة المتوسطة، غير أن هناك حافزا لدى المحتكر لتقليل الإنتاج عن المستوى س$_2$، حيث يزداد الربح الكلي مع كل انخفاض في الإنتاج حتى يصل لحده الأقصى عند أقل مستوى إنتاج ممكن وليكن س$_3$. ومن ثم فإن ترك السوق حرة في هذه الحالة سوف يؤدي إلى إنتاج أقل كمية ممكنة من السلعة الضرورية وبيعها عند أعلى الأسعار، وبالتالي يوجد هناك مسوغ للتدخل الحكومي لتصحيح مسار السوق الحرة في ظل ظروف تزايد التكلفة مثله في ذلك مثل ظروف تناقص التكلفة لاعتبارات تتعلق بكفاءة التخصيص وعدالة التوزيع.

ثانيا: مدى الحاجة إلى التدخل الحكومي في حالة أسواق المنافسة الكاملة: إذا كانت سوق السلعة الضرورية هي سوق منافسة كاملة فإن التوازن يتحقق عند النقطة هـ بالشكل (3) حيث يتساوى السعر مع التكلفة الحدية، ويمكن للمنتجين في هذه الحالة أن يحققوا أرباحا غير عادية تقدر بالمسافة هـ ق للوحدة، ولكن يلاحظ هنا أنه لاعتبارات اجتماعية قد يكون من الأفضل تحديد الإنتاج عند نقطة تساوي السعر مع التكلفة المتوسطة (د) بدلا من نقطة تساوي السعر مع التكلفة الحدية (هـ)، ذلك لأن هذا يتضمن إنتاج كمية أكبر، والبيع عند سعر أقل، ومن ثمّ لا بد من تدخل الحكومة لتحقيق ذلك، وقد يقال: إن ترك السوق حرة كفيل بجذب منشآت جديدة إلى السوق مما يؤدي إلى زيادة الكمية المنتجة وانخفاض السعر، ولكن هذا التحليل يفترض ثبات العوامل الأخرى وهذا أمر لا يتحقق في الواقع، فمن المعروف أن الطلب على السلع الضرورية يزداد مع مرور الزمن وقد يكون بمعدل أعلى من زيادة العرض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بدلا من انخفاضها.

دور الحكومة في القيام بعمل تصحيحي لقوى السوق: لعل السؤال الذي يثور الآن هو: إذا كان هناك حاجة للتدخل الحكومي في أسواق السلع الضرورية فما المعايير التي يتعين أن تحكم تدخل الحكومة في مثل هذه الحالة؟

يمكن القول بوجه عام إن التدخل الحكومي يرتبط باعتبارات متعلقة إما بالكفاءة الانتاجية، أو بالعدالة الاجتماعية، أو الاكتفاء الذاتي، ولذا يحكمها في هذا التدخل ما يلي: (أ) يجب ألا تقل الكميات المنتجة من السلع الضرورية عن المستوى الذي يتحدد في ظل ظروف التخصيص الأمثل للموارد. (ب) لاعتبارات اجتماعية يجب أن تباع السلع الضرورية بأسعار منخفضة نسبياً لا تزيد على الأكثر عن متوسط التكلفة الكلية. (جـ) يجب أن تحقق المنشآت العاملة في إنتاج السلع الضرورية معدل ربح يساوي معدل الربح الذي كان يمكن الحصول عليه من استثمار نفس حجم رأس المال في أفضل فرصة بديلة، حتى نضمن استمرار استخدام الموارد في هذا المجال بالقدر المطلوب.

وانطلاقا من هذه القواعد يمكن تحديد كيفية التدخل الحكومي في ظل الظروف المختلفة، فإذا افترضنا أن متوسط معدل الربح المحقق في الأنشطة الأخرى البديلة = ر كنسبة من متوسط التكلفة الكلية، فمن الممكن تحديد كيفية التدخل الحكومي أولا في ظل ظروف التكلفة المتناقصة كما يوضح الشكل (4).



شكل (4)

فحتى تضمن الحكومة إنتاج الحجم الأمثل من السلعة يجب أن يتحدد الإنتاج عند نقطة تساوي التكلفة الحِدِّيّة والسعر، أي نقطة تقاطع منحنى الطلب ومنحنى التكلفة الحَدِّيّة. ويتمثل هذا الحجم في س1 في حالة الطلب المتكافىء المرونة، س2 في حالة الطلب غير المرن، وس3 في حالة الطلب عديم المرونة، ويكون السعر الذي يدفعه المستهلك هو السعر ث، وهو السعر الذي يتحدد على أساس التكلفة الحدية، وحتى تشجع الحكومة المنتجين على إنتاج هذه الكميات لابد من دفع إعانة لهم تتكون من جزأين: الجزء الأول لازم لتمكينهم من تغطية متوسط التكلفة الكلية، وهو يساوي الفرق بين متوسط التكلفة الكلية وسعر البيع للجمهور، وهذا يعتبر بمثابة دعم للمستهلك يمكنه من الحصول على السلعة بسعر أقل من تكلفتها المتوسطة، وتساوي هذه الإعانة للوحدة د حـ في حالة الطلب عديم المرونة، ب هـ في حالة الطلب غير المرن، ن أ في حالة الطلب المتكافىء المرونة، ويلاحظ أنه في حالة ظروف التكلفة المتناقصة فإن الدعم الممنوح للمستهلك عن كل وحدة يتناقص كلما زادت ضرورة السلعة المنتجة حيث د حـ < هـ ب < ن أ، ولعل السبب في ذلك هو أن الكمية المنتجة من السلعة الأكثر ضرورة تكون أكبر من الكمية المنتجة من السلعة الأقل ضرورة عند نفس مستوى السعر (قارن دوال الطلب 13,9,8) مما يمكن

من إنتاجها عند تكلفة أقل وبالتالي تنخفض الحاجة لدعم الحكومة. أما الجزء الثاني من الإعانة الذي يتعين دفعه للمنتج يساوي النسبة ر من متوسط التكلفة الكلية والتي تتحدد على أساس متوسط معدل الربح في إنتاج السلع الأخرى، وهذه الإعانة تعتبر دعماً للمنتج لتحول دون تحوُّل الموارد من إنتاج السلع الضرورية إلى غيرها من السلع، وهي تتمثل في ق د، ع هـ، ل ن في الشكل (4)، ويلاحظ أنها تقل قيمتها كلما زادت ضرورة السلعة حيث ق د < ع هـ < ل ن، ولعل السبب في ذلك هو تناقص التكلفة المتوسطة كلما زاد الإنتاج، ومن ثَمَّ انخفاض قيمة الدعم المقابلة لنسبة ثابتة (ر) من التكلفة، وبإضافة دعم المنتج إلى التكلفة المتوسطة الخاصة نحصل على التكلفة المتوسطة الاجتماعية (وهو المنحنى الذي يصل بين النقاط ق، ع، ل). ويلاحظ هنا أن إجمالي الدعم مقابل كل وحدة منتجة يتناقص كلما زادت ضرورة السلعة للمستهلك في ظل ظروف التكلفة المتناقصة حيث ق حـ < ع ب < ل أ بالشكل (4)، ويسمى السعر الذي يحصل عليه المنتج بالسعر التشجيعي، وهو يتمثل في ث $_1$، ث$_2$، ث$_3$ في الحالات المختلفة.

ومما سبق يتضح أنه في ظل ظروف التكلفة المتناقصة يتعيَّن أن تسعى الحكومة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية؛ وذلك لأن زيادة الانتاج يصاحبها انخفاض في تكلفة الانتاج المحلية، ومن ثَمَّ فإن الكمية المنتجة محليا يجب أن تساوي الكمية المطلوبة عند سعر المستهلك الذي يتحدد على أساس التكلفة الحدّيّة، أي أن نقطة الإنتاج يجب أن تنطبق على نقطة الاستهلاك كما هو الحال عند النقاط أ، ب، حـ في الشكل (4).

ومن ناحية أخرى فإن السعر التشجيعي الأمثل الذي يجب أن يحصل عليه المنتج (ث ح) يساوي:

ث ج = م ت ك (أ + ر) (14)

كما أن الدعم الكليّ الأمثل للوحدة المنتجة والمستهلكة (د ك) = السعر التشجيعي الأمثل . التكلفة الحدية:

د ك = ث ج − ت ح (15)

ويتمثل دعم المستهلك (د س) في الفرق بين التكلفة المتوسطة والتكلفة الحدية أي:

د س = م ت ك – ت ح (16)

ويتمثل دعم المنتج (د ج) في الفرق بين السعر التشجيعي والتكلفة المتوسطة أي:

د ج = ث ج ـ م ت ك (17)

وإذا رمزنا للدعم الفعلي للوحدة المنتجة والمستهلكة بالرمز (د ف) فإن نسبة الإسراف (أو التقصير) في الدعم الحكومي تساوي:

$$\text{نسبة الإسراف الكلي} = \frac{\text{د ف - د ك}}{\text{د ك}} = (\text{ق} - 1) \qquad (18)$$

حيث إن ق تشير إلى نسبة الدعم الفعلي إلى الدعم الأمثل، كما أن نسبة الإسراف (التقصير) في دعم المستهلك تساوي:

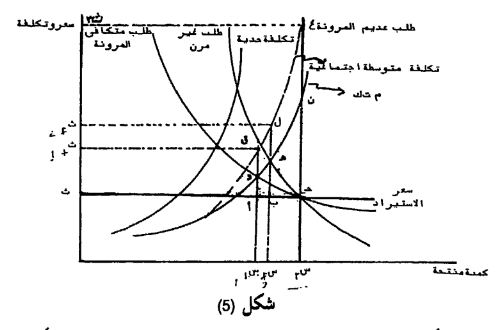
$$= \frac{\text{سعر المستهلك – التكلفة الحدّيّة}}{\text{التكلفة الحدّيّة}} = (\text{ق س} - 1) \qquad (19)$$

حيث إن ق س = نسبة سعر المستهلك إلى التكلفة الحدّيّة. كما أن نسبة الإسراف (التقصير) في دعم المنتج تساوي:

$$= \frac{\text{السعر الفعلي للمنتج – السعر التشجيعي الأمثل}}{\text{السعر التشجيعي الأمثل}} = (\text{ق ج} - 1) \qquad (20)$$

حيث ق ج تمثل نسبة سعر المنتج الفعلي إلى السعر التشجيعي الأمثل، وفي حالة أن تكون ق س <1 أو ق ج > 1 يكون هناك إسراف في دعم المستهلك والمنتج على التوالي، والعكس صحيح. أما في ظل ظروف التكلفة المتزايدة فإن التدخل الحكومي يمكن تحديد كيفيته كما بالشكل (5)، وبوجه عام لا يتعين أن يتحمل المستهلك التكاليف الإضافية الناجمة عن عدم كفاءة المنتج؛ ولذا إذا كان سعر استيراد السلعة الضرورية أقل من تكلفة إنتاجها محليا يتعين أن يحدد السعر الذي يدفعه المستهلك عند مستوى يساوي سعر الاستيراد على الأكثر، والعكس صحيح إذا كانت التكلفة المحلية أقل من سعر الاستيراد، فإذا افترضنا أن سعر استيراد السلعة الضرورية هو ث كما هو موضح بالشكل (5) فإن هذا يكون هو السعر الذي يتعين أن يدفعه المستهلك على الأكثر.

ولأغراض اجتماعية قد يكون الإنتاج عند نقطة تقاطع الطلب مع التكلفة



شكل (5)

المتوسطة أفضل منه عند نقطة تقاطع الطلب مع التكلفة الحدّيّة، وذلك لأن المبدأ الأول يرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي في حالة السلع الضرورية بالمقارنة مع المبدأ الثاني؛ ولذا قد يكون من المرغوب اجتماعيا تحديد الإنتاج المحلي عند النقاط د، هـ، ن عل التوالي بالشكل (5) وفقا لمرونة الطلب للسلعة، ولما كانت نقطة الاستهلاك في الحالات الثلاث عند السعر ث هي جـ، فإن نسبة الاكتفاء الذاتي تبلغ $\frac{س_1}{س_3}$، $\frac{س_2}{س_3}$، $\frac{س_3}{س_3}$ على التوالي، أما عن الإعانة التي يتعيّن أن تدفعها الحكومة للمنتج المحلي فهي تتكون من جزأين: الأول يساوي الفرق بين متوسط التكلفة الكلية وسعر البيع للجمهور (سعر الاستيراد)، وهو لازم لتعويض عدم كفاءة المنتج المحلي مقارنة بالمنتج الأجنبي، ويساوي هذا الجزء أد، ب هـ، جـ ن على التوالي، ويلاحظ أنه كلما زادت ضرورة السلعة زاد هذا الجزء من الإعانة في ظل (5)بالشكل أ د، ولعل السبب هو أن الكمية > هـ ب > ظروف تزايد التكلفة حيث ن حـ المنتجة من السلعة الأكثر ضرورة تكون أكبر منها في حَالة السلعة الأقل ضرورة، ولذا فإن تكلفة الوحدة في الأُولى تكون أعلى منها في الثانية.

أما الجزء الثاني من الإعانة فهو يتمثل في النسبة ر من التكلفة المتوسطة، والتي تمثل معدل الربح الذي يتعيّن أن يحصل عليه المنتج مقابل استمراره في إنتاج السلعة الضرورية، ويتمثل هذا الجزء في د ق، هـ ل، ن ع بالشكل (5)، ويلاحظ أنه يزداد كلما زادت ضرورة السلعة لتزايد التكلفة، ومن ثَمَّ كلما زادت ضرورة السلعة زاد

مقدار الدعم المدفوع للمنتج في ظل ظروف تزايد التكلفة حيث ع ح > ل ب > ق أ بالشكل (5). وتسمى الأسعار ث$_1$، ث$_2$، ث$_3$ بالأسعار التشجيعية، وبتوصيل النقاط، ق، ل، ع نحصل على منحنى التكلفة المتوسطة الاجتماعية.

ومما سبق يتضح أنه في ظل ظروف التكلفة المتزايدة ربما لا يتحقق الاكتفاء الذاتي في جميع الحالات، فكلما قلت ضرورة السلعة قلت نسبة الاكتفاء الذاتي، والعكس صحيح، ويتحدد السعر التشجيعي الأمثل للمجتمع بالطريقة نفسها الموضحة في المعادلة (14) سابقا، كما أن الدعم الكلي الأمثل للوحدة المنتجة والمستهلكة = السعر التشجيعي الأمثل ـ سعر الاستيراد.

د ك = ث ج ـ ث م (21)

حيث: ث م = سعر الاستيراد

وإذا كان الدعم الحكومي الفعلي للوحدة = د ف فإن نسبة الإسراف (أو التقصير في الدعم) = $\frac{\text{د ف}}{\text{د ك}} - 1$ كما سبق أن أوضحنا.

تقويم سياسات الدعم الحكومي للسلع الضرورية: يؤثر التدخل الحكومي في أسواق السلع الضرورية على كل من توزيع الدخل وتخصيص الموارد ونسبة الاكتفاء الذاتي (Baumol, 1983: 13-15)، ولذا يتعين تقويم سياسات التدخل الحكومي عن طريق تحليل الآثار التي تحدثها على كل من هذه الأهداف الثلاثة، ويلاحظ في هذا الصدد أن التدخل الحكومي في أسواق السلع الضرورية لا يقتصر فقط على الدول النامية، وإنما يوجد أيضا في الدول المتقدمة، وإن كانت أساليب التدخل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن سلعة إلى أخرى.

(أ) التدخل الحكومي في دول متقدمة: من أهم مجالات التدخل الحكومي بالدول المتقدمة القطاع الزراعي، وليس أدل على ذلك من السياسة الزراعية للجماعة الأوروبية، والتي تحتوي على خمسة عناصر أساسية هي: (1) فرض رسوم متغيرة على الواردات الزراعية لحماية الزراعة المحلية، وتتضمن سياسة الحماية هذه تحديد سعر محليّ لكل منتج من المنتجات الزراعية على أن يتم حساب الضريبة التي تفرض على الواردات يوميا، بحيث تساوي الفرق بين سعر الاستيراد والسعر المحلى المحدد. (2) فرض حصص استيراد أو حصص تصدير اختيارية لبعض المنتجات مثل اللحم البقري والكسافا.(3) ضرورة الحصول على ترخيص حكومي قبل الإقدام على استيراد أي

منتجات زراعية.(4) استعداد الحكومات لشراء أيّ كميات من المنتجات الزراعية المحلية عند الأسعار المعلنة مع تحمل تكاليف تخزينها، أو تصديرها، أو تدميرها. (5) منح إعانة للمصدرين حتى يتمكنوا من تصريف الفائض من.إنتاجهم عند أسعار منخفضة في الأسواق العالمية (Knudsen, 1990: 33; Harris, 1983: 35-60). ومن الملاحظ أن حكومات الجماعة الأوروبية أعطت هدف الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية الأولوية المطلقة حيث اتبعت سياسة من شأنها تشجيع الإنتاج المحلي، وترشيد الاستهلاك المحلي، وعرقلة الاستيراد من الخارج. ولقد نجحت في تحقيق ذلك الهدف بدرجة كبيرة كما يوضحه الجدول (3).

جدول (3)

نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية بدول الجماعة الأوربية (1960 - 1985)

السلعة	1960 -1984	1985
الحبوب	84	127
الزبد	94	113
اللحم البقري	97	108

Source: Knudesen and others, 1990: 33.

ولقد تضمنت هذه السياسة الزراعية منح إعانة للمنتجين الزراعيين في دول الجماعة الأوروبية بلغت نسبتها بـ 46% من الإنفاق على الإنتاج الزراعي عام 1988 وفرض ضريبة على المستهلكين قدرت نسبتها بـ 51% من الإنفاق الاستهلاكي في العام نفسه، ومن ثَمَّ ترتب على مثل هذه السياسة إعادة تخصيص الموارد في صالح السلع الزراعية الضرورية. غير أن هذه السياسة ترتب عليها آثار توزيعية سيئة؛ حيث أدَّت إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة التي تنفق نسبة كبيرة من دخلها على السلع الضرورية، كما أدت إلى إعادة توزيع الدخل في صالح المنتجين الزراعيين وفي غير صالح منتجي السلع الأخرى، ولقد قُدِّرت الخسارة الصافية التي تَحَمَّلها المجتمع الأوروبي نتيجةً لهذه السياسة بحوالي 24 بليون دولاراً أوروبياً في السنة، ويمثل هذا المبلغ الفرق بين منافع المنتجين الزراعيين من ناحية وخسائر المستهلكين ودافعي الضرائب من ناحية أخرى (Knudesen, 1990: 39)، ويتضح مما سبق أن

التدخل الحكومي قد تجاوز الحد الأمثل نظرا لأنه لم يتوقف عند مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الضرورية وإنما تعداه لتحقيق فائض للتصدير، ومن ثَمَّ فإن مبلغ الخسارة السابق يمثل التكلفة التي تَحَمَّلَها المجتمع الأوروبي مقابل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق فائض للتصدير. ومن مظاهر التدخل الأخرى سياسة وضع حَدّ أقصى للسعر أو لمعدل الربح التي تنتهجها بعض دول الجماعة الأوروبية في سوق الأدوية باعتبارها سلعاً ضرورية، فهناك ثلاثة مداخل لتسعير الأدوية في دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC وهي: (التسعير وفقا لمعدّل ربح مُقَنّن من قبل الحكومة)، وتتبع هذا الأسلوب المملكة المتحدة، (ووَضْعُ حَدّ أقصى للسعر) وتتبع هذا الأسلوب فرنسا وإيطاليا ولكسمبرج واليونان وأيرلندا، والتسعير وفقا لقوى السوق الحر، وتتبع هذا الأسلوب المانيا الغربية وهولندا والدانمارك (Schellhaas, 1983: 154-157).

وفيما يتعلق بإنجلترا، فمن المعروف أن معدل الربح في صناعة الأدوية بها أعلى من متوسط معدل الربح بالصناعات الأخرى؛ وذلك نظراً لما يولده البحث والتطوير R&D من اختراعات وتطويرات مستمرة في هذا المجال، بالإضافة إلى أنها صناعة تتصف بمنافسة القلة، ولكي تحد من أسعار الأدوية بالداخل تدخلت الحكومة بوضع حد أقصى لمعدل الربح بحيث لا يفوق متوسط معدل الربح بالصناعات الأخرى، ومن ثم فإن السعر يتحدد على أساس التكلفة مضافاً إليها معدل ربح يساوي المتوسط السائد في الصناعات الأخرى، ويلاحظ أن هذه السياسة تخدم الهدف التوزيعي حيث تسمح بتقديم الأدوية لأفراد الشعب بأسعار منخفضة نسبياً، ولا تضر بهدف التخصيص في الأجل القصير طالما أنها لا تؤدي لارتفاع معدلات الأرباح في الصناعات الأخرى عنها بصناعة الأدوية، غير أنها قد تضر بأنشطة البحث والتطوير في الأجل الطويل نظراً لحاجة هذه الأنشطة لمعدلات ربح مرتفعة تعوض درجة المخاطرة العالية التي تتصف بها، ويلاحظ أن نسبة دعم المستهلك هنا تساوي معدل ربح صناعة الأدوية قبل التدخل الحكومي ناقصاً منه متوسط معدل الربح في الصناعات الأخرى. كما أن السعر التشجيعي الفعلي يساوي السعر التشجيعي الأمثل.

وبالنسبة لفرنسا فإنها تضع حداً أقصى لأسعار الأدوية الجديدة بعد ما يتم فحصها بواسطة لجنة متخصصة، وتأخذ هذه الأسعار في الحسبان تكلفة الإنتاج ومعدل التضخم، ويتم التمييز في هذا الصدد بين الحالات التالية:. (أ) إذا كان الدواء الجديد لا يتضمن أي تقدم بالمقارنة مع البدائل الموجودة، لا يسمح بطرحه في السوق إلا إذا كان

سعره أقل من سعر البديل الموجود في السوق. (ب) إذا كان الدواء الجديد يتضمن تقدماً علاجياً يسمح له بأن يطرح في السوق بسعر أعلى من أسعار بدائله، بحيث تتناسب علاوة السعر مع التقدم العلاجي. (جـ) إذا تم تقديم منتج جديد ذي نوعية أفضل من بدائله، أو بنفس النوعية ولكن بسعر أقل، فإن الترخيص الذي تم منحه للبدائل السابقة يلغى.

ويلاحظ أن هذه السياسة تخدم أولا الهدف التوزيعي حيث تضع حداً أقصى للأسعار لا يتعين أن تتجاوزه، وتمنح أفضلية دائماً للأدوية ذات السعر الأقل مع المحافظة على النوعية، ومن ناحية أخرى فإنها تساعد على زيادة كفاءة الموارد المستخدمة في مجال صناعة الأدوية، فكل الأدوية التي تظهر لها بدائل ذات نوعية أفضل أو تكلفة أقل مع الاحتفاظ بالنوعية نفسها، تسقط من قائمة الأدوية المعروضة في السوق، كما أن كل الأدوية الجديدة التي تنطوي على تحسن في النوعية يسمح لها بعلاوة سعرية تتناسب مع هذا التحسن في النوعية، وهذا من شأنه أن يحفز دائماً على تقديم أدوية جديدة، غير أن وضع حد أقصى لأسعار الأدوية في الداخل قد يحد من الجهود المبذولة في مجال البحث والتطوير بصناعة الأدوية في الأجل الطويل.

ويلاحظ أن التدخل الحكومي بهذه الدول في سوق الأدوية كان قد وصل لدرجات كبيرة، ويتضح هذا من مقارنة الأسعار المحددة من قبل الحكومات في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا بتلك الأسعار الحرة بألمانيا الغربية كما أوضحتها بعض الدراسات، فلقد اتضح أن التدخل الحكومي يتضمن دعماً للمستهلك يتراوح بين 23.6٪ من السعر (دراسة Keil عن ايطاليا)، 48٪ (دراسة Cooper عن فرنسا). غير أن الذي يمول هذا الدعم هو المنتج وليس الحكومة (Schellhaass, 1983: 157).

(ب) التدخل الحكومي في دول نامية: يبدو أن التدخل الحكومي في كثير من الدول النامية يتجه بوجه عام نحو منح إعانة لاستهلاك السلع الضرورية، وفرض ضريبة على إنتاجها، ولقد أثبتت دراسات عديدة أجريت للبنك الدولي على بعض الدول النامية صدق هذا الادعاء، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة أجريت عن سياسات التسعير في الزراعة بالأرجنتين (Sturzengger, 1990)، ودراسة مماثلة أجريت عن المغرب (Tuluy & Salinger, 1989)، ودراسة ثالثة أجريت عن مصر (Delthier, 1989)، وغيرها من دراسات، وسوف يتم التركيز في هذا القسم على تقويم الدور الحكومي بمصر في دعم استهلاك وإنتاج السلع الضرورية كنموذج للدول النامية. ويلاحظ أن الحكومة المصرية قد دأبت على استخدام أساليب عدة، منها المباشر،

ومنها غير المباشر للتأثير في إنتاج واستهلاك السلع الزراعية الضرورية، ومن بين هذه الأساليب إلزام المزارعين بتسليم حصص محددة من بعض المحاصيل وفقا لاسعار محددة، وتقديم بعض المدخلات الزراعية بأسعار مدعمة للمزارعين، وبيع المنتجات الضرورية للمستهلكين بأسعار مدعمة، وتحديد أسعار الصرف عند مستويات تختلف عن مستوى السوق الحر، واتباع سياسات تجارية تؤثر على الصادرات والواردات الزراعية، ويمكن قياس أثر التدخل الحكومي في إنتاج واستهلاك السلع الضرورية الزراعية باستخدام ما يسمى بمعدل الحماية الاسمى، حيث:

معدل الحماية الاسمى[3] = سعر المنتج (أو سعر المستهلك) ـ سعر الحدود / سعر الحدود (border price) (22)

وإذا كان معدل الحماية الاسمى للمستهلك < صفر فهذا يعني أن هناك إعانة للمستهلك، وإذا كان أكبر من الصفر فإن هذا يعني أن هناك ضريبة صريحة أو ضمنية على المستهلك. ومن ناحية أخرى إذا كان معدل الحماية الاسمى للمنتج < صفر فهذا يعني أنه يخضع لضريبة صريحة أو ضمنية،والعكس صحيح.

أما معدل الحماية الفعال فهو يأخذ في الحسبان تأثير السياسات الحكومية ليس فقط على أسعار المخرجات ولكن أيضا على أسعار المدخلات الزراعية، أي أنه يحدد الأثر الصافي للسياسات الحكومية على القيمة المضافة الزراعية، ومن ثم فإن:

معدل الحماية الفعال =

القيمة المضافة في ظل التدخل - القيمة المضافة في ظل عدم التدخل / القيمة المضافة في ظل عدم التدخل (23)

ويلاحظ أنه إذا كان هذا المعدل سالباً فإن هذا يعني أن المزارعين يخضعون لضريبة صافية والعكس صحيح (Tuluy, 1989: 65-74)، ويوضح الجدول (4) مدى التدخل الحكومي في إنتاج واستهلاك السلع الضرورية في مصر خلال الفترة (1985-1964).

جدول (4)
معدل الحماية الاسمي والفعال لمنتجي ومستهلكي بعض السلع الضرورية في مصر (1964-1985)

التأثير	معدل الحماية الاسمي والفعال للمنتجين						معدل الحماية الاسمي للمستهلكين		
	1964-1972		1973-1979		1980-1985		1960-1972	1973-1979	1980-1985
	اسمي	فعال	اسمي	فعال	اسمي	فعال			
1- المباشر*:									
قمح	-21	-6	-27	-22	-3	-38	-1	-54	-69
ذرة	-7	-12	-12	-3	-10	-3	-17	-1	-23
أرز	-47	-54	-64	-58	-39	-46	-16	-54	-55
1- الكلي**									
قمح	-27	-35	-42	-44	-55	-63	-32	-63	-81
ذرة	-30	-35	-28	-24	-36	-36	-12	-22	-46
أرز	-64	-69	-74	-78	-65	-70	-38	-65	-70

Source: Deither, 1991: 34.

* يشير إلى تدخل الحكومة بصورة مباشرة في تحديد الأسعار.
** يتضمن التأثير المباشر مضافاً إليه التأثير غير المباشر، حيث يشير الأخير إلى تأثير تحديد سعر الصرف عند مستوى يختلف عن السعر الحر، بالإضافة إلى تأثير السياسات التجارية.

وبفحص جدول (4) نتوصل إلى بعض النتائج أهمها: (1) يشير معدل الحماية السالب للمنتجين إلى أن إنتاج السلع الضرورية الزراعية في مصر كان يخضع لضريبة صافية طوال الفترة 1964-1985 على الأقل، وأن هذه الضريبة وصلت إلى معدلات مرتفعة قدرت بنسبة 70٪ في حالة الأرز، و63٪ للقمح، و36٪ للذرة خلال الفترة 1980-1985 (معدل الحماية الفعال للتأثير الكلي)، يلاحظ أن هناك تناسباً طردياً بين معدل الضريبة ودرجة ضرورة السلعة مقاسة بمرونة الطلب السعرية، فالأرز أكثر السلع خضوعاً للضريبة، ثم القمح، ثم الذرة. ويتضح أيضا أن الاتجاه العام لهذه الضريبة كان في تزايد مستمر عبر الزمن، وبخاصة عندما نأخذ التأثير الكلي في الحسبان (2) كما يشير معدل الحماية السالب للمستهلكين إلى أن الحكومة كانت تدعم استهلاك السلع الضرورية، ولقد وصل معدل الدعم إلى مستويات مرتفعة حيث بلغ 70٪ من سعر الحدود في حالة الأرز و81٪ للقمح و46٪ خلال الفترة 1980-1985. وقد ظل معدل الدعم الممنوح للأرز أعلى منه للقمح أعلى منه للذرة خلال الفترة 1960-1979 إلى أن انخفض عن معدل دعم القمح خلال الفترة 1980-1985، ومن ثم يمكن القول بوجه عام: إن هناك تناسباً طردياً بين معدل الدعم ودرجة ضرورة السلعة، كما يلاحظ

أن الاتجاه العام لدعم استهلاك السلع الضرورية كان في تزايد عبر الزمن. (3) وبمقارنة معدل الضريبة على المنتجين بمعدل دعم المستهلكين نجد أن الأخير أكبر من الأول بوجه عام، مما يعني أن الحكومة قد بالغت بدرجة كبيرة في دعمها لاستهلاك السلع الضرورية.

ولعل السؤال الذي يبرز الآن ما هو تأثير هذا التدخل الحكومي على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة؟ إذا أخذنا أولا هدف الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية نجد أن السياسة الحكومية في مصر ساعدت على انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع عبر الزمن، وتشير البيانات في هذا الصدد إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي كانت 182٪ من الأرز، و55٪ من القمح، و97٪ من الذرة عام 1970، ثم انخفضت إلى 101٪ و23٪ و66٪ على التوالي عام 1985 (Deither, 1989: 102)، ويلاحظ في هذا المجال أن الحكومة قد أسرفت في دعم استهلاك السلع الضرورية، وإذا اعتبرنا سعر الحدود هو السعر الذي يتعين أن يدفعه المستهلك فإن معدل الحماية الاسمى للمستهلك يمثل نسبة الإسراف في الدعم الحكومي للاستهلاك وهي نسبة وصلت 81٪ في حالة القمح و46٪ للذرة و70٪ للأرز (التأثير الكلي) خلال الفترة (1980-1985)[4]. ولقد أدى الدعم الكبير لاستهلاك السلع الضرورية في بعض الحالات إلى سوء استخدام هذه السلع، فنتيجة لرخص أسعار القمح والخبز بدرجة كبيرة كان الأفراد يقومون باستخدامها كأعلاف للحيوانات، الأمر الذي أدى لارتفاع متوسط استهلاك الفرد من القمح في مصر إلى مستوى 200كجم عام 1988 وهو مستوى أعلى بكثير من المستوى العالمي 100-122 كجم سنوياً[5].

وفي محاولة من الباحث لقياس العلاقة بين الإسراف في الدعم والإسراف في الاستهلاك قام بتقدير العلاقة بين الزيادة في استهلاك الفرد المصري من القمح عن المتوسط العالمي (S_c) والدعم الضمني والصريح للكيلو جرام المستهلك (S_i)، فجاءت النتيجة على النحو الموضح بالجدول (5).

ويتضح من الجدول (5) أن هناك علاقة جوهرية بين الدعم والإسراف في الاستهلاك، ومن ناحية أخرى فقد قصرت الحكومة في دعم منتجي السلع الضرورية، وإذا كنا نعتبر أن السعر التشجيعي الذي يتعين أن يحصل عليه المنتجون يساوي على الأقل سعر الحدود فإن الحد الأدنى لمعدل التقصير في دعمهم يساوي معدل الحماية الفعال، والذي وصل 62٪ في حالة القمح، 36٪ في حالة

الذرة، 70٪ في حالة الأرز خلال الفترة 1980-1985 (التأثير الكلي)، ولقد أدت هذه السياسة إلى انكماش حجم الإنتاج من السلع الضرورية نظراً لما تسببت فيه من تعرض المنتجين المحليين إلى منافسة حادة من قبل المنتجين الأجانب، وتقليل مقدرتهم على المواجهة، يضاف إلى ذلك أن معدلات الربح التي تسمح بها هذه الأسعار المنخفضة التي يحصل عليها المنتجون أقل بكثير من معدلات الربح التي يمكن تحقيقها عند التحول لمحاصيل أخرى لا تتدخل الحكومة في تسعيرها كالخضراوات مثلا أو البرسيم، ولاشك أن مثل هذه السياسة أدت لانخفاض حجم إنتاج هذه المحاصيل بدرجة كبيرة عن المستوى الذي كان يمكن أن يسود في ظل التخصيص الأمثل للموارد، ويوضح الجدول (6) نسبة الانخفاض في الإنتاج من السلع الضرورية الراجعة لهذه السياسة الحكومية المتحيزة.

جدول (5)

العلاقة بين الإسراف في استهلاك القمح والدعم

1970-1985

المتغير التابع	المتغير المستقل	قيمة المعلمة	إحصائية t	معدل التحديد المعدل Adj R^2
S_o = الزيادة في استهلاك الفرد من القمح عن المتوسط العالمي (120 كيلو تقريباً).	الحد الثابت = قيمة دعم الكيلو جرام المستهلك بالجنيه	14.16 *279.16	2.826 6.838	75%
K = نسبة الزيادة في استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي من المتوسط نفسه	S_2= نسبة دعم الكيلو جرام من سعر المستهلك	9.95 0.0907	1,893 5,615	67%

* تعني هذه النتيجة أن كل زيادة في دعم الكيلو بقرش يصاحبها زيادة في الاستهلاك بـ 2.8 كيلوجرام

ويتضح من الجدول (6) أن نسبة الانخفاض في الانتاج وصلت في بعض الحالات ما يقرب من 20٪ في بعض السنوات بالأجل الطويل كما في حالة القمح، ومن ثم فإن التدخل الحكومي في إنتاج واستهلاك السلع الضرورية ساعد على سوء تخصيص الموارد من ناحية وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من ناحية أخرى.

جدول (6)

تأثير التدخل الحكومي في تحديد أسعار المنتجين على حجم إنتاج السلع الزراعية الضرورية في مصر (1970 - 1985)٪

السلعة	السنة	التأثير المباشر		التأثير الكلي	
		في الأجل القصير	في الأجل الطويل	في الأجل القصير	في الأجل الطويل
الارز	1970	-10.7	-12.43	-11.54	-13.13
	1980	-8.2	-9.26	-13.3	-15.78
	1985	-8.05	-10.11	-13.2	-14.51
القمح	1970	-0.44	-9.82	5.26	-10.5
	1980	-6.4	-5.47	-9.05	-15.7
	1985	-6.7	-9.73	-15.5	-19.9
الذرة	1970	-1.69	-1.69	-5.07	-6.81
	1980	-1.13	-1.13	-3.34	-3.42
	1985	-1.25	-1.25	-8.58	-8.62

Source: Deither, 1991: 193 - 200.

ويتضح من المناقشة السابقة أن الحكومة قد غلبت الهدف التوزيعي على هدفي الاكتفاء الذاتي والتخصيص الأمثل للموارد، فلقد وجهت سياساتها لتوفير السلع الضرورية بأسعار منخفضة خاصة لسكان الحضر، ولقد قدرت منظمة الفاو مبلغ التحويلات من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى بسبب السياسة الحكومية بـ 580 مليون جنيه عام 1980 (FAO, 1989:33)، واشارت بعض الدراسات إلى ان السياسة الحكومية تسببت في انخفاض الصادرات الزراعية بمقدار 945 مليون دولار تقريبا عام 1985 وهو ما يمثل 25٪ من حصيلة الصادرات الكلية (Deither, 1991:51)، ومثلت قيمة التحويلات من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى بسبب السياسة الحكومية 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي تقريبا خلال الفترة 1973 - 1979 6.5٪ خلال الفترة 1980 - 1985.

نتائج البحث: يمكن تلخيص أهم نتائج البحث في النقاط التالية: ـ (1) تعرف السلع الضرورية بأنها تلك السلع التي لا يمكن ان يتحدد إنتاجها بناءً على مبدأ تعظيم الربح التقليدي إما لاعتبارات تتعلق بكفاءة التخصيص أو عدالة التوزيع، ويعتبر هذا المفهوم أشمل من المفهوم التقليدي الذي يعرف السلع الضرورية بأنها تلك السلع التي تقل مرونة طلبها الدخلية عن الواحد، حيث ينتهي التعريف الجديد إلى أن هناك سلعا ضرورية قد تزيد مرونة طلبها الدخلية عن الواحد.

(2)يعتبر التدخل الحكومي في اسواق السلع الضرورية لازما لتحقيق كفاءة التخصيص وعدالة التوزيع والاكتفاء الذاتي وتختلف مسوغات هذا التدخل باختلاف هيكل السوق واختلاف ظروف التكلفة واختلاف درجة ضرورة السلعة. ففي حالات غير المنافسة الكاملة نجد أن ترك السوق حرا سواء في ظل التكلفة المتناقصة أو التكلفة المتزايدة يترتب عليه: ـ

(أ) عدم إمكانية تحديد إنتاج السلع الضرورية على أساس مبدأ تعظيم الربح التقليدي.

(ب) إنتاج أقل كمية ممكنة من السلع الضرورية، وبيعها عند أعلى سعر ممكن مما يتناقض مع مبدأ التخصيص الأمثل للموارد،ومبدأ عدالة توزيع الدخل.

(جـ) وجود طاقات عاطلة بالمنشآت المنتجة مما يعتبر نوعا من تبديد الموارد.

3 ـ أما في حالة المنافسة الكاملة فنجد أن تدخل الحكومة يعتبر ضرورة في ظل ظروف تناقص التكلفة المتوسطة لحفز المنتجين على إنتاج الحجم الذي يتسق مع مبدأ التخصيص الأمثل للموارد، ذلك لأن ترك السوق حرة يؤدي لانخفاض حجم الانتاج عن هذا المستوى، كما يعتبر ضرورة في ظل ظروف التكلفة المتزايدة لحفز المنتجين على زيادة الإنتاج، والعمل على تخفيض الأسعار (التي تعتبر مرتفعة لحد ما) لمستويات تقتضيها العدالة الاجتماعية.

4 ـ كلما زادت ضرورة السلعة للجمهور قل مقدار الدعم الذي يتعين على الحكومة دفعه عن كل وحدة منتجة ومستهلكة في ظل ظروف تناقص التكلفة، أما في ظل ظروف التكلفة المتزايدة، فكلما زادت ضرورة السلعة زاد مقدار الدعم الذي يتعين علي الحكومة دفعه عن كل وحدة منتجة ومستهلكة.

5 ـ تؤدي المبالغة في تحقيق هدف عدالة التوزيع عن طريق الإسراف في دعم استهلاك السلع الضرورية إلى سوء استهلاكها، الأمر الذي يترتب عليه توسيع الفجوة

بين الكميات المستهلكة والكميات المنتجة منها وهذا من شأنه أن يزيد الضغط على احتياطيات المجتمع من العملات الاجنبية ويحد من سرعة تنفيذ برامج التنمية. وتعتبر السياسة التي انتهجتها الحكومة المصرية أصدق دليل على ذلك.

6 ـ يترتب على التقصير في دعم منتجي السلع الضرورية انكماش حجم إنتاج هذه السلع عن مستوى التخصيص الأمثل وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي منها، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض المقدرة على تصدير بعض هذه السلع كما حدث في الأرز بمصر، وزيادة الحاجة لاستيراد البعض الآخر كما حدث في كل من القمح والذرة، ولا شك أن هذه سياسة تزيد من الضغط على الاحتياطيات المتوافرة من العملات الاجنبية، وتحد من سرعة تنفيذ برامج التنمية.

7 ـ يترتب على الإسراف في دعم منتجي السلع الضرورية على حساب مستهلكيها مزيد من سوء توزيع الدخل وخاصة في غير صالح الطبقات الفقيرة التي تنفق النسبة الكبرى من دخولها على السلع الضرورية، يضاف إلى ذلك حدوث خسارة صافية للمجتمع ككل ترجع إلى كون المنافع المحققة من قبل منتجي السلع الضرورية كثيرا ما تكون أقل من المنافع المضحي بها من قبل مستهلكي السلع ودافعي الضرائب، ويتأكد هذا أكثر في حالة أن تمثل الطبقات الفقيرة النسبة الكبرى من هاتين الطائفتين الأخيرتين، ولقد اتضح هذا من تأثير السياسة الزراعية بدول الجماعة الأوربية.

8 ـ تتمثل سياسة الدعم المثلي في تلك السياسة التي: ـ (أ) تضمن للمنتج معدل ربح يساوي على الأقل المعدل السائد في الاستخدامات البديلة في المتوسط. (ب) تضمن للمستهلك الحصول على الحد الأدنى الضروري من السلعة وفقا للسعر الأقل، إما سعر الحدود وإما متوسط التكلفة المحلية.

وتعتبر هذه السياسة هي الأكثر قدرة على تحقيق التوازن بين أهداف الاكتفاء الذاتي والتخصيص الأمثل والعدالة الاجتماعية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك سياسة التدخل الحكومي لبعض دول الجماعة الأوربية في سوق الدواء.

9 ـ تتحدد درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية بظروف التكاليف ودرجة ضرورة السلعة، فيفضلّ تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل من السلع الضرورية التي يخضع إنتاجها لظروف التكلفة المتناقصة، كما يفضل زيادة درجة الاكتفاء الذاتي من السلعة كلما زادت ضرورتها مع ثبات العوامل الأخرى في ظل ظروف التكلفة المتزايدة.

الهوامش

(1) ـ أوضح Scobie (1983) أن مرونة الطلب المحلي على واردات القمح في مصر بالنسبة للسعر لا تختلف جوهريا عن الصفر.

(2) ـ توصل Alderman and Von Broun (1984) إلى أن مرونة الطلب السعرية للأرز في مصر (-0.15)كانت أقل من مرونة الطلب السعرية للقمح (-0.30).

(3) ـ تتماثل هذه المعادلة مع معادلة (19)في حالة أن يكون سعر الحدود مساويا للتكلفة الحدية، ومع معادلة (20) في حالة أن يكون سعر الحدود مساويا للسعر التشجيعي الأمثل.

(4) ـ إذا كان متوسط التكلفة المحلي أكبر من سعر الحدود في هذه الحالة فإن اعتبارنا سعر الحدود هو السعر الذي يتعين أن يدفعه المستهلك يعني أن هناك دعما ضمنيا للمستهلك يساوي الفرق بين متوسط التكلفة المحلي وسعر الحدود، ومن ثم فإن معدل الحماية الاسمى يمثل دعما زائداً أو إسرافا في الدعم.

(5) ـ الأهرام الإقتصادي، (19) فبراير: 26.

المصادر الأجنبية

Baumol, William J. & Willig, Robert D.,
1983 "Pricing Issues in the Deregulation of Railroad Rates", Economic Analysis of Regulated Markets, (Finisinger, Jorg - editor), London: The Macmillam Press Ltd.

Deaton, Angues.
1990 Price Elasticities from Survey Data, Extensions and Indonesian Results, LSMS, the World Bank.

Deither, Jean - Jacques.
1989 "Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing Policies in Egypt", the World Bank, (Volume II).

———,
1991 "Egypt", the Political Economy of Agricultural Pricing Policy, Africa and Mediterranean, Volume 3, (Kruger and others editors), the World Bank.

El-Gindi, M.S.,
1978 "Urban and Rural Expenditure Patterns in Egypt Based on Cross Sectional Data, 1958/59-1964/65", The Third Annual Scientific Conference of the Egyptian Economists.

FAO,
1989 Agricultural Price Policies in the Near East: Lessons of Experience, Rome.

Fox, K.A.,
1958 Economteric Analysis for Public Policy, Ames : Iowa Stat College Press.

Goldberger, A., Gamaletsos, T.
1970 "A cross-Country Comparison of Consumer Expenditure Patterns", European Economic Review, 1, . 357-400.

Harris, Simon and Others.
1983 The Food and Farm Policies of the European Community, New York: John Wiley & Sons.

Houthakker, H.S.
1957 "An International Comparison of Household Expenditure Patterns Commemorating the Centenary of Engle, s laws" Econometrica, 25, 532-51.
IMF
1984 International Financial Statistics, Supplement on Output Statistics,
Intriligator, Michael D.,
1978 Econometric Models, Techniques and Applications, Englewood Cliffs N.J.: Prentice-Hall, Inc.
Johnson, Per-Olov.
1991 An Introduction to Modern Welfare Economics, Cambridge: Cambridge University Press.
Koutsoyiannis, A.
1985 Modern Microeconomics, London: Macmillan Publishers Ltd., (Second Edition).
Knudsen, Odino and Others.
1990 Redifining the Role of Government in Agriculture for the 1990's, World Bank.
Lahiri, Supriya.
1990 "A Redifintion of Luxuries, Necessities and Engel Goods: An Analysis of Egyptian Household Budget Data", The Journal of Developing Areas, Oct.
Laraki, Karim.
1989 Food Subsidies, A Case Study of Price Reform in Morocco, LSMS, the World Bank.
Prais, S.J and Houthakker.
1955 The Analysis of Family Budgets, New York, Cambridge University Press.
Schellhaass, Horst-Manfred & Stumpf.
1983 "Price Regulation in the European Pharmaceutical Industry: Benefits and Costs", Economic Analysis of Reuglated Markets, Op., Cit.
Schultz H.
1938 The theory and Measurement of Demand, Chicago: University of Chicago Press.
Scobie, Grant
1983 Food Subsidies in Egypt: Their Impact on Foreign Exchange and Trade, Research Report 40, International Food Policy Research Institute, August.
Sturzenegger, A.
1990 Trade, Exchange Rate, and Agricultural Pricing Policies in Argentina, the World Bank.
Tuluy, Hasan and Others.
1989 Trade, Exchange Rate and The Agricultural Pricing Policies in Morocco, World Bank.
Varian, Hal R.
1987 Intermediate Microeconomics, A Modern Approach, New York: W.W. Norton & Company.
UN, Demographic Yearbook, Different Issues.
1987 UN, Statistical Yearbook.

استلام البحث مايو 1992
اجازة البحث ابريل 1993

الملحق الإحصائي

جدول (1)

بيانات دالّتي الطلب على القمح والذرة في جمهورية مصر العربية 1970-1985

سنة	القمح CW	P	الذرة CZ	P	الدخل Y
1970	126	1.199	75	1.2663	254.85
1971	128	.9560	70	1.1083	256.80
1972	130	.9620	72	1.1847	263.76
1973	140	.8097	73	1.1212	254.51
1974	140	.2900	84	.73223	261.29
1975	145	.3520	86	.76206	292.05
1976	150	.4450	92	.73300	305.76
1977	158	.5640	85	1.0160	321.01
1978	170	.4370	97	1.4477	347.78
1979	171	.3190	84	1.0964	367.70
1980	183	.1530	90	.89442	367.23
1981	186	.2400	106	.58331	417.03
1982	186	.2450	102	.61186	422.80
1983	196	.3060	112	.94528	420.10
1984	189	.2720	112	.72838	411.75
1985	184	.6630	114	.84259	404.60

$p = \frac{\text{سعر المستهلك}}{\text{سعر الحدود وفقا لسعر الصرف الرسمي}}$ ، Cz و Cw = متوسط الكمية المستهلكة للفرد بالكيلوجرام

Y = متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (أسعار 1980)

Sources: (1) Detheir, J. Jacques, Trade, exchange rate, and Agricultural pricing policies in Egypt, volume II, World Bank, 1989.
(2) IMF, International Financial Statistics, Supplement on output Statistics, 1984.
(3) UN, Demographic Yearbook, Different Issues.
(4) UN, Statistical Yearbook, 1987.
(5) الأهرام الاقتصادي، 19 فبراير 1990 .

جدول (2)

بيانات دالة الطلب على الأرز في جمهورية مصر العربية 1965-1985

Year	CR	P1	Y	P
1965	44.00000	0.044060	248.4200	96.70000
1966	42.00000	0.061670	263.8000	129.5000
1967	55.00000	0.072940	256.2500	153.9600
1968	56.00000	0.076860	247.9100	141.5900
1969	43.00000	0.059610	254.6100	105.7700
1970	49.00000	0.055820	254.8500	96.8700
1971	52.00000	0.054620	256.8000	91.9200
1972	54.00000	0.052600	263.7600	86.9100
1973	52.00000	0.055640	254.5100	88.6500
1974	57.00000	0.062520	261.2900	88.6300
1975	61.00000	0.063330	292.0500	82.8500
1976	52.00000	0.076590	305.7600	91.8800
1977	50.00000	0.082680	321.0600	89.9700
1978	54.00000	0.096180	347.7800	95.0000
1979	58.00000	0.110610	367.7000	100.0000
1980	53.00000	0.122380	367.2300	93.5400
1981	48.00000	0.123720	417.0300	92.8200
1982	54.00000	0.123720	422.8000	77.2300
1983	53.00000	0.123720	420.1000	69.9100
1984	45.00000	0.131000	411.7500	55.5100
1985	47.00000	0.160540	404.6000	57.6900

الكمية المستهلكة للفرد بالكيلوجرام = C_r

سعر المستهلك للكيلوجرام (جنيه) = P_1

متوسط الدخل الحقيقي (الناتج المحلي للفرد) = Y

السعر النسبي = $P = \dfrac{\text{الرقم القياسي لسعر المستهلك}}{\text{الرقم القياسي للاسعار}}$

المصادر: المصادر السابقة.

جدول (3)

بيانات لتقدير العلاقة بين الإسراف في استهلاك القمح والدعم في جمهورية مصر العربية 1970-1985

سنوات	Sc	K	S1	S2
1970	6.000	5.0000	.50000E-02	16
1971	8.000	6.7000	.14000E-01	49
1972	10.000	8.3000	.12000E-01	40
1973	20.000	16.7000	.30000E-02	11
1974	20.000	16.7000	.83000E-01	278
1975	25.000	20.8000	.71000E-01	253
1976	30.000	25.0000	.74000E-01	254
1977	38.000	31.7000	.52000E-01	172
1978	50.000	41.7000	.71000E-01	289
1979	51.000	42.5000	.67000E-01	273
1980	63.000	52.5000	.13700	613
1981	66.000	55.0000	.18400	445
1982	66.000	55.0000	.19000	459
1983	76.000	63.0000	.15300	370
1984	69.000	57.5000	.21200	563
1985	64.000	53.3000	.23200	239

الدعم الضمني والصريح بالجنيه لكل كيلو = S_1

نسبة S_1 من سعر المستهلك = S_2

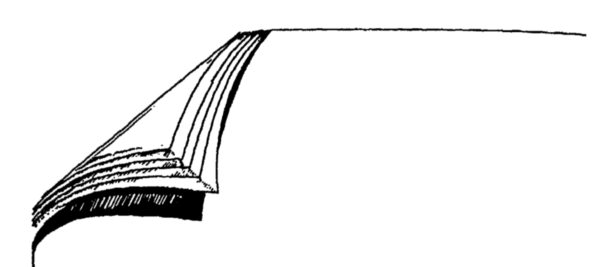
الزيادة في استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي بالكيلوجرام = S_c

نسبة S_c من المتوسط العالمي = K

المصادر: المصادر السابقة.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الثالث / الرابع - خريف / شتاء 1991



مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

«اتفاق غزة - أريحا»: ما له وما عليه

سمعان بطرس فرج الله
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

أثار الاعلان الفجائي، في سبتمبر الماضي، عن توصل منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل إلى اتفاق «تاريخي» تحت مسمى «اعلان المبادىء لترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني» بدءا بقطاع غزة وأريحا (والذي يعرف اعلاميا باسم «اتفاق غزة - اريحا») ردود فعل متباينة تراوحت بين الترحيب المطلق، والرفض الكامل، مرورا بمواقف حائرة (جميل مطر) ومتحفظة لا تتقيد سلفاً بمواقف سياسية من حيث القبول او الرفض، فلا هي قبلت الاتفاق ولا رفضته (على حد تعبير فؤاد زكريا: «قبول رافض» أو «رفض قابل»). ويرجع هذا التباين إلى عاملين رئيسيين: العامل الأول، هو وقع المفاجأة التي ميزت اعلان هذا الاتفاق الذي تم التوصل اليه عبر مفاوضات سرية للغاية، عقدت في (اوسلو) تحت رعاية دولة لم يعرف عنها من قبل القيام بدور في محاولات تسوية القضية الفلسطينية، بين افراد قليلين يمثلو منظمة التحرير الفلسطينية من جانب، واسرائيل من الجانب الآخر. وقد تم التوقيع رسميا على الاتفاق في واشنطن، يوم 13 سبتمبر 1993 في اخراج مسرحي كبير بهدف تسويقه إلى الرأي العام العالمي بصفة عامة، والرأي العام العربي والفلسطيني بصفة خاصة. وقد سبق التوقيع الرسمي مباشرة نشر خطابات الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد اسفرت هذه المفاجأة عن ذهول يكاد يكون تاما وخصوصا ان المفاوضات الرسمية بين الطرفين كانت قد تعثرت طوال عشر جولات من التفاوض، وكان الوفدان الرسميان يتأهبان لخوض الجولة الحادية عشرة. وقد أدى هذا الذهول إلى ردود فعل

متسرعة ارتبطت بطبيعة الحال بالنسبة للرافضين بمواقف عقائدية مسبقة وثابتة، كما ارتبطت بالنسبة لصانعي الاتفاق ومؤيديهم بمفهوم «الواقعية السياسية». وراح كل طرف يروج لموقفه من خلال حملة اعلامية واسعة النطاق لم تقتصر على سرد الحجج والبراهين التي تدعم موقفه، ولكنها هدفت اساسا إلى تعبئة الرأي العام العربي عموما، والرأي العام الفلسطيني بوجه خاص، وراء الرفض المطلق، او التأييد المطلق للاتفاق. وهكذا تلازم التعبير عن المواقف مع تحركات سياسية تنافسية.

أما العامل الثاني فهو يفسر مواقف الحائرين والمترددين - ونحن منهم - بين القبول المتحفظ والرفض النسبي، مع اختلاف المزج بينهما. ويتعلق هذا العامل اساسا بالبعد الزمني. فيرى هذا الفريق من المحللين ان الوقت ما زال مبكرا لابداء رأي نهائي واثق حول «اتفاق غزة - اريحا اولا». فالاتفاق لم يبلغ من العمر سوى أقل من أربعة أشهر، ولم تتوافر بعد المعلومات الاساسية عن خلفية المفاوضات التي أوصلت الطرفان اليه، وعن تفاصيل الاتفاق التي قد يكون قد تم التوصل اليها من وراء الكواليس دون الاعراب عنها صراحة في صلب النص المعلن. ومن ثم فإن تقييم الاتفاق في شكله المعلن لن يتجاوز مستوى التصورات الأولية (Speculations) التي قد يؤكدها أو يفندها السلوك اللاحق للطرفين باعتباره محل اختبار الاهداف الحقيقية لكل منهما، وتوظيف الاتفاق لتحقيق تلك الأهداف. ولذلك فإن «اتفاق غزة - اريحا اولاً» سيبقى موضع جدل ونقاش لفترة طويلة من الزمن وسوف يزداد النقاش حدة وتباينا عند كل نجاح او فشل يحققه الطرفان في ترتيبات تطبيقه.

وعلى أية حال، وبرغم تباين المواقف، فإن «اتفاق غزة - اريحا أولا» يشكل بلاشك نقطة تحول جذرية في مسار الصراع العربي - الاسرائيلي بصفة عامة، والصراع الفلسطيني - الاسرائيلي بصفة خاصة، ويخلق وضعا جديدا في المنطقة لم تعرفه من قبل يقوم على منطق السلم وليس على منطق العنف والحرب.

بناء على ما تقدم، فإن هذه المناقشة هي مجرد محاولة لرصد وتحليل أولي لأهم القضايا التي أثارها الاتفاق، والتي قد يثيرها في المستقبل، حول ترتيبات المرحلة الانتقالية، ومدى الارتباط بين هذه المرحلة والتسوية النهائية للقضية الفلسطينية. ولكن هذا التحليل يثير لدى كثيرين قضية منهجية مهمة تتعلق بقيمته التفسيرية، وان كنا نرى أن اثارة هذه القضية تنطوي على قدر كبير من الافتعال.

منهج أو مناهج التحليل:

يمكن الاقتراب من «اتفاق غزة - اريحا» انطلاقا من منهجين: منهج التحليل القانوني، ومنهج التحليل السياسي. ومنهج التحليل القانوني ينظر إلى الاتفاق بوصفة وثيقة قانونية تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين طرفيه. وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان معرفة البنية الأساسية للاتفاق، وتفاصيله الاجرائية، والكشف عن مواطن الخلل فيه خصوصا ما يتعلق منها بعمومية المفاهيم القانونية التي يتبناها ومدى انسجامها او تعارضها مع المبادىء العامة للشرعية الدولية، وما يتعلق بغموض الصياغة وما يترتب على ذلك الغموض من اختلاف التفسيرات ومن ثم عرقلة عملية تنفيذ الاتفاق. فكأن المنهج القانوني الصرف ينظر إلى الاتفاق بوصفه عملا قانونيا قائما بذاته ينفصل بمجرد ابرامه عن البيئة التي عقد في ظلها، ويصبح له مسار ذاتي قد يكون بعيداً كل البعد عن نية صانعيه وقت ابرامه.

أما منهج التحليل السياسي فلا يهتم كثيراً بالصياغة القانونية بقدر اهتمامه بسياق التطور العام للصراع العربي - الاسرائيلي عموماً، والفلسطيني - الاسرائيلي خصوصاً، وأهمية العوامل التي أدت إلى ابرامه، والمتغيرات التي قد تتحكم في تنفيذه ومن ثم توقع آثاره المستقبلية بالقياس إلى التسوية النهائية للقضية الفلسطينية. ولأول وهلة يبدو أن المنهجين يختلفان اختلافاً جذرياً: فالمنهج القانوني يعتد بالاتفاق باعتباره تعبيراً عن واقع التسوية - وإن كانت مؤقتة - لحظة ابرام الاتفاق. أما المنهج السياسي فيتجاوز تلك اللحظة، ويتطلع إلى استشراف المستقبل على ضوء تفاعلات الماضي والحاضر.

وفي الحقيقة، فإن التفرقة بين المنهجين هي تفرقة مفتعلة وتعسفية. فصياغة القاعدة القانونية تعكس تفاعلات عوامل كثيرة لحظة ابرام الاتفاق ولكنها ليست منقطعة الصلة بالماضي. كما أن صياغة القاعدة القانونية تأخذ في الاعتبار مشاكل تنفيذها في المستقبل بالقياس إلى تطابق أو اختلاف أهداف طرفي الاتفاق. وهذا ما يفسرُ الغموضِ المقصود عادة، الذي يميز جميع الاتفاقات الدولية ذات الطبيعة السياسية. فالبنية الأساسية لكل اتفاق دولي ومضمونه لا ينفصلان عن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي سبقت وعاصرت عملية ابرامه. كذلك فإن صياغة القاعدة القانونية هي دائما صياغة هادفة، فهي تسعى إلى التحكم في التوجه المستقبلي للعلاقات بين المخاطبين بأحكامها. من ناحية اخرى، فإن منهج التحليل السياسي - حتى ذلك المنهج الذي يدعى الالتزام بالواقعية المطلقة دون غيرها من الاعتبارات - لا يمكن ان يتجاهل الصياغة

القانونية لاتفاق دولي، لأن هذه الصياغة هي جزء من الواقع المراد تحليله، وتفرض قيودا على سلوك أطراف الاتفاق. وأبلغ دليل على ذلك أن جميع المحللين السياسيين يستندون إلى نصوص الاتفاق لتبرير مواقفهم في سلوك طرفيه، سواء بالتأييد أو بالمعارضة.

خلاصة القول: أن كل تقييم لاتفاق دولي، خصوصاً إذا كان ذا طبيعة سياسية طاغية مثل «اتفاق غزة - اريحا» لا بد أن يستند إلى منهج بيني، أي يجمع بين المنهج القانوني والمنهج السياسي. نضيف إلى ذلك انه في القضية المطروحة الآن يصبح لمنهج التحليل القانوني أولوية على منهج التحليل السياسي لأنه في ظل غياب المعلومات المؤكدة التي تفسر النوايا الحقيقية لطرفي الاتفاق، فإنه لا بد من الاعتماد وبصفة اساسية على النص المكتوب، أي على الارادة الظاهرة.

بناء على ما تقدم، فإن مناقشتنا «لاتفاق غزة - اريحا» سوف تتعرض، وقبل أن تتناول بالتفصيل تحليل مضمون الاتفاق، لموضوعين أوليين، لهما تأثير كبير في تحديد المواقف منه: أولهما خاص بالعوامل التي أدت إلى ابرام الاتفاق، والثاني يتعلق بأسلوب التفاوض.

العوامل التي أدت إلى ابرام الاتفاق:

ينبغي التذكير، بادىء ذي بدء، بأن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي لم ينشأ من فراغ، فهو يندرج في سياق توجه الصراع العربي - الاسرائيلي إلى التسوية السلمية بعد حرب اكتوبر 1973 على الأقل: اتفاق فض اشتباك مصري - اسرائيلي ثم سوري - اسرائيلي في 1974، ثم فض اشتباك ثانٍ بين مصر واسرائيل في 1975 كان اقرب إلى صيغة التفاهم السياسي منه إلى الاتفاق العسكري الصرف، ثم زيارة الرئيس المصري انور السادات للقدس في 1977، ثم اتفاقيات كامب ديفيد في 1978، ثم معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية في 1979، ثم موافقة القمة العربية التي عقدت في فاس في 1982 على صيغة عربية للتسوية السلمية (مشروع فهد). ومن الجانب الفلسطيني بالتحديد، وبعد عام واحد من مولد الانتفاضة الفلسطينية في أواخر 1987، اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر، الذي انعقد في الجزائر في شهر نوفمبر 1988، عدة قرارات يستدل منها بكل وضوح بداية انعطاف العقل السياسي الفلسطيني نحو خيار التسوية السياسية. ثم حدثت نقلة نوعية مهمة نتيجة لأزمة الخليج المأساوية (غزو ثم تحرير الكويت) بأن قبلت جميع الأطراف العربية، ومن بينها المؤسسات الفلسطينية، الاشتراك في مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في اكتوبر 1991 تحت رعاية الولايات

المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي. وقد توصل المؤتمر إلى وضع صيغة عامة للاتفاق لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي. وقد ساهم المؤتمر في الجمع بين المندوبين الاسرائيليين ومندوبين عن الفلسطينيين وجها لوجه للمرة الاولى منذ قيام اسرائيل في 1948. وواصل الفلسطينيون عملية التفاوض في المسارات الثنائية العربية - الاسرائيلية التي تفرعت عن ذلك المؤتمر. فمن المنظور التاريخي، لم يكن التوصل إلى «اتفاق غزة - أريحا» وبصرف النظر عن مضمونه - بدعة من البدع ولكنه ينسجم مع المنطق العام لمسار الصراع العربي - الاسرائيلي نحو التسوية السلمية بعد ان ادركت جميع الأطراف استحالة تسويته بالقوة العسكرية. أما مضمون هذا الاتفاق فقد ساهمت في تحديده عوامل كثيرة متداخلة. ومن الأهمية بمكان معرفة هذه العوامل كمدخل لقراءة موضوعية لهذا الاتفاق المثير للأمل والخوف في آن واحد.

ويكاد يجمع المراقبون - المؤيدون والمعارضون للاتفاق - في تحليلاتهم «لاتفاق غزة - اريحا» على جملة عوامل رئيسية كانت وراء الموافقة الفلسطينية والاسرائيلية على الاتفاق وتفاصيله. هذه العوامل ارتبطت بالتحولات الجذرية التي حدثت منذ مطلع التسعينات، ولا تزال تفاعلاتها جارية، على الصعيد العالمي والعربي والفلسطيني والاسرائيلي. ويمكن اجمال هذه التحولات في النقاط التالية:

- تصدع الاتحاد السوفيتي من الداخل، وخروجه من معادلة توازن القوى في منطقة الشرق الاوسط. وقد ترتب على ذلك ان فقد العرب عموما، والفلسطينيون خصوصا، أهم نصير لهم على صعيد الدبلوماسية العالمية، وأهم داعم لقدراتهم العسكرية في مواجهة قوة اسرائيل المتنامية. وأصبحت الولايات المتحدة الاميركية، المتحالفة مع اسرائيل، هي المتحكم المتفرد في ادارة أزمات المنطقة كما في غيرها من مناطق الصراع في العالم. وما كان على العرب سوى الرضوخ للرغبة الاميركية في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي وفقا لاستراتيجيتها المستقبلية العامة في المنطقة والتي تتلخص في ادماج العلاقات العربية - الاسرائيلية في اطار شرق اوسطي موسع. وقد رحبت اسرائيل من جانبها بهذه الاستراتيجية الاميركية لأنها تساهم في انهاء عزلتها، وتطبيع علاقاتها مع جميع دول المنطقة وما يترتب على ذلك من فوائد امنية وسياسية واقتصادية.

- إن «اتفاق غزة - اريحا» هو ترجمة صادقة للواقع العربي المتردي بفعل أبنائه، وبفعل قوى خارجية كانت تخطط لذلك منذ زمن بعيد. صحيح ان النظام العربي قد

تعرض من قبل لتجارب قاسية عديدة من الصراعات والانقسامات الداخلية، ولكن التمزق والضعف العربي لم يصلا إلى درجة الانهيار شبه التام التي بلغها نتيجة «لحرب الخليج الثانية». فقد اسفرت تلك الحرب عن حرمان العرب من وزن العراق السياسي ومن قوته العسكرية من جانب، كما أسفرت عن تعميق الانقسامات بين الحكومات العربية. ولم تفلح الجهود التي بذلت، وما زالت تبذل، لإعادة بناء الجسور التي انهارت وتحقيق مصالحة عربية شاملة. ما هو أخطر من ذلك ان عدوى تلك الأزمة قد انتقلت إلى وجدان الشعوب العربية عامة والشعوب الخليجية على وجه الخصوص.-وحين بدأت المفاوضات في مدريد كان النظام العربي في أسوأ أوضاعه وقارب من الشلل التام. وقد أسهبت التحليلات السياسية العربية وغير العربية في وصف هذه الحالة المرضية، وشخصها البعض بأنها حالة ميؤوس منها. فالعرب لم يكونوا – فرادى أو مجتمعين – في وضع يتيح لهم مجالاً أرحب للمناورات الدبلوماسية واملاء الكثير من شروطهم خلال المفاوضات.

إن التحولات في البيئة العالمية والعربية انعكست على حركة النضال الفلسطيني فلم تسلم بدورها من الانقسامات والصراعات الداخلية. فقد ظهر تعارض في المواقف حول كيفية التعامل مع اسرائيل بين منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من التنظيمات الفلسطينية سواء المستقلة عنها بداءة أو تلك التي انشقت عليها. صحيح ان الانتفاضة الكبرى التي اندلعت ضد الاحتلال الاسرائيلي منذ اواخر 1987 وحدت الصفوف بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل. فقد تحالف عرب الأرض المحتلة منذ 1948 مع عرب الأرض المحتلة منذ 1967، ومع الفلسطينيين في «الشتات» وذلك تحت قيادة موحدة للانتفاضة تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها رمزاً للهوية القومية الواحدة. ولكن خلال السنوات الست الماضية بدأت تظهر على الانتفاضة أعراض الانهاك والضعف بسبب تصاعد سياسة القمع الاسرائيلية من جانب، وبسبب حرمان منظمة التحرير الفلسطينية من الدعم المالي الخليجي من الجانب الآخر كرد فعل لموقف المنظمة غير المسؤول من كارثة غزو العراق للكويت. هذا العامل الأخير ضاعف من معاناة الفلسطينيين في حياتهم اليومية، وأضعف قدرتهم على الصمود أمام الضغوط الاسرائيلية الهائلة، كما أضعف مركز منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأرض المحتلة. ولذلك يمكن القول بأن تداعيات «حرب الخليج الثانية» مهدت الطريق إلى ابرام «اتفاق غزة – اريحا». فقد وجدت المنظمة نفسها في موقف بالغ الصعوبة. فالأطراف العربية دخلت

مفاوضات مدريد من دون مشاركة المنظمة بصفة رسمية وقد اضطرت لقبول الأمر الواقع على أمل تطويره في المستقبل. وبالفعل استطاع الطرف الفلسطيني المفاوض، بالتنسيق مع الوفد الاردني، تجاوز صيغة الوفد المشترك بين الأردن وفلسطين، وانتزاع مسار تفاوضي مستقل، ولكن جمود المفاوضات الثنائية في واشنطن عضد موقف الرافضين لمبدأ التفاوض مع اسرائيل أصلا خصوصا المعارضة الاسلامية وعلى رأسها منظمة «حماس». وقد نجحت هذه المنظمة الأخيرة في اقناع قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني في الداخل بأنه لا بديل للتخلص من الاحتلال الاسرائيلي عن مواصلة الكفاح المسلح. وهكذا هددت المعارضة الاسلامية شرعية منظمة التحرير الفلسطينية المتمركزة في الخارج. وقد تزامن هذا التهديد مع تهديد آخر لشرعية قيادة المنظمة. فقد انتقد بعض اعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض، على الرغم من اعلان ولائهم للمنظمة، تدخل القيادة السلطوية في عملية التفاوض. واعتبر الوفد نفسه بأنه مفوض من الشعب الفلسطيني في الداخل، وليس ممثلاً رسمياً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

إن تحدي الاسلاميين في الداخل لشرعية المنظمة نفسها، وتنامي المد الاسلامي وحركة «حماس» خصوصا في الأراضي المحتلة حفز منظمة التحرير الفلسطينية على احراز تقدم ملموس في المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية فأقدمت على ابرام «اتفاق غزة – اريحا» في محاولة منها لاستعادة سلطتها في الداخل. ومن ناحية اخرى، فإن تحدي شرعية قيادة المنظمة من داخلها يفسر عملية الالتفاف حول مسار المفاوضات الثنائية الرسمية، والاعتماد كلية على مفاوضات بالغة السرية بعيداً عن رقابة المؤسسات الفلسطينية.

– لقد رصد جميع المراقبين اختلال توازن القوى في المنطقة لصالح اسرائيل. ولكن من ناحية اخرى، واجهت اسرائيل عدة حقائق غير مريحة نبعت من استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية المكتظة بالسكان العرب. وأول هذه الحقائق وأهمها هو استمرار الانتفاضة الفلسطينية التي أربكت الأمن الاسرائيلي بدرجة لم يسبق لها مثيل بتحول الصراع مع الفلسطينيين إلى مواجهات دموية يومية أسفرت عن زيادة خسائرها البشرية كما انها تطلبت استنفارا دائماً للقوات الاسرائيلية ومن ثم استنزافا متواصلاً للموارد المالية، واضعافا لقوى العمل. بعبارة موجزة، لقد أصبح احتلال الأراضي الفلسطينية مكلفاً للغاية أمنياً واقتصادياً وسياسياً ونفسياً. وقد أدركت الحكومة الاسرائيلية ان سياسة القمع التقليدية قد فشلت في القضاء نهائيا على الانتفاضة فضلا عن انها أثارت

استهجان وتنديد الرأي العام العالمي الذي هاله انتهاك قوات الاحتلال لأهم قواعد القانون الدولي الانساني، واهدارها التام لحقوق الانسان الأساسية. ولذلك أصبح التخلص من الانتفاضة هدفا حالاً ومهماً للسياسة الاسرائيلية. ومع تنامي قوة التيار الاسلامي الراديكالي وهو التيار الأشد عداء للمشروع الصهيوني، رأت الحكومة الاسرائيلية أن الفرصة أصبحت سانحة للتوصل إلى اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية التي أبدت استعدادها لذلك للأسباب التي ذكرناها، ووضع المنظمة أمام مسؤولية احتواء خطر التيار الاسلامي. لقد تفاوضت اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية من موقع قوة دون شك، حيث عقدت معها صفقة باعتبار ذلك الخيار الأسلم لاسرائيل لقطع الطريق على حركة «حماس» الأصولية المتطرفة. ولكن حرصت اسرائيل في الوقت نفسه على تأكيد تمسكها بجوهر المشروع الصهيوني. فاستغلت فرصة تردي الوضع العربي العام، ورغبة منظمة التحرير الفلسطينية في استعادة مركزها في الأرض المحتلة، لفرض شروط على المنظمة تحكم فترة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالي في الأرض المحتلة. بحيث لا يعرقل تحقيق غاية اسرائيل النهائية ألا وهي ترتيب وضعها في محيطها الاقليمي على نحو يسمح بتحقيق أمنها واستقرارها من جانب، وتبوئها مكانة متميزة في هذا المحيط من الجانب الآخر. وقد جاء «اتفاق غزة – اريحا» ترجمة واضحة لهذه الأهداف الاسرائيلية، بينما جاء قاصرا عن تلبية المطالب الفلسطينية الأساسية كما سيتضح من مناقشة مضمون الاتفاق.

ولكن قبل الانتقال إلى تحليل فحوى الاتفاق يحسن التعرض لبعض الظواهر التي برزت في أسلوب التفاوض وآلية اتخاذ القرار بالتوقيع على الاتفاق والمصادقة عليه. وهي ظواهر أثرت تأثيراً بالغاً في صياغة الاتفاق، كما انها تحمل مؤشرات لا تحمل على الارتياح في المستقبل فيما يتعلق بمباشرة سلطة الحكم الذاتي الانتقالي في غزة واريحا لاحقا. وقد لاحت نذر هذه الظواهر بعد التوقيع على الاتفاق مباشرة بأن تسببت في معارضة فلسطينيين بارزين للاتفاق برغم انتمائهم إلى منظمة التحرير الفلسطينية، اضافة إلى معارضة التنظيمات الفلسطينية الأخرى. ويمكن في هذا الصدد رصد الآتي: أولاً: اعلاء منطق السرية في تبني مسار التفاوض بعيدا عن المؤسسات الفلسطينية الشرعية، وثانياً: تأثير الشخصانية بشكل واضح في عملية اتخاذ القرار، واحتكار القرارات المصيرية بيد فئة قليلة خروجا على حدود التفويض الصادر من المؤسسات الفلسطينية المختصة وذلك سواء بالنسبة للتوقيع على الاتفاق أو بالنسبة للمصادقة عليه.

أسلوب التفاوض وآلية اتخاذ القرار:

لقد تم التوصل إلى «اتفاق غزة - اريحا» عبر مفاوضات اتسمت بالسرية المطلقة. فلم يعلم بها حتى الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، والوفود العربية المفاوضة الأخرى. ولم يتم الاعلان عن الاتفاق إلا بعد أن أخذ شكله النهائي في أواخر اغسطس الماضي، ولم يبق سوى التوقيع عليه بشكل رسمي في واشنطن في 13 من سبتمبر 1993. وهكذا بدا الاتفاق وكأنه ثمرة صفقة سرية عقدت بين اسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على هامش المفاوضات الرسمية والمعلن عنها في واشنطن، بل وفي تعارض في كثير من مواقف الوفد الفلسطيني في هذه المفاوضات. والسؤال الآن هو: هل كانت هناك ضرورة لهذه المفاوضات السرية؟

يؤكد طرف الاتفاق على أن سرية التفاوض ضرورية لعقد مفاوضات جادة، والتوصل إلى حلول توفيقية بعيداً عن المهاترات العلنية. ويتضح هذا الموقف من الحجج التي ساقها طرفا الاتفاق. فالسرية كانت أحد شروط اسحق رابين للاستمرار في مفاوضات اوسلو، خوفا من افشال المعارضة الاسرائيلية بقيادة تكتل «الليكود» للمفاوضات. وينطبق هذا الوضع ايضا على ياسر عرفات الذي خشي ان تؤدي معرفة المفاوضات في اوسلو إلى مزيد من التمزق داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وفي علاقاتها بالوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن. كما ان السرية كانت مطلبا لنجاح المفاوضات بعيداً عن عرقلة الأطراف العربية الأخرى لها، فقد جاء في مداخلة واصف منصور في الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول «اتفاق غزة - اريحا» ما يلي: «نحن متفقون على ان الأنظمة العربية تآمرت على القضية الفلسطينية.. ولو تحدثنا مع أي نظام عربي عما يجري في اوسلو لفشلت مفاوضات اوسلو.. ان هذه الأنظمة في النهاية - ليست أحرص منا على قضيتنا» [المستقبل العربي، 1993/12، ص67].

في الحقيقة يبدو لنا أن مفهوم الطرفين لسرية التفاوض هو مفهوم مغلوط. فالسرية هي نقيض العلنية. والعلنية تعني ان تجرى المفاوضات من خلال مناقشات عامة ومفتوحة تحت أضواء وسائل الاعلام كما يحدث في كثير من المؤتمرات الدولية وفي اطار المنظمات الدولية . واسلوب العلنية بهذا المفهوم هو عامل يستخدمه كل طرف لتوريط الطرف الآخر لأنه يربط العملية التفاوضية بمواقف الرأي العام الوطني والدولي. فالخطاب

في مثل هذه المفاوضات يوجه إلى الرأي العام ويهدف إلى كسب تأييده، وليس موجهاً إلى الطرف الآخر في التفاوض. بهذا المفهوم، فإن العلنية تفسد جوهر العملية التفاوضية لأنها تعرض التفاوض للانتقاد العلني لأي تنازلات قد يكون أحد الأطراف على استعداد لتقديمها خلال مسار العملية التفاوضية للتوصل إلى تسوية توفيقية مقبولة للطرفين. ولذلك فإنه في جميع المفاوضات المهمة والحساسة - حتى تلك التي تدور في إطار المنظمات الدولية - قد لوحظ وجود قدراً من السرية، بعيداً عن تطفل وسائل الاعلام وهو ما يسمى «بالدبلوماسية الهادئة». ومفاوضات واشنطن الثنائية هي اقرب إلى المفاوضات الهادئة منها إلى المفاوضات المفتوحة. فالجزء الأهم منها يدور خلف أبواب مغلقة لا يعلم أحد ما يدور فيها حقيقة. أما التصريحات التي يدلي بها المفاوضون عقب جلسات التفاوض فهي من قبيل التصريحات العامة التي لا تكشف عن تفاصيل العملية التفاوضية ولكنها تعبر عن مواقف عامة وبقدر يسمح باستمرار العملية التفاوضية وعدم انهيارها طالما كان هناك أمل في احراز تقدم. فالدبلوماسية الهادئة بالمفهوم السابق تتسم بالجدية، والبعد عن المهاترات العلنية، والرغبة الأكيدة في التوصل إلى حلول توفيقية، وفي نفس الوقت لا تنفي كل دور رقابي للمؤسسات الدستورية وللرأي العام من حيث التوجهات العامة للعملية التفاوضية، وهو دور مطلوب لتجنب اساءة الأطراف المتفاوضة للتفويض بالتفاوض. والرقابة المؤسسية ورقابة الرأي العام بهذا المفهوم وفي تلك الحدود، ليست عاملاً للتوريط بقدر ما هي تعزز المواقف التفاوضية لكل طرف وتمنعه من قبول تنازلات جوهرية هي اقرب إلى الاستسلام منها إلى التسويات التوفيقية. فالعبرة ليست بالتوصل إلى اتفاق أيا كان شكله ومضمونه، ولكن العبرة هي بالتوصل إلى اتفاق يأخذ في الاعتبار التوفيق بين مصالح اطراف التفاوض دون تفريط مخل من هذا الجانب أو ذاك. وعلى أية حال، حتى إذا أمعن الأطراف في السرية إلى ان يتم التوصل إلى تسوية للصراع بالفعل، فإنه لا ينبغي الارتباط نهائياً بهذه التسوية قبل عرضها على المؤسسات الرقابية وعلى الرأي العام للحصول على موافقته عليه وإلا واجهت التسوية عقبات تعرقل تنفيذها.

ومن الملاحظ أن مفاوضات اوسلو تجاوزت بكثير الحدود المعقولة «للدبلوماسية الهادئة». صحيح أنه قد تتعدد قنوات التفاوض: فقد تكون هناك قناة رسمية، وقنوات اخرى غير رسمية. وتستخدم هذه القنوات الأخيرة لجس النبض وتلمس نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف الحقيقية بين أطراف التفاوض. فهي مصدر مهم للمعلومات التي تصب

في النهاية في قناة التفاوض الرسمية. وعلى سبيل المثال، لم يكن سراً ان اعضاء في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات فلسطينية اخرى فتحت، منذ فترة بعيدة، قنوات اتصال غير رسمية مع مسئولين ومع شخصيات عامة لها تأثيرها في أجهزة القرار في اسرائيل لايجاد أسس مشتركة للتفاهم بين الطرفين. ولم يتوقف الحوار مع القوى السياسية في اسرائيل منذ عقدين بمبادرات فردية في بداية الأمر إلى أن تأخذ شكل السياسة الرسمية من خلال اجازتها في دورات المجلس الوطني الفلسطيني. على أن الذي لم يكن واردا في الحسبان، وخروجا عن المألوف، تلك الازدواجية في التفاوض الرسمي من خلال قناة سرية لا يعلم بوجودها أحد، وقناة رسمية اخرى ليست علنية تماماً في المفهوم السابق للعلنية ولكنها معلنة. وكما أن الافراط في العلنية – أي الدبلوماسية المفتوحة – يفسد جوهر العملية التفاوضية، فإن الافراط في السرية على النحو الذي حدث في مفاوضات اوسلو يفسد ايضا جوهر العملية التفاوضية لأنه يتجاهل أي دور رقابي على تلك المفاوضات، كما أنه يضيق حيز المناورة بالنسبة للطرف الفلسطيني عربياً وفلسطينياً. فيجب أن نتذكر ان الادارة العامة للتيارات السياسية الرئيسية تمثل قوة تفاوضية ليس من الحكمة تجاهلها. ومن ناحية اخرى، فإن ازدواجية التفاوض الرسمي بين الفلسطينيين واسرائيل هي عملية مضللة ليس فقط للرأي العام الفلسطيني ولكن أيضاً للأطراف العربية الاخرى المعنية بالقضية الفلسطينية وعلى رأسها «دول الطوق» أي الاردن وسوريا ولبنان. وبطبيعة الحال، أدى الاعلان الفجائي عن «اتفاق غزة – اريحا»، خصوصا بعد نشر فحواه، إلى ردود فعل لا تبشر بالخير سواء بالنسبة لتنفيذ الاتفاق، أو بالنسبة للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

فقد تسبب هذا الاتفاق في صدمة عنيفة للأطراف العربية في مفاوضات واشنطن. وحتى بغض النظر عن مضمون الاتفاق، فإن ما يهم هو دلالته بالنسبة لقضية التنسيق العربي الذي كان كفيلاً، على الرغم من محدوديته، بإبعاد شبح التسويات الجزئية المنفردة للقضية الفلسطينية كما انه كان يعزز المواقف التفاوضية لجميع الأطراف العربية. وكان آخر مظهر للتنسيق العربي هو اجتماع وزراء خارجية «دول الطوق» في بيروت، في 27 أغسطس 1993، أي قبل ايام قليلة جدا من اعلان «اتفاق غزة – اريحا»، وهذا يفسر المرارة التي غلبت على التصريحات الرسمية للمسئولين في الاردن وسوريا ولبنان. فقد اضعف الاتفاق الموقف التفاوضي لهذه الدول الثلاث في مواجهة اسرائيل. كذلك فإن حرمان الفلسطينيين من دعم هذه الدول يؤثر سلباً في تنفيذ الاتفاق وفي

نجاح التسوية النهائية للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي.

من ناحية اخرى، فإن الاعلان المفاجىء عن التوصل إلى اتفاق بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل أثار معارضة شديدة من جانب قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات، وفجر أزمة الاستقالات، أو التهديد بها، من منظمة التحرير الفلسطينية أو من مجلسها المركزي، وهي أزمة تثير اشكالية أبعد مدى وأهم أثرا بالنسبة للمستقبل لأنها تتعلق بصنع القرار الفلسطيني. فلا شك أن «اتفاق غزة - اريحا» يعكس ظاهرة الانفرادية في اتخاذ القرار خروجا عن المسار الديموقراطي الذي أكدته منظمة التحرير الفلسطينية. ولا يشفع في ذلك الادعاء بأن المجلس الوطني الفلسطيني، وهو صاحب السلطة العليا في المنظمة، قد فوض المجلس المركزي بإدارة عملية التفاوض مع اسرائيل لأن هذا التفويض كان مشروطاً باحترام «الثوابت الوطنية» كما أكدتها الوثائق الدستورية للمنظمة، ولم يكن توقيعاً على بياض. أكثر من ذلك، فإن مشروع الاتفاق لم يعرض على المجلس المركزي على الرغم من أنه هو المفوض بإدارة العملية التفاوضية. ولم يقتصر اغتصاب الديمقراطية على عملية التفاوض والتوقيع على الاتفاق، ولكنه امتد أيضاً إلى المصادقة عليه. فلم يعرض الاتفاق على المجلس الوطني الفلسطيني صاحب القرار النهائي للمصادقة عليه، ولكن عرض فقط على اللجنة التنفيذية التي تقتصر صلاحيتها على تنفيذ سياسة وقرارات المجلس الوطني ومن ثم فهي ليست المرجعية القانونية للمصادقة على اتفاق مصيري، كاتفاق غزة - اريحا. والأمر كذلك بالنسبة للمجلس المركزي الفلسطيني فهو لا يملك صلاحية التصديق على الاتفاقات الدولية نيابة عن المجلس الوطني. أضف إلى ذلك ان اقرار اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي للاتفاق تم تحت ضغوط قوية من قيادة المنظمة. فقد صرح ياسر عرفات بوضوح بأنه لا رجعة عن الاتفاق وذلك قبل أي جلسة مؤسساتية للمصادقة عليه أو رفضه.

إن سياسة احتكار القرار، والانفراد بتقرير مصير القضية الفلسطينية على النحو السابق لا يبشر بالخير بالنسبة لأداء سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة واريحا. فمن المتوقع ان يتفاقم الصراع على السلطة ليس فقط بين القيادة الحالية للمنظمة واقطاب آخرين فيها، ولكن ايضا بين المنظمة ومنظمات فلسطينية اخرى تتمتع بوضع مؤثر في الأراضي المحتلة أهمها تنظيم «حماس».

مضمون «اتفاق غزة - اريحا»

لا شك أن وضوح الصياغة هو عامل مهم لمعرفة مضمون الاتفاق. فبقدر وضوح

العبارة يكون تحديد المضمون دقيقا. أما إذا كانت صياغة الاتفاق غامضة فإنها تفسح المجال امام تفسيرات متناقضة للمضمون. وفي بعض الحالات، يكون غموض الصياغة مقصوداً ومحسوباً (Calcupateal ambiguity) وذلك لاتاحة الفرصة أمام تفسيرات مختلفة تتناسب ومصالح الأطراف المتغيرة دون اتهامها بانتهاك نصوص الاتفاق. ولذلك فإن وضوح الصياغة هو في مصلحة الطرف الضعيف، بينما غموض الصياغة هو في مصلحة الطرف القوي لأنه طبقاً لمبادىء التفسير، فإن النص الغامض يفسر ضد مصلحة المستفيد منه.

ونلاحظ أن «أتفاق غزة – اريحا» يتضمن نصوصاً واضحة هي تلك التي تقرر حقوقاً وضمانات لاسرائيل. ويتضمن نصوصاً غامضة هي تلك التي تقرر حقوقاً وضمانات للطرف الفلسطيني، وبالتالي سوف تفسرها اسرائيل على نحو يحرم الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم، أو على الأقل يعرقل بقدر الامكان حصولهم عليها.

على ضوء هذه الملاحظة العامة، نتناول بايجاز تام شرح اهم الموضوعات التي شملها «اتفاق غزة – اريحا» بالتنظيم في المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني، وما يحويه ذلك التنظيم من جوانب ايجابية وسلبية بالقياس إلى تسوية القضية الفلسطينية تسوية نهائية تحقق مطالب الشعب الفلسطيني. «فاتفاق غزة – اريحا» يعبر عن آمال ورؤية فلسطينية مستقبلية ولكن يعترض تحقيقها صعوبات كبيرة مرجعها إلى غموض صياغة الاتفاق وعدم توقع التزام اسرائيل بها بحسن النية. وترتبط معظم الموضوعات التي تناولها الاتفاق بالتنظيم بقضية أولية وأساسية تتعلق بطبيعة الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل.

قضية الاعتراف:

إن ابرام «اتفاق غزة – اريحا» بين المنظمة واسرائيل يعني في حد ذاته اعترافاً ضمنياً متبادلاً بين الطرفين. وتأكيداً لذلك يشير الاتفاق في ديباجته إلى دولة اسرائيل من جهة، وإلى «الشعب الفلسطيني» من جهة اخرى، وإلى أن كليهما «يقران بحقوقهما الشرعية والسياسية المتبادلة». اضافة إلى ذلك، فإنه قبل التوقيع الرسمي على الاتفاق في واشنطن في يوم 13 سبتمبر 1993، تم تبادل الاعتراف القانوني الصريح بين الطرفين بمقتضى تبادل خطابات رسمية بينهما في يومي 9 و 10 سبتمبر. هذا التأكيد الرسمي للاعتراف كان وراءه هدف سياسي مزدوج، فمن ناحية، كان يهدف إلى اتاحة الفرصة أمام ياسر عرفات واسحق رابين لحضور الاحتفال الرسمي للتوقيع على الاتفاق. ومن ناحية

اخرى، فهو يمثل عنصراً من عناصر الحملة الدعائية التي رافقت ابرام الاتفاق بقصد الترويج له وحمل الشعب الفلسطيني والأمة العربية على قبوله.

وقد اصبحت قضية الاعتراف المتبادل مثار خلاف بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه. فبينما اعتبر المؤيدون ان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعياً «للشعب الفلسطيني» يحقق أحد المطالب الفلسطينية الرئيسية، رأى المعارضون انه اعتراف غامض وغير متوازن ويحقق بالكامل مطالب اسرائيل. فما هو التقييم الموضوعي لهذه القضية؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي التذكير ببعض الحقائق الثابتة التي توضح البعد الحقيقي للاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل.

ينبغي التذكير أولاً بأن منظمة التحرير الفلسطينية سبق أن اعترفت اعترافاً قانونياً ضمنياً «بحق اسرائيل في الوجود» وذلك بقبولها لقرار مجلس الأمن رقم (242)، واعلانها، في عام 1988، عن قيام الدولة الفلسطينية إلى جوار الدولة الاسرائيلية. وبالتالي فإن اعتراف منظمة التحرير باسرائيل بصورة مباشرة ورسمية في 9 سبتمبر الماضي هو من قبيل تحصيل الحاصل وامتداد طبيعي لوثائق المنظمة في عام 1988.

ويختلف الوضع بالنسبة لاسرائيل. فقد رفضت، حتى وقت قريب جداً، الاعتراف بالهوية القومية «للشعب الفلسطيني». كما رفضت الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً لذلك «الشعب». وبالتالي فإن اعترافها الآن بالكيان القومي الفلسطيني وبالمنظمة يعتبر مكسباً حقيقياً للطرف الفلسطيني. صحيح أن هذا الاعتراف لا يضيف شيئاً إلى الوضع الدولي للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية. فقد اعترف المجتمع الدولي بالهوية القومية لذلك «الشعب»، وبحقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره دولياً. كما اعترف المجتمع الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لذلك الشعب. وبناء عليه تمتعت المنظمة بصفتها هذه، ومنذ منتصف السبعينات، بمركز المراقب لدى هيئة الأمم المتحدة ولدى منظمات دولية اخرى، كما أنها تبادلت التمثيل الدبلوماسي مع عدد كبير من عواصم العالم. ومع ذلك، فإن اعتراف اسرائيل بالشعب الفلسطيني وبالمنظمة، بعد تجاهل وعداء استمر لسنوات طويلة، هو أمر مهم للغاية لأنه يؤدي إلى تذليل كثير من العقبات التي كانت تعترض تسوية القضية الفلسطينية عن طريق التفاوض. ولا ينتقص من هذا المكسب الانتقادات التي وجهها معارضو «اتفاق غزة ـ اريحا» للاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل. فإن هذه الانتقادات تنطوي على مغالطات واضحة يمكن تفنيدها بسهولة. فقد ادعى البعض بأن

الاعتراف المتبادل بين الطرفين غير متوازن لصالح اسرائيل. فقد جاء اعتراف المنظمة مقروناً بعدة تعهدات، بينما لم يقترن اعتراف اسرائيل بالمنظمة بأي تعهد. فقد اعترف ياسر عرفات «بحق دولة اسرائيل في العيش في سلام وأمن». وبناء على ذلك، «فإن المنظمة تدين استخدام الارهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر وأفراد منظمة التحرير بذلك.. ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات». وتطبيقاً لهذه التعهدات، «فإن منظمة التحرير تؤكد ان بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق اسرائيل في الوجود، وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب اصبحت الآن غير ذات موضوع، ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني». [البنود المشار إليها تؤكد على وحدة فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وبطلان قيام اسرائيل، وان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين..].

هذه التعهدات، في تصور المعارضين للاتفاق، تنطوي على مساس بالحريات العامة، وبحقوق المواطن الفلسطيني في الأرض المحتلة، وبمستقبل الانتفاضة والعمل الوطني في الداخل. فإن تعهد ياسر عرفات بفرض «الامتثال» وتأديب المخالفين يعني مصادرة حرية المواطن في الاعتراض، ومصادرة حق الشعب الفلسطيني في «الكفاح المسلح» لتحقيق سيادته واستقلاله في ارضه.

ونرى ان هذه الحجج التي ساقها المعارضون لاتفاق غزة – اريحا هي في حقيقتها حجج ضعيفة. فالتعهدات التي اقترنت باعتراف المنظمة باسرائيل تنسجم تماماً مع خيار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ولا تمنع «الكفاح المسلح» في حالة فشل هذا الاسلوب للتسوية. كما انه لا يجب الخلط بين «الكفاح المسلح» المشروع للتخلص من سيطرة اجنبية، وبين اعمال «الارهاب» غير المشروعة. وقد سبق ان أكد ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نبذة لأعمال الارهاب وكان لهذا التأكيد أثر إيجابي في توسيع دائرة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية. أما عبارة «حق اسرائيل في العيش في سلام» فهي مأخوذة من قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي قبله المجلس الوطني الفلسطيني منذ عام 1988 ، إن القول بأن اسرائيل لم تلتزم بضمان أمن الشعب الفلسطيني فمردود عليه بأن هذا الالتزام مفروض على جميع الدول بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، كما انه منصوص عليه صراحة في ديباجة «ميثاق غزة – اريحا»، أما القول بأن

اعتراف اسرائيل بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني لا يعني اعتراف اسرائيل بدولة فلسطين فهو مردود عليه بأن الاعتراف بصفة «الشعب» يتضمن الاعتراف بحق هذا الشعب في تقرير مصيره دوليا، أي حقه في تكوين دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. صحيح أن اسرائيل سوف تسعى إلى عرقلة تحول الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دولة فلسطينية، ولكن ذلك لا يمس جوهر الاعتراف في شيء. فإن تحقيق هذا الهدف الفلسطيني يتوقف على كيفية تطبيق «اتفاق غزة - اريحا» على ارض الواقع بحسن نية، وعلى مصير المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية اللاحقة بشأن التسوية النهائية للقضية الفلسطينية. أما القول بأن اعتراف المنظمة باسرائيل هو اعتراف نهائي لا رجوع عنه، بينما اعتراف اسرائيل بالمنظمة هو اعتراف بحركة تحرير قومية يمكن الرجوع عنه إذا لم تلتزم المنظمة بتعهداتها فهو قول صحيح من الناحية النظرية. ولكن من الناحية الفعلية، فإن اسرائيل لن تجرؤ على سحب اعترافها بالكيان القومي الفلسطيني لأنها ستعرض نفسها في هذه الحالة لعزلة دولية شاملة إذا أقدمت على مثل هذا الفعل.

خلاصة القول، إن الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل هو انجاز لا يمكن انكاره يضاف إلى رصيد المنظمة، ونقطة انطلاق مهمة نحو تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الآخر، إذا أمكن استغلال هذه الانطلاقة في خلق واقع جديد في الأرض المحتلة يرغم اسرائيل على قبول وجود دولة فلسطينية مستقلة بجوارها.

إن «اتفاق غزة - اريحا» يتضمن مبادىء عامة «لترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني» في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما «وحدة اقليمية واحدة» [المادة 4]، وان هذه المرحلة الانتقالية، التي «لا تزيد عن خمس سنوات» هي «جزء لا يتجزأ من مجمل عملية السلام» تقود من خلال مفاوضات الوضع النهائي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 [المادة 1].

يلاحظ أن المرجعية القانونية الوحيدة التي تحكم التسوية النهائية للقضية الفلسطينية هي قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي صدر في نوفمبر 1967 [ان القرار رقم 337 الذي صدر في اكتوبر 1973 هو مجرد دعوة إلى تطبيق القرار رقم 242]. وينتقد معارضو «اتفاق غزة - اريحا» انه اغفل ذكر قرارات عديدة صدرت عن الأمم المتحدة وتناولت قضايا جوهرية تمس صميم تسوية القضية الفلسطينية مثل «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»، وقضية القدس، وقضية اللاجئين، وقضية المستوطنات الاسرائيلية...الخ.

هذا النقد صحيح في ظاهره، ولكنه ضعيف في مضمونه. فإن «حق الشعوب في تقرير مصيرها – ومنها الشعب الفلسطيني الذي اعترفت به اسرائيل كما ذكرنا – هو مبدأ قانوني ثابت ذو طبيعة آمرة لا يجوز انكاره، وإن جاز تنظيمه بالاتفاق بين الأطراف المعنية. وإن أي قراءة موضوعية للقرار رقم (242) تبين ان هذا القرار يقرر قيام دولتين إحداهما اسرائيلية والأخرى فلسطينية. فقد أكد القرار على «عدم جواز حيازة الأرض بطريق الحرب» ومن ثم «انسحاب القوات الاسرائيلية»، واحترام سيادة كل دولة في المنطقة، وحقها في الحياة في سلام داخل «حدود آمنة معترف بها». إن إقرار هذه المبادىء والالتزام بها لا بد أن يقود إلى قرار حق الفلسطينيين في اقامة دولة مستقلة في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل نتيجة لحرب يونيو 1967، وخصوصاً وان الاردن قد أنهى كل علاقة له بالضفة الغربية، كما أن مصر قد تخلت عن مسئولية «ادارة» قطاع غزة. يضاف إلى ذلك ان نص المادة (4) من «اتفاق غزة – اريحا» على اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة «وحدة اقليمية واحدة» يعني تراجع اسرائيل عن موقفها السابق الذي أكدته حكوماتها السابقة بأن الضفة الغربية (يهودا والسامرة) هي جزء من أرض اسرائيل.

أما القرارات الدولية الأخرى بشأن بعض القضايا الجوهرية سالفة الذكر، والتي أغفلها «اتفاق غزة – اريحا»، فهي تتضمن مبادىء عامة تحكم تسوية هذه القضايا، وهي «قواعد مقررة» يجوز الاتفاق على ما يخالفها شريطة ألا يؤدي ذلك إلى انكار مبدأ «حق الشعوب في تقرير مصيرها». هذا لا ينفي بطبيعة الحال أن المبادىء المذكورة تعدّ دعامة قوية للموقف التفاوضي الفلسطيني في مفاوضات التسوية النهائية للقضية الفلسطينية. فإذا كان «اتفاق غزة – اريحا» قد اغفل ذكر هذه المبادىء، فإن ذلك لا يعني أنها اصبحت غير ذات موضوع أو انها فقدت فاعليتها بالكلية. فما زالت هذه المبادىء تتمتع بأهمية كبيرة في مسار المفاوضات المقبلة حول التسوية النهائية للقضية.

مما تقدم يتضح ان «اتفاق غزة – اريحا» لا يصادر، من الناحية النظرية، امكانية قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فهو مجرد نقطة انطلاق نحو تحقيق هذا الهدف باسلوب تدريجي. ومع ذلك فإن اتخاذ القرار رقم (242) كمرجعية وحيدة للتسوية النهائية سوف يثير صعوبات جمة نظراً لاختلاف الرأي في تفسيره. فالقرار المذكور تحدث عن «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين» دون تحديد لهويتهم القومية. ويرجع الفضل إلى «اتفاق غزة – اريحا» في اقرار تلك الهوية كما

ذكرنا. ولكن من ناحية اخرى، ينص القرار على انسحاب القوات الاسرائيلية من «أراض» احتلتها نتيجة لحرب يونيو 1967. وتفسر اسرائيل هذه العبارة على انها لا تعني الانسحاب من الأراضي المحتلة كلها، ولكن تعنى الانسحاب من بعضها بما يحقق أمن اسرائيل (الحدود الآمنة). أما الفلسطينيون فيفسرون القرار على أنه يقضي بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة كلها طبقاً لما أكده القرار نفسه بعدم جواز حيازة الأرض بطريق الحرب. وتأكيداً لهذا التفسير تمسك الوفد الفلسطيني، خلال جولات مفاوضات واشنطن الثنائية، بمرجعية سياسية اضافية هي «مبدأ الأرض مقابل السلام»، وهو المبدأ الذي أقره مؤتمر مدريد كأساس لعملية السلام برمتها. فإن اضافة هذا المبدأ إلى مرجعية التسوية النهائية يشكل ضماناً للفلسطينيين في أن الانسحاب الاسرائيلي سوف يشمل الأراضي المحتلة جميعها في مرحلة الحل النهائي. وقد أغفل «اتفاق غزة ـ اريحا» ذكر ذلك المبدأ، الأمر الذي يفيد تراجع منظمة التحرير الفلسطينية عن التمسك به وبالتالي يظل اختلاف تفسير القرار (242) قائماً بين الطرفين. ويمكن تفسير هذا التراجع الفلسطيني بناء على أمل المنظمة في أن يسفر الاتفاق، إذا طبق بحسن نية، عن خلق أوضاع جديدة في الضفة وفي القطاع سوف تنعكس بالضرورة على مضمون التسوية النهائية بما يجبر اسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة كلها. ومن هنا تظهر أهمية مناقشة القضايا الموضوعية والاجرائية التي تناولها «اتفاق غزة - اريحا» لمعرفة مدى استجابته لتطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على الجزء المتبقي من أرض فلسطين الأصلية - أي في حدود الضفة الغربية وقطاع غزة - بعد أن أصبح وجود اسرائيل أمراً مسلماً به. وأهم هذه القضايا تتعلق بطبيعة الحكم الذاتي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، والترتيبات الخاصة بعودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، والترتيبات الأمنية في ارتباطها بموضع المستوطنات الاسرائيلية، والبنية الاقتصادية للكيان الفلسطيني وارتباطها بالتعاون الفلسطيني - الاسرائيلي من جانب، وتطلع الطرفين إلى التعاون الاقليمي من الجانب الآخر. جميع هذه القضايا مترابطة تماماً يؤثر حل إحداها في الحلول التي تتقرر للقضايا الاخرى.

طبيعة الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية:

يثير موضوع الحكم الذاتي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية عدة قضايا جوهرية ومتداخلة تثير خلافات حادة بين اسرائيل والطرف الفلسطيني. ولمعرفة الأحكام التي أقرها «اتفاق غزة - اريحا» في هذا الشأن، ينبغي عقد مقارنة بين نصوص الاتفاق

والمواقف الاسرائيلية والفلسطينية السابقة على ابرامه. فعلى ضوء هذه المواقف يتحدد موقف الطرفين من تفسيره والعقبات التي سوف تعترض تنفيذه.

وأول قضية في هذا الصدد تتعلق بتشكيل سلطة الحكم الذاتي. فتنص المادة (3) من الاتفاق على أن سلطة الحكم الذاتي – ويطلق عليها اسم «المجلس» – يتم تكوينها عن طريق «انتخابات مباشرة حرة، وسياسية عامة» تحت «اشراف متفق عليه ورقابة دولية»، وذلك في مدة لا تزيد على تسعة أشهر من تاريخ التصديق على الاتفاق. ويحدد البروتوكول المرفق بالاتفاق [الملحق رقم 1] شكل الانتخابات وشروطها. وبمقتضى هذا البروتوكول، يتمتع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بحق الانتخاب والترشيح لعضوية «المجلس». أما فلسطينيو القدس فلهم حق المشاركة في عملية الانتخاب دون أن يكون لهم حق الترشيح لعضوية المجلس. أما الفلسطينيون النازحون الذين كانوا مسجلين في 1967/6/4 فلا يتمتعون بحق الانتخاب أو الترشيح باستثناء من تتقرر عودتهم قبل اجراء الانتخابات كما سنرى. غير أن حرمانهم من حق الانتخاب «لأسباب عملية» لن يؤثر في وضعهم المستقبلي سواء في المرحلة الانتقالية أو في التسوية النهائية. ولنا عودة إلى هذا الموضوع عند الحديث عن قضية اللاجئين.

هذه الأحكام لا تنسجم تماماً مع المواقف الفلسطينية السابقة التي أكدت على ضرورة اشتراك جميع الفلسطينيين في الداخل ـ بمن فيهم سكان القدس والشتات ـ في ممارسة حق الانتخاب والترشيح في انتخابات تشكيل سلطة الحكم الذاتي الانتقالية.

مما تقدم يتضح أن «اتفاق غزة – اريحا» يكرس في الحقيقة وجهة النظر الاسرائيلية باستثناء جزئية ثانوية تتعلق بالاعتراف بحق سكان القدس الفلسطينيين في المشاركة في عملية الانتخاب دون ممارسة حق الترشيح للسلطة الانتقالية لأن ممارسة هذا الحق الأخير يعني اعتراف اسرائيل بأن مدينة القدس تدخل في النطاق الجغرافي للكيان الفلسطيني وهو ما ترفضه اسرائيل بشدة، أو على الأقل ترى ارجاء بحث هذا الموضوع، مع التحفظ الشديد، إلى حين التفاوض حول التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

أما القضية المهمة الثانية فتتعلق بطبيعة سلطة «مجلس» الحكم الذاتي الانتقالي. تنص المادة (6) على أنه بعد التصديق على اعلان المبادىء والانسحاب من غزة ومنطقة اريحا، تبدأ اسرائيل في تحويل سلطات من الحكومة العسكرية وادارتها المدنية للفلسطينيين المفوضين لهذه المهمات، وسيكون تحويل السلطات هذا ذا طبيعة تمهيدية

إلى حين تنصيب «المجلس». ومن بين السلطات التي سيتم تحويلها: التعليم، والثقافة، والصحة، والشئون الاجتماعية، والضرائب المباشرة، والسياحة، وبناء قوة البوليس الفلسطيني. ويمكن للطرفين أن يتفاوضوا على تحويل سلطات ومسئوليات اخرى كمايتفق عليه.

أما سلطات «المجلس» المنتخب فتثير مشكلتين: مشكلة ولايته الجغرافية، ومشكلة اختصاصاته وصلاحياته. وفيما يتعلق بالولاية الجغرافية، فقد نصت المادة (4) على «ان نطاق سلطة المجلس سيغطي أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي». معنى ذلك أن ولاية المجلس لن تمتد إلى المستوطنات، والقدس، والأراضي المخصصة لأغراض الأمن (معسكرات الجيش، الطرق الرئيسية.. الخ). فهذه المناطق تظل خاضعة لسلطة اسرائيل طوال المرحلة الانتقالية (خمس سنوات) إلى ان يتقرر مصيرها في مفاوضات الوضع النهائي.

بمقارنة هذه الأحكام بالموقف الفلسطيني والموقف الاسرائيلي السابق على ابرام «اتفاق غزة – اريحا» نلاحظ ما يلي:

يتلخص الموقف الفلسطيني في أن سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت ستمارس ولايتها الجغرافية على الأراضي الفلسطينية المحتلة التي لم تكن تحت السيطرة الاسرائيلية في 4 يونيو 1967 بما فيها القدس. وأن هذه الأراضي ينبغي أن تخضع خلال الفترة الانتقالية لنظام قانوني واحد تصدره وتشرف على تنفيذه سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. وعليه فإنه وفقاً للمفهوم الفلسطيني فإن القدس الشرقية والمستوطنات والأراضي المصادرة أو المغلقة لأغراض الأمن ستكون ضمن الولاية الجغرافية لسلطة الحكم الذاتي. ورغبة في تجنب اثارة المخاوف الاسرائيلية في هذا الشأن، أقر الفلسطينيون بأن هذا التنظيم القانوني الموحد لن يؤثر في مباحثات الوضع النهائي فيما يتعلق بمسألة السيادة.

ولكن اسرائيل رفضت الصياغة الفلسطينية المذكورة الخاصة بالولاية الجغرافية على اعتبار أن هذا الشمول الجغرافي يعني تحديد شكل التسوية النهائية مسبقاً منذ بداية المرحلة الانتقالية بحيث يكون هناك تفسير واحد للقرار رقم (242) هو التفسير الفلسطيني، بينما تفسر اسرائيل ذلك القرار تفسيراً مختلفاً كما ذكرنا. ولذلك طرحت اسرائيل تصوراً مخالفاً للتصور الفلسطيني فيما يتعلق بالولاية الجغرافية لسلطة الحكم

الذاتي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. فقد تحاشت وصف الأراضي الفلسطينية بأنها «محتلة» وذلك مخالفة لصريح نص القرار رقم (242) الذي قبلته مرجعاً للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية. وادعت بأن العلاقة بين الأرض والسلطة هي علاقة ادارة ومن ثم يمكن اتباع أساليب ادارية مختلفة وفقاً لمقتضى الحال. فأراضي المدن والقرى الفلسطينية ستكون تحت إدارة الحكم الذاتي الفلسطيني، بينما أراضي المستوطنات الاسرائيلية والأراضي المصادرة والمغلقة لأغراض الدفاع والأمن تظل خاضعة لسلطة اسرائيل. وأخيراً فإن أراضي الملكية العامة تخضع لإدارة مشتركة اسرائيلية - فلسطينية. هذا الطرح الاسرائيلي لقضية علاقة السلطة بالأرض تترتب عليه ثلاث نتائج مهمة: النتيجة الاولى هي ارجاء بحث موضوع السيادة على الأرض إلى مفاوضات المرحلة النهائية وهو أمر يوافق عليه الفلسطينيون بحكم قبولهم لفكرة التدرج في تسوية القضية الفلسطينية. والنتيجة الثانية هي ان هذا الطرح الاسرائيلي يفرغ المبدأ الذي قبلته اسرائيل بوحدة الضفة والقطاع من مضمونه الحقيقي حيث ان هذا الطرح يؤدي إلى تجزئة الأراضي الفلسطينية باخضاع اجزاء منها للسلطة الاسرائيلية، وأجزاء اخرى لسلطة مشتركة، بينما تخضع الأجزاء المتبقية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. ولا شك أن استمرار ازدواجية السلطة طوال المرحلة الانتقالية (خمس سنوات) ليس من شأنه تيسير التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية وخصوصاً أن الطرح الاسرائيلي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالترتيبات الأمنية التي تتبناها اسرائيل. ولعل العقبات التي تعترض الآن مفاوضات طابا بشأن اقامة الحكم الذاتي المحدود في منطقة اريحا وقطاع غزة، وتسويف اسرائيل في سحب قواتها منهما تؤكد التخوف من زيادة احتمال فشل مفاوضات المرحلة النهائية.

إن التحليل السابق يبين بوضوح أن الأحكام التي أقرها «اتفاق غزة - اريحا» بشأن الولاية الجغرافية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني هي أقرب إلى الموقف الاسرائيلي منها إلى الموقف الفلسطيني السابق على ابرام الاتفاق.

أما فيما يتعلق باختصاصات وصلاحيات «المجلس» المنتخب في حدود ولايته الجغرافية، فقد نصت المواد (7 و 8 و 9) على مجمل هذه الاختصاصات على أن يتفاوض الطرفان لابرام «اتفاقية انتقالية» تضع تفاصيل تلك الاختصاصات. ويتمتع «المجلس» المنتخب بصلاحيات تشريعية وقضائية وتنفيذية.

وتنص المادة (9) على أن يتمتع «المجلس» بسلطات تشريعية في حدود المجالات التي

ستحول إليه بمقتضى «الاتفاقية الانتقالية» مع اشتراط أن تخضع ممارسة هذه السلطة لمبادىء متفق عليها، ويقوم الطرفان بمراجعة مشتركة لجميع القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول الآن. وفي حالة وجود خلاف بين الطرفين حول تشريعات معينة، يطرح الأمر على «لجنة الارتباط الفلسطينية - الاسرائيلية المشتركة» للبت فيه (المادة 10). بعبارة أخرى، فإن اسرائيل احتفظت لنفسها واقعياً بحق الاعتراض على أية تشريعات لا تتفق ومصالحها الخاصة.

أما فيما يتعلق بالصلاحيات القضائية، فقد نصت المادة (7) على انشاء «جهاز القضاء الفلسطيني المستقل» دون تحديد لولايته الأمر الذي يفيد ارجاء الموضوع إلى حين ابرام «الاتفاقية الانتقالية». وبالرجوع إلى مواقف الطرفين في هذا الشأن، فإن اسرائيل تقترح انشاء أجهزة قضائية متعددة: محاكم فلسطينية تختص بالشئون الفلسطينية، ومحاكم خاصة بشئون المستوطنين، ومحاكم عسكرية تختص بالشئون الأمنية لكل من الاسرائيليين والفلسطينيين. أما الطرف الفلسطيني فيتمسك بوحدة النظام القضائي.

أما الصلاحيات التنفيذية فهي تثير أكثر المشاكل حساسية نظراً لارتباطها الوثيق بشئون الأمن ولذلك نفرد لها نبذة خاصة.

الترتيبات الأمنية:

تنص المادة (8) على ما يلي: «لضمان الأمن العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فإن المجلس يشكل بوليساً فلسطينياً قوياً، بينما ستستمر اسرائيل في تحمل مسئوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك جميع مسئوليات الأمن للاسرائيليين لأغراض حماية أمنهم الداخلي والعام».

يتضح من هذا النص، أن ولاية «المجلس» الفلسطيني لا تشمل مسائل الدفاع ضد أي عدوان خارجي، فلا يحق له انشاء جيش وطني. وهذا أمر طبيعي بالنسبة للمرحلة الانتقالية، أي مرحلة الحكم الذاتي الداخلي المحدود. فالأمن الخارجي من مقومات السيادة. وحيث ان الدولة الفلسطينية لم تنشأ بعد، فإنه يكون من المنطقي أن تحتفظ اسرائيل بمسئوليات الدفاع إلى حين الاتفاق حول الوضع النهائي للكيان الفلسطيني. وتطبيقاً لذلك، لم تلتزم اسرائيل بسحب قواتها المسلحة من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنها ستعمل على إعادة توضيعها «خارج المناطق المأهولة بالسكان» بقدر الامكان (المادة 13).

ولكن الأمر مختلف فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن الداخلي والأمن العام في الضفة الغربية وقطاع غزة. فإن المادة (8) تنص، كما ذكرنا، على مسئولية السلطة الفلسطينية عن ضمان الأمن العام والأمن الداخلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن مع احتفاظ اسرائيل لنفسها بمسئوليات حماية أمن المستوطنات، وأمن الاسرائيليين عموماً في مناطق الحكم الذاتي. وحيث ان «اعلان المبادىء» قد أكد على حق الاسرائيليين في استخدام المعابر والطرق بحرية تامة وهي تحت الحكم الذاتي، فإن تأمين تلك الطرق يصبح مسئولية مشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين. ولذلك نصت المادة (5) من الملحق رقم (2) على تشكيل «لجنة فلسطينية ـ اسرائيلية مشتركة للتنسيق والتعاون لأغراض الأمن المتبادل».

وهكذا يأخذ الأمن الداخلي ثلاثة أشكال: أمن الاسرائيليين في المستوطنات وتضطلع به القوات الاسرائيلية، وأمن الفلسطينيين فيما يتعلق بخلافاتهم الداخلية وتضطلع به سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وأمن مشترك يقع في مناطق التشابك السكاني بين العرب واليهود (كما في منطقة الخليل) وعلى المعابر والطرق وتضطلع به القوات الاسرائيلية وقوات الشرطة الفلسطينية بالتنسيق فيما بينها وفقاً للاتفاق الذي يبرم بين الطرفين في هذا الشأن («الاتفاقية الانتقالية»).

إن ازدواجية المسئوليات الأمنية وتداخلها سوف تثيران عدة تحديات ستنعكس بالضرورة على مستقبل العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية من جانب، كما أنها ستنعكس أيضاً على مسار مفاوضات التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، فحيث ان وجود القوات الاسرائيلية ووجود المستوطنات اليهودية سيستمر طوال الفترة الانتقالية، فإنه من المتوقع أن يستمر الكفاح المسلح ضد هذا الاحتلال الاسرائيلي، لا سيما من جانب حماس والجهاد الاسلامي. معنى ذلك أن الشرطة الفلسطينية تصبح مسئولة عن وقف أعمال العنف ضد الاسرائيليين (قمع الانتفاضة) ومن ثم تخفيف عبء اسرائيل في المناطق الفلسطينية، خصوصاً في قطاع غزة. أكثر من ذلك، فإن هناك تخوفاً حقيقياً من أن تقوم الشرطة الفلسطينية بقمع العناصر المعارضة للاتفاق والتي ترفض التعاون مع سلطة الحكم الذاتي. وهذا الأمر يثير القلق بالفعل بشأن استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في مناطق الحكم الذاتي. وحيث ان «اعلان المبادىء» ربط امتداد الحكم الذاتي إلى باقي الضفة الغربية بمدى فعالية الأداء الفلسطيني في السيطرة على الأوضاع الداخلية في قطاع غزة ومنطقة اريحا، فإن عدم الاستقرار المتوقع، خصوصاً في قطاع

غزة، سوف تتخذه اسرائيل ذريعة للتسويف في مواصلة تجربة الحكم الذاتي وبالتالي تعثر مفاوضات المرحلة النهائية إن بدأت أصلاً.

من ناحية اخرى، فإنه طبقاً لنصوص «اعلان المبادىء» والملحق رقم (2) المرفق به، تستطيع قوات الأمن الاسرائيلية مطاردة أي عناصر فلسطينية تقوم بعمليات عسكرية ضد الجيش الاسرائيلي في مواقع انتشاره وعلى المعابر والطرق، أو ضد المستوطنات. وتلتزم الشرطة الفلسطينية بالتعاون مع القوات الاسرائيلية في هذا الشأن، بينما لا تستطيع الشرطة الفلسطينية متابعة أو مساءلة أية عناصر يهودية (خصوصاً سكان المستوطنات) تقوم بالاعتداء على الفلسطينيين إذ لا سلطة فلسطينية على الاسرائيليين. معنى ذلك أن «اعلان المبادىء» يوفر ضمانة كاملة لأمن الاسرائيليين، بينما لا يوفر ضمانة كافية لأمن الفلسطينيين. لا عجب إذن أن تتعثر محادثات طابا حتى الآن في شأن تفصيلات الأمن في قطاع غزة ومنطقة اريحا وهو أمر لا يدعو إلى التفاؤل بشأن مستقبل الحكم الذاتي في الضفة الغربية بكاملها، ومن باب أولى بشأن التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

قضية اللاجئين:

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي، وجوهر الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، وإن عدم تسوية هذه القضية تسوية مقبولة وعادلة يعني استمرار الصراع بشقيه وفشل عملية السلام برمتها.

وقد نص «اتفاق غزة - اريحا» على تأجيل تسوية قضية اللاجئين إلى مرحلة التفاوض على الوضع النهائي [المادة 5 فقرة 3]. ولكن بمقتضى المادة (12) يتم تشكيل «لجنة دائمة» لتقرر بالاتفاق أشكال السماح «للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بالعودة»، آخذاً في الاعتبار ضرورة منع الفوضى والاضطراب».

هذا النص الأخير هو من الغموض بحيث يترك لإسرائيل حرية تحديد عدد المقبولين للعودة ونوعيتهم بحيث لا تؤثر عودتهم في أمن الاسرائيليين، أو لمنع تدعيم القوة البشرية للكيان الفلسطيني (التوازن الكافي بين اسرائيل والكيان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة). ويقدر أحد المراقبين، استناداً إلى موقف اسرائيل خلال مناقشات «لجنة اللاجئين» المنبثقة عن «المفاوضات متعددة الأطراف»، بأن مجموع ما يمكن أن تسمح لهم اسرائيل بالعودة من النازحين عام 1967 يتراوح بين (90) إلى (105) آلاف

فلسطيني (تقدر منظمة التحرير الفلسطينية هذا العدد بأكثر من 800 ألف شخص)، أي بنسبة 10% فقط من عدد اللاجئين الفلسطينيين خارج الأرض المحتلة [جواد الحمد، جريدة الحياة، 25 اكتوبر 1993 ص16].

على ضوء هذه الحقائق، يمكن القول بأن نص «اتفاق غزة – اريحا» على السماح بعودة نازحي عام 1967 يهدف في الحقيقة إلى اقناع الجماهير الفلسطينية بقبول الاتفاق لأنه يثير لديها إحساساً بأن أمل العودة صار قريب المنال، وهو ما يعدّ، في نظرنا، إفراطاً في التفاؤل يؤدي عدم تحققه ليس فقط إلى تعثر التسوية الفلسطينية – الاسرائيلية ولكنه يؤدي أيضاً إلى احتمال تفجر الأوضاع في الدول العربية المجاورة، خصوصاً في لبنان والأردن، إذا تقرر استمرار بقاء معسكرات اللاجئين الفلسطينيين فيها [يؤوي لبنان قرابة (400) ألف لاجيء، ويؤوي الأردن (960) ألفاً، وتؤوي سوريا (390) ألفاً].

البعد الاقتصادي:

لا تخفى أهمية قراءة «اتفاق غزة – اريحا» من منظور اقتصادي لأن الاقتصاد هو أساس ومحور الاستقلال السياسي أو التبعية. ومن هنا جاء اهتمام الاتفاق البالغ بهذا الجانب من جوانب القضية الفلسطينية خصوصاً من حيث مستقبل نمط التسوية المرتقبة لها.

فقد أقر الاتفاق في المادة (11) «بالمنفعة المتبادلة من التعاون في تشجيع التنمية للضفة الغربية وقطاع غزة». وفي سبيل ذلك، تم الاتفاق على تشكيل «لجنة تعاون اسرائيلية – فلسطينية» دائمة لتطوير وتنفيذ البرامج المبينة في بروتوكول التعاون الثنائي (ملحق رقم 3). وقد اشتمل ذلك البروتوكول على تنظيم التعاون في المجالات التالية:

- تقوم اللجنة الاسرائيلية الفلسطينية الدائمة بالعمل على تطوير المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتضع الدراسات والخطط حول حقوق المياه لكل طرف، والاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ «خلال وما بعد الفترة الانتقالية».

إذ أخذنا في الاعتبار ان أراضي الضفة الغربية توفر حالياً قرابة 25٪ من حاجة اسرائيل للمياه، فإن التعاون في هذا المجال، حتى بعد المرحلة الانتقالية يعني استمرار الارتباط العضوي بين اسرائيل والكيان الفلسطيني في مجال من أهم مجالات الاقتصاد الفلسطيني وهو مجال التنمية الزراعية.

- التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية وصيانة

وشراء وبيع الموارد الكهربائية.

- التعاون في الاستغلال المشترك للبترول والغاز وموارد الطاقة الاخرى ولأغراض صناعية، خاصة في قطاع غزة والنقب.
- التعاون في مجال التمويل بهدف تشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي اسرائيل.
- التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لانشاء منطقة ميناء بحري في غزة يأخذ في الاعتبار انشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل.
- التعاون في مجال التجارة بما يشجع التجارة الداخلية والاقليمية وما بين الاقليمية، وكذلك اعداد دراسة جدوى اقامة مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي اسرائيل، وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق، والتعاون في مجالات اخرى تتعلق بالتجارة. إذا أخذنا في الاعتبار أن غالبية الواردات للأراضي المحتلة تأتي من اسرائيل وتتكون من السلع الصناعية، وأن اسرائيل تحاول أن تجعل تصدير منتجات الأراضي المحتلة عن طريقها بخلاف اتخاذ الأراضي المحتلة ساتراً للتصدير للدول العربية الأخرى على أساس أنها من انتاج الأراضي المحتلة، لاتضح مدى تبعية تجارة الكيان الفلسطيني لقطاع التجارة الاسرائيلية.
- التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج «التنمية الصناعية الاسرائيلية – الفلسطينية المشتركة». وإذا أخذنا في الاعتبار قوة الصناعة الاسرائيلية مقارنة بضعف، بل بانهيار الصناعات الفلسطينية، فإن التعاون في هذا المجال سوف يكرس استمرار تبعية القطاع الصناعي للكيان الفلسطيني للصناعة الاسرائيلية.
- وضع برنامج للتعاون في تنظيم علاقات العمل، والتعاون في المجالات الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية. إن التعاون في هذا المجال يضمن لاسرائيل استمرار تدفق العمالة الرخيصة من الأراضي المحتلة إلى سوق العمل الاسرائيلية ومن ثم زيادة المقدرة التنافسية للسلع الاسرائيلية في الأسواق الاقليمية والعالمية».
- برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الاعلام. إن التعاون في هذا المجال ينطوي على خطورة واضحة لأنه يعني تأثير اسرائيل في الثقافة وتكوين الرأي العام الفلسطيني.

بالاضافة إلى التعاون الثنائي في المجالات سالفة الذكر، نص «اتفاق غزة – اريحا»

على تعاون فلسطيني – اسرائيلي على المستوى الاقليمي (المادة 16)، كما هو مبين في الملحق رقم (4)، وذلك في اطار المفاوضات متعددة الأطراف، وبمساعدة مالية من «الدول السبع الكبار»، و«منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية» و«دول ومؤسسات عربية اقليمية». ومن بين الأهداف التي يسعى الطرفان معاً على تحقيقها على المستوى الاقليمي تطوير خطة اسرائيلية – فلسطينية – اردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت، وحفر قناة البحر المتوسط بين غزة والبحر الميت، ونقل الغاز والبترول وموارد الطاقة الاخرى وتوزيعها واستغلالها صناعياً، وتحلية المياه اقليمياً ومشروعات تطوير اخرى للمياه... الخ.

إن قراءة النصوص بشأن تنمية الضفة الغربية وقطاع غزة، والتعاون على المستوى الثنائي والاقليمي تبين مدى الترابط الوثيق جداً بين اقتصاد الكيان الفلسطيني واقتصاد اسرائيل بأشكال وأنماط متعددة تكرس على أرض الواقع تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي. وما هو أخطر من ذلك تجاوز تلك التبعية الإطار المرحلي الانتقالي للحكم الذاتي المحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مرحلة التسوية النهائية وما بعدها. وحيث ان الاستقلال السياسي الفلسطيني لم يمكن أن يتحقق إلا بضمان وجود اقتصاد مستقل وقائم بذاته، فإن توقع امكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة لا يستند إلى وقائع حقيقية ملموسة بل يعتمد فقط على مجرد الأماني. وقد صرح اسحق رابين بكل وضوح بأنه ليس هناك مكان لدولة ثانية بين اسرائيل والاردن.

كذلك يخشى كثيرون أن تنفيذ الشق الاقتصادي «لاتفاق غزة – اريحا» سوف يعرض للخطر المصالح العربية العامة في اطار ما يسمى «بالسوق الشرق اوسطية» المزعم إقامتها. هذا التخوف له ما يبرره، خصوصاً في ظل التناقضات العربية الراهنة. ولكن نرى أن هذه النتيجة السلبية لا ترتبط بعلاقة سببية مباشرة «باتفاق غزة – اريحا» تحديداً لأن النشاط الدؤوب الذي تبذله الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية لانشاء منطقة اقتصادية شرق اوسطية تكون منفتحة على الاقتصاد الرأسمالي العالمي تحكمه عوامل عديدة تتجاوز بكثير تسوية الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي.

وأخيراً ينبغي الاشارة إلى المساعدات المالية التي وعدت عدة مصادر دولية بتقديمها إلى سلطة الحكم الذاتي المحدود في غزة واريحا كعامل أساسي لانجاح خطة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. فقد وعد مؤتمر دولي عقد في واشنطن في مطلع اكتوبر 1993 بتقديم معونة عاجلة إلى سلطة الحكم الذاتي في غزة واريحا بواقع (500) مليون

دولار سنوياً ولمدة خمس سنوات. من المنظور الاقتصادي، فإن هذا الوعد لا يفي بمتطلبات التنمية الفلسطينية فضلاً عن أنه لا توجد ضمانة لتحقيق الوعد ذاته بالكامل. وفي الحقيقة فإن الوعود الدولية بتقديم مساعدات مالية إلى سلطة الحكم الذاتي في غزة واريحا تهدف إلى تحقيق هدف سياسي هو تدعيم نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل في المرحلة الانتقالية في مواجهة المنظمات المناوئة لها، خصوصاً منظمة «حماس»، وذلك عن طريق التحسين النسبي للأوضاع المعيشية المتردية لسكان قطاع غزة. وقد وصف أحد المتخصصين الفلسطينيين - وهو محق في ذلك - هذه المساعدات بأنها من قبيل «المسكنات الاقتصادية، وشراء التأييد للاتفاق في الحاضر ولكن مع «رهن المستقبل» [علي الجرباوي، جريدة الحياة، 3 نوفمبر 1993، ص17]. أما القول بأن «اتفاق غزة - اريحا» سوف يؤدي إلى كسب ثقة المستثمرين الفلسطينيين المحليين والفلسطينيين الأثرياء في الخارج على استثمار أموالهم في الكيان الفلسطيني ومن ثم تقليل الاعتماد على اسرائيل أو على المساعدات الخارجية بما يكفل تعزيز قومية الاقتصاد الفلسطيني فهو قول محل شك. فإن اقبال المستثمرين الفلسطينيين على الاستثمار في الداخل يعتمد أساساً على مدى الاستقرار السياسي، كما أنه يعتمد على ضرورة مشاركتهم في النظام السياسي المقبل والتأكد من امكان حصولهم على وزن سياسي يتلاءم مع وزنهم المالي وذلك كضمان لحماية مصالحهم. وإذا أخذنا النهج السياسي الذي اتبعته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى الآن كمؤشر للمستقبل فإنه يكون من الإفراط في التفاؤل توقع اتباع نهج ديمقراطي حقيقي أو استقرار سياسي في المستقبل، ولذلك لا نتوقع تدفق الاستثمارات الفلسطينية إلى قطاع غزة والضفة الغربية في المستقبل القريب.

إن المناقشة السابقة توضح مدى الحيرة التي تنتاب أي مراقب إزاء «اتفاق غزة - اريحا» بحيث يصبح عاجزاً عن إبداء رأي نهائي وحاسم بشأن أحكامه. فهو ينطوي قطعاً على جوانب ايجابية أهمها الاعتراف بهوية الشعب الفلسطيني، وامكانية بناء أوضاع جديدة في قطاع غزة والضفة الغربية يمكن أن تقود، من الناحية النظرية، إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة في المستقبل القريب. ولكن من ناحية أخرى، فإن الاتفاق يتضمن قيوداً عديدة على ممارسة الحكم الذاتي الفلسطيني في الفترة الانتقالية كما أنها تعزز رابطة التبعية الاقتصادية لمنطقة الحكم الذاتي للاقتصاد الاسرائيلي الأمر الذي يثير شكوكاً عديدة حول امكانية بناء الدولة الفلسطينية على أرض الواقع. فالمدلول الحقيقي

«لاتفاق غزة – اريحا» هو التوجه المستقبلي لتسوية الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي ومن ثم يصبح عنصر استغلال الزمن هو العامل الأهم في تحديد نوعية التسوية المستقبلية. وهنا يكمن جوهر الخلاف الرئيسي بين أنصار الاتفاق ومعارضيه.

فصانعو الاتفاق وأنصارهم يقرون بأن الظرفية التي أبرم فيها الاتفاق لم تكن تسمح بتحقيق المطالب الفلسطينية الجوهرية بالكامل، كما أنه لم يكن في الامكان ارغام اسرائيل على تقديم ضمانة تامة لتحقيق تلك المطالب في المستقبل. ولكنهم يأملون في امكانية الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في تطوير الأوضاع في قطاع غزة والضفة الغربية، بحيث تصبح اسرائيل أمام واقع جديد في الأراضي المحتلة يحملها على الاعتراف بالدولة الفلسطينية. قد يبدو هذا الموقف مفرطاً في التفاؤل على ضوء المناقشة السابقة للقيود التي يفرضها «اتفاق غزة – اريحا» على صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني المحدود، وأيضاً بالنظر إلى التناقضات والانقسامات بين الفلسطينيين أنفسهم، وبينهم وبين النظم العربية الأخرى التي لم تبد تحمساً حتى الآن (باستثناء مصر) لمؤازرة منظمة التحرير الفلسطينية في اسلوب تحقيق تطلعاتها المستقبلية.

أما المعارضون للاتفاق فينقسمون إلى فئات متعددة: فمنهم من يرفض مبدأ التسوية السلمية للصراع الفلسطيني – الاسرائيلي ابتداء، ويرفضون شرعية وجود اسرائيل، ويدعون إلى مواصلة النضال لإقامة دولة فلسطينية على كامل أرض فلسطين التاريخية. وقد أثبت تطور القضية الفلسطينية منذ 1948 أن هذا الفريق من المعارضين مازال يعيش في وهم من الرومانسية تجاوزتها الأحداث منذ قرابة ربع قرن من الزمان على الأقل. وثمة فريق آخر من المعارضين، ومعظمهم من المنتمين إلى منظمة التحرير الفلسطينية، يأخذون على «اتفاق غزة – اريحا» أنه كان ثمرة تفرد فئة قليلة من قيادة المنظمة في الاتفاق مع اسرائيل متجاهلين المؤسسات الدستورية الفلسطينية. هذا الشكل من المعارضة يعكس في الحقيقة صراعات على السلطة داخل المنظمة، وإن اتخذ المعارضون من أوجه القصور العديدة للاتفاق سنداً لهم في مناوءة القيادة الحالية للمنظمة. وأخيراً هناك فريق من المعارضين يرون أن «اتفاق غزة – اريحا» هو من قبيل الاتفاقات الاستسلامية بسبب عدم التوازن الصارخ بين الطرف الفلسطيني في اسرائيل في الوقت الذي أبرم فيه الاتفاق، وانه كان ينبغي أن تعمل المنظمة أولاً على تحسين مركزها التفاوضي قبل الاقدام على الاتفاق مع اسرائيل لتجنب الرضوخ بالكامل للمطالب الاسرائيلية. إن موقف هذا الفريق من المعارضين لا يختلف كثيراً – في الجوهر – عن

موقف أنصار «اتفاق غزة – اريحا». فكلا الفريقين يعتمد على استغلال عنصر الزمن لتسوية القضية الفلسطينية بما يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني إلى إقامة دولته المستقلة. والفارق الوحيد بين الفريقين أن أنصار الاتفاق يرون أن الواقعية السياسية تقتضي أفضلية الحصول على بعض المكاسب الأمنية وإن كانت محدودة جداً والبناء عليها تدريجياً لتحقيق المطالب الفلسطينية بالكامل في المستقبل. أما المعارضون فيرون أن صيغة الاتفاق التي تم التوصل إليها في ظرف عدم التوازن الراهن بين الطرفين سوف تكون عقبة أمام تسوية عادلة وغير مجحفة بالشعب الفلسطيني، وأنه كان ينبغي الانتظار إلى حين تحسن المركز التفاوضي للمنظمة للحصول على شروط أفضل من تلك التي تضمنها الاتفاق الحالي.وفي الحقيقة فإن المرء يقف حائراً أمام هذين الموقفين لأن كل منهما يستشرف المستقبل اعتماداً على حقائق قائمة بالفعل وليس بناء على أوهام. ومع ذلك نرى أنه حتى في ظل عدم التوازن بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي كان من الأفضل مواصلة المفاوضات الرسمية الثنائية المعلنة في واشنطن بدلاً من الاتفاق سراً مع اسرائيل، لأن التنسيق العربي – وإن كان محدوداً – وكذلك ضغط الرأي العام الفلسطيني يدعمان المركز التفاوضي للطرف الفلسطيني كما ذكرنا، ويوفران امكانية الحصول على شروط أفضل من تلك التي احتواها «اتفاق غزة – اريحا»، وخصوصا أن مفاوضات واشنطن لم تكن قد وصلت إلى طريق مسدود كما ادعى أنصار الاتفاق. أما الآن فإن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الحالية، وبعد أن حرمت نفسها من مؤازرة الرأي العام الفلسطيني ومن المساندة العربية، تواجه موقفاً أكثر صعوبة في التوصل إلى «اتفاقية انتقالية» لتطوير الحكم الذاتي الفلسطيني بحيث يمتد إلى الضفة الغربية بكاملها، ومن باب أولى في التوصل إلى تسوية نهائية مقبولة للقضية الفلسطينية. وتعثر مفاوضات طابا الحالية بشأن نقل السلطة إلى الفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة اريحا مؤشر واضح للتحديات والعقبات القادمة وخصوصاً أن قضايا جوهرية مثل القدس والاستيطان الاسرائيلي وعودة اللاجئين الفلسطينيين قد تركت للمفاوضات النهائية دون التزام اسرائيل بمرجعية قانونية واضحة كأساس لتسويتها.

العبقرية والابداع والقيادة
دراسات في القياس التاريخي

تأليف : وين كيث سايمنتن
ترجمة: شاكر عبدالحميد
عالم المعرفة، الكويت، العدد 176، 327ص

مراجعة: **أحمد عبد الخالق**
قسم علم النفس – جامعة الكويت

درج المتخصصون في العلوم النفسية على قراءة مراجع القياس النفسي (أو السيكومتري)، وتعالج مثل هذه المراجع موضوعات على درجة عالية من الأهمية لأي متخصص في العلوم النفسية، كأسس القياس ومنطقه، وبناء الاختبارات النفسية، وأهم معالمها السيكومترية كالثبات والصدق والموضوعية... وغير ذلك كثير. ومن المعروف أن هؤلاء المتخصصين يكرسون جهودهم – على المستوى الزمني – في الحاضر إلى حد بعيد. ولكن لا يدخل في هذه الدراسة الاهتمام بأسئلة مثل: ما نسبة ذكاء الفيلسوف اليوناني أرسطو؟ ما أهم خصائص عباقرة القرن السابع عشر في أوروبا؟ ما أهم الخصائص والسمات التي يتسم بها القادة والساسة في القرن التاسع عشر في منطقة معينة من العالم؟... وغير ذلك من الأسئلة التي تطرق فترة زمنية يمكن أن تصل إلى عشرين قرنا من الزمان.. وما ذلك إلا القياس التاريخي الذي يكرس له هذا الكتاب المهم صفحاته (327)ص، ويعد كتابا غير مسبوق في اللغة العربية وتخصصاً غير مطروق فيها. وهو كتاب مليء بعشرات من المعلومات الشائعة والطريفة عن المبدعين والعباقرة والقادة، وليس هذا فحسب، بل إنه أي الكتاب يهدف إلى وضع أسس لهذا القياس، والتوصل إلى بعض الاستنتاجات العامة التي يمكن أن تحكم بزوغ العبقرية ونموها فضلا عن العوامل التي تعد تربة خصبة لتلقى نبت هذه العبقرية أو النبوغ. لكل ذلك نهنىء القائمين على سلسلة عالم المعرفة على حسن اختيار هذا

الكتاب للترجمة إلى العربية.

وتصل سلامة الترجمة - على صعوبتها، وحسن الصياغة العربية وسلاستها ـ إلى حيث تصبح القراءة متعة، فقد صاغ المترجم عباراته بلسان عربي مبين وتكتمل الفائدة بشروح مهمة ولازمة ومفيدة، قدمهاالمترجم في هامش كثير من صفحات هذا الكتاب، بالإضافة إلى عدد قليل من الهوامش الشارحة التي قدمها المراجع.

ويضم هذا العمل الجليل بين دفتيه عشرة فصول وخمسة ملاحق وقائمة مستفيضة للمراجع، يقدم لها المترجم بمقدمة جيدة عن الأصل اللغوي لكلمة «عبقري»، واستخداماتها المتعددة في اللغة العربية، وكذلك في التراث الغربي، ويردف ذلك بتعريف دقيق للمصطلح في التراث السيكولوجي الحديث. وإن تحرير هذه المقدمة من لدن باحث متخصص ودارس متمكن في بحوث الإبداع والعبقرية، لهو بمثابة تحضير للمسرح، حتى يبدأ القارىء في مطالعة فصول هذا الكتاب المهم بشغف واهتمام.

ويرى المؤلف أن العبقرية مصطلح يضم الإبداع والقيادة، وهو لا يركز اهتمامه إلا على المستوى المرتفع منهما، ويعتقد المؤلف أننا إذا أخضعنا حياة النوابغ للتحليل العلمي فإننا سنتمكن من اكتشاف القوانين العامة للتاريخ. والسلوك الاجتماعي، ويبدأ أسلوبه باختيار وحدات التحليل: مجموعة من الفلاسفة، والعلماء، والموسيقيين، والسياسيين، والمعارك الحربية التاريخية، والتذوق الموسيقي، ثم يحدد المتغيرات الحاسمة في مثل هذا التحليل عن طريق عدد من التحليلات الاحصائية المتقدمة والمستخدمة في مجال علم النفس كالتحليل العاملي وتحليل المسار وتحليل سلاسل الزمن وغيرها. بعد ذلك يحدد العوامل الأساسية في العبقرية (كالمتصلة مثلا بالبيئة الأسرية أو المتغيرات الديموجرافية)، ويقوم بحساب العلاقات السببية الأكثر احتمالا.

ولقد أجرى المؤلف بحوثا عديدة حاول فيها أن يطبق الأساليب العلمية الكمية في البحث على السجلات التاريخية، والسجلات الخاصة بالسير، وذلك بهدف الكشف عن الكيفية التي أثر من خلالها بعض المبدعين والقادة على التاريخ.

ويبدأ المؤلف سفره الجليل بفصل عن «الدراسة العلمية لعباقرة التاريخ»، ويقتبس في البداية قول «توماس كارلايل» الشهير: «إن تاريخ العالم ما هو إلا سيرة الرجال العظماء». ويشير إلى الدراسات الشهيرة التي قام بها «سير فرانس جولتون» عن العبقرية الوراثية» عام 1869، وكتاب «كاترين كوكس» الموسوم: «الخصائص العقلية

المبكرة لثلاثمائة من العباقرة» عام 1926. ويجدر التمييز بين القياس التاريخي المتبع في هذا الكتاب والسيرة النفسية كدراسات سيجموند فرويد لكل من ليوناردو دافنشي ودستويفسكي، وودرو ولسون. كما يميز القياس التاريخي عن فلسفة التاريخ. ويشير في الاخير من بين ما يشير إلى مقدمة ابن خلدون، وأفكار كل من: أرنولد توينبى، وهيجل، حيث تتميز السيرة الذاتية وفلسفة التاريخ بالتحليل الكيفي على حين أن الخاصية الأساسية في القياس التاريخي هي التحليل الكمي واختيار عينات من أجيال محددة، أو سلاسل زمنية خاصة مثال ذلك دراسة الفروق في الشهرة بين 2012 فيلسوفاً، وبين 696 من مؤلفي الموسيقا الكلاسيكية، و38 رئيس جمهورية أمريكي، و301من العباقرة، أو التحليل الخاص بـ 326 معركة برية عالمية.

ومن بين نماذج النتائج الشائعة لتطبيق أسلوب القياس التاريخي ما يلي: عدم الاستقرار السياسي في جيل معين يعمل على كف الابداع في الجيل التالي له، وأن وجهة نظر العصر التالي هي الفضلى للحكم على الإنجاز العلمي لعصر من العصور، ولا يمكن القول بأن السيرة الإبداعية قد اكتملت ما لم يظهر نعي الفقيد، وأن التذوق الموسيقي يتضمن شكلا من أشكال الاستقرار التاريخي القابل للقياس، وأن متوسط العمر المتوقع لمشاهير المبدعين 66 عاماً بانحراف معياري قدره 14 عاما.

لقد قام عباقرة الماضي وقادته بتشكيل ذلك الماضي، والتأثير على الحاضر، وربما استمر تأثيرهم على المستقبل، وإن اخضاع شخصيات هؤلاء للتحليل العلمي يمكن أن يكشف عن بعض القوانين العامة حول التاريخ، والمبادىء الأساسية للإبداع، وحول تحولات الحضارة الإنسانية. والقياس التاريخي هو ذلك العلم المنوط به اكتشاف المبادىء العامة حول هذه الموضوعات من خلال تطبيق الأساليب الكمية على نماذج وقطاعات تاريخية.

أما الفصل الثاني فموضوعه «الأسلاف والمورثات والأجيال» ويعالج مشكلة سيكولوجية ذات تاريخ غير قصير، متعلقة بالوراثة والبيئة أو الطبع والتطبع، وينبه المؤلف إلى أن السلوك الانساني نتاج لتفاعلهما، برغم الأهمية النسبية لكل منهما. وقد درست بعض المؤثرات الأسرية لدى العباقرة والمشاهير ومنها ترتيب الميلاد فظهر أن الأطفال الأبكار (ذوي الترتيب المبكر) وبخاصة الذكور يميلون إلى الإنجاز أكثر من الأطفال ذوي الترتيب المتأخر في مولدهم. ونسبة العباقرة الأبكار أكثر من غيرهم في ترتيب الميلاد. ومع ذلك فإن الثوار يغلب ألا يكونوا من الأبكار. وكان تكرار اليتم

(فقد أحد الوالدين) قبل سن الرشد لدى العباقرة والمشهورين أكثر من المتوقع إحصائيا. وهناك أمر مشترك في سير الشعراء والطغاة والأبطال العسكريين هو أن أمهاتهم كن دائما من الأمهات المسيطرات المستحوذات. ومن الممكن أن تنتشر العبقرية في عائلات معينة (كعائلة دارون على سبيل المثال). كما أن للقدوة والمثل دورا مهما في العبقرية (أكثر من نصف الحائزين على جائزة نوبل في العلم تعلموا على أيدي بعض من سبق لهم الحصول على الجائزة ذاتها). واتضح أيضا أن سن الأربعين هو مركز الثقل أو سن الذروة في حياة معظم المبدعين. ويعد الإبداع في جيل ما معتمدا على الابداع في الجيلين السابقين عليه، وعصور الظلام لا تصبح عصورا ذهبية بين عشية وضحاها. كما أن احتمال قبول العلماء الأصغر سنا للأفكار الجديدة أكبر بدرجة واضحة من احتمال قبول العلماء الأكبر سنا لها. وكل هذه المكتشفات تثبت أن البيئة تقوم بدور أكبر بكثير من الوراثة في ظهور العبقرية.

ويعرض الفصل الثالث «للشخصية والطابع»، ويحاول أن يجيب عن السؤال الذي تكرر كثيرا: هل للمبدعين والقادة سمات شخصية مميزة لهم؟ لقد ظهر أن المشاهير يميلون إلى إظهار تنوع غير عادي في الاهتمامات (تفوق ليوناردو دافنشي في الرسم والنحت والهندسة والاختراع والفيزياء و(الاحياء والموسيقا)، وكذلك حب الاستطلاع والاستمرار في طرح التساؤلات، والدافع المرتفع للإنجاز، والانطواء، والحاجة إلى الجدة والتنوع، والنضج العقلي المبكر (بدأ «مل» مثلا في تعلم اليونانية في الثالثة، وقرأ أفلاطون في السابعة، ودرس الهندسة والجبر في الثامنة، وحساب التفاضل والتكامل في الحادية عشرة). كما وجدت علاقة بين الشهرة المتحققة ونسب الذكاء، ولكن الذكاء الزائد ربما يعوق القائد، ويجعله عاجزاً عن اجتذاب ولاء الأتباع، وظهر أن الملوك الأكثر ذكاء يعيشون أطول. ويؤكد الكاتب على خطأ مقولة «شوبنهاور» «بين العبقرية والجنون شعرة رفيعة»، فلم تؤكد الدراسات المضبوطة ذلك.

ويعالج الفصل الرابع مشكلة «التعليم» وعلاقته بالعبقرية، ويورد قول «آينشتاين»: «إن كون أساليب التدريس الحديثة لم تخنق حب الاستطلاع المقدس بعد فأمر يكاد يصل حد المعجزة... إذ يحتاج حب الاستطلاع إلى الحرية والحوافز». ومن الشائن أن نذكر أن «آينشتاين» لم يحصل على درجات (علامات) تؤهله للالتحاق بالدراسات العليا، واضطر للحصول على الدكتوراة بتقديمه إحدى مقالاته الأقل قيمة بوصفها رسالة للدكتوراة، و«اسحق نيوتن» لم يستمر في تعليمه إلى ما بعد درجة

البكالوريوس. ويستنتج المؤلف من فحص الأدلة أن التعليم العالي لا يساهم كثيرا في تطوير الإمكانية القيادية، ولكن العلاقة بين التعليم الرسمي ومراتب الشهرة أو بين الإبداع والتعليم علاقة منحنية. واتضح أيضا أن تطور الإمكانية الإبداعية قد يضعف من خلال التدريب الرسمي الزائد عن الحد. وهناك حقيقة مهمة مؤداها أن العلوم الطبيعية تجتذب أصحاب نسب الذكاء الأعلى، وتجتذب العلوم البيولوجية أصحاب العقول التي لا تبلغ تلك القمم المرتفعة، على حين تجتذب العلوم الاجتماعية أصحاب نسب ذكاء تقل عن هذا الحد.

أما الفصل الخامس والموسوم: «الانتاجية والنفوذ» فيعرض لمعدلات الانتاجية لدى العباقرة، فقد سجل «أديسون» 1093 براءة اختراع (وهو أكبر رقم مسجل في الولايات المتحدة حتى الآن)، وأنجز «آينشتاين» 248 مادة منشورة، و دارون» 119 مقالة، وألفرد بينيه» 277، ومؤلفات «باخ» الموسيقية تزيد على الألف، وقام «بيكاسو» بتنفيذ أكثر من عشرين ألف من الأعمال الفنية. ويذكرنا ذلك بقول «إديسون»: «إن العبقرية هي 1٪ إلهام و99٪ عرق جبين» ولكن عددا قليلا من العباقرة يعد مسؤولا عن عدد كبير من الانجازات (قانون لوتكه). ومع ذلك فيجب أن نقدر الكم على ضوء الكيف، فقد أنتج عالم الرياضيات «آرثر كيلي» مقالة كل أسبوعين أو ثلاثة ليصل إلى 995 مادة منشورة طوال حياته، على حين نشر «هنري بوانكاريه» 500 مقالة وثلاثين كتابا، وهو معدل أقل، إلا أن الأجيال التالية أبرزت تأثير «بوانكاريه» وفضله على مجال الرياضيات أكثر من «كيلي». ولكن البحوث الخاصة بالاحتمال بينت بوجه عام أن المبدعين الذين ينتجون أكثر تزداد فرص إنتاج الروائع عندهم.

ثم بحث المؤلف مشكلة العلاقة بين النضج العقلي المبكر ومعدلات الإنتاج وطول العمر، وهي عوامل ثلاثة تساهم في إنتاجية الفرد: بدء الإنتاج في بواكير العمر، ارتفاع معدل الإنتاج السنوي، طول المسيرة العلمية. فقد بدأ «موزارت» يؤلف وهو في عمر السادسة، وبدأ «دارون» و «آينشتاين» النشر في الثانية والعشرين من عمرهما، مما يشير إلى نضج عقلي مبكر. ومع ذلك فإن المعدل الوفير من الإنتاج يجعل من الممكن للمبدع أن يصل إلى الشهرة الفائقة برغم موته المبكر (الشاعران: «كيتس، شيلي» اللذان ماتا في عشرينات حياتهما). أما المكون الثالث فهو طول العمر الإنتاجي، فقد أملى «باخ» مؤلفه الموسيقى الأخير في الخامسة والستين وهو على فراش الموت، وأكمل «سرفانش» الجزء الثاني من «دون كيشوت» في الثامنة والستين عاما،

وابتكر «بنيامين فرانكلين» العدسات ثنائية البؤرة في الثامنة والسبعين، وكان «مايكل أنجلو» مايزال ينحت قبل ستة أيام من وفاته عن عمر يناهز التاسعة والثمانين. وبدأ «جان بياجيه» عالم النفس إسهامه العلمي وهو في الحادية عشرة، وظل ينتج على مدى ستين عاما تقريبا. ولكن يجب ألا ننسى أن بعض المبدعين يستنفدون قواهم عقب بداية مبكرة مثيرة للإعجاب، كما أن الموت المأساوي المبكر للعبقري أو القائد (جان دارك، جون كينيدي) قد يضخم من تأثيره بشكل لا يتناسب مع الإسهام الموضوعي له. ولكن لذلك بعض الاستثناءات، فقد بدأ الإسكندر الأكبر غزواته في العشرينات المبكرة من عمره، وأخضع كل المناطق المتحضرة من العالم الغربي تقريبا قبل أن يموت في الثالثة والثلاثين من عمره.

أما «العمر والانجاز» فهو موضوع الفصل السادس، وتقع ذروة العمر الإنتاجي حول سن الأربعين (شكسبير، تولستوى، مايكل أنجلو، نيوتن، بيتهوفن)، ومع ذلك فإن هناك مبدعين سبقوا هذه السن (آينشتاين، روسيني)، وهناك آخرون تأخروا عن هذه السن (كانط، كوبرنيكوس). وبرغم هذه الاستثناءات فإن قمة العمر الانتاجي تقع غالبا حول سن الأربعين. ومع ذلك فهناك فروق بين مجالات الإبداع المختلفة، فعمر الذروة بالنسبة لكتابة الشعر العظيم قد يسبق عمر الذروة الخاص بكتابة الروايات العظيمة بعقد من الزمان تقريبا، ويبلغ الإبداع في مجال الرياضيات ذروته في وقت أكثر تبكيراً من الإبداع في الجيولوجيا. وأنتج الشاعر الإنجليزي «تشاترتون» شعرا به ملامح العبقرية برغم موته في سن السابعة عشرة، وقدم عالم الرياضيات الفرنسي «جالوا» إسهامات مهمة قبل أن يموت في مبارزة وهو في العشرين من عمره، ويتمتع الفلاسفة بحياة أطول بشكل لافت للنظر، أما المجموعة ذات المتوسط الأدنى في العمر فهى مجموعة الموسيقيين، ويعيش ذوو النزعة الثورية حياة أقصر. وكلما تقدم الملك المتفرد بالسلطة في العمر قل احتمال غزوه لقطر آخر ، ويقل احتمال إحراز جيوشه لنصر حربي. على حين تقل احتمالات هزيمة الملوك في ميدان المعارك إلى أقصى درجة عند عمر الثانية والأربعين تقريبا. ويميل معظم مشاهير المبدعين والقادة إما إلى أن يعيشوا حياة مأساوية في قصرها، أو حياة طويلة جدا، ويستنتج من عديد من البحوث أن الإبداع دالة لمتغيرين أساسيين هما: الحماسة والخبرة، ومن المفترض أن معظم المبدعين يموتون وقد حبس داخل رؤوسهم ما يترواح بين ربع الطاقة الإبداعية وثلثها، ذلك أن القدرة البيولوجية على البقاء، وليس المقدرة العقلية، هي التي تضع

القيد الأكبر على ناتج الحياة الاجمالي.

ويعرض الفصل السابع لموضوع الاستطيقا (علم الجمال أساسا) والكارزما (الشخصية الآسرة الأخاذة الجاذبة)، والجامع بينهما أن كلا منهما يقوم على إحساس ذاتي عميق، فكلاهما يعتمد على قدرة العبقري على الاستثارة المباشرة للانفعالات.

ولقد قام «برلين» «بتطوير نموذج الاستثارة المثالية»، إذ يرى أن الخبرات الاستطيقية تستثير العقل، وترفع مستوى الاستثارة الحسية إلى مستوى سار معين، وتنشأ إمكانية التنبيه بفعل خصائص مثل التعقيد والجدة والإدهاش والغموض، وكشفت دراسة أبرز عشرة مؤلفين للموسيقا الكلاسيكية أن هؤلاء قد أبدعوا أشد ألحانهم أصالة خلال الفترات التي كانوا يواجهون فيها أكثر تحديات حياتهم شدة ومشقة. وفي دراسة على القائد الكفء وما لديه من كارزما وسمات شخصية، برهن «رسل» على أن القائد تتراكم عنه نقاط تجعله شخصاً كارزمياً إذا ألصقت صورته الشخصية، أو وضعت بطريقة بارزة في الأماكن العامة والمنازل، واذا ظهر تمثال للزعيم في عاصمة الأمة خلال توليه مقاليد الحكم، وإذا اعتبر موحداً للدولة في اتجاه هدف عظيم، وعلى أن يقودها إلى النصر العسكري ضد الأعداء الخطرين، واذا كان هذا القائد يلقي خطباً طويلة، ولا يبالي في تقديره للأمور الاقتصادية الأساسية، وإذا كان لدى الناس الرغبة في القيام بتضحيات شخصية من أجله، وإذا كان يتصف ببعض الفحولة. واتضح أن هناك عاملا مهما في الشعبية الرئاسية هو أنه كلما حدثت أزمة دولية فإن الميل إلى الالتفاف حول الكلمة يؤدي إلى تدعيم شعبية الرئيس «الفشل في خليج الخنازير رفع مكانة كيندي أمام الشعب الأمريكي»، ولكن شعبية الرئيس تتضرر عندما تسوء الحالة الاقتصادية أو تتزايد البطالة.

أما الفصل الثامن فيعرض لـ «روح العصر»، ويذكر المؤلف أن بعض النشاطات الإبداعية تتجمع معا بطريقة غامضة عبر التاريخ. فقد تواكب ظهور أشهر المفكرين في العلم خلال مسار الحضارة الغربية مع ظهور المبدعين في الفلسفة والأدب والموسيقا، مما دعا بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن روح العصر Zeitgeist هي التي تحدد الطريقة التي تكشف بها العبقرية عن نفسها. وفي هذا الصدد يبرز تفسيران يكمل أحدهما الآخر: وهما أن التاريخ يسير في تقدم مطرد مع وجود دورات تعاود الحدوث. ويبرز المؤلف حقيقة مؤداها أن بعض البيئات الثقافية الاجتماعية تساند ظهور المفكرين أكثر من غيرها، وأن للمناخ الاجتماعي الاقتصادي العام أثراً كبيراً بما

يمكن أن يتمخض عنه من عصور ذهبية. وقد أثبت عالم الاجتماع الأمريكي «سوروكن» أن الرخاء الاقتصادي يميل إلى أن يدفع الناس بعيداً عن العبادة، سعياً وراء المصالح المادية، كما توجد علاقة مماثلة بين الكساد الاقتصادي وشيوع التنجيم والغيبيات. ويبدو أن التفتت السياسي ممهد للارتفاع الإبداعي المفاجىء، ووجد أحد مؤرخي الحضارة الإسلامية أن الإبداع قد انتعش خلال حقبة الإمارات عندما كان الخلفاء ضعفاء، وكان الأمراء يحارب بعضهم بعضاً. ويؤكد ذلك ما خلص إليه «توينبي» من علاقة سالبة بين نمو الدولة الشاملة وامتدادها وبين النشاط الإبداعي في حضارة ما، وما ذكره «كروبير» من ندرة الإنجازات الفائقة لدى الأمم الخاضعة للقمع، وما أورده «سوروكن» من أن عديدا من الأمم تصل إلى ذروة إبداعها في مجالات كثيرة بعد تحررها من السيطرة الأجنبية. ومن ناحية أخرى هناك رأيان متقابلان في علاقة العبقري بعصره أولهما: أن روح العصر هي التي تتحكم في العبقرية، وأن العبقري الشهير ليس أكثر من لسان حال عصره، أو هو بوتقة تنصهر فيها القضايا الاجتماعية والثقافية المتنوعة. وثانيهما: أن تاريخ ما أنجزه الإنسان في هذا العالم ما هو الا تاريخ الرجال العظماء (فكرة كارلايل)، كأن نقول «عصر فولتير».

ويؤكد «سوروكن» على أن القادة يمنحون أسماءهم لعصورهم، فوجد أن الملوك العظماء يعيشون وقتا أطول من الملوك متوسطي القيمة. كما اتضح أن الملوك الذين يتميز عهدهم بأكبر عدد ممكن من الأحداث يميلون إلى أن يكونوا إما عديمي الأخلاق تماماً أو يتمتعوا بالفضيلة التامة. أما المؤلف فيرجح التفاعل بين العبقري وعصره.

والعنف السياسي هو موضوع الفصل التاسع، ويورد المؤلف قول «فولتير» من أن «التاريخ ليس أكثر من صورة للجرائم والمحن الإنسانية». والتاريخ أيضاً هو قصة الغزوات والمؤامرات والمعارك والثورات. وقد درس بعض الباحثين محددات الشَّغَب والتحرر والاضطرابات الداخلية، وظهر أنها تتأثر بأربعة عوامل كما يلي: **أولا**، الزيادة المفاجئة غير العادية في ضغط السكان. **ثانيا**، الزيادة الحادة في نسبة صغار الراشدين من الذكور، **ثالثاً**، تؤدي معدلات الخصوبة المرتفعة إلى وجود أسر كبيرة في بيوت تكتظ بالسكان وتعد تربة خصبة لثوار المستقبل. **رابعاً**، تبلغ الفترة الفاصلة بين ضغط السكان وبين العنف السياسي الداخلي حوالي 25 سنة، مع وجود زيادة أو نقصان مقدارها أربع سنوات. وتدعم البيانات المتاحة هذا النموذج. ولا يؤدي الاضطراب

السياسي إلى خفض العدد الكلي للعقول الفلسفية العظيمة فحسب، بل إلى خفض نسبة العباقرة العظام إلى من يقلون عنهم في الموهبة. ويتضمن قانون الاستقطاب أثراً تفاعلياً بين الأجيال، فالاضطرابات المدنية تستقطب المعتقدات في الجيل التالي لها بدلا من الجيل المعاصر لحدوثها، والصراعات السياسية لدى أحد الأجيال تغدو صراعات فلسفية لدى الجيل التالي. والحروب الدولية أسوأ الكوارث على وجه الأرض، وهي تؤثر سلبياً على النشاط الثقافي والعقلي. ولقد قيل: إن الحروب نتاج خبيث لأحد «العباقرة الأشرار» ، حيث لا يمكن إنكار دور الشخصية الفردية في تشكيل السياسة الخارجية، ولكن الحروب لا تحدث جميعها بمثل هذه الطريقة، كما أن سياقاً أيديولوجيا معينا قد يعمل على زيادة احتمالات نشوب الحرب. ولكن خبرة الحرب يمكن أن تعمل على ظهور جماعة محبة نسبياً للسلام.

ويعرض الفصل العاشر والأخير لقوانين القياس التاريخي، فيذكر المؤلف أن هذا القياس قد كشف عن قدر كبير من المعلومات الخاصة بمشاهير المبدعين والقادة، وعن العوامل الأساسية التي تقوم بدور كبير في تحديد مسار الأحداث التاريخية. ويلخص طرفاً من النتائج المهمة التي توصل إليها في الفصول السابقة.

وفي غمار هذا العدد الكبير من المعلومات الشائعة والقيمة عن العباقرة والقادة والمبدعين يجب أن نحذر من الأخذ بنتائج هذه الدراسة النفسية التاريخية دون نقد أو تمحيص. كما يتعين ألا نغتر بنتائج تطبيق الأساليب الإحصائية المتقدمة على مادة مراوغة متملصة لا تقع تحت الضبط إلا قليلاً، ويذكرنا ذلك بقول عالم النفس الانجليزي «سيرل بيرت»: «إن الاحصاء خادم مطيع ولكنه سيد سيئ». ويؤكد ذلك قول مؤلف هذا الكتاب نفسه (ص 279) من أن النتائج التي توصل إليها تعد اتجاهات احتمالية أكثر منها قوانين. وهو أمر نبه إليه القائم على مراجعة ترجمة هذا الكتاب (ص 224 هـ)، إذ يقول معقبا على إحدى النتائج الإحصائية: «إن العقيدة تصنع الإحصاءات، ولكن الإحصاءات لا تصنع العقيدة»، كل ذلك على ضوء كون العبقرية والإبداع والقيادة ظواهر على درجة عالية من التعقيد وتعدد العوامل المساهمة في نشأتها والمعدلة لمسارها.

ومن ناحية أخرى فإن هذا المؤلف خلال وضعه لأسس القياس التاريخي وتوضيح نماذجه البارزة يغفل إغفالاً يكاد يكون تاما ما جاءت به العبقرية العربية إبان ازدهارها في أزهى عصورها في الوقت الذي كانت فيه الحضارة الغربية في أسوأ

حالاتها وأظلم عصورها. وذلك باستثناء الإشارة السريعة والمبتسرة التي قام بها المؤلف في مواضع جد محدودة لوقائع تعد على أصابع اليد الواحدة لأمور متصلة بالحضارة العربية، مثل: عمر نبينا الكريم محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ عند نزول الوحي عليه: عمر الأربعين (ص 164). فضلا عن الإشارة السريعة إلى فلسفة التاريخ عند المؤرخ المسلم ابن خلدون في موضعين (ص 19، ص 212). ولعل عذره أن كثيراً من التفاصيل عن حياة هؤلاء العباقرة العرب غير متاح، وذلك في مقابل كثير من البيانات المغرقة في التفصيل عن الحياة الشخصية الحميمة لأمثال نيوتن وبيتهوفن وآينشتاين وهيجل وموزارت وبسمارك وجون كيندي وغيرهم.

تأملات في مسألة الأقليات

سعد الدين إبراهيم

دار سعاد الصباح، القاهرة، 1992، 246 ص

مراجعة: **محمد حسين غلوم**

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

اهتم الفكر القومي في سعيه نحو الدعوة إلى الوحدة العربية بالتركيز على الخصائص المشتركة التي تجمع أبناء الأمة العربية، مغفلاً الاشارة إلى تلك التكوينات البشرية والعرقية (الاثنية) التي تختلف عن الأغلبية الرئيسية سواء في الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة، والتي تشكل ما مجموعه 15 بالمائة من عدد سكان الوطن العربي، وإذا كان الفكر القومي جاداً في إيجاد طريق عملي نحو الوحدة العربية الشاملة فإنه لابد من إيجاد حَلّ لِمسألة الأقليات المنتشرة في المجتمعات العربية من مشرقها إلى مغربها، حَلّ يعطي هذه الأقليات شعوراً بالاطمئنان السياسي والاجتماعي ويبعدها عن أوهام التقوقع الاجتماعي أو الانفصال السياسي، عبر آليات سياسية تضمن الحقوق الكاملة لأبناء هذه الأمة بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو اللغوية أو الثقافية، وهذا ما يرمي إليه الكتاب الذي بين أيدينا، «تأملات في مسألة الأقليات» لسعد الدين إبراهيم والذي يقع في 246 صفحة من القطع المتوسط، ومقسمٌ إلى خمسة فصول.

ويستهل سعد الدين إبراهيم فصله الأول بمحاولة تحديد مفهوم الجماعة الاثنية الذي يتركز على بعدين: الموضوعي والذاتي. أما الأول فهو وجود الاختلاف الفعلي

في اللغة أو الدين أو الثقافة أو الأصل القومي والمكاني أو السمات الفيزيقية، في وقت يشير البعد الثاني إلى إدراك أفراد الجماعة وإدراك الجماعات الأخرى القريبة منها لهذا التباين والاختلاف، وهو ما يؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة في مواجهة الجماعات الأخرى، أي الإحساس بالتباين بين «نحن الجماعة» و«هم الجماعة».

والمهم من وجهة نظر التفاعل والعلاقات بين الجماعات الأثنية ليس هو عناصر التباين الموضوعية أو درجة تفاوتها، بل مايترتب عليها من حدة في الإدراكات الذاتية، ومن مواقف واتجاهات اجتماعية وسياسية، وانعكاس كل ذلك في أنماط السلوك والعلاقات تجاه الجماعات الاثنية الأخرى المجاورة لها، أو المتفاعلة معها. ومفهوم الأقلية لايعتمد على الحجم العددي، ولكن أيضاً على مفهوم القوة الاجتماعية والنفوذ وارتباط الأقلية بالأغلبية، وهو في آخر الأمر شعور من أفراد المجموعات بتفردها وتميزها عن باقي أفراد المجتمع. وهذا التفرد والتميز قد يكون بسبب النفوذ كما كان وضع الأوربيين المستعمرين في آسيا وأفريقيا أو كما هو حاصل بين البيض في جنوب أفريقيا.

ويذهب المؤلف إلى أن هناك خاصيتين تميزان الجماعة الاثنية إلى جانب الخصائص الموضوعية التي ذكرت سابقا، وهما:

الأولى: أن عضوية الجماعة الاثنية هي عضوية غير تطوعية، حيث يرث عضو الجماعة بفعل المولد انتماءه اللغوي والثقافي والديني.

والثانية: التزاوج الداخلي وهي أقل صرامة من الأولى، حيث ينتهي حال أفراد أي جماعة «اثنية» بالتزاوج ضمن نطاق الجماعة، وهي آلية لحفظ استمرار الجماعة ومفردها.

ويستعرض المؤلف «التصنيفات المختلفة للجماعات الاثنية» فيذكر منها ثلاثاً: التصنيفات التي ترتكز على متغيرات وصفية هيكلية، وأخرى ترتكز على متغيرات تحليلية، مثل مكانة العلاقات ونمطها بين الجماعات «الاثنية» في المجتمع نفسه، وثالثة ترتكز على متغيرات حركية مثل الأهداف التي ترمي إليها الحركة السياسية لكل جماعة «اثنية». التصنيف الوصفي الهيكلي يعتمد على التميز بالسلالة أو العنصر والاختلافات الفيزيقية الظاهرة، ثم اللغة والثقافة والموطن الأصلي والدين والطائفة. وتكون المفاضلة الاجتماعية إذن إما على أساس الشكل واللون (أبيض أسود)، أو على أساس الثقافة، أو على أساس الانتماء الطائفي، وبخصوص النقطة الأخيرة ينبّه المؤلف

إلى ضرورة التفريق بين الطائفة Sect وهي التنوع في المعتقدات، والطائفية Sectarianism وهي استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية.

أما التصنيف الآخر وهو التحليلي للجماعات «الاثنية» فيركز على نمط العلاقات السائدة بينها، فهناك نظام الطائفة المُغْلَق Caste الذي يمثّل ترتيبا طبقياً ضمن الطائفة ذاتها مثل ما هو موجود في المجتمع الهندي التقليدي، أو الترتيب حسب العنصر والسلالة، وهو الموجود في جنوب أفريقيا (البيض والسمر، ثم السود في أسفل الهرم الاجتماعي)، أو ما هو حاصل في الولايات المتحدة من تسلسل ترتيبي على أساس التباين الثقافي اللغوي حيث يتربع على قمته البيض البورتستانت الأنجلو سكسونيون المعروفون اختصارا بـ Wasp.

أما بالنسبة للتصنيف الحركي فهو يشير عند المؤلّف إلى الحركة السياسية والاجتماعية التي تنبثق من رحم الجماعة «الاثنية»، وهذه إما أن تكون حركة انصهارية ترمي إلى الذوبان في الجسم الاجتماعي الأكبر كما هو حادث لمعظم الجماعات «الاثنية» البيضاء الوافدة للولايات المتحدة، وإما أن تكون حركة اندماجية تذوب فيها الجماعة «الاثنية» بالجماعات «الاثنية» الأخرى المكوّنة للمجتمع، ويخلقون جميعاً مجتمعاً جديداً فيه السمات المشتركة للجماعات المكونة لها أصلا، ويأتي المؤلّف بأمثلة غير مُوَفَّقة للتدليل على وجود مثل هذه الحركات مثل حالة تشيكوسلوفاكيا التي سرعان ما ارتدّت إلى أصلها «الاثني» بقيام دولتين: إحداهما للتشيك، والأخرى للسلوفاك، وهناك أيضا الحركات التعددية القائمة على الاعتراف بالتعددية «الاثنية» والقومية، أو التي تناضل من أجل ذلك، وهذا النمط من الحركات موجود في الوطن العربي في العراق (الأكراد)، السودان (الجنوب)...، وقد استطاعت بعض الدول أن تخلق مجتمعات مستقرة انطلاقا من مبدأ الاعتراف بالخصوصية «الاثنية» واحترامها، وأبرزها الاتحاد السويسري، بينما فشلت مجتمعات أخرى في ذلك وأبرزها التجربة السوفيتية لحل مسألة الأقليات، ثم هناك الحركات الاستعلانية وهي تلك الحركات التي تنبثق من الجماعات «الاثنية»، وترمي إلى المحافظة على وضعها المميز، رافضة مبدأ المساواة، كما الحال في جنوب أفريقيا، وإسرائيل، وحزب الكتائب في لبنان، وأخيراً الحركات التي ترمي إلى الانفصال، يساندها في ذلك - في العادة - تركز أبناء الجماعة في إقليم واحدٍ، أو في رقعة واحدة وخاصة نحو الأطراف، وبعيداً عن مركز الدولة أو الأمبراطورية، والحركة الكردية والحركة المارونية

مثالان على ذلك.

ويشدد المؤلِّف على أن التصنيف الديني أو المذهبي أو التباين الثقافي والسلالي ليس في حد ذاته مبعثا على أيديولوجية صراعية، ولكنه يتحول إلى مثل هذه الأيديولوجية حينما يستخدم التباين لأهداف سياسية، سواء لقهر جماعات أخرى أو لمقاومة هذا القهر، وعادة ما تكون الأهداف السياسية ذاتها هي شعار لمصالح اقتصادية وسلطوية، كما أنه يَخْلُص إلى القول بأن التوتر والصراع «الاثني» ظاهرة عالمية، وليست مقصورة على الوطن العربي، وأنه كما أن هناك «وعياً قومياً ووعياً طبقياً»، ولا يمكن تقليص أي منهما أو إلغاؤه لحساب الآخر، فكذلك هناك «وعي إثني» لايمكن تقليصه لحساب الوعي القومي أو الطبقي أو إلغاؤه».

إن معظم سكان الوطن العربي يتحدثون اللغة العربية لغة أصلية، ويدينون بالإسلام، ويعتنقون المذهب السُّنّي، وينتمون سلالياً إلى العنصر «السامي - الحامي». لكن إلى جانب هذا تعيش أقليات مختلفة، وهو مايختص ببيانه الفصل الثاني. فهناك أولا الجماعات اللغوية غير العربية وتشكل حوالي 13 في المائة من مجموع سكان الوطن العربي (ثلاثون مليون) وأبرزها: «الأكراد، والأرمن، والأراميون والسيريان، والتركمان والشركس، والأتراك، والإيرانيون، والقبائل الزنجية، والنُّوبيون، والبربر. ويضيف المؤلف اليهود الغربيون المحتلون لفلسطين». ثم ثانياً هناك الأقليات الدينية غير الإسلامية ويصل حجمها إلى حوالي عشرين مليون، أي حوالي 9 في المائة من جملة السكان، وأبرزها الأقلية المسيحية التي تتكون من: الروم الأرثوذكس، المونوفستيون، وهم الأقباط وما شابههم، والكاثوليك وهم عدة فرق، والبروتستانت وهم أقلية ضئيلة في الوطن العربي. ثالثاً اليهود، والذين هاجر معظمهم إلى إسرائيل، وهم أيضاً يخضعون لتصنيفات مذهبية عديدة، ثم أصحاب الديانات غير السماوية كالصابئة واليزيدية والبهائية والديانات الزنجية الوثنية، وهذه تتركز في جنوب السودان. رابعا، الطوائف الإسلامية غير السنيةَ وأبرزها الشيعة الإمامية والزيدية والإسماعيلية والدروز (المُوَحّدون) والعلويون (النصيرية) والخوارج الإباضية.

يُقَسِّم المؤلف في فصله الثالث الأقطار العربية، من ناحية تركيبها «الاثني» إلى ثلاث فئات، منطلقا من معيار نسبة الأقلية إلى مجموع السكان، حيث يتدرج معياره بين 15 بالمائة، وهي درجة تدل على التجانس، إلى 25 بالمائة وأكثر، وهي درجة تدل على التنوع «الاثني».

الأقطار الأولى هي الأشد تجانساً حيث تَقل فيها نسبة الأقليات «الاثنية» عن 15 في المائة، وهي قطر والسعودية والأردن ومصر وليبيا وتونس، - يقول المؤلف - وفي هذه الأقطار الستة يمكن أن نقول إن الغالبية العظمى من السكان شديدة التجانس «اثنيا» من حيث إنهم عرب لغة وثقافة، ومسلمون دينا، وسنيون مذهبا، وساميون - حاميون سلالة - إلا أنَّ المؤلف لايغفل ذكر الأقليات الدينية والمذهبية الموجودة في هذه الأقطار مثل الأقلية القبطية في مصر، والمذهبية في المملكة العربية السعودية.

الأقطار الثانية هي المتوسطة تجانساً حيث تحتوي على تكوينات «اثنية» تبلغ نسبتها مابين 15 و 25 في المائة وتتضمن: الكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان وسوريا والجزائر، أما الأقطار الأكثر تنوعاً فهي التي يزيد فيها حجم الأقليات عن 25 بالمائة من إجمالي السكان وهي: العراق والبحرين وسوريا ولبنان وموريتانيا واليمن والسودان والمغرب، ونلاحظ أن المؤلف يضع سوريا ضمن الفئتين الثانية والثالثة دون توضيح لذلك، وربما يكون العراق أكثر تلك المجتمعات من حيث عدم التجانس من جهة التشكيلة المذهبية والدينية والعرقية والقومية. وهو مثال جيد لما يمكن أن تؤديه سياسات «التسلطية» في عدم التآلف الاجتماعي بين هذه الأقليات، فما إن ضعفت السلطة المركزية بفعل الهزيمة المنكرة التي مُني بها النظام في حرب تحرير الكويت حتى اندلعت الثورة في الجنوب الشيعي والشمال الكردي.

بعد هذا الاستعراض المسحي يلج المؤلف إلى طرح لُبِّ القضية التي يَودُّ مناقشتها: وهي أنه إذا كان وجود الأقليات لايثير في ذاته الشقاق ولايؤدي إلى التفتت، فإن المعضلة إذن تكمن في علاقات الأقليات بباقي أفراد المجتمع أو الجماعات الأخرى ذات الأغلبية العددية، على مستوى الفكر والممارسة. أما على مستوى الفكر فأول مايواجهنا تياران فكريان رئيسيّان يتنازَعان الشارع العربي في معالجتهما لمسألة الأقليات وهما: التيار القومي، والتيار الإسلامي. والمؤلف بذا يغفل التيار الرئيسي الثالث، وهو التيار الماركسي الذي ضَعُفَ طرحه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وفَشَل دعوته في بناء مجتمع تعددي يحكمه حزب طليعي يمثل نواة الطبقة العاملة، وتتعايش في هذا المجتمع الأقليات المختلفة بتآلف وانسجام.

أما العروبيون الوحدويون فإنهم يركزون على اللغة والثقافة والتاريخ المشترك كما الحال عند ميشيل عفلق وشبلي العيسمي وساطع الحصري، ويعتقد المؤلف أن من

شأن هذا التصور القومي العربي أن يضمن حقوق المواطنة الكاملة لكل العرب ولا أعرف كيف سيضمن هذا الطرح الذي يركز على وحدة اللغة حقوق أولئك الذين لايتكلمون العربية لغة أصلية مثل الأكراد والبربر وزنوج جنوب السودان؟. ثمَ بين التيار القومي والإسلامي الأصولي هناك تيار إسلامي متحرر ابتدأ من محمد عبده والكواكبي ورشيد رضا، ويمثله هذه الأيام محمد خلف الله وكمال أبو المجد ومحمد عمارة وغيرهم، ويرى التداخل والتماثل بين الإسلام والعروبة. وهذا التيار «ليس له» موقف متبلور واضح من مسألة الأقليات الدينية كما يدعي المؤلف. ومع ذلك يثير هذا التيار خوف الأقليات الدينية وخاصة المسيحية، إذ يرى هؤلاء احتمال معاملتهم «كأهل ذمة» ناقصي الحقوق وليسوا مواطنين على قدم المساواة مع باقي المسلمين، وبالنسبة للتيار الأصولي فإنه ينظر إلى مسألة الأقليات نظرة متطرفة وبخاصة تيار سيد قطب داخل جماعة الإخوان، وهو تيار ليس بالغالب - كما يقول المؤلف - حيث إن باقي الإخوان يتسامحون مع الأقليات إلا أن تسامحهم لايصل إلى درجة اعتبار أهل الذمة مكافئين للمسلمين، أو أن من حقهم تولّي مناصب الولاية العليا - مثل رئاسة الدولة والجيش والقضاء.

إذن هناك مأزق في الفكر العربي حيال التعامل مع قضية الأقليات سرعان ما يصطدم به المؤلف وهو في ثنايا فصله الرابع، ويكمن هذا المأزق بصدد التعامل مع معضلة الأقليات في أنه إذا تمَّ التعامل مع هذه القضية في الإطار القومي أو الوطني العلماني، فإن ذلك يؤدي إلى تقليص ـ إن لم يكن اختفاء ـ الأقليات الدينية، وبروز مشكلة الأقليات القومية مثل (الأكراد)، والأقليات الثقافية اللغوية (مثل البربر وقبائل جنوب السودان)، أما إذا تمَّ التعامل مع هذه القضية من منظور ديني إسلامي فإنه ستتقلص ـ إن لم تختفِ ـ مشكلة الأقليات القومية والثقافية، ولكن تبرز مشكلة «الأقليات الدينية». ولايطرح المؤلف حلاً غير ذلك الذي يتناوله في فصله الأخير، والذي باعتقادنا لن يؤدي بذاته إلى الانسجام الاجتماعي في ظل مجتمع متعدد الأعراق والأديان والمذاهب.

أما على صعيد الممارسة السياسية فإن المعضلة الأولى هي بناء الدولة الحديثة، ونوعية الشرعية التي تستند إليها النخبة الحاكمة، وارتباط ذلك بهوية الدولة، سواء أكانت هذه الهوية مستندة إلى مبادىء إنسانية عامة أم على الدين الإسلامي. ويذهب المؤلف إلى أن معظم الدول القطرية في الوطن العربي لم تأخذ لا بهوية علمانية

صافية، ولا بهوية دينية صافية. فإذا كانت الهويتان تمثلان طَرَفَيْ نقيض من الناحية النظرية، فإنَّ معظم الأقطار العربية تقع على نقاط وسيطة على المتصل بين هاتين الهويتين. ويصنَّف السعودية على أنها تمثل الدولة ذات الهوية الدينية في أقصى المتصل؟ بينما تقابله اليمن الديمقراطية (سابقا) على أنها الدولة الأكثر علمانية على نفس المتصل؟. إن هذه الهوية التي تنعكس في دساتير الأقطار العربية وقوانينها لاتمثل مشكلة إلا في تلك المجتمعات الأقل تجانسا مثل لبنان والعراق والسودان.

ويعتقد المؤلف أن المسألة «الاثنية» تؤثر وتتأثر في عملية بناء الدولة من جراء:

1 - مشكلة الهوية أو أساس الرابطة السياسية، وهو الأمر الذي يستبعد الأقليات الدينية (إذا كان أساس الرابطة هو الاسلام) والأقليات القومية والثقافية (إذا كان أساس الرابطة السياسية هو العروبة).

2 - مشكلة «أتوقراطية» السلطة (سواء أكانت جمهورية أم ملكية)، وهو الأمر الذي يجعل معيار مشاركة الأقليات فيها نهباً للمصادفة أو القلق أو الرمزية.

3 - طريق للوصول إلى السلطة، والذي هو غالبا طريق انقلابي ينزع بطبيعته إلى استبعاد الجماعات «الاثنية».

إن الجانب الآخر من مناقشة تأثير المسألة «الاثنية» وتأثرها في بناء الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي هو حجم الموارد المادية والبشرية التي تهدر نتيجة التوتر والصراع بين الجماعات «الاثنية» في الكيان القطري نفسه، والأمثلة واضحة في كل من لبنان والسودان والعراق.

أما المعضلة الأخرى فهي اجتماعية، وهي السباق بين التعبئة والعدالة، فالاستقلال النسبي الذي كانت تتمتع به الأقليات في المجتمع العربي ضمن نظام «الملل العثماني» سرعان ما أخذ يتفتت بفعل التقسيم الجديد للعمل الذي بدأ مع دخول الرأسمالية الغربية للأقطار العربية، وما يعنيه المؤلف في مصطلح التعبئة الاجتماعية هو «السيولة» بين الجماعات «الإثنية» وغير «الإثنية» وبين الأفراد (داخل كل جماعة وعبر الجماعات)، والتي تجعل الأفراد مهيئين لتكوين – أو الدخول في – أنماط وعلاقات اجتماعية جديدة، مهنية وطبقية وسياسية وجهوية» مغايرة للعلاقات والانماط التقليدية «الاثنية» والعشائرية والقبلية والحرفية. وهذه الظاهرة – أي عدم السيولة – ما زالت قائمة في واقع المجتمعات العربية مما تسبب استمرار التبرُّم، وحالة عدم الرضا، والإحباط عند الأقليات، وبخاصة مسألة العدالة في توزيع الثروة والسلطة

والمكانات الاجتماعية، ثم إن الاعتبارات الذاتية في الإدراك والشعور بوجود العدالة التوزيعية من عدمه هو الذي يفسر بعض المواقف التي تبدو متناقضة للجماعات «الإثنية» في الوطن العربي، كما يذهب المؤلف. فمن ناحية هناك جماعات «اثنية» يبدو إحساسها بالظلم والحرمان مشروعا من المراقب الخارجي المحايد مثل قبائل جنوب السودان، وأكراد العراق وشيعة لبنان. وهناك حالات غير واضحة للمراقب المحايد مثل حالة بربر الجزائر والأقباط في مصر، وهناك أخيراً حالات لجماعات «اثنية» يظهر للمراقب الخارجي المحايد بوضوح أنها غير عادلة ألبتة كموارنة لبنان. إن السيولة الاجتماعية، وهو في الضد من عملية التقوقع الطائفي و«الاثني»، لايمكن أن تنجح مالم نأت ببدائل وظيفية حديثة عن الطائفة والقبيلة، بحيث يطمئن الفرد إلى أنه ينتمي إلى هذه المؤسسات الحديثة التي سوف تحمي حقوقه. ومايقترحه المؤلف في هذا الصدد هو تنشيط مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما سنأتي على ذكره لاحقاً.

أما المعضلة الأخيرة بهذا الصدد فهي «سهولة اختراق الوطن العربي» تحت حجة دعم الأقليات أو إنصافها، وهو ما قامت به الدول الاستعمارية منذ أيام الحكم العثماني، إن الأقليات يمكن أن تكون ثغرة للتدخل الخارجي كما حصل مع دعم إيران لأكراد العراق في السبعينات، أو دعم أثيوبيا لثوار جنوب السودان، أو مساعدة اسرائيل للموارنة في لبنان، وإذا كانت هذه حالات محلية ولأغراض محددة فإن دعم القوى الاستعمارية واستفادتها من الخلافات «الاثنية» هو عمل كبير يأتي ضمن استراتيجيتها للسيطرة على المنطقة ومواردها، وبالتالي فإن عدم حل مشكلة الأقليات سيفتح الباب دائماً أمام هذه القوى للتدخل في الشأن الداخلي.

إذن كيف نخلق المواطنة الكاملة في مجتمع متعدد قومياً ودينياً ولغوياً؟ وكيف نخلق الألفة والتسامح الاجتماعيين؟ إن الفيدرالية والديمقراطية والمجتمع المدني هي ثلاثة حلول يطرحها المؤلف في الفصل الخامس، وهو الأخير، معتقداً بأنها كفيلة لدرء أي صراع «اثني» – وهي أسس لبناء المجتمع العربي المتماسك سياسياً واجتماعياً. إن مبدأ الفيدرالية يفيد حيثما كانت هناك جماعة «اثنية» مركزة سكانياً في منطقة جغرافية واحدة (الأكراد، قبائل جنوب السودان). هنا صيغة الحكم الذاتي لأبناء المنطقة هي القاعدة المعتمدة، وتطبيق هذا المبدأ يحتم كذلك أن تكون موارد هذا الأقليم بمعظمها أن تذهب لأبناء الإقليم، وليس فقط إلى الحكومة المركزية، فضلا عن أنَّ هذا النظام يستطيع حماية الثقافة المحلية للجماعة «الاثنية»، ويمكن أن تكون

للجماعة ذاتها قوانينها الخاصة التي تختلف عن باقي أجزاء القُطر كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه كفيلة بحل إحدى معضلات الهُوية، وعلاقة الدين بالسلطة كما هو الحال في السودان مثلاً.

وإذا كانت الفيدرالية تَحُلُّ الكثير من مشكلات عدم المساواة والظلم الاجتماعي، فإن الديمقراطية هي الكفيلة بألا تجعل المشروعات التوحيدية أو التكاملية العربية أسيرة لنزعات الحكام وأمزجتهم ومصالحهم الضيقة، إنَّ الاتحاد السويسري مثال على الفيدرالية القائمة على الديمقراطية، لكن الاتحاد اليوغسلافي كان مثالا على الفيدرالية على نظام «تسلُّطي» استبدادي، إن الاختيار الحُرَّ للشعوب في الارتباط ببعضها والتعايش معا في كيان سياسيّ واحد يجعل من الهُويَّة الوطّنية واقعا حقيقياً قائما في ضمائر أفراد المجتمع، وليس بقوة الحديد والنار كما هو الحال في العراق مثلا، إلا أن ما يتغافل عنه المؤلف هو أن للديمقراطية مشاكلها وبخاصة في بلدان مثل الاقطار العربية التي تشكو من التخلف والأمية، حيث ستأخذ عملية الممارسة الديمقراطية وبخاصة الانتخابات شكلا قبلياً وطائفياً و«اثنيا» كما هو حاصل في الكويت. ومع ذلك فلا بديل عن الديمقراطية كما أثبتت التجارب الحية للشعوب وبخاصة في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي.

أمّا آخر حلول المؤلف فتنصب على تقوية مؤسسات المجتمع المدني، والمصطلح يشير إلى مجمل التنظيمات غير الإرثيّة وغير الحكومية، التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادىء المشتركة لأعضائها». إنّ وجود تنظيمات نشطة للمجتمع المدني يقلل من احتمال تعميق الهُويَّة الإرثيّة الجهوية التي قد تنشأ نتيجة الفيدرالية، حيث تعمل هذه التنظيمات على خلق ولاءات مهنية ونقابيّة جديدة ومتقاطعة بين أبناء كل الأقليات المنضوية تحت لواء تلك التنظيمات.

يبقى أن نقرر أن موضوع الأقليات بحاجة إلى مزيد من الدراسات الاجتماعية والسياسية والميدانية منها خاصة، لرصد توجهات الأقليات وإدراكاتها لمختلف المسائل، وأنماط علاقاتها الداخلية أو مع باقي المجتمع.

وأن تكون الصيغ العملية المأخوذة من الخبرات التاريخية، وليست تلك الصيغ الجاهزة حلولا لمشكلة الأقليات، وبالذات الدينية، وبخاصة مع تزايد النزعات الأصولية التي تنكر – حتى على مخالفيها ضمن الدائرة الواحدة – الرأي، فما بالك بالآخرين الذين يخالفونها عقيدةً ومذهباً.

الرأسمالية تجدد نفسها

فؤاد مرسي
سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مارس 1990، 496 ص.

مراجعة: محمد حسن يوسف
بنك الاستثمار القومي - مصر

يجيب هذا الكتاب عن التساؤل: أين تقف الرأسمالية المعاصرة؟ وأين يقف العالم المعاصر؟ ومن هنا يطل الكتاب على التغيرات الكبرى التي شملت الرأسمالية، فإذا كانت قاعدة الرأسمالية قد تقلّصت جغرافياً خلال القرن الحالي فإنها قد أثبتت مع ذلك أنها أكثر قدرة على الحياة مما كان يتصوَّر خصومها؛ حيث تغلبت على أخطر التناقضات في اللحظة المناسبة، وهكذا نواجه الآن رأسمالية معاصرة تتميز بالاستجابة الحيوية لمقتضيات العصر، استطاعت أن تجدد قواها الإنتاجية، وأن تعيد تنظيم علاقاتها الإنتاجية حتى لا تفلت من سيطرتها، كما استطاعت أن تستعيد أكثر مستعمراتها القديمة - رغم استقلالها - أطرافاً لمراكز الرأسمالية الرئيسية.

وينقسم هذا الكتاب إلى ستة أبواب رئيسة هي: رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية، رأسمالية متخطية للقوميات، رأسمالية قادرة على التكيف، هيئة الرأسمالية المالية، إعادة نشر الصناعة والزراعة عالمياً، دورة الأعمال الجديدة.

- **رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية**: إذا كان صحيحاً أن الرأسمالية قد مَرَّت على التوالي بمراحل الرأسمالية التجارية، فالرأسمالية الصناعية، فالرأسمالية المالية، فإنها تمرُّ الآن بمرحلة ما بعد الصناعة، ولا يعني ذلك أن الرأسمالية تخلت عن التجارة أو الصناعة أو المال وإنما يعني أن الرأسمالية المعاصرة قد تجاوزت ذلك كله إلى مرحلةٍ أرقى من تطوير قوى الإنتاج استناداً إلى العلم والتكنولوجيا، فيما صار يُعْرَفُ باسم الثورة العلمية والتكنولوجية.

وينقسم هذا الباب إلى أربعة فصول، في الفصل الأول، دلالة الثورة العلمية والتكنولوجية، يقول المؤلف إن الثورة العلمية والتكنولوجية تعتبر وريثة التقدم الذي حدث في مجال تطوير قوى الإنتاج على أيدي الرأسمالية، وهي لا تختلف في ذلك عن الثورة الصناعية التي لم تحدث فجأة، بل كانت نتيجة مسار تكنولوجي طويل بدأ

في أوروبا الغربية منذ أواخر القرون الوسطى وتوج في إنجلترا، حيث تناول في آن واحد تحسينات كبيرة في وسائل الإنتاج الزراعي على أيدي الإقطاعيين، وتحسينات أخرى في وسائل الإنتاج الحرفي على أيدي الحرفيين أنفسهم، غير أن أمور التقدم التكنولوجي الزراعي والصناعي ظلت بعيدة عن تطوير العلوم ذاتها حتى أواسط القرن التاسع عشر؛ ولذلك لم تحدث الثورة العلمية والتكنولوجية إلا خلال القرن العشرين عن طريق تطبيق الاكتشافات العلمية في مجال الكيمياء والذّرّة والألكترون.

من هنا يتمثل جوهر الثورة العلمية والتكنولوجية في مبدأ الأتوماتية، ويمثل هذا المبدأ بدوره اللقاء المباشر بين العلم والإنتاج، و«تهميش» عمل الإنسان.. أي إن الأوتوماتية تعني إدماج المراحل الإنتاجية للسلعة المعينة في سلسلة متصلة على نحوٍ آليّ، ودون تدخل الانسان فيما بين هذه المراحل، فتبدو كأنها مجرد توسع في الآلية، لكنها تتضمن أكثر من مجرد الآلية التقليدية؛ وكما أن الآلة البخارية هي رمز الآلة فإن الحاسب الألكتروني هو رمز الأوتوماتية. إنها آلية جديدة تقوم بأعمال الرقابة والتوجيه، وتعتمد في سلوكها على ما يسمى التغذية المرتدة، أي الخبرة المستمدة من نشاطها السابق.

وفي الفصل الثاني، أبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية، يقول المؤلف إن الثورة العلمية والتكنولوجية تتمثل في تلك التغيرات الثورية التي تحققت في ثلاثة مجالات أساسية، هي التي تعيد الآن تشكيل وجه الحياة في كل أرجاء العالم الرأسمالي. وهذه المجالات هي:

- ثورة تكنولوجيا المعلومات: نظراً لحقيقة أن المعرفة الإنسانية تتضاعف كل ثمانية إلى عشرة أعوام، فإن هذه الظاهرة قد قادت إلى أهمية التشغيل الذاتي، أهمية الأوتوماتية في معالجة المعلومات. ومن هنا تَمَّ الاندماج التدريجي بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات، فظهرت تكنولوجيا المعلومات.
- ثورة التكنولوجيا الحيوية: تقدم التكنولوجيا الحيوية على إعادة هيكلة الجينات، أي حاملات الصفات الوراثية في الكائن الحيّ، ولهذا تسمى تكنولوجيا الهندسة الوراثية، وهي مجال يفتح آفاقاً سحرية أمام البشرية في مجالات الزراعة والإنتاج الحيواني.
- ثورة تكنولوجيا المواد: هي الثورة الكيماوية والبتروكيماوية، حيث يتم استخراج المواد الجديدة بلا حدود بدلا من المواد الطبيعية الناضبة أو المحدودة.

والخلاصة أن الثورة العلمية والتكنولوجية تتطور حالياً في اتجاهات عديدة،

وهي تخلق صناعة توليد طاقة جديدة ومواد أولية جديدة وتكنولوجيا جديدة.

وفي الفصل الثالث، النتائج الاقتصادية للثورة العلمية والتكنولوجية، يقول المؤلف إن التغييرات الاقتصادية المترتبة على الثورة التكنولوجية. جذرية وبعيدة المدى، بل إنها لم تُعْطِ حتى الآن كل نتائجها، وهي تبشرٌ أو تنذر بإعادة هيكلة كلٍ من:

– الاقتصاد القومي: من خلال تغيير الهيكل الصناعي، وتغيير هيكل قوة العمل، وتغيير هيكل الموارد.

– الاقتصاد الدوليّ: من خلال تدويل العلم والتكنولوجيا في إطار المنافسة الدولية، وعجز النمط الحالي للتجارة الدولية، والتدويل المطرد للاقتصاد الدوليّ، وازدياد تبعية البلدان الناميه.

ناهيك بما تغيره من قوانين علم الاقتصاد، حيث صارت قوانين السوق تعمل بصورة مشوّهة عن ذي قبل.

وفي الفصل الرابع، النتائج الاجتماعية للثورة العلمية والتكنولوجية، يقول المؤلف إنه مع تغير القوى المنتجة يجب أن تتغير العلاقات الاجتماعية، ومن شأن الثورة العلمية والتكنولوجية بوصفها ثورة مكثّفة في القوى الإنتاجية أن تُحْدث تغييرات كبيرة وكيفية وجذرية في أنماط الحياة الاجتماعية بأسرها. ولعل من سمات الرأسمالية المعاصرة انتهاء ارتباط الإنتاج الصناعي بالتوظيف الصناعي، وهو يعني بذلك انفصال الإنتاج عن العمل، ففي عصرنا هذا يتم التحول من صناعات كثيفة العمالة إلى صناعات كثيفة العلم والتكنولوجيا. وبالإضافة إلى ذلك فإن مضاعفة إنتاجية العمل بفضل التقدم التكنولوجي الراهن كان من شأنها التحوّل من الصناعة إلى الخدمات، مع أن هذه الخدمات مازالت تعمل في إطار الصناعة، ويحدث ذلك وفراً في استخدام العمل.

أي إن الثورة العلمية والتكنولوجية قد اقترنت بتحولات ضخمة في تركيب الطبقة العاملة، ولا يقتصر التغيير على ذلك، بل يمتد ليشمل طبيعة عملها أيضاً، ومن ثَمَّ تتغير عقليتها المهنية والاجتماعية. والخلاصة هي أن الطبقة العاملة لا تختفي، وإنما يتغير تركيبها، وتتعقد بنيتها، وتتطور طبيعة عملها، وتتحول عقليتها، الأمر الذي يعني أن التكنولوجيا الجديدة ليست محايدة، وأن قضية الأخذ بها لا ينبغي أن تُبْحَثَ بمعزل عن عواقبها الاجتماعية.

– **رأسمالية متخطية للقوميات:** لم تَعُدْ الحدود القومية كافية في عصرنا لتوفير

القاعدة التي تسمح بنمو القوى الإنتاجية نمواً مطرداً، ولم يعد في الوسع تنمية هذه القوى، ولا إدارتها إلا في إطار أوسع هو إطار دوليّ؛ وذلك لأن الثورة العلمية والتكنولوجية قد قامت بإعادة هيكلة القوى الإنتاجية وتجديدها على مستوى عالميّ.

وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول، في الفصل الأول، ظاهرة التدويل المطرد للإنتاج ورأس المال، يقول المؤلف إنه بتقسيم العمل الاجتماعي أصبح عمل الناس أوفر انتاجية، لكنهم صاروا أشد ارتباطاً فيما بينهم، وهكذا كان تقسيم العمل الاجتماعي هو الشرط الأول لظهور الإنتاج السلعي، أي الإنتاج المتجه نحو التبادل، وبتطوير الجانب الفني من تقسيم العمل الاجتماعي، وبخاصة في ظل الصناعة الآلية، أصبحت السوق المحلية أضيق من أن تفي باحتياجات تنمية الإنتاج، فكان لابد من إدخال السوق الخارجية في الحساب، وبذلك تتشكل الآن رأسمالية متخطية للقوميات صارت تتصدّى للإنتاج ولإعادة الإنتاج على مستوى دولي، ومعنى التدويل أن دورة الإنتاج وإعادة الإنتاج صارت تجري على صعيد دوليّ وليس على الصعيد القومي، وأنها صارت تنتقل باطراد من الصعيد القومي إلى الصعيد الدوليّ.

وفي الفصل الثاني، اتجاهات تدويل الإنتاج ورأس المال، يقول المؤلف: لاشك في أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد شهدت نمواً سريعاً في التجارة الدولية. وعند البحث في أسباب هذا النمو نجد أن ثمة سبباً جوهرياً يوجد في الخلفية هي تلك الثورة العلمية والتكنولوجية التي أدت إلى تعميق التخصص والتركز وخصوصاً في الدول الصناعية المتقدمة، ثم يأتي السبب الجوهري الثاني لنمو التجارة الدولية وهو إقدام العديد من الدول الصناعية، وأحياناً النامية، على تخفيضٍ مثيرٍ وممتدٍ في التعريفات الجمركية عملاً بسياسات تحرير التبادل ورفع الحواجز في وجه الواردات والانفتاح على الخارج في بلدان مثل كوريا الجنوبية وتايوان بعد أن تخلّت عن سياسات التنمية ذات التوجه الداخلي التي كانت تسعى لإحلال الواردات، ومع تدويل التجارة الخارجية على النحو السابق كشفت السنوات الأخيرة وبخاصة منذ بداية السبعينات عن قوة الاتجاه إلى تدويل رأس المال، وينبغي تبيّن أن الاتجاه إلى تدويل رأس المال يتم في مجالين: أولهما الاستثمار الأجنبي غير المباشر، أي حركة رأس المال للتصدير، وثانيهما حركة رأس المال للتمويل والإقراض.

وفي الفصل الثالث، أشكال تدويل الإنتاج ورأس المال، يقول المؤلف: إن الاقتصاد الرأسمالي العالمي يعيد تنظيم نفسه في صورة نظام صناعيّ ماليّ جديد،

وحدته الأساسية وأداته التنظيمية هي المشروعات المتخطية للقوميات. وإلى جانب ذلك تتخذ ظاهرة التدويل صورة أخرى هي التكتل أو التكامل الدولي. وليس التكامل الاقتصادي الدوليّ أيّ شكل من أشكال التعاون الاقتصادي بين دولتين أو أكثر وإنما هو الاستجابة المباشرة لظاهرة التدويل المطرد للقوى الإنتاجية في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، وإذا كان التكامل الدولي يتخذ في العادة صورة السوق المشتركة لتحرير التبادل وتدويله، فإن المشروع المتخطي للقوميات هو الذي يتولى في العادة تدويل الإنتاج ورأس المال ليتناسب مع تدويل التبادل، بل أصبح الاتجاه نحو التكامل الدولي يجري في الواقع من خلال المشروعات المتخطية للقوميات، وازداد بذلك الطابع الاحتكاري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فالمشروع المتخطي للقوميات هو الأداة الرئيسية الآن في تدويل الإنتاج ورأس المال؛ إذ إنه يتمتع بقوة اقتصادية تتخطى الحدود القومية، ومن هنا تجري محاولة توحيد السوق العالمية في السلع والمال والتكنولوجيا، وهي محاولة تجري غير مصحوبة بالرغبة في توحيد الظروف الاجتماعية للإنتاج.

– **رأسمالية قادرة على التكيف:** تتميز الرأسمالية المعاصرة بقدرتها على التكيف، ونعني بذلك إدراكها لموضوعية القوانين الاقتصادية للرأسمالية، وأخذ فعلها في الحسبان، ومن ثَمَّ اكتسبت هذه الرأسمالية قدرة على البقاء.

وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول، في الفصل الأول، القدرة على التكيف، يقول المؤلف: إن البلدان الرأسمالية المتقدمة قامت بإعادة النظر في أساليب إدارة وتنظيم الاقتصاد الرأسمالي على المستويين: الدولي والمحلي، بحيث تشكلت الآن آليات من نوعين: نوع يطبق على الصعيد الدولي، وآخر على الصعيد المحلي، وهدفهما تصحيح أسلوب عمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي، وهكذا اكتسبت قدرة على التعايش مع التناقضات وتطويعها، والتحكم فيها، ولكن ينبغي الإشارة إلى ما يمكن تسميته بحدود آليات التصحيح، حيث إن قدرة البلدان الصناعية المتقدمة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة في العالم، والتغلب على العديد من الآثار السلبية لعمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي لا تعني بالضرورة قدرتها على التخلص إلى ما لانهاية من الأزمة الاقتصادية الممتدة والتي تتفجر كل حين، لكنها تطرح علينا بالضرورة حتمية الوعي بقدرتها على نقل أعباء تلك الأزمة إلى البلدان النامية بصفة خاصة.

وفي الفصل الثاني، التخطيط آلية للتصحيح، يقول المؤلف: إن الحياة فرضت

نفسها فيما بعد الحرب العالمية الثانية لتتصدى الدولة لإدارة الاقتصاد القومي بدرجة أو بأخرى، وبالاستناد إلى قطاع تملكته الدولة نتيجة تأميمات جرت قبل الحرب وبعدها، ومن ثَمَّ تطلعت الدولة إلى الأخذ بقدر من التخطيط وبخاصة في ظرُوف الخشية من تأثير التقلبات الضارة لدورة الأعمال، هنالك ظهرت البرمجة الرأسمالية، وهي محاولات للتخطيط على المستوى القومي، وفي الوقت نفسه كانت الاحتكارات التقليدية تُخْلي مكانها للكيانات الاحتكارية الجديدة المتخطية للقوميات، والتي صارت تعمل على نطاق العالم كله، ومن ثَمَّ عمدت إلى تبني أسلوب للتخطيط على مستوى المشروع، لقد دار الزمن دورة كاملة حتى أصبحت الرأسمالية هي التي تمارس التخطيط وتتبنى بعض عناصره.

وفي الفصل الثالث، التضخم آلية للتصحيح، يقول المؤلف: إن التضخم تحول في السبعينات من هذا القرن من خلل طارىء يصيب الاقتصاد الرأسمالي في أوقات معينة يختل فيها التوازن بين التدفقات العينية المحدودة والتدفقات النقدية غير المحدودة إلى آلية أساسية من آليات تصحيح عمل الاقتصاد الرأسمالي، وأصبح آلية لتصحيح ميل معدل الربح للانخفاض. ونظراً للتدويل المطرد للإنتاج ورأس المال أصبح يتم نقله على المستوى العالمي من دولة إلى دولة، ومن مجموع الدول الرأسمالية إلى مجموع الدول النامية، وتشكلت بذلك آلية للتصحيح تتمثل في مجموع السياسات التي ترمي إلى خلق الضغوط التضخمية ونشرها من جانب، ومقاومة الضغوط الانكماشية من جانب آخر. وكان معنى استمرار التضخم في ظل الركود أن التضخم صار آلية لتصحيح حركة الأسعار من أجل الاحتفاظ بارتفاع معدل الأرباح، ومن ثَمّ اكتسب التضخم طابعين جديدين؛ إذ صار سياسة مقصودة وغدا ظاهرة عالمية، وهكذا يمكن القول إنه مع نشأة وسطوة الاحتكارات منذ بداية القرن حدثت تغيرات كبيرة في آلية تكوين الأسعار، ولقد ثبت أنه كلما زادت درجة الاحتكار تطور الاتجاه نحو التنظيم الاحتكاري للأسعار، وزاد استقرارها النسبي. وبالتالي انطوت الرأسمالية الاحتكارية على عوامل رفع الأسعار بل استعدادها لخلق الضغوط التضخمية ونشرها، وإنما ظل ذلك الاتجاه يجري على أرضية آليات السوق نفسها.

ـ **هيئة الرأسمالية المالية**: انـنا نعيش في ظل هيمنة الرأسمالية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو ما يسمى أحياناً صعود الرأسمالية المالية، ومعروف أن هذه الرأسمالية المالية قد أخذت في الظهور منذ نهاية القرن الماضي مع انتقال الرأسمالية

من أوضاع المنافسة إلى أوضاع الاحتكار. ومع تركيز رأس المال وتزايد نشاط المصارف وتقديمها الائتمان الكبير لكبار الرأسماليين أمكن لقلة قليلة العدد من الاحتكاريين أن تُخْضِع لإشرافها مجموع العمليات التجارية والصناعية في المجتمع، وصارت تجد في العمليات المصرفية الإمكانية للتعرف بدقة على حالة الأعمال لدى كل رأسمالي على حدة، ثم للإشراف عليهم والتأثير فيهم. وفي النهاية اكتسبت القدرة على تقرير مصائرهم، وهكذا فقد نشأت الصلة الوثيقة بين المصارف والصناعة، وتطورت العمليات لتكون النتيجة هي خضوع الرأسمالي الصناعي للمصرف والارتباط الشخصي بين المصارف والمشروعات الصناعية والتجارية، واندمج رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ليشكلا ما نسميه رأس المال المالي .

وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول، في الفصل الأول، صعود الاقتصاد الرمزي، يقول المؤلف: إنه بنشأة رأس المال المالي في نهاية القرن الماضي بدأت معالم الاقتصاد الرمزي في الظهور، فبدأت في الظهور تلك الرأسمالية غير المرتبطة بالإنتاج، أي تلك الرأسمالية ذات الطبيعة الطفيلية، فقد بدأ في التكوين رأسمال اسمي يتمثل في الأوراق المالية لا في الإنتاج، ويجنى الريع لا الربح. ويعني الاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخِدْمات، ومعنى ذلك في الحقيقة أن حركة رؤوس الأموال لم تَعُدْ مرتبطة عضوياً بحركة السلع والخِدْمات، وصارت حركة رؤوس الأموال المستقلة تشكل دورتها المستقلة، بل تشكل اقتصادها المستقل، لقد أصبح النظام المصرفي الدولي الجديد هو ملتقى كل المشروعات المالية الضخمة. وكان في السبعينات هو النظام الوحيد القادر على استيعاب وإعادة تدوير الفوائض النفطية، وإطلاق عملية إقراض الدول النامية، ونجح بذلك في تحويل السيولة الدولية إلى عملية خاصة غير حكومية، وتحويل التمويل الدولي للبلدان النامية إلى عملية خاصة غير حكومية، ومع التراجع المطرد في دور المنظمات الرسمية الدولية فإن النظام النقدي الدولي أصبح الآن نظاماً خاصاً يتولاّه رأس المال الخاص المتخطي للقوميات.

وفي الفصل الثاني، إعادة هيكلة آليات النقد والمال، يقول المؤلف إن أخطر ما يجري من عملية إعادة هيكلة أسواق رأس المال هو ما يمس آلياتها؛ إذ يتم التحول الآن من عقلية المصارف التجارية المشكّلة على أساس مخاطر الائتمان فقط إلى عقلية مصارف الاستثمار المشكلة على أساس مخاطر السوق.

وتصبح الآليات الأساسية هي آلة القرض أو الدَّيْن، ويتم التحولُ من القرض للإنتاج إلى القرض للقرض أو لمزيد من القروض، وتلعب تقلبات وتغييرات أسعار الفائدة والصرف دوراً بالغ الفاعلية، وتبرز المضاربة بوصفها نشاطاً جوهرياً لرأس المال لا يتحرك بهدف التصحيح كما كانت البداية الأولى للمضاربة، وإنما بهدف الكسب والمزيد من الكسب لرأس المال، ومن ثَمَّ فإن رأس المال هذا الذي يتوسع داخلياً وخارجياً يتولى إعادة النظر في الفائض الذي ينتجه المنتجون المباشرون وإعادة توزيعه بين الأجزاء المختلفة لرأس المال، ويذهب المشتغلون بدنيا النقد والمال إلى أننا بصدد ثورة مالية تدفعها خطوات متقدمة وغير عادية في جميع المعلومات والاتصالات، وإذ أصبحت الأسواق المالية دولية تماما وكونية صارت سوقاً واحدة بعيدة عن أي رقابة قومية. ولقد نمت هذه السوق خلال القرن الماضي حيث صارت المدفوعات الدولية المتعلقة بالمعاملات المالية تتغلب على تلك المدفوعات الدولية المتعلقة بالمعاملات التجارية، ولقد صارت سوقاً دولية تتداول نوعاً جديدا من رأس المال هو رأس المال الدولي، وهو رأسمال بالغ القوة والعنف والذكاء شعاره الأساسيّ أن الديون محرك للنمو الاقتصادي.

وفي الفصل الثالث، آلية الديون الخارجية، يقول المؤلف إنه من السهل القول إن مشكلة الديون إنما تعبر عن عجز كثير من البلدان النامية عن مواجهة تفاقم مشاكل موازين مدفوعاتها، لكن من الصعب البحث فيما وراء ذلك العجز عن أسبابه الكامنة في آلية التقسيم الدولي للعمل السائد في السوق العالمية، وهي آلية يجري في ظلها انتقال دائم للموارد الاقتصادية من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية؛ ولهذا فإن عجز ميزان المدفوعات إنما يعبر عندئذ عن الخلل الهيكلي الكامن في الاقتصاد النامي الذي يعتمد على تصدير خامات واستيراد آلات وسلع رأسمالية ووسيطة لازمة للإنتاج، بل سلع استهلاكية عديدة، ولا بُدَّ من أن يعاني بالتالي من تدهور شروط التبادل نتيجة انخفاض أسعار صادرات الخامات وارتفاع أسعار الواردات الصناعية، وهكذا فقد تحولت ظاهرة المديونية الخارجية المتصاعدة إلى أداة من أدوات تكيف الرأسمالية المعاصرة: أداة لضمان إعادة تدوير الفوائض النفطية وأداة لتمويل واردات البلدان النامية من الدول الصناعية، تحولت إلى آلية من آليات الاقتصاد الرمزي تتلخص في إدارة خدمة الفائدة وأصل الدين، وتتركز بصفة خاصة على الاستمرار في دفع الفائدة، وبالتالي الحفاظ عى الأوضاع المربحة للقروض، ومن هنا عمليات إعادة

الجدولة، وحلّت المصارف الدولية محل صندوق النقد الدولي في وضع الشروط على الإقراض الدولي للبلدان النامية، وتحولت إلى مديرين عالميين للأسواق المالية، ومنسقين للسياسات الاقتصادية للدول، وعند الضرورة فإنها تستدعي صندوق النقد الدولي ليفرض على المدين المشاكس شروطاً لخدمة الدين. وعلى الرغم من ضآلة الموارد التي يضعها الصندوق تحت تصرف الدول المدينة، فقد تضاعفت أهمية صندوق النقد الدولي في النظام الدولي للائتمان؛ فإنه يتولى الإدارة العليا للديون، ويضمن استمرار وظيفتها الأساسية: هي أن تكون مصدراً مستمراً لدفع الفوائد.

إعادة نشر الصناعة والزراعة عالمياً: يبرز في السنوات الأخيرة نمط مُعَدّل للتقسيم الدولي للعمل يتلخص في انتقال الصناعة جنوباً وانفراد الشمال بعصر ما بعد الصناعة، إنه نمط يطرح على البلدان النامية أن تواجه عملية التنمية بصيغة أخرى هي الانتقال من عصر الثورة الصناعية إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية. وبالتالي فإنه يحتفظ للبلدان النامية بدورها الأصيل من حيث هي مورد للخامات الطبيعية الرخيصة نسبياً. ولكنه يمنحها دوراً جديداً هو دور المورِّد الثانوي للمنتجات الصناعية.

وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول، إعادة نشر الصناعة جنوباً يقول المؤلف: إن الصناعة القديمة المريضة، الثقيلة والخفيفة، تتحرك نحو الجنوب إلى البلدان حديثة التصنيع، حيث تتمتع بالميزة في إنتاجها، وتتمثل هذه الميزة بالدرجة الأولى في وفرة العمل الرخيص، ولهذا يتم النقل بدلاً من اتخاذ إجراءات الحماية ضدها، وهو ما يلتقي مع طموحات بعض البلدان النامية الراغبة في التصنيع إما لإحلال الواردات، وإما لتشجيع الصادرات، ولقد رأت بعض البلدان الآسيوية الأكثر تقدماً في الصناعة أن إعادة تشكيل هيكل الصناعة صار أمراً ضرورياً لا لبلوغ قدر أدنى من الكفاءة الإنتاجية، ولكن للرد على احتمالات أخرى مثل ارتفاع تكلفة العمالة وازدياد الحماية في أسواق التصدير وتعاظم المنافسة فيما بينها، وبالتالي فإن نقل الصناعة جنوباً يوفق بين اتجاه الصناعة غير الحيوية للنزوح من الشمال وطموحات البلدان النامية للتصنيع والجمع بين مزايا إحلال الواردات وتنمية الصادرات معا، ولكن المشكلة تكمن في أن نقل الصناعة يتم سواء من جانب رأس المال الدولي أو رأس المال المحلي على أساس التخلي مقدماً عن السوق المحلية، فالتصنيع الجاري يهمل منذ البداية السوق المحلية من جانبيها: من جانب العرض أي الإنتاج، حيث لا يهتم بتحقيق أي تشابك صناعي أو خلفي مع الاقتصاد المحلي، ومن جانب الطلب أي

الاستهلاك؛ إذ إنه لا يأخذ في الاعتبار الطلب المحلي، وعندما يضعه في الاعتبار فإنه ينظر إليه نظرة قاصرة، إنه ينظر عندئذ إلى الطلب الفعلي مغفلا الطلب الإجمالي مستقبلا.

وفي الفصل الثاني، إعادة نشر الزراعة شمالا، يقول المؤلف: إن دور الزراعة من حيث هو مصدر للخامات لم يتدهور على الرغم من تراجع نصيبها من التجارة الدولية، وعلى الرغم من بروز دور البلدان الصناعية في تصدير الخامات عدا الوقود. أما الزراعة من حيث هي مصدر للمواد الغذائية فتجري إعادة هيكلتها على المستوى العالمي، بحيث نشهد حالياً تحولا في إنتاجها من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة، والواقع أن أزمة الزراعة في البلدان النامية بما تنطوي عليه من استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية إنما تبدو في الواقع اتجاهاً متزايداً في هذه البلدان لإعادة هيكلة نظامها الإنتاجي الزراعي طبقاً لاستراتيجية البلدان الصناعية المتقدمة. وتكتمل بذلك عملية إعادة هيكلة الإنتاج الزراعي في العالم الرأسمالي على أساس احتكار إنتاج المواد الزراعية والغذائية الأساسية من جانب البلدان الصناعية، وتحويل الزراعة في البلدان النامية إلى زراعة معتمدة على كثافة استخدام التكنولوجيا ورأس المال، ولا شك في أن الإنتاج الزراعي سوف يزيد بصورة مطلقة، غير أن أزمة الغذاء لن تُحل، ووارداته سوف تتزايد، وكذلك واردات التكنولوجيا والسلع الصناعية. وستظل البلدان النامية تعاني من جراء التبادل غير المتكافىء الناشىء عن النظام العالمي للأسعار النسبية.

وفي الفصل الثالث، العودة إلى الحماية، يقول المؤلف إن الحملة من أجل الحماية تتصاعد مستعينة بدعاوى شتى مثل ضرورة الرد على الممارسات التجارية غير العادلة، ومواجهة الأزمة الاقتصادية، وضعف الانتعاش وهشاشته عندما يحل، ومعدلات البطالة المرتفعة، وتفاوت أسعار الصرف، والجمود الهيكلي المتمثل في العجز التجاري الخيالي لدى الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية، لا شك في أن المبدأ الجوهري لنظام التجارة الدولية هو مبدأ الدولة الأَوْلَى بالرعاية غير المشروطة، وبمقتضاه فإن المزايا التجارية التي يُتَّفَقُ عليها بين الطرفين المتعاقدين تمتد لجميع الأطراف المتعاقدة الأخرى، ولما كانت البلدان النامية لم تشارك في صياغة الجات التي لم تغلب عليها اعتبارات التنمية فقد جرت محاولات عديدة لتمكين الدول النامية من استخلاص مزايا من نظام التجارة الدولية متعددة الأطراف، وهكذا تراجعت معدلات نمو التجارة الدولية للبلدان النامية نتيجة سياسات الحماية المتشددة للدول الصناعية، لكن هذه

السياسات تعمل أيضا فيما بين هذه الدول بضراوة مماثلة، وتعددت بذلك صور الحماية المطبقة، وهكذا أفضت الحماية المتزايدة إلى عزل جزء كبير ومتزايد من التجارة الدولية عن قوى السوق العالمية بما في ذلك أسعار الصرف، وذلك باستخدام أدوات تتضمن الرسوم والحصص والدعم والإعانات المخصصة لتعويض الفروق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

دورة الأعمال الجديدة: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ودورة الأعمال تكتسب سمات جديدة، فبالطبع ليست الرأسمالية في حُمّى من الأزمات؛ لأن القوى العضوية التي تعتبر مصدراً للتطور الدوري، أي لتعاقب فترات الانتعاش والركود في الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي، ما زالت قائمة، غير أن الرأسمالية تتمتع الآن بمقدرة كبرى على مواجهة أزماتها الدورية؛ إذ تتسم الأزمات الأخيرة بهاتين السمتين البارزتين وهما: أنها أزمات أقل حدة، وأنها أقصر أمداً مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، لكنها صارت أكثر عمقاً.

وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول، الأزمة الدورية المعاصرة، يقول المؤلف: إن الأزمة الدورية المعاصرة هي أزمة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويكشف الاقتصاد الرأسمالي عن دورتين: إحداهما عادية هي دورة الإنتاج، والأخرى غير عادية هي دورة الأعمال، ولأن الإنتاج الرأسمالي إنما يتم تصريفه في السوق، وهو بالتالي مُعَدّ لمشتر غير معروف مقدّما، فإنه يهتدي بالربح، وتلعب الأسعار من ثمّ دورها منظمة للسوق وللإنتاج، ولكنها منظم لا يكفي، ولذلك يجري الإنتاج في العادة بغض النظر عن حدود السوق، ومن هنا يقع الاختلال بطريقة تلقائية في حركة الأعمال، وتفضي دورة الإنتاج بالضرورة إلى دورة الأعمال، وهكذا فإن دورة الأعمال هي تلك المراحل المختلفة التي تجمع بين تقلبات الأعمال فيما بين أزمتين، وتنطلق من الأزمة إلى الركود إلى الانتعاش إلى الأزمة من جديد، معبّرة بذلك عن طبيعة التطور الدوري للاقتصاد الرأسمالي.

وفي الفصل الثاني، الطبيعة المركبة للأزمة الدورية، يقول المؤلف إن الأزمة الدورية المعاصرة تكشف عن طبيعة مركبة، فلقد تشابكت منذ السبعينات مع بروز عدد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي الدولي، وأزمة الطاقة والخامات، وأزمة المديونية الخارجية، ومثل أزمة الغذاء، وأزمة البيئة، وكلها أزمات هيكلية، استغرقت وقتا طويلا حتى الآن من غير أن تصل إلى نهايتها ـ إن كان لها نهاية منظورة ـ ومن

ثمّ ازدادت الأزمة الدورية تعقيداً، وبات الخروج منها أصعب كثيراً من ذي قبل، وتنعكس الأزمات الهيكلية بصفة خاصة في صورة بطالة هيكلية، وعجز هيكلي في الموازنات العامة، وميل إلى التضخم مع الركود، ولعل الظاهرة البارزة الآن هي تشابك الأزمة الدورية مع الأزمات الهيكلية التي يبحث رأس المال الدولي عن مخرج منها من خلال ترشيد الإنتاج على أساس منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن ثمّ تشابكت الظواهر ذات الطابع الدوري مع الأزمة الهيكلية طويلة الأمد والركود في الفروع القاعدية للاقتصاد الرأسمالي، ومن المعتقد أن أزمة الطاقة هي التي فجرت ظاهرة الأزمات الهيكلية على المستوى العالمي. وهكذا يصعب القول إننا نواجه مجرد أزمة إفراط إنتاج دورية، وإنما هي أزمة هيكلية لا تكفي أية تصحيحات تجرى على هيكل الناتج للخروج منها، لا بد من تحول جذري في هياكل التكنولوجيا والعمل، هذا بالإضافة لكونها أزمة هيكلية عالمية، شملت وتشمل العالم الرأسمالي كله، أما العالم الاشتراكي فإن الدعم القوي الذي تمارسه الدولة قد ظَلّ حتى السنوات الأخيرة يخفي مظاهر الأزمة.

وفي الفصل الثالث، القطاع العسكري ودورة الأعمال، يقول المؤلف إن القطاع العسكري من الاقتصاد الرأسمالي تتجمع فيه كل ظواهر الرأسمالية المعاصرة مجسمة. فهو مركز تطوير واستخدام آخر كلمة في التقدم العلمي والتكنولوجي، وهو تجسيد حي للتدويل المطرد للإنتاج ورأس المال وهيمنة الرأسمالية المالية، وهو مثال نموذجي للقدرة على التكيف وتصحيح عمل قوى السوق، ومن هنا فهو مهيأ ليكون محركاً للنمو الاقتصادي وخصوصاً في أوقات الأزمة، وهكذا فإن القطاع العسكري الحديث هو أرقى قطاعات الرأسمالية المعاصرة التي تربط عضوياً بين الاحتكارات والدولة، بل يمكن اعتباره احتكاراً قائماً بذاته يضاف إلى الاحتكارات الكبرى، فقد أصبح الإنفاق العسكري عنصراً أساسيا في تشكيل الاقتصاد القومي وتطويره سواء بعقود توريد السلاح أو اعتمادات البحث والتطوير.

وفي النهاية يخلص المؤلف إلى أن رأسمالية ما بعد الصناعة هذه تطرح علينا رؤية جديدة محددة للمستقبل المنظور، فنحن في الواقع بصدد رأسمالية عصرية لا تتعرض للركود المطلق وإن تعرضت بالطبيعةِ لدورة الركود النسبي، فهي بفضل إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية التي فجرتها وطورتها، وبفضل التدويل واسع النطاق للحياة الاقتصادية العصرية في كل بلد على حدة قد استطاعت في الواقع أن تجدد قواها

المنتجة، وصارت من ثمَّ أقدر على التكيف مع الأوضاع الجديدة في عصرها، الأمر الذي يتيح لها حتى الآن إمكانات النمو الاقتصادي ويمكنها من الاحتفاظ بمواقعها الاستراتيجية، بل يمنحها قدرة على استعادة ما فقدته بطرائق مستحدثة.

مجتمعات دول الخليج الحديثة

روز ماري زحلان
Unwin Hymen، London، 250 ص.

مراجعة: **فهد الناصر**
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

إن مجتمعات دول الخليج العربي لها تاريخ طويل في جذب انتباه الدول الكبرى وبخاصة الدول الغربية حيث بدأت منذ بداية القرن الماضي في تخصيص موطئ قدم لها في المنطقة، وهي منطقة ذات اهتمام دولي كبير في الوقت الحاضر لأسباب عديدة اقتصادية، أو استراتيجية، أو سياسية، وهذه الدراسة هي من نتاج هذا الاهتمام في الوقت الحاضر، فالمؤلفة تستعرض تاريخ تشكيل هذه الدول من التبعية الاستعمارية إلى مرحلة تأسيس الدولة، وقصة التحول إلى العصر الحديث أو فترة ما بعد النفط، وهي تستعرض بعض الأحداث الداخلية في المنطقة، والحوادث الخارجية التي أثّرت على المنطقة، وعلاقة المنطقة بالدول الكبرى ومجتمعات العالم العربي.

فهذا المؤلَّف يتكون من عشرة فصول، بالإضافة إلى المقدمة، وكُلٌّ فصل يهتم بموضوع محدَّد، فقد بدأت المؤلِّفة بمقدمة تناولت فيها أهمية دراسة المنطقة من وجهة النظر السياسية، (علاقاتها بالدول الكبرى) والاقتصادية (أكبر مخزون نفط في العالم يقع في أرض هذه الدول)، والاستراتيجية (الموقع الجغرافي)، والاجتماعية (التركيبة السكانية)، وقد كان اهتمام الدول الكبرى بالأمن الداخلي لدول المنطقة للأسباب السابقة الذكر.

وأكدت المؤلفة أننا حتى نستطيع فهم هذه المجتمعات يجب أن نفهم الظروف والأحداث والشخصيات التي أثرت على مجريات الأحداث وتاريخ المنطقة.

وأهمية هذا الكتاب تكمن في توضيحه للقارئ العوامل التي كان لها دور في

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ومراحل النمو السياسي لهذه المجتمعات.

وقد عرّفت المؤلفة ما نعني بدول الخليج Gulf States حيث ذكرت أن:

أ - هناك القوى الاقليمية: العراق، إيران، المملكة العربية السعودية.

ب - الدويلات الصغيرة وهي الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة.

أما بالنسبة لسلطنة عمان فهي تتوسط المجموعتين السابقتين، حيث إنها كانت في القرن التاسع عشر إحدى القوى الإقليمية، وإن الدراسة سوف تتطرق إلى هذه القوى الإقليمية عندما تكون هناك حاجة لذلك، وتوضيح تأثيرها على هذه الدويلات الصغيرة.

وهكذا نرى أن تعريف دول الخليج جاء تقسيما حسب القوى، حيث استبعدت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان مع العلم بأنهما عضوان في مجلس التعاون الخليجي، وأضافت المؤلّفة في مقدمتها أن الدراسة ستنطلق من مبدأين:

- الأول، تأثير الماضي على الأحداث المعاصرة.

- الثاني، أهمية القوى العظمى في تشكيل دول الخليج الحديثة.

وجاء الفصل الأول من الدراسة تحت عنوان «الخليج في التاريخ» حيث أوضحتها: بمقدمة تاريخية، واستعراض لتاريخ المنطقة بشكل عام، والرجوع إلى 5000 سنة إلى الوراء من ديلمون وسومر والاسكندر الأكبر، ثم الإسلام ودخوله إلى المنطقة، وتاريخ المنطقة الإسلامي، وبعد ذلك تناولت بداية دخول الاستعمار إلى المنطقة، وظهور أهمية المنطقة استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا، واستعرضت بعض المعاهدات التي عقدت في ذلك الوقت وذكرت بشكل مختصر دور اليعاربة في عمان، ومراجعة البرتغاليين، وظهور القواسم قوة مؤثرة في المنطقة أيضا.

أما الفصل الثاني: فجاء تحت عنوان «ظهور دول الخليج»، فتحدثت عن العوامل التي ساعدت على ظهور هذه الدول، مثل: الموقع الاستراتيجي على طريق الهند بالنسبة لأوروبا، وظهور النفط، والتفاعل ما بين العاملين، حيث أثر هذا التفاعل على عامل داخلي هو السلطة المركزية للحاكم، والذي تغيَّر وأخذ شكلاً جديداً حيث ظهرت مؤسسات جديدة للحكم، وفي ضوء العوامل السابقة تمَّ تحليل ظهور دول الخليج.

أما الفصل الثالث: فهو تحت عنوان «الحكومة الممثلة في الكويت»، فقد تناولت الباحثة أهم ما يميز دولة الكويت عن دول المنطقة، وهو المجلس النيابي،

وأعطت مقدمة وانطباعا عن قوة مجلس الأمة الكويتي، والدور المناط به، وتحدثت عن تاريخ المشاركة السياسية، والظروف الخاصة التي مرت بها الكويت منذ الحركة الوهابية وحرب الجهراء، وتاريخ ظهور آل الصباح في المنطقة، وكيف حافظت الأسرة الحاكمة على مكانتها، وعلاقة الأسرة الحاكمة الإيجابية بالتجار الكويتيين. حيث تغير الوضع بعد التقارب الكويتي العثماني التجاري مما أضعف علاقة الأسرة بالتجار، ووضحت كيف ساءت علاقة التجار بالحاكم في عهد مبارك مما أدى الى هجرة العديد منهم.

ثم مطالبة التجار بالمشاركة السياسية في عهد أحمد الجابر، حيث أعطاهم وعودا في عهده إلا أنه لم يبد أي تعاون مع المجلس، ثم تحدثت المؤلفة عن علاقة التجار بالفلسطينيين ومساعداتهم لهم، واستعرضت كذلك أحداث مجلس 1936 . ثم تناولت بداية ظهور دولة الرعاية مع ارتفاع العوائد النفطية، واستعرضت تطور دولة الكويت السكاني والاقتصادي.

وتطرقت الباحثة إلى جانب مهم في تاريخ المجتمع الكويتي، وهو مسار الحياة البرلمانية وأكدت أن هناك ثلاث قوى كانت مختلفة تطالب بالمشاركة وهي:

1- فئة التجار وخبرتها الطويلةفي التعامل مع القيادات السياسية.

2- فئة المثقفين التي احتوت الكويتيين وغير الكويتيين من العرب.

3- عمال النفط الذين شكلوا القوى العمالية في نهاية الأمر.

ثم تطرقت إلى بعض أحداث الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة، وختمت الفصل باستعراض تطور مجلس الأمة والحياة البرلمانية في الكويت.

أما الفصل الرابع فقد انتقلت المؤلفة فيه إلى البحرين تحت عنوان «التطور السياسي في البحرين»، وأوضحت التطورات السياسية فيها، وأكدت في البداية أن التطور السياسي في الكويت تميز بسلسلة من المحادثات والمفاوضات، وتبادل الرأي بين الحاكم والمحكوم، بينما اختلف نمط التفاعل في البحرين، حيث تميز بسلسلة من حوادث العنف حيث التركيز على قضايا اجتماعية واقتصادية.

وتناولت المؤلفة التركيبة السكانية والاقتصادية والاجتماعية في دولة البحرين بالتفصيل، والأسر ذات مراكز القوى في المجتمع، وتحدثت عن نشأة البرلمان البحريني في 1923 وتحدثت عن الحركة التجديدية عام 1938، ثم مجلس 73-75 وتطورات عام 1975.

أما في الفصل الخامس فعنوانه «النظام السياسي»: وتناول الأنظمة السياسية بشكل عام في دول الخليج مع التركيز على دولة الإمارات وعمان، ثم تناولت الوضع الاقتصادي والمؤسسات الحديثة، حيث ذكرت أن جميع هذه الدول فيما عدا عمان وضعت نوعاً من المواثيق التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ومعظم الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال دساتير مكتوبة.

وتطرقت لبعض الأحداث التي هزت المنطقة مثل سوق المناخ، وقد بالغت المؤلفة أحيانا في وصف هذه الحوادث حين ذكرت: «تطورت أحداث سوق المناخ بصورة رهيبة، مما أدى إلى أن أوقف الكثير من الطلبة دراستهم، وترك الموظفون وظائفهم، ورهنوا بيوتهم حيث لعبوا دورا غير عادي في جني أرباح هائلة من ذلك». وهي مبالغة غير علمية انتشرت في المجتمع الكويتي حول أحداث سوق المناخ، حيث توقف الطلبة عن الدراسة وهذا غير صحيح «كم عدد الطلبة والموظفين؟» «وما هي مستوياتهم التعليمية»؟ هناك حالات فردية ومعروفة بالاسم ولم تكن على مستوى الظاهرة. ثم تطرقت إلى حيثيات أزمة المناخ وظروفها. حيث شرحت أحداث سوق المناخ وانهياره في الكويت وتأثير ذلك على المجتمع الكويتي، وطرق معالجة أزمة سوق المناخ وتطورها مع المناخ السياسي في الكويت حيث أدت إلى استقالات بعض الوزراء.

أما في الفصل السادس: فجاء تحت عنوان «الأسر الحاكمة في الكويت» (آل الصباح)، والبحرين (آل خليفة)، وقطر (آل ثاني)، والتي ترتبط دمويا وقبليا واجتماعيا.

وتحدثت عن بعض الحوادث التاريخية التي مرت بها المجتمعات والصراع مع السلطة.

وهناك خطأ في هذا الفصل ورد في سردها لأسرة آل الصباح ص 81 حيث ذكرت أن الشيخ سعود ناصر الصباح سفير الكويت في واشنطن هو ابن الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية. وتحدثت المؤلفة بالتفصيل عن آل خليفة في البحرين وآل ثاني في قطر مدعمة سردها بالصور التاريخية القديمة.

أما في الفصل السابع فعنوانه الأسر الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة فتناولت المؤلفة الأسر الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، آل نهيان «آل بوفلاح» في أبوظبي، وآل مكتوم (آل بوفلاسه) في دبي، القواسم في الشارقة، والقواسم حاكمي رأس الخيمة، النعيم (آل بوخربيان) حاكمي عجمان، الملا (آل علي) في أم القوين، الشرقيين في الفجيرة.

أما الفصل الثامن فجاء عنوانه «الأسرة الحاكمة في عمان» تناولت المؤلفة الأسرة الحاكمة في عمان، وقدمت نبذة تاريخية عن عمان والأسرة البوسيعدية وسيطرتهم على المنطقة وجزء من افريقيا وزنجبار، ثم سقوط هذه الامبراطورية والتدخل البريطاني.

أما الفصل التاسع فعنوانه «العربية السعودية» الجارة القوية فقد تناولت الباحثة المملكة العربية السعودية قوة إقليمية في المنطقة وقسمت تطور المملكة السياسي إلى أربع مراحل:

المرحلة الأولى 1913 - 1939

المرحلة الثانية 1939 - 1958

المرحلة الثالثة 1958 - 1971

المرحلة الرابعة 1971 – إلى الوقت الحالي.

والفصل العاشر والأخير جاء تحت «عنوان الأوضاع الدولية» وقد تناولت ظروف نشأة مجلس التعاون الخليجي، وتحدثت عن تاريخ التعاون والمعاهدة بين دول الخليج، وصور التعاون الاقتصادي بينها، وتطرقت في نهاية الفصل للحرب الإيرانية – العراقية، وكيفية بدايتها وتأثيرها على دول مجلس التعاون وردود الفعل.

وتحدثت عن التهديدات الداخلية في هذه المجتمعات وما يتعلق بالأمن القومي، وتطرقت إلى بعض الأحداث الداخلية التي واجهتها الكويت، والاعتداءات الإيرانية على ناقلات النفط، وعلى الحدود الكويتية، وتحدثت الباحثة عن مسألة رفع الأعلام الأمريكية على بعض ناقلات النفط الكويتية وأحداث مكة في صيف 1987 وموقف بقية دول المجلس منها، وربطت المؤلفة بين هذه الأحداث وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واختتمت الباحثة الكتاب بجدول أسماء أعضاء الحكومات التي مرت على دول المنطقة فيما عدا السعودية.

في الختام أرى في الكتاب مدخلاً جيداً ليس فقط لباحثي دراسات الشرق الأوسط والتاريخ الحديث من الأكاديميين والمهنيين، بل لزوّار هذا الجزء من العالم، والناطقين باللغة الانجليزية، وهو يحتوي على سجل تاريخي وموضوعي للأحداث التاريخية والسياسية التي مرت بها المنطقة.

والمحصِّلة النهائية في معلومات وفيرة وصورة موزونة عن المستجدات السياسية

والاقتصادية والدينية عن المنطقة جديرة بالقراءة، ولو أن هذا الكتاب كتب باللغة العربية فإني متأكد من منع تداوله في دول المنطقة.

الثورة العالمية الأولى
من أجل مجتمع عالمي جديد
تقرير نادي روما

تحرير: **الكسندر كينج، برتراند شنيدر**
مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ـ أكتوبر 1992، 235ص.

مراجعة: **سمير عبده**
دمشق

حين أقيمت عصبة الأمم ومن ثم هيئة الأمم المتحدة اتخذ عملها إجماعاً من قبل حكومات الأعضاء المنتسبين إليها من معظم دول العالم، وقد عملت هيئات هذه المؤسسة في مجالات عدة إلى أن رأى البعض أنه يمكن عمل الشيء الكثير من خلال عمل الأفراد، فكانت ولادة (نادي روما) وهو مؤسسة فكرية غير حكومية، تهتم بقضايا العالم ومشكلاته جميعها ومعالجة هذه القضايا ووضع تصورات أو نماذج مستقبلية شاملة تأخذ في اعتبارها درجة كبيرة من العدالة والإنصاف بين الأغنياء والفقراء، وبين الأقوياء والضعفاء، وبين المتقدمين والمتخلفين. وهذا النادي جعل اهتمامه بمستقبل الإنسان على الأرض بصورة جامعة، تتجاوز حدود الدول الكبرى والصغرى، وقد أسسه مجموعة من المفكرين في عام 1968، ولا يتعدى عدد أعضائه المئة.

وإذا كان (نادي روما) من الوجهة الشكلية مؤسسة فكرية مسجلة في باريس، فإن الاجتماع التأسيسي الأول للنادي تم في جنيف في سويسرا، وليس في روما، إنما اكتسب اسم (نادي روما) بسبب أن فكرة النادي نشأت بين مجموعة من المفكرين كانوا يجتمعون تباعاً في أكاديمية (دي لينتشي)، العتيقة في روما.

وجاءت الدراسات التي قدمت إلى هذا النادي منبئة بالكثير من الكوارث البيئية والاقتصادية والديمغرافية وغير ذلك بالنسبة لسكان العالم، حتى إنه يندر من

يتناول التطورات الاقتصادية أو الاجتماعية لبلدان العالم دون المرور على الكتب والنشرات والإحصاءات التي أعطاها (نادي روما) لصانعي القرار وللمحللين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وقد درج النادي في سن حياته التي تجاوزت الآن ربع قرن على تكليف مؤلفين بدراسة موضوعات معينة تتصل بدراسة النادي المشار إليها ونشرها بأسمائهم، ولكن بعد أن يكون النادي في أحد اجتماعاته السنوية قد ناقش النص ووافق عليه. فالتأليف والنشر كانا دائماً مسئولية المؤلف. ويصدر الكتاب بأية لغة من اللغات مذيلة بعبارة (إنه مزكى من نادي روما) دون أن يكون النادي بصفته الجماعية مسئولا عما يحتويه.

وفي عام 1989 عبر أعضاء (نادي روما) في اجتماعهم بمدينة هانوفر الألمانية عن رغبة قوية في تكريس عام كامل للقيام بعملية إعادة نظر في الوضع العالمي، وبشيء من التعمق، وبالتالي تحديد المهمة الجديدة التي سيضطلع بهاالنادي. وقد تم الإعداد لذلك من خلال استبانة تم إرسالها إلى جميع أعضاء النادي، كما تم تلخيص تلك المجموعة من الأفكار الرئيسية الجديدة في تقرير واحد، وبعد ذلك، وبناء على القرار الذي تم اتخاذه، عقد (نادي روما) اجتماعاً أشبه بمحراب فكري في نهاية شباط/ فبراير 1990، واجتماع آخر في منتصف أيلول/ سبتمبر 1990.

في هذين الاجتماعين تم وضع كتاب (الثورة العالمية الأولى) في عنوان كبير، مع عنوان آخر صغير (من أجل مجتمع عالمي جديد)، وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ النادي التي تصدر فيها دراسة عن النادي لا أن تقدم إليه كما كان الحال في الماضي، بعد أن أصبح أعضاء (نادي روما) على استعداد أكثر من أي وقت مضى للارتفاع فوق الخلافات التفصيلية، وتبني تحليل مشترك، وكذلك الإعلان عن أهداف مشتركة.

وعن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، صدرت الترجمة الكاملة لهذا الكتاب (أكتوبر 1992) في 235 صفحة من الحجم الكبير بتوقيع الكسندر كينج وبرتراند شنيدر، ومقدمة للدكتور إبراهيم حلمي عبدالرحمن، العربي الوحيد بين المئة المؤسسين لنادي روما.

في الكتاب مقدمة كما أسلفنا للدكتور عبدالرحمن، وتقديم لرئيس نادي روما، ومقدمة أخرى دون توقيع. أما الدراسة فتنقسم إلى قسمين: القسم الأول يتناول

الإشكالية، ويحاول عرض التغيرات الرئيسية التي حدثت خلال العقدين الماضيين، ووصف الأدواء التي نشأت عنها، كما يحاول تحديد عدد من أهم القضايا والأخطار التي يتعين على البشرية أن تتحد في مواجهتها. أما القسم الثاني فيتناول الحلولية، ويحاول تقديم عدد من الإجراءات التي يبدو من الضروري اتخاذها في هذه المرحلة، ثم يعود في النهاية إلى الحديث عن الحاجة إلى خلق التضامن العالمي.

في السطور التالية نقدم أهم الأفكار التي وردت في هذا الكتاب، ومن ثم نحلل لها.

إشكالية الثورة العالمية الأولى: إلى سنوات عديدة ماضية كانت بذور الثورة العالمية الحالية تنمو ببطء في ظل ظروف غير مسبوقة من التعقيد والغموض والتغير السريع، تلك الظروف التي بدأت تتجاوز قدرة أنظمة الحكم في العالم على التعامل معها، فالحقيقة أن الحكومات لا تميل مطلقاً إلى التغيير لأنها، وبحكم ارتباطها الشديد بالوضع الراهن، عادة ما تتفاعل مع أعراض الظواهر وليس مع أسبابها التي تنظر إليها بريبة باعتبار أنها من الممكن أن تؤدي إلى إحداث تغييرات هدامة، ولعل من أوضح نواحي الضعف الإنساني، ذلك التركيز المغالى فيه على النتائج الفورية العاجلة دون إعطاء اهتمام كاف بالنتائج المستقبلية، أو بعبارة أخرى الإصرار على المناهج الآنية:

ومن الأمثلة على ذلك، أن الأرقام الخاصة بالنمو في الولايات المتحدة في عهد الرئيس ريغان، كانت تخفي في الواقع المستويات المفرطة من الاستهلاك، وانخفاض مستوى الاستثمار العام، وتدهور البنية التحتية، واضمحلال وانحلال المدن الداخلية، والتدهور الاجتماعي. وفضلا عن ذلك (فإنه ليس هناك دليل على أن النمو الذي يتحقق في دول الشمال يؤدي بمرور الوقت إلى تحقيق التنمية في دول الجنوب) ص41.

وهناك اعتراف حديث بالطبيعة العالمية لكثير من المشكلات المعاصرة التي لا يمكن حلها أو حتى التعامل معها بشكل واقعي من قبل الدول فرادى، وبمعزل بعضها عن بعض، وقد ثبتت صحة هذا القول منذ وقت طويل على الصعيد الاقتصادي. ويكفي هنا أن نذكر كيف انتشرت بسرعة آثار انهيار (وول ستريت) في الثلاثينيات لكي تتحول إلى حالة كساد عالمي، وكيف أن البطالة الواسعة النطاق تتجه إلى الظهور بشكل متزامن في كثير من الدول. ولاشك أن ذلك يعتبر نتيجة حتمية للتوسع الكبير في التجارة العالمية الذي شهده هذا القرن. وقد ظهرت في الفترة

الأخيرة مشكلات عالمية أخرى ذات طبيعة مختلفة بدءاً من قضايا البيئة ومروراً بمفاوضات (قانون البحار)، وحتى القضايا المتعلقة بالأوضاع المالية الدولية. وقد تجسد إدراك هذا الوضع الجديد - وهو الإدراك الذي ظهر ببطء شديد - في انتشار وتنافي المؤتمرات الحكومية، وكذلك مؤتمرات المنظمات العلمية والمهنية المتخصصة.

ويمكن القول إن امتلاك الأمم المتحدة الهياكل الدولية الحالية للفعالية الكافية التي تمكنها من التعامل مع هذا الوضع الجديد هو أمر محل شك، فالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي أنشئت في ظل الحماس الذي ساد فترة ما بعد الحرب كان الهدف منها مواجهة احتياجات أوضاع عالمية أبسط بكثير، وبالتالي فإن عدم ملاءمتها احتياجات اليوم تزداد باطراد.

إن الأمثلة على ذلك كثيرة، (فالكثير من الدول الصغرى لا تمتلك بالفعل سوى قدر ضئيل للغاية من السيطرة على شئونها، وذلك نتيجة قرارات يتم اتخاذها خارج أراضيها، مثل تحديد أسعار السلع أو أسعار الفائدة، أو نتيجة اضطرارها إلى تعديل سياساتها الاقتصادية للحصول على تمويل من جانب صندوق النقد الدولي. وإذا كانت معظم الدول تنظر إلى تقليص السيادة القومية باعتبارها خطوة إيجابية على طريق إقامة نظام عالمي جديد، وهو النظام الذي تتضاءل على الأرجح في ظله الدولة القومية، فإن الحفاظ على السيادة القومية وتعزيزها يعد بالنسبة إلى غالبية الدول الواقعة جنوب الصحراء في افريقيا، أمرا ضروريا في الظروف الحالية) ص 48.

كما أن إشكالية الثورة العالمية الأولى جعلت التقدم العلمي والثقافي في البلدان الصناعية يميل إلى زيادة حدة التباين بين البلدان الغنية والفقيرة من جانب، كما يعوق هذه الأخيرة عن الابداع والابتكار في مجال الثقافة. والواقع أن البلدان الفقيرة التي تفتقر إلى البنى الصناعية والثقافية والعلمية والطاقات الإدارية المدربة قد عجزت عن استيعاب كثير من الثقافة والمعارف والخبرات المتاحة لها. وقد وجه استخدام الثقافات الجديدة في غالبية الأحيان وفقا لسياسة استبدال الواردات التي لم تستطع الوصول بهذه المنتجات إلى مستوى من الجودة يجعلها تتمتع بقدرة تنافسية دولية.

والثورة الصناعية قد تمخضت بالتدرج عن نشوء نمط المجتمع الذي نعيش فيه اليوم، كما أن الثقافات المتقدمة التي بدأت بالفعل في تعديل نمط الحياة وفي خلق مهن جديدة، قد يكون لها تأثير أعمق.

وإذا كانت جهود البحث والتطوير صاحبت دول العالم المتقدم فإنه لا يمكن

إغفال دور اليابان هنا، حيث تم تطبيق نتائجها بصفة أساسية على التصنيع في القطاع المدني، ولهذا نجد أن نسبة ما تخصصه اليابان من إجمالي ناتجها القومي لجهود البحث والتطوير قد تضاعفت تقريبا في خلال عشر سنوات حيث ارتفعت من 2 بالمئة عام 1980 إلى 3.5 بالمئة الآن. ويكفي للتدليل على النشاط القوي لتلك الدولة في مجال الثقافة أن نذكر على سبيل المثال أنها تنتج سنويا عددا من الروبوت الصناعي (الانسان الآلي) يساوي ما تنتجه دول العالم الأخرى مجتمعة منه.

إن تأثير عناصر الإشكالية الجديدة الذي يواجه البشرية من قبل ذلك الكم الهائل من الأخطار والتهديدات ليس واحدا بالنسبة إلى المجتمع، فبعض هذه العناصر مثل الأخطار التي تهدد البيئة، تؤثر في البشرية ككل، على حين أن البعض الآخر مثل الانفجار السكاني يؤثر في دول الجنوب، وبالتالي يبدو أقل إثارة للقلق على الرغم من أن تداعياته في الواقع تؤثر في بلدان العالم كافة دون استثناء وان تفاوتت حدتها من دولة إلى أخرى، ومع ذلك فإن معظم مظاهر الاعتدال البشري هي مظاهر غير جديدة، ولكن ما يجعل هذه المظاهر جزءاً من الثورة العالمية هو البعد العالمي الشامل الذي تتميز به، حتى وإن تفاوتت درجتها من دولة إلى أخرى أو من إقليم إلى آخر.

والواقع أنه ليس هناك من شك في أن الاتجاهات والأخطار الحالية هي نتيجة لحالة ذهنية نشأت بفعل عدوانية ومخاوف الإنسان المعاصر من ناحية وعالمية الأوضاع من طرف آخر. فشريعة الغاب ربما تكون قد تراجعت، ولكن عودة مظاهرها من جديد تكشف عن مدى هشاشة التوازن العالمي، تلك الهشاشة التي تتصف بها أيضا عقول وقلوب البشر، التي تخلق المواطن العاجز في الدولة العاجزة.

الحلولية الاشكالية: إن ما تناولناه لغاية الآن كان ضمن وجهة نظر إشكالية الثورة العالمية الأولى، أما الحلولية لهذه الإشكالية فهى تشمل ضرورة تبني منهج أخلاقي يرتكز على القيم الجماعية التي أخذت تظهر بشكل أولي على أنها اساس للسلوكيات والعمل وهذه القيم والأسس ينبغي أن تكون مصدر العلاقة الدولية ومصدر إلهام للقرارات التي تتخذها القوى الفاصلة الرئيسية في هذا الكون، مع إعطاء التنوع والتعدد الثقافي ما يستحقه من اهتمام. غير أن (الحلولية) تؤكد أيضا الضرورة القصوى لتحقيق نتائج ملموسة في المجالات التي تحظى بالاولوية في إطار الاشكالية مع الأخذ في الاعتبار أن عامل الوقت قد أصبح حاسما، وذلك ان بقاء أية مشكلة دون حل لابد أن يخلق بعد فترة ما أوضاعا لا يمكن الرجوع عنها، بل إن بعضها لا

يمكن علاجه حتى داخل إطار دولي.

وتشتمل المقترحات التي تتوجه اليها (الحلولية) إلى الخطوات العاجلة التي تتخذ بشأن المشكلات الآنية وذات الاولوية، وان كان ذلك لا يعني استبعاد انماط أخرى من العمل وهي على الرغم من أنها ليس لها ضرورة فورية، إلا أنها من الممكن أن تستهدف نتائج أطول مدى من ذلك التحول من الاقتصاد العسكري إلى الاقتصاد المدني، فإذا كان له إشكالات مفتعلة فإن السويد هي الدولة الوحيدة من بين الدول الغربية التي تعتمد على اقتصاديات السوق، ووضعت سياسة فعالة في مجال التحول من الإنتاج العسكري إلى الانتاج المدني، على حين تبنت معظم الدول الأخرى سياسة الانتظار.

كذلك الأمر نحو إيجاد بيئة صالحة لبناء البشرية وذلك عن طريق الحد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون على مستوى العالم، وهو ما يتطلب الاقلال من استخدام الوقود الحضري، والتصدي لعملية انحسار الغابات وخاصة في المناطق الاستوائية، وتطوير بدائل للطاقة، والاقتصاد في استهلاك الطاقة ورفع كفاءة استخدامها.

والقضية الأخرى الملحة تتمثل في الوضع الحالي الذي يعيش فيه عدد من بلدان نصف الكرة الجنوبي التي تتعرض لتدهور مستمر بسبب مجموعة من العوامل، من ذلك أن أقل البلدان نموا قد شجعت في بداية (مشوارها) التنموي على القيام بمشروعات ضخمة سواء كانت صناعية أو في مجال البنية الأساسية وهي تعتمد على ارتفاع نفقات التشييد على غرار النموذج الغربي كثيف رأس المال. وقد أهملت هذه الدول تنمية الصناعات الصغيرة والتنمية الريفية الأساسية التي كان من الممكن أن تحقق مزايا فورية لقطاعات عريضة من السكان وليس لأقلية محدودة.

ومما لا شك فيه أن هناك حاجة ملحة في الدول إلى تبنى سياسات تتسم بالمعقولية والانسانية من أجل تنظيم نمو السكان وتشجيع وسائل تنظيم الاسرة بما يعوض عن الانجازات التي تحققت في مجال خفض الوفيات بفضل تحسن مستوى الطب والصحة العامة. ومن بين الوسائل المضمونة النتائج في مجال خفض معدل الخصوبة، تحسين الظروف الاقتصادية وما يسبقها من تغيرات فورية، ولكن ذلك مازال يمثل أملا بعيد المنال.

كما أن الاجيال الجديدة في كثير من البلدان لا ترفض الحاجة إلى التحديث والتحسن المادي، إلا أنها تصر على ضرورة الاعتماد على مهاراتها وتقاليدها في خلق

أنماط «تنموية» خاصة بها دون أن تكتفي بمجرد التقليد. وربما لأن الشيء الأهم بالنسبة إلى هذه البلدان أن تبنى قدراتها الذاتية اللازمة للبحث العلمي ولعملية نقل الثقافة، ففي عصر يتسم بتسارع التغيرات العلمية والثقافية في الدول الصناعية من الممكن أن يؤدي استيراد أساليب التصنيع التقليدية إلى دفع الصناعة إلى التقادم. ولعل من الأمور اللافتة للنظر أن يتلازم في كثير من الدول ازدهار الصناعة الحديثة والخدمات مع انتشار الأمية وسوء التغذية.

وإذا كانت التنمية تقتضي النهوض على أساس المشروعات الصغيرة فإن ذلك يضع الحكومات في موضع تنفيذ سياسات تخطيط قومية تحبذ بناء الطرق وتنمية مجتمعات متوسطة الحجم ما بين القرى والمدن الكبيرة، ودعم شراء المنتجات الزراعية التي لا تدر على الفلاح عائدا كافيا، وبالتالي تكون عاملا مثبطا بدلا من أن تكون عاملا مشجعا.

ولكن هناك نوع من التعارض الهيكلي بين الادارات البيروقراطية الكبيرة والمنظمات غير الحكومية الصغيرة، فالحماس الخلاق الذي تتميز به الأخيرة، علاوة على الطابع اليومي العاجل الذي يتصف به عملها الميداني، لا يترك لها وقتا كافيا للتعامل مع المتطلبات البيروقراطية والتفصيلات الادارية التي تتطلب منها.

ووفقا لما ذكرناه، يصبح من الضروري أن تنمي الحكومات ذات النظرة المستقبلية على كل المستويات سياسات المبادرة، لا أن تحاول فقط الحفاظ على الاستقرار والانسجام وسط تلك الدوامة من الاحداث المختلطة، بمعنى أنه من الضروري ليس ابقاء سفينة الدولة فوق سطح الماء، بل إنه يتعين أيضا توجهها بإصرار وتعمد، نحو غاية مستهدفة، ومن ثم فإنه ينبغي للحكومات في المستقبل أن تتعلم كيف تصبح إلى حد ما مهندسا معماريا اجتماعيا، الأمر الذي يستلزم مناقشات مستمرة وأعمق لمختلف القضايا داخل إطار من الاتجاهات القومية والعالمية.

وأخيرا فإن العناصر الاساسية للحلولية تتمثل في تلك التي تسمح للافراد والمجتمعات بتعلم سبل التكيف مع المتغيرات التي تعمل بشكل مستمر على تغيير وجه الكوكب الذي نعيش على ظهره، فقد حدث عدم توافق زمني نتيجة خضوع هذا الكم الهائل من المعلومات بصفة مستمرة للتجديد والتحديث، حيث إن الأفكار تتغير مع ظهور معارف جديدة تنسخ ما قبلها، ومع هذا فإن المعلمين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي لا يخضعون في أي مكان لعملية إعادة تأهيل، بمعنى أنهم يعلمون طلبتهم ما

تعلموه هم قبل عشرين سنة في ظل بيئة مختلفة تماما. ويجب أن يدخل التعليم الفرد في عملية واعية وحاسمة تمتد طوال مراحل حياته بدءا بالمنزل والاسرة، ومرورا بالمرحلة الدراسية، وبعد ذلك في مكان العمل وفي ما يمارسه من أنشطة في أوقات الفراغ.

والثقافة التي صاغت شكل المجتمع في البلدان الصناعية في الشمال كانت السبب المباشر أو غير المباشر للكثير من المشكلات التي يعانيها المجتمع المعاصر، لهذا ينبغي توجيه الثقافة والعلم إلى الغاية الاساسية التي رقى إليهما الانسان حين رمى استعمالها في رفاهيته ونمو عقله. كما يجب أن توجه الجهود إلى الابحاث المتعلقة بالانسان الفرد وبطبيعته وبدوافعه وبطاقاته الكامنة وحدوده، علاوة على دراسة الهياكل الاجتماعية والتعليمية وغيرها التي تبرز صفات الانسان ونواقصه.

الكتاب في الميزان: تلك هي أهم الموضوعات التي تطرق لها الكتاب (الثورة العالمية الأولى)، فهل كانت موضوعاته بما حمل من عنوان؟

الواقع أن محتويات الكتاب يمكن أن تستوعبها عشرات الكتب، نظرا للموضوعات الساخنة التي تناولتها العناوين الأساسية والفرعية. فالبشرية لم تمتلك من قبل ما تمتلكه اليوم من المعارف والخبرات والموارد والتلاحم الذي يسمح بخلق عالم جديد. ومن شأن ذلك أن يولد الآمال العريضة في نفوس الجميع ومع هذا فإن هناك شعورا عاما بالقلق والخوف من التغيرات الوشيكة الحدوث التي سوف تضفي مزيدا من الغموض على المستقبل حين تصطدم بالتغيرات التي شهدتها العقود الأخيرة، والتي لم يتم استيعابها بعد غير أن اقتران حالة الغموض هذه بانهيار جمود وصرامة الماضي، وظهور الأمل الجديد في المستقبل، يتيح في الواقع فرصة كبيرة أمام إعادة تشكيل المجتمع العالمي.

ولكن يبدو أن مأساة الإنسانية تكمن في أنها لم تصل بعد إلى إدراك طاقاتها الكامنة. ومن هنا كان كتاب (الثورة العالمية الأولى) حيث أخذ في قسمه الأول تبيان (الإشكالية) في هذا الموضوع، ومناقشا هذه الإشكالية وواضعا تصورات مستقبلية لها في قسمه الثاني الذي سمي (الحلولية).

وإذا كان هذا الكتاب يعد أحدث دراسة لهذا النادي فقد سبقه منذ العام1972 ثمانية عشر تقريرا تناولت موضوعات متنوعة، وما زالت الإشكالية ذاتها التي يواجهها عالمنا المعاصر وهي تلك الإشكالية نفسها التي كان يواجهها العالم في سنة 1972 من حيث أسبابها الرئيسية، وإن اختلفت من حيث مزيج القضايا المكون

لها ودرجة الاهتمام بكل منها.

على إنني أرى أن التغيرات التي أعقبت انهيار الكتلة الشرقية ستبلور أفكاراً جديدة للعرض في نقاش تال لهذا النادي بيد أن هذه التطورات الحاصلة في تلك البلاد لا يمكن تقييمها على المدة الزمنية القصيرة، فمثل هذا الامر يقتضي عشر سنوات على أقل تقدير حتى يمكن أن يعرف طريق المستقبل لهذه الدول. من هنا قد يبدو أن طروحات النادي المستقبلية قد تكون وضعت في خانة واحدة مما يقتضي لهذه الهيئة أن ترتقي إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها، وأن يصبح من الضروري بالنسبة لها أن تعيد دراسة وفحص الإشكالية، وأن تحاول تقديما أوضح لبعض تفاعلاتها، وأن تحذر من العواقب التي سيسفر عنها استمرار الأنساق الاقتصادية السائدة والسلوك الانساني الحالي.

لا يسعني وأنا أنهي ما بدأته إلا أن أورد مقطعا من الكتاب أستشهد به، في مسألة ما، فهو يصلح لنهاية مراجعتي هذه...

(في الثلاثينيات من هذا القرن كلف الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت إدارته إجراء دراسة للثقافات المستقبلية، وعندما نشرت هذه الدراسة تركت أثرا عميقا، إذ إنها كانت حقا دراسة رائعة. ولكن كانت هناك مشكلة واحدة، وهي أن هذه الدراسة لم تتنبأ بظهور التلفزيون أو مادة البلاستيك أو الطائرات النفاثة أو عملية زراعة الأعضاء أو أشعة الليزر أو حتى ظهور القلم الجاف).

المؤتمر العلمي السنوي السابع للخدمة الاجتماعية القاهرة 7-9 ديسمبر 1993

الفاروق زكي يونس

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

من التقاليد الأكاديمية التي درجت عليها كلية الخدمة الاجتماعية (جامعة حلوان) حديثاً عقد مؤتمر علمي سنوي للخدمة الاجتماعية، تدعو إليه المتخصصين في الخدمة الاجتماعية من الأكاديميين والممارسين في مصر وبعض الدول العربية، حيث تتاح لهم الفرصة، من خلال تنظيم المؤتمر، للقاء والحوار حول بعض القضايا المعاصرة في الخدمة الاجتماعية في مصر خاصة، وفي العالم العربي عامة، وذلك من خلال الأبحاث وحلقات النقاش التي تعالج الجوانب المختلفة للقضايا المطروحة.

وقد عقد المؤتمر العلمي السابع، بمباني جامعة حلوان بضاحية حلوان في الفترة من 7-9 ديسمبر 1993 حول موضوع:

الخدمة الاجتماعية وتحديات المستقبل: سياسات الرعاية الاجتماعية.

وجاء اختيار موضوع المؤتمر مواكباً للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في الفترة الأخيرة، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتفرد الولايات المتحدة بمركز الصدارة في العالم، وانزواء الفكر الماركسي، وانتعاش الفكر الرأسمالي واقتصاديات السوق وآلياته. الأمر الذي لابد أن ينعكس على السياسات الاجتماعية، والعلاقة بين الدولة والمواطن. ومن الطبيعي أن تتغير السياسة الاجتماعية استجابة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي، وعلى المستوى الإقليمي والدولي كذلك. خاصة وقد أصبح التقارب بين الأمم والشعوب سمة العصر. وبالتالي لا سبيل لتخطيط السياسات الاجتماعية،

ومنها سياسات الرعاية، بمعزل عن الاتجاهات والتيارات والمستجدات الاقليمية والعالمية.

تنظيم المؤتمر: دارت أنشطة المؤتمر من خلال الترتيبات التالية:

1- الجلسة الافتتاحية: والتي تتضمن افتتاح فعاليات المؤتمر، وتكريم قدامى الاخصائيين والقيادات المهنية.

2- الجلسات العامة: وهي حلقات نقاش موسعة (3 حلقات) تضم كل أعضاء المؤتمر والمشاركين فيه. وتخصص لمناقشة القضايا العامة للرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية.

3- اللجان العلمية المتخصصة: تم تشكيل سبع لجان علمية تتكون كل لجنة من عضوين من أساتذة الخدمة الاجتماعية. وتختص بمناقشة البحوث العلمية المقدمة للمؤتمر، والتي تتصل بالجوانب المختلفة لسياسات الرعاية الاجتماعية، وقضايا الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

4- الجلسة الختامية: وتخصص لتقييم أعمال المؤتمر، ومناقشة مشروع التوصيات، واقتراح موضوع المؤتمر القادم.

وفيما يلي عرض موجز لأهم القضايا والبحوث التي نوقشت في الجلسات العامة (حلقات النقاش) وفي اللجان العلمية.

أولا: الجلسات العامة:

الحلقة النقاشية الأولى: (الثلاثاء 93/12/7 صباحاً) وموضوعها: سياسات الرعاية الاجتماعية وتحديات المستقبل، وقد دار النقاش في هذه الحلقة حول ثلاث أوراق على النحو التالي:

الورقة الأولى: وهي بحث بعنوان: السياسة الاجتماعية بين دولة الرعاية وخصخصة الخدمات، مع التطبيق على دولة الكويت.

وقد تقدمت بهذا البحث، والذي كان أول بحث يعرض في المؤتمر، ويهدف إلى عرض اتجاهات السياسة الاجتماعية ومتابعتها بدولة الكويت في ضوء التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها على حياة الناس، مع عناية خاصة بأثر الغزو العراقي على السياسات الاجتماعية، والملامح الأساسية لفترة ما بعد التحرير،

وعرض لقضية خصخصة الخدمات العامة، وعلاقتها بخدمات الرعاية الاجتماعية، في محاولة للوصول إلى تصور دور، حاليا أو مستقبلاً، للخدمة الاجتماعية كمهنة ناشئة في الكويت، في المجال العريض للسياسة الاجتماعية.

الورقة الثانية: بعنوان: الاصلاح الاقتصادي في مصر وعلاقته بالسياسة الاجتماعية، وقد حرص الباحث في هذه الدراسة على تتبع خطوات الاصلاح الاقتصادي في التجربة المصرية، وذلك من منظور اجتماعي، بغية الكشف عن الآثار الاجتماعية. الايجابية والسلبية، لهذا الإصلاح في حياة الناس، وخاصة بالنسبة للفئات محدودة الدخل.

الورقة الثالثة: بعنوان: دور الاجتماعيين في توجيه السياسة الاجتماعية، وقد ناقشت هذه الورقة التنظيمات الحالية للاجتماعيين في مصر، ودور الاجتماعيين بصفة خاصة، والمثقفين بصفة عامة، في السياسة العامة للدولة، وأهم العوامل والتفاعلات التي أدت إلى تهميش هذا الدور. مع مناقشة لبعض التغيرات المطلوبة من أجل تنشيط فئات المثقفين، وربطهم بقضايا المجتمع، والمشاركة في صنع القرار.

وقد أثارت هذه الأوراق الثلاث نقاشا مستفيضاً شارك فيه عدد كبير من الأعضاء حول مختلف القضايا المعروضة وإن حظيت الخدمة الاجتماعية بجانب أكبر من النقاش، وعلى الأخص بالنسبة لدورها كمهنة، ودور القائمين عليها من أكاديميين وممارسين، استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مع عناية خاصة بالبعد السياسي في ممارسة الخدمة الاجتماعية، وموقف الخدمة الاجتماعية من قضية الخصخصة في الخدمات العامة، وفي الخدمات الاجتماعية بصفة خاصة.

الحلقة النقاشية الثانية: (الثلاثاء 93/12/7 مساء): وموضوعها: ممارسات الخدمة الاجتماعية وتحديات المستقبل، قدمت ورقتان في هذه الجلسة في موضوعين مختلفين على النحو التالي:

الورقة الأولى: وهي عبارة عن تقرير عن دراسة مسحية موسعة بطريقة العينة، للسمات الأساسية لممارسة الخدمة الاجتماعية في التجربة المصرية، بما في ذلك خصائص الممارسين من الاخصائيين الاجتماعيين. قام بهذا المسح المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، واستغرق حوالي ثلاث سنوات، وإن لم ينشر التقرير النهائي بعد، ولعل الوقوف على الوضع الحالي للمهنة، وما مرت به من تطورات، وما حققته من

إنجازات، وما واجهته من صعوبات خلال النصف الثاني من القرن العشرين، يساعد على تفهم موقف الخدمة الاجتماعية أمام تحديات الحاضر والمستقبل، ويساعد على الوصول إلى تصور مستقبلي لدور المهنة أمام تلك التحديات.

الورقة الثانية: وقد تناولت موضوعا متخصصاً، وإن كان يمت بصلة وثيقة لتحديات الحاضر والمستقبل. فقد عرضت الورقة مشكلة التلوث البيئي في منطقة حلوان (حيث مقر جامعة حلوان)، وكيف تحولت من منطقة سياحية هادئة، ومن منتجع صحي، ودار للاستشفاء والنقاهة، قد تحولت إلى مركز صناعي ضخم، يضم شبكة كبيرة من الصناعات والمصانع، الأمر الذي أدى، بين أمور أخرى، إلى مشكلة تلوث بيئي خطيرة بكل المعايير. وتساءلت الورقة عن موقف الخدمة الاجتماعية عامة، وموقف كلية الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة تجاه تلك المشكلة المتفاقمة، وخاصة أن الكليه تقع في قلب تلك المنطقة، وبالتالي تشارك سكان حلوان معاناة التلوث، وما يصاحبه ويترتب عليه من مشكلات.

الحلقة النقاشية الثالثة (الاربعاء 93/12/8 صباحا) وموضوعها: التحديات المعاصرة أمام الإنسان المصري، ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، دار النقاش في هذه الحلقة حول ورقتي عمل على النحو التالي:

الورقة الأولى: تناولت البعد الايديولوجي في ممارسة الخدمة الاجتماعية، عرضت الورقة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر، والأبعاد الايديولوجية لهذه التحولات، وخاصة التحول من الاقتصاد الاشتراكي والقطاع العام إلى الاقتصاد الرأسمالي واقتصاديات السوق، مع الاتجاه نحو الخصخصة وتنامي دور القطاع الخاص، لا في النشاط الاقتصادي فحسب، بل في الخدمات العامة، وأثر ذلك على الإنسان المصري.

وقد ثار نقاش مستفيض حول موقف الخدمة الاجتماعية من هذا التحول باعتبار رسالتها الإنسانية، وحق الإنسان في خدمات أساسية قد تتأثر في سياق هذا التحول، وعلى الأخص بالنسبة للفئات محدودة الدخل، الأمر الذي يمس بعض القيم الأساسية في الخدمة الاجتماعية وعلى الأخص العدالة والمساواة.

الورقة الثانية: تناولت اتجاهات التأمين الصحي في مصر، وخاصة مع امتداد مظلة التأمين الصحي في مصر لتشمل طلاب المدارس إلى جانب العمال. وقد حملت الورقة دعوة إلى التوسع التدريجي في التأمين الصحي ليشمل كل مواطن في الدولة

وخاصة مع تدني مستوى الخدمات الصحية المجانية في المستشفيات العامة، والتكاليف الباهظة التي يتطلبها العلاج في المستشفيات الخاصة، وهي المستشفيات الاستثمارية التابعة للقطاع الخاص.

ثانياً: اللجان العلمية المتخصصة:

شكّل المؤتمر سبع لجان علمية متخصصة. عقدت كل لجنة منها جلستين لمناقشة البحوث المقدمة للمؤتمر والتي بلغت ثلاثين بحثاً. وقد تناولت تلك البحوث موضوعات متفرقة في الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية. وفيمايلي قائمة بتلك البحوث موزعة على اللجان.

اللجنة الأولى:

1- دراسة مقارنة لأداء الدور المدرسي بين طلبة وطالبات المرحلة الثانوية، مع اختبار فاعلية العلاج البيئي على نظرية الدور في خدمة الفرد لتعديل هذا الأداء.

2- الاتجاهات الوالدية السالبة وعلاقتها بقلق الامتحان لدى طلاب الثانوية العامة من الجنسين – دراسة من منظور خدمة الفرد.

3- أثر التنشئة الدينية داخل الأسرة على سلوك طفل المدرسة الابتدائية ودور خدمة الفرد الأسرية في تدعيم الجانب الديني للأسرة والطفل – دراسة ميدانية على تلاميذ المرحلة الابتدائية.

اللجنة الثانية:

1- فعالية نموذج عملية المساعدة في خدمة الفرد في تخفيف حدة النزاعات الزواجية دراسة مقارنة.

2- التنشئة الاجتماعية للأطفال الصم وعلاقتها بسلوكهم التوافقي ودور خدمة الفرد في هذا المجال.

3- مقياس سمات شخصية مدمن المخدرات في إطار خدمة الفرد.

4- العلاقة بين ممارسة العلاج الأسري في خدمة الفرد وتعديل الاتجاهات الوالدية السالبة نحو كف بصر طفلهما.

5- التوافق الأسري للحالات الفردية للطالبات المراهقات وعلاقته بمشكلاتهن الاجتماعية. دراسة ميدانية.

اللجنة الثالثة:

1- دور طريقة تنظيم المجتمع في تغيير اتجاهات المسنين السلبية نحو المجتمع.

2- إدراك سكان المجتمعات الريفية للمشكلات الناتجة عن التلوث في مجتمعهم ودور الخدمة الاجتماعية في تنميته.

3- الجوانب الاجتماعية في التخطيط لتنمية المدن الجديدة.

4- مؤشرات تخطيطية لمواجهة اشتغال الأطفال بجمع القمامة. دراسة مطبقة على تنظيمات اجتماعية مختارة بالقاهرة الكبرى.

5- تقدير الاحتياجات المجتمعية والتخطيط لإشباعها، دراسة من وجهة نظر أعضاء المجلس الشعبي المحلي.

اللجنة الرابعة:

1- العلاقة بين ممارسة برامج خدمة الجماعة وإشباع الحاجات الإنسانية للشباب الجامعي.

2- دراسة تحليلية للعدوى السلوكية في الجماعات المدرسية ودور الأخصائي الاجتماعي في مواجهتها.

3- دور جماعات الأسر الطلابية في تأهيل أعضائها للمحافظة على البيئة.

4- نموذج تحليلي لمحددات عملية التدريب الميداني في الخدمة الاجتماعية.

اللجنة الخامسة:

1- مكاتب خدمة المواطنين بين التنسيق والدفاع.

2- مقياس فاعلية خدمات الجمعية المصرية لتشجيع الصناعات الصغيرة لخريجي الجامعات المصرية.

3- العوامل المؤثرة على العلاقات الاتصالية بين الاخصائيين الاجتماعيين والقادة الرسميين بالقرية.

4- تصدر مقترح لدور طريقة تنظيم المجتمع في تدعيم مشاركة طلبة الجامعة في الأنشطة الطلابية.

اللجنة السادسة:

1- الثورة العلمية: الجوانب النظرية والتطبيقية في العلوم الاجتماعية.

2- إدراك قائد المركبة لأسباب الحوادث وارتكابها.

3- سياسات الرعاية الاجتماعية للمسنين. دراسة في مشكلات واحتياجات المسنين.

4- مشكلات العملية التخطيطية لتنمية المرأة الريفية.

اللجنة السابعة:

1- أساليب التنشئة الوالدية الخاطئة للطفل ودور خدمة الفرد في مواجهتها.

2- التدخل المهني للخدمة الاجتماعية مع حالات الإعاقة المؤقتة.

3- مقياس مهارة الاخصائي الاجتماعي المنظم في إدارة المناقشات.

4- دراسة للواقع النفسي الاجتماعي للمسنين بمؤسسات الإيواء ودور خدمة الفرد فيها.

وبعد، فقد أصبح هذا المؤتمر السنوي من المعالم البارزة لمسيرة الخدمة الاجتماعية في مصر، ومناسبة سنوية يلتقي فيها العاملون والمهتمون بقضايا الخدمة الاجتماعية في حوار علمي هادف. وقد ساهم في تنشيط حركة البحث العلمي، وفي إثراء الحصيلة المعرفية للخدمة الاجتماعية. وإننا إذ ننوه بالجهود المقدرة والمستمرة في تنظيم هذا المؤتمر نتطلع إلى تطويره وتوسيع نطاقه ليشمل الخدمة الاجتماعية في العالم العربي.



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

المجلد العشرون - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1992

■ إبراهيم الجبيدي
عبدالله خليفة — بعض المحددات الأسرية والاجتماعية لتأخر زواج الفتيات

■ عبدالحميد محبوب — السوق والأسعار في اقتصاد إسلامي منافسة كاملة أو احتكار ؟

■ متروك هايس الفلاح — الصين : الاستقطاب الاجتماعي والسياسي لبرنامج التحديث والاصلاح

■ محمد مفتي
سامي الوكيل — وحدة الدولة وسريان الأحكام في النظام السياسي الاسلامي

■ عطية حسين أفندي — الأمم المتحدة وأزمة الخليج دور فعال لمجلس الأمن

■ أحمد عبدالحليم — دور القوات العربية في حرب تحرير الكويت

ديناميات صورة السلطة لدى المسجونين
دراسة نفسية مقارنة

محمد حسن غانم
(رسالة ماجستير) - جامعة عين شمس، 1990

مقدمة

يُعَدُّ السلوك الإجراميُّ من أهم مُنَغِّصات المجتمع. بل من أهم معاول الهدم فيه؛ لذلك كانت الجريمة - على مر العصور - تحظى باهتمام الفلاسفة والعلماء من جميع التخصصات، ولكن من خلال استقرائنا لبعض التراث السيكولوجي بصفة خاصة، والسسيولوجي بصفة عامة، وجدنا أن البون ما زال شاسعا لفهم ديناميات السلوك الإجرامي، وبالتحديد «صورة السلطة لدى المسجونين» تلك الصورة التي يثور ضدها خارج السجن، ويرتكب الفعل الإجرامي، وقد يخضع لأوامرها داخل السجن.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تحاول فهم هذا الجانب وإلقاء الضوء عليه «صورة السلطة لدى المسجونين»، وذلك من خلال دراسة ومقارنة خمس فئات إجرامية هي: النشل - السرقة - القتل - البغاء - القوادة.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الأسباب الآتية:-

1 - قلة الدراسات السيكولوجية في مجال الجريمة على وجه العموم. وعلى هذا فقد تساهم هذه الدراسة في سد هذه الثغرة.

2 - إن هذه الدراسات على قلتها - لم تتناول: ديناميات صورة السلطة لدى المجرمين. على الرغم من أنه قد أمكن فصل فئة من الجرائم تكشف عن حساسية مرتكبيها حيال كل ما يمثل النفوذ أو السلطة.

3 - إن هذه الدراسة لا تقتصر على فئة إجرامية واحدة، بل تضم خمس فئات إجرامية من المُودَعين داخل السجن وهي:

فئة النشل – فئة السرقة – فئة القتل – فئة البغاء – فئة القوادة.

4 ـ تتضح أهمية الدراسة أيضاً من خلال الزيادة المطّردة لفئات المجرمين عاماً بعد عام، كما تعكسها بيانات وزارة الداخلية.

الهدف من الدراسة:

1 ـ التعرف على ديناميات صورة السلطة لدى الفئات الإجرامية الآتية:
النشل – السرقة – القتل – البغاء – القوادة.

2 ـ التعرف على التباين في صورة السلطة لدى الفئات الإجرامية الآتية:–
نشل – سرقة – قتل ـ بغاء – قوادة.

3 ـ التعرف على صورة السلطة لدى الفئات الإجرامية (الفئات الخمس موضوع الدراسة) وبين الأفراد الذين لم يرتكبوا أية جريمة، وبالتالي لم تصدر ضدهم أحكام أودت بهم إلى السجن.

تساؤلات الدراسة:

أولا: 1 ـ التساؤلات السيكومترية: هل تختلف صورة السلطة باختلاف الفئات الإجرامية موضع الدراسة: (نشل ـ سرقة ـ قتل ـ بغاء ـ قوادة).

2 ـ هل تختلف صورة السلطة بين من دخل السجن للمرة الأولى، وبين حالات العودة إلى السجن (مرة بعد مرة) بين الفئات الإجرامية الخمس موضع الدراسة.

3 ـ هل تختلف صورة السلطة عموماً بين المجموعة التجريبية (نشل – سرقة قتل – بغاء – قوادة) وبين المجموعة الضابطة؟.

4 ـ هل تختلف صورة السلطة باختلاف الجنس (ذكور / إناث) بين أفراد المجموعة التجريبية موضع الدراسة (نشل – سرقة – قتل – بغاء – قواده) وبين أفراد المجموعة الضابطة (ذكور / إناث)؟

ثانياً: التساؤل الدينامي: ما طبيعة ديناميات صورة السلطة لدى المجموعة التجريبية.

(نشل – سرقة – قتل – بغاء – قوادة) والمجموعة الضابطة؟

إجراءات الدراسة:

للدراسة مجموعة من المحددات تشمل:– أ – المكان: أجريت هذه الدراسة في المؤسسة العقابية بسجن القناطر الخيرية (رجال – نساء). ب – الزمان: استغرقت

الدراسة الميدانية زهاء (10) شهور من نوفمبر / 1988 حتى أغسطس 1989. جـ - عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من مجموعتين:

أولاً: المجموعة التجريبية: وتكونت من (100) فرد موزعين على (5) فئات إجرامية هي: النشل - السرقة - القتل - البغاء- القوادة، بواقع (20) فرداً في الفئة الإجرامية الواحدة.

ثانياً: المجموعة الضابطة: وتكونت من (40) فرداً نصفهم من الذكور، والنصف الآخر من الإناث. بواقع (20) فرداً داخل الفئة الواحدة.

أدوات الدراسة:

1 ـ اختبار الاتجاه نحو السلطة: إعداد أ.د. أحمد خيري حافظ. 2 ـ اختبار تداعي الكلمات الإسقاطي: من إعداد الباحث. 3 ـ المقابلة الشخصية المنظَّمة.

النتائج:

أولا: النتائج المستخلصة من اختبار الاتجاه نحو السلطة: قام الباحث بحساب الدلالة مستخدماً T.Test وتحليل التباين، فوجد الآتي:-

1 ـ وجود دلالة إحصائية بين الفئات الإجرامية (الخمس). 2 ـ وجود دلالة إحصائية - وبنسب مرتفعة - بين أفراد المجموعة التجريبية ككل، أوبين أو بين أفراد المجموعة الضابطة.3 ـ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الذكور التجريبية والذكور الضابطة، وكذلك بين فئات الإناث التجريبية والإناث الضابطة. 4 ـ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين من دخل السجن للمرة الأولى وبين حالات العودة إلى السجن مرة بعد مرة.

ثانياً: النتائج المستخلصة من اختبار التداعي والمقابلة الشخصية المنظمة:

تكاملت نتائج اختبار التداعي مع نتائج المقابلة في إلقاء الضوء على ديناميات صورة السلطة لدى كل فئة إجرامية، وكذلك ديناميات صورة السلطة لدى المجموعة الضابطة، حيث وضح العداء السافر ضد رموز السلطة لدى أفراد المجموعة التجريبية على عكس صورة السلطة لدى أفراد المجموعة الضابطة، حيث تناقص العداء بصورة ملحوظة تجاه مختلف رموز السلطة التي يتعرض لها الفرد خلال مراحل حياته المختلفة.

Suggested Modifications in Conventional Central Banking for An Islamic system in A transitory Stage

Abdullah Ghazi Al-Azemi

Although the objectives and the functions of islamic central banks are similar to those of conventional central banks, they in many respects differ from conventional central banks in the way by which those functions are performed because of the requirements of Islamic law. Islamic central banks are similar to conventional central banks in that they are responsible for issuing currency and by acting as a banker to the government and commercial banks, Islamic central bank is the primary institution responsible for implementing a country's monetary policy.

It has been suggested that the available instruments of monetary policy under the Islamic banking system can be modified in varying degrees depending on whether or not interest rates are involved. The operation of the "discount mechanism", for example, will have to be modified. In lieu of short-term fixed rate advances to banks. Islamic central bank can perform its function as a lender of last resort by participating in short-term venture with commercial banks and instead of changing the discount rate, the central bank can control the profit ratio on these ventures. Likewise. Open market operations that are conventionally based on debt instruments will have to be conducted in equity markets, Instruments such as moral suasion and loan ceilings remain the same. Some instruments need partial modifications in order to make them, consistent with the Shari'ah. These include liquidity ratio, Finance priorities, orders and advices, and credit regulations. Other instruments, such as the discount rate and open market operations are in need of changes that make them in compliance with Islamic law.

This paper reviews in detail the service functions, either actual or suggested, of the Islamic central banks, and how they differ from those offered by their counterparts, the conventional central banks, and examines the general, selective, and direct instruments of monetary control used by the Islamic centeral banks, Any modifications, if needed, are outlined in order for these instruments to comply with Shari'ah.

DEVELOPMENT OF WHEAT PRODUCTION IN SAUDI ARABIA: PROBLEMS AND POLICY RECOMMENDATIONS

Secil Tuncalp **Abdulla A. Al-Ibrahim**

Defying all the nature's shortcomings, the Saudi government embarked upon a multi-pronged program to become self-sufficient in wheat production. This program was instrumental in turning the Kingdom's position around from a major wheat importer to a world class wheat exporter. However, the rapid growth of wheat production has created some adverse effects such as rapid depletion of non-renewable water supplies, imbalanced agricultural production and spatial concentration of agricultural incentives.This paper describes the development of wheat and examines the factors that influence its' rapid growth. The paper also discusses the problems associated with the steep rise in wheat output and proposes a set of policy options to make wheat production more efficient.

The Role of Government in Achieving Production and Consumption Efficiency in the Case of Necessary Goods

Abdul Khader Attiya

This study aims at determining the principles according to which the governments can intervene in order to redress the failures of necessary good markets. In addition, it tries to evaluate the policies adopted by some governments in this respect, using such principles. The study shows that the government role is determined according to:

1) The goal it stresses, (optimal allocation, just distribution, or self sufficiency).
2) Market structure.
3) Conditions of cost (decreasing or increasing).

Analytical Study of Regional Input-Output Models for GCC Countries

Jafar A. Haji

The present paper focuses on testing and ranking regional input-output Models for the GCC countries based on several economic and statistical criteria using the following Regional I/O Models : SLQ, POLQ, CILQ, CMOD, RND, RMOD, SDP, RAS, MSDP, MRAS, IP and H.MM, and the following statistical Criterial :

Mean Absolute Difference, Correlation Coefficient, Mean. Similarity Index, Information Content, Chi Square, I values, Mea. Persentage Error of Coefficient and SD percentage Error . The final outcome of this research is recommending using MRAS and RAS technique due to their relative efficiency over all other techniques according to all statistical and Economic Criteria used in the study . We also came to conclusion that it is very necessary to have at least one of complied regional I/O table by survey technique for every region every five years and yearly survey for some specific sectors.

The Prospects of A Currency Area Amongst the GCC Member States

Saif Said Al-Sawaidi

The economic literature has presented two alternative schemes to determine whether a group of countries may benefit from establishing a currency area among them The first has to deal with determining the characteristics of these countries, and it. may be called the Conditional Approach. Alternatively, the Cost and Benefit Approach may be utilized. Each one has its strengths and weaknesses.

In the present paper, the first approach was adopted. and it was found that the Gulf Cooperation Council states have emerged to fulfill several of the criteria proposed by this approach. The major lack of fulfillment occured with respect to the product diversification criterion. Although the study calls for increasing coordination amongst the GCC states so as to advance toward satisfying this condition, it by no means suggest that the Cost and Benefit analysis should be ignored. Rather, it recommends analyzing it, togather with the question of national identity; and the willingness to accept policies which may be imposed on each national economy.

Modernization and the Legitimacy of Political Institutions The Case of Libya: 1951-1969

Mohamed Zahi Mogherbi

This paper deals with the effect of modernization on the Legitimacy of Political institutions. It reviews some of the literature on modernization and its relation to participation and the institutionalization,of political of organizations and acitivities. The paper concentrates on libya as a case study to examine the effects Of social change and mobilization and its contribution to tne crisis of institutionalization and legitimacy of the the libyan regime during the period 1951-1969.

The Paper shows that the advent of technology, the diffusion of culture from other parts of the world had affected the social life in libya. The paper also demonstrates that during the process of modernization, the libyan people were politically socialized toward values and beliefs that were in contrast with the ruling elites, values and attitudes. This ideological contradiction. along with the effect of modernization itself, created a crisis of legitimacy, and that was deepened by the absence of effective means of popular political participation in the decision-making process.

In the long run, the destruction of independent political organizations and the failure to create alternative means of channeling the energies and activities of the socially mobilized, greatly served to produce a legitimacy crisis, political instability and the eventual demise of the monarchical regime in libya.

The Impact of the Gulf War on the Concept of National Security

Abdul-Monem Al-Mashat

The Second Gulf war coincided with the major changes that took place in the structure of the international system. The Iraqi invasion of Kuwait and the liberation of Kuwait pose many questions concerning Arab national security and the theory of national security in general. The paper is an attempt on the theoretical level to find out the conceptual changes in national security theory and their implications on Arab national Security. It examines the patterns of interactions under the multi- polar, bi-polar and uni- polar systems, Under the uni-polar system there is a return to both the military and domestic aspects of national security.

The second Gulf war as well as the changes in the structure of the international system, i e; the superiority of the U.S.A. create real challenges to Arab national security and any other security arrangements in the Arab Region. There is lack of consensus concerning the role of regional and peripheral states in such arrangements. There is also a strong trend of military dependency on the U.S.A. for security and defense.

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية
ص. ب 27780 الصفاة
الكويت 13055 فاكسميلي 2549421

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة ـ الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك .... نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / /   التوقيع

الأبحاث التي نشرت في العدد الثالث/ الرابع ـ خريف/شتاء 1992

ـ احمد عبد الخالق وآخرون	سلوك النمط «أ» وعلاقته بأبعاد الشخصية.
ـ عبد الله الحاج	النخبة في اريتريا واشكالية بناء الدولة المستقلة
ـ يوسف عبد الفتاح	العلاقة بين الرعاية الوالدية كما يدركها الأبناء وتوافقهم
ـ يوسف الزامل	
بوعلام بن جيلالي	نحو اطار وتصور لآلية السوق في الاسلام.
ـ سيد الطواب	قلق الامتحان والذكاء والمستوى الدراسي وعلاقتهم بالتحصيل الأكاديمي.

ابحاث باللغة الانجليزية

ـ روبرت لوني	تنوع الصناعة العربية، تطوره وآثاره المتغيرة على الانفاق الحكومي بعد عام 74/73
ـ عبد الله الابراهيم	نمط النمو الحضري في المملكة العربية السعودية، وانعكاساته في مجال السياسة والتخطيط.

الأبحاث التي نشرت في العدد الأول/ الثاني ـ ربيع/صيف 1993

ـ ابراهيم عثمان	الخلفية الأسرية ومعدلات التحصيل الدراسي، دراسة ميدانية.
ـ عبد الغفار رشاد محمد	تحليل النظم في علم السياسة.
ـ عبد العزيز أحمد دياب	تحديد مكونات عرض النقود في الاقتصاد السعودي 1989-1970.
وليد عرب هاشم	
ـ جميل طاهر	الابعاد الدولية والاقليمية والمحلية لمواجهة أزمة الديون الخارجية للدول العربية المدينة.
ـ زينب محمود شقير	تقدير الذات والعلاقات الاجتماعية المتبادلة والشعور بالوحدة لدى عينتين من تلميذات المرحلة الاعدادية في كل من مصر والمملكة العربية السعودية.

ابحاث باللغة الانجليزية

ـ عبد الله بن علي القاطعي	التشابه العاملي ودقة القياس للصورة السعودية لمقياس WISC-R المعدل لدى ست مجموعات عمرية من الجنسين.
ـ محمد بن مفرح القحطاني	تحليل البعد المكاني لمراكز الخدمات.

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

دعوة إلى الباحثين العرب للمشاركة في المرحلة الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ من مشروع مبارك العبدالله المبارك الصباح للدراسات العلمية الموسمية

يسعد الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية أن تعلن عن استمرار تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الدراسات الموسمية في مشاكل الطفولة العربية واحتياجاتها وفقا للقواعد التالية:.

أولاً: مجالات البحوث

١ ـ ظاهرة العنف بين تلاميذ المدارس ومدى علاقتها بتجربة الاحتلال والحرب.
٢ ـ دراسة وتقييم دور المؤسسات المعنية بالطفولة (الدولة، العربية، الخليجية)، في متابعة احتياجات الطفل الكويتي أبان الاحتلال والتهجير.
٣ ـ المشاكل الاجتماعية والنفسية لأبناء الشهداء والأسرى والمفقودين.
٤ ـ البناء القيمي للمجتمع الخليجي.
٥ ـ دراسة مقارنة لحالات الزواج والطلاق قبل وبعد الغزو العراقي للكويت.
٦ ـ اتجاهات المعلمين نحو حقوق وواجبات الانسان في دول الخليج.
٧ ـ أطفال الأمهات العاملات في دول الخليج العربي.
٨ ـ مشاكل الطفولة والتنوير العلمي من خلال برامج كليات التربية والبرامج التجريبية التي تنظمها وتنفذها هذه المؤسسات.
٩ ـ وفيات الأطفال (حجمها - أسبابها - أساليب الوقاية منها).
١٠ ـ الأطفال الخدم (الظاهرة - تعليلها - علاجها).
١١ ـ أبناء المطلقين (أعدادهم - مشاكلهم النفسية والسلوكية والاجتماعية).
١٢ ـ أمراض الأطفال الوبائية والوراثية.
١٣ ـ عيوب السمع والنطق وعمى الألوان عند الأطفال.
١٤ ـ آثار الطبقية الاجتماعية على تنشئة الأطفال ومعلميهم.
١٥ ـ أطفال الحضر وأطفال الريف والبدو ودرجة انتفاعهم من الخدمات التربوية والصحية العامة.
١٦ ـ أبناء الموقين وظروفهم التربوية.
١٧ ـ مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للأطفال في دول الخليج العربي.
١٨ ـ مراكز رعاية الطفولة CHILD CARE CENTERS في دول الخليج العربي.
١٩ ـ مراكز دراسات الطفولة CHILD STUDY CENTERS في الخليج العربي.
٢٠ ـ تغذية الأطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعليمية.
٢١ ـ الأطفال بطيئو التعليم.
٢٢ ـ تنمية الابداع والابتكار عند الأطفال.
٢٣ ـ سوء معاملة الأطفال (CHILD ABUSE).
٢٤ ـ عمالة الأطفال (CHILD LABOUR).

ثانياً: يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المقترحة اعلاه مع التقيد بأن يكون الحد الأعلى لصفحات الدراسة خمسين صفحة فقط.

ثالثاً: يتقدم الباحث إلى الجمعية بخطة عمل للقيام بدراسة ميدانية حول الموضوع الذي يختاره.

رابعاً: يتقدم الباحث بميزانية مالية لتكاليف البحث من كل وجوهه.

خامساً: تقوم الجمعية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية وإذا أقرتها لجانها تتعاقد مع الباحث على تنظيم عملية التنفيذ وتغطية التكاليف المالية الخاصة بها.

سادساً: تكون حقوق النشر الناجمة عن البحث العلمي محفوظة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي يقوم بتنفيذها.

سابعاً: يمكن للباحثين العرب أن يقترحوا مشاريع من قبلهم والجمعية مستعدة لدراسة جدواها واقرارها اذا كانت تقع في خط عملها العلمي.

إن الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية اذ تعلن عن مشروعها العلمي هذا، لتدعو الباحثين من المعنيين بشؤون الطفولة العربية للمساهمة في هذا العمل العلمي الذي يهم أمتنا العربية ومستقبلها.

للحصول على معلومات اضافية او للمراسلة يمكن الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي: ـ
الدكتور / حسن الابراهيم / رئيس مجلس الادارة / الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية
ص.ب: ٢٣٩٢٨ الصفاة ـ الرمز البريدي: 13100الكويت ـ تلفون: ٤٧٤٨٤٧٩ / ٤٧٤٨٣٨٧ ـ فاكس: ٤٧٤٩٣٨١

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
مجلة فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس هيئة التحرير
د. عبدالمحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٠ دولاراً أمريكاً.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة التربوية - ص.ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي 71953 الكويت.
هاتف : ٤٨٣٠٢٦٨

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعني بالبحوث والدراسات الإسلامية

تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل ثلاثة أشهر

رئيس التحرير: الدكتور عجيل جاسم النشمي

تشتمل على:

★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
★ فتاوى شرعية.
★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:

للأفراد ٣ دنانير داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت
للمؤسسات والشركات ١٣ دينارا داخل الكويت
٤٥ دولارا أمريكيا خارج الكويت

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص. ب: ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية
الكويت - هاتف: ٤٨٣٦٠٤١
فاكس: ٤٨٣٦٠٤١

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

● تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١.

● تصل إلى أيدي مايزيد على عشرة آلاف قارىء.

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

المقر: كلية الآداب ـ مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ ـ هاتف : ٨١٧٦٨٩ ـ ٨١٥٤٥٣
فاكس : ٤٨١٢٥١٤

المراسلات توجه الى رئيس التحرير:

ص.ب. ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

الاشتراكات

* في الكويت: ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ دينارا للمؤسسات.

* في البلاد العربية : ٤,٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.

* في الدول الأجنبية: ٢٠ دولارا للأفراد، ٦٠ دولارا للمؤسسات.



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ .
- لا يقتصر النشر في الحوليات على اعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الاخرى .
- يرفق بكل بحث ملخصا له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة .
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانا .

الاشتراكات :

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد :	٤ د.ك - للاساتذة والطلاب : ٢ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكيا - ١٦ دولاراً امريكيا
للمؤسسات :	١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكيا .

ثمن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب : ٢٥٠ فلس
ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك — للاساتذة والطلاب : ٣ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيسة هيئة تحرير حوليات كلية الآداب
ص.ب ١٧٣٧٠ - الخالدية
الكويت - 72454
هاتف وفاكس : ٤٨١٠٣١٩



المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

* تقبل المجلة الأبحاث الاصيله والمبتكرة فى نطاق العلوم الادارية الأساسية والمجالات الأخرى ذات الصلة وذلك بما يعود بالنفع على الباحثين والممارسين فى مجال الادارة ، التمويل والاستثمار ، التسويق ، نظم المعلومات الادارية ، الاساليب الكمية فى الادارة ، الادارة الصناعية ، الادارة العامة ، المحاسبة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

* تخضع كافة الأبحاث المنشورة للتحكيم من قبل هيئة تحرير المجلة وإثنين أو اكثر من المتخصصين من ذوى الخبرة البحثية والمكانة العلمية المتميزة. وفى جميع الأحوال يتم التحكيم بشكل سرى ، الأمر الذى يتطلب من الباحثين عدم إظهار ما يشير الى هويتهم فى صلب البحث.

* تشمل المجلة الأبواب التالية:
  - الأبحاث .
  - التقارير العلمية التقييمية .
  - ملخصات الرسائل الجامعية .
  - الندوات والمؤتمرات .
  - الحالات العملية .

توجه المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالى:
المجلة العربية للعلوم الادارية – جامعة الكويت ص.ب ٢٨٥٥٨ الصفاة
هاتف / فاكس : ٢٥٢٨١٢١ [٩٦٥]

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. ميمونة خليفة العذبي الصباح

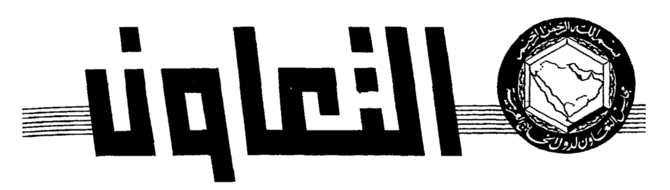
* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
بالاضافة الى اصدارات خاصة في المناسبات.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية. الاقتصادية. الاجتماعية. الثقافية. والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما يأتي :
ا) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب.
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة

ا) داخل الكويت: ٢ د.ك. للأفراد - ١٢ د.ك. للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٥٠٠ر٢ للافراد، ٠ر١٢ د.ك. للمؤسسات.
جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولارًا للافراد ٤٠ دولارًا للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :
ص.ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451



مجلة فصلية فكرية شاملة محكّمة تصدر عن الشئون الاعلامية
بالامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

صدر العدد الأول في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية بصورة عامة.
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية.
- تشمل على بحث أو دراسة محكمة تثرى بتعليقين لباحثين متخصصين، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان/ آراء ووجهات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتب/ اصدارات الامانة العامة/ يوميات مجلس التعاون/ ببليوغرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون.

يحررها نخبة من الباحثين والمتخصصين

كما يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة.

المشرف العام

الدكتور / عبدالله الجاسر

الامانة العامة - ص. ب ٧١٥٣ الرياض ١١٤٦٢ هاتف ٤٨٨٠٤١٢

Advisory Council for the Implementation of the Islamic Shari'ah in Kuwait. (6-8, February 1993). (in Arabic).

12- Islamic Scholars Committee (1987). "Readings In Islamic Economy: Qir'at fi'l Iqtisad al Islami." Jeddah, Saudi Arabia: Center for Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University: 301. (in Arabic).

13- Siddiqi, M. N (1983). Banking Without Interest. Leicester, UK. The Islamic Foundation: 98-99.

REFERENCES

Chapra, Umer M.

1985 Towards a Just Monetary System. Leicester, UK: The Islamic Foundation.

Jahri, Ma'bid A.

1983 "A Monetary and Financial Structure for an Interest-Free Economy: Institutions, Mechanism and Policy." pp. 69-101 in Ziauddin Ahmad, Munawar Iqbal, and M. Fahim Khan. Money and Banking in Islam, ed. Jeddah: International Center for Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University.

Kahf, M.

1982 "Fiscal and Monetary Policies in an Islamic Economy." pp. 125-37 in King Abdulaziz University.

Khan, Mohsin.

1986 "Islamic interest-free banking: a theoretical analysis". (Staff Papers No. 33). Washington, DC: International Monetary Fund.

Siddiqi, M. N.

1983

Issues In Islamic Banking. Leicester, UK: The Islamic Foundation.

Submitted July 1992.

Accepted November 1993.

Notes:

1- Pakistan (1989). Annual Book.

2- Rs= Pakistani Rupee; $1= Rs 25. (This is a flexible exchange rate, and this rate is for October 1991).

3- Islamic Scholars Committee (1987), "Readings In Islamic Economy: Qir'at fi'l Iqtisad al Islami." Jeddah, Saudi Arabia: Center for Research in Islamic Economics, King Abdulaziz University: 309.

4- Pakistan is a federal government and is divided into four provinces. namely, Sind, Punjab, NW Frontier Province, and Baluchistan.

5- The National Bank of Pakistan was established in 1949 in the crisis conditions following the trade deadlock with India. Plans for its establishment were advanced in view of the critical situation which developed especially in the jute trade as a result of India's refusal to accept the exchange rate of the Pakistani Rupee. The bank played an important role in financing the jute trade in collaboration with the Jute Board so that the crisis was solved. In 1952, the National Bank of Pakistan took over the agency work of the State Bank of Pakistan to transact government business and manage currency chests at placed where the State Bank did not have an office.

   The National Bank of Pakistan has an authorized and paid-up capital of Rs 30 million divided into 3 million shares of Rs 10 each. Prior to nationalization, the government owned 25 percent of the capital and the remaining was held by others. Following nationalization, the capital held by others has been transferred and vested in the federal government.

6- Ibid: 308.

7- Khan, Mohsin (1986), "Islamic interest-free banking: a theoretical analysis" (Staff Papers, 33). Washington, DC: International Monetary Fund: 1-27.

8- State Bank of Pakistan. Report On Islamic Banking System. Islamabad, Various Issues.

9- Pakistan (1989). Annual Book: 611.

10- Khan, Mohsin (1985). "The Financial System and Monetary Policy in an Islamic Economy." (Unpublished, IMF.), (November 18).

11- These kind of shares have been practically applied at small scales and within governmental framework in Jordan in the early 1990's. For more details, see:

   Abdulsatar, Abu-Ghuddah (1993). "Mu'alajat Al-a'ajz Fi Mizan Al-Dolah." Kuwait: A Paper Presented To Discussion Forum organized by the Higher

suggestions and solutions for some of the problems which may be encountered by Islamic central banks. Pakistan and the Islamic Republic of Iran are the only two Islamic countries that are working toward "Islamizing" their banking system. But they have not yet implemented actual Islamic practices into their central banks. In fact, their central banks to a considerable extent are still operating along conventional lines.

From this discussion and analysis of Islamic central banks, it has been shown that the Islamic central bank would work similarly to a conventional central bank. Most of the responsibilities of the Islamic central bank would remain the same. Some of the functions of the conventional central bank would need to be modified to replace the interest that plays such a dominant role in these functions. When discussing the central bank there are many questions regarding certain functions and whether or not they are considered legal under the Islamic banking system. Some of these issues include: foreign currency assets, government securities, and loans provided by the central bank to commercial banks. All of these involve the common problem in Islamic law - namely - that of charging an interest rate. These issues were discussed and suggested solutions were presented.

Arguments were also presented regarding the monetary policy instruments used by the Islamic central bank, where they work without an interest mechanism. Instruments such as moral suasion do not need changing, whereas instruments such as liquidity ratios need some modification. Instruments such as discount rates need not to be eliminated, but to be modified and used in compliance with Islamic law (Shari'ah). As a solution, it was suggested that the discount mechanism can be modified by controlling the profit ratio. Open market operations are limited in these Islamic countries however. When the Islamic central bank needs to affect the size of the money supply, they become involved in the sale and purchase of parts of their contracts. To make this possible, these countries would have to develop a market for these shares.

The Pakistani government announced through the "Shari'ah Bill" earlier in 1991 that the entire banking system, including the State Bank, will be "Islamized" by 1994. How will the State Bank of Pakistan deal with these proposed operational features? The answer to that question is yet to be seen.

it does not do so, then it becomes liable to pay a penalty to the Islamic central bank. This method of financing control leaves practically no chance for bank financing to expand at a rate faster than that stipulated by the central bank.

B. Credit Regulations

Several central banks are given the power to control credit. They are given this power in order to organize credit for certain objectives for different sectors in the economy. In Pakistan, the State Bank is vested with wide powers to control advances by banking companies. Section 25 of the Banking Companies Ordinance 1962 empowers the State Bank to determine the policy regarding credit advances for general banking companies or by other banking companies in particular. The State Bank may also issue directives regarding the purposes for which advances may or may not be made, the margins to be maintained on secured advances, and the interest rates of interest to be charged on those advances. In order to be successful, this instrument must have certain controls whereby the central bank has authority over the entire lending sector to which they apply. If the central bank authority is only over the commercial banks and there are other lenders outside their control, there is a possibility that the central bank's control could be thwarted. The controls are difficult to administer and, therefore, there is a need to develop practical techniques which would ensure the success of credit controls.

This instrument can be used by the Islamic central bank with a little change in which to regulate financing instead of regulating credit.

C. Orders and Advice[13]

Besides its credit control authority, the Islamic central bank can give orders to Islamic commercial banks to determine the total amount of capital a bank may provide when it decides to participate in a venture. It has also been suggested that the Islamic central bank could determine the minimum and maximum percentages of the profit-ratios instead of the rate of interest. The economic implication of this is that they would have more control over the supply of credit, the supply of money, and the directions of finances in the economy.

IV. Conclusion

This paper presented the most salient features of the Islamic central bank and how this system differs from the conventional central bank in its functions and use of monetary instruments. Although pure Islamic central banks do not yet exist, Muslim economists are beginning to design the general framework of such banks. They have presented a number of

authorities discuss general issues and induce single, certain group, or whole systems of commercial banks to follow the policies set by the central bank.(12)

Riba is not involved in this instrument, and therefore, the Islamic central bank can apply it without any change. This instrument is easier to administer in a branch banking system (as used in Pakistan) than with a multitude of independent banks. Hence, this instrument could be very powerful if implemented into the existing Islamic banking system.

3. Direct Control Instruments

These instruments are used by the central bank for many reasons. They could forward investments to certain sectors of the economy, impose limits on financial credit, ask commercial banks to make liquidity available for certain ventures, and direct commercial banks to set their rate of interest. But in the case of the Islamic central bank, it was suggested that the latter can be substituted by directing the Islamic commercial banks to instead set their ratio of profit.

A. Loan (Financing) Ceilings

Loan ceilings are used by the central bank as a device to limit the expansion of commercial bank credit. The central bank has the authority to fix ceilings on the bulk of loans, advances, and investments of commercial banks or to set limits on the increase in the total of such assets. For example, in Pakistan in January 1967, the State Bank directed commercial banks not to exceed the following ceilings on their loans: 50% of the landed cost of imported manufactured consumer goods, 85% of the landed cost of imported raw materials, and 75% of the market value of cotton yarn and cotton textiles. In late 1971, these ceilings were removed to stimulate the country's economic activities. In 1973 credit ceilings were reimposed. Since then, the banks are given quarterly limits to which they can expand their credit. Since January 1974, separate credit restrictions were imposed to limit the financial credit in the private sector and the public sector, and to make sure credit expands at a safe level. This level is evaluated every year by the State Bank of Pakistan in light of the annual credit plan for production, investments, and expected development of the balance of payments.

However, in lieu of ceilings on the bulk of loans, Islamic central banks could impose ceilinigs on the bulk of financings (Mudarabah or Musharakah Financings) to the different sectors of the economy.

Any bank violating the ceilings is obligated to deposit to the Islamic central bank an amount of money equal to the amount above the ceiling. If

they wish to reduce the money supply.

2. Selective Control Instruments

Selective control instruments have an influence on the size and allocation of certain types of credit. These controls have their initial impact, directly or indirectly, on specific markets that some economists think are relatively insulated from the effects of overall monetary policy. These instruments are also designed to focus on trouble spots where demand may be excessive.

A. Selective Uses of General Control Instruments

General control instruments could be used selectively for specific purposes or to encourage the flow of credit toward desirable sectors in the economy. The Islamic central banks can determine profit ratios when they provide capital to Islamic commercial banks and other financial institutions by assigning different ratios of profit for different sectors of the economy. For instance, to encourage agriculture, the Islamic central bank could assign a high ratio of profit for those banks involved in financing ventures in the agricultural sector.

Also, the Islamic central bank could use the instrument of reserve requirements selectively if the government wanted to encourage certain sectors of the economy. They could allow Islamic commercial banks to include their loans (financings) to these sectors (for example, agriculture or exports sectors) as part of their reserves.

B. Finance Priorities

The central bank determines certain obligations for Islamic commercial banks in order to assure the availability of liquidity for different sectors in the economy. For instance, Pakistan currently determines certain goals for Islamic commercial banks, and these goals are related to short-term loans (financings) for industry, trade, agriculture, fixed investment in agriculture, and low income housing.

The Islamic central bank can comply with Islamic law by eliminating interest-based loans and replacing them with Mudarabah financing. The Islamic commercial banks will be asked to make liquidity available for financing certain sectors in the economy. Profits and losses in Mudarabah financing are calculated and distributed among the partners according to Mudarabah financing rules.

C. Moral Suasion

Moral suasion is defined as the communications or meetings between the authorities of the central bank and those of commercial banks. These

instruments at the present time.

As an alternative solution, Islamic central banks could become involved in the purchase or sale of government institutions' shares instead of the purchase or sale of government bonds. The Islamic central bank can utilize an open market operation in equity shares instead of debt instruments. The equity instruments used in open market operations may include shares issued by government owned enterprises and profit-and-loss sharing contracts acquired by government owned financial institutions[11] (e.g., the National Bank of Pakistan in the case of Pakistan). Open market operations, of course, require the development of secondary markets for these instruments. Islamic central banks can play a central role in promoting the development of these secondary markets by standing-by ready to buy and sell these instruments at fixed prices. If the increase in the liquidity of these instruments attracts more and more investors, individuals as well as financial institutions, to these markets, then, the expansion of these markets will pave the way for future use of open market operations as an instrument of monetary control. If, for example, the State Bank of Pakistan wants to increase the money supply, they could buy contracts (shares) from other financial institutions and increase reserves at the State Bank. If the State Bank wants to decrease the money supply, it could sell these shares back to private or government institutions. As time goes on, the State Bank could possibly create a market for these shares.

D. Discount Policy

The discount rate is the rate of interest imposed on commercial banks when they borrow from the central bank. Usually, when the discount rate increases, the volume of commercial bank credit decreases, and vice-versa. Discount policy affects the money supply through the discount rate. An increase in the discount loans adds to the monetary base and expands the money supply, or vice-versa. However, the discount mechanism is not permitted by the Islamic central bank. There is consensus among Muslim writers that profit-and-loss sharing mechanisms could be used instead. The Islamic central bank could control the profit ratios when it participates with Islamic commercial banks and other financial institutions in any venture. Changing the profit ratios of the Islamic central bank could then influence the marginal net profit. A rise in the ratio may lead to lower marginal net profit for Islamic commercial banks and other financial institutions. A decline in the ratio of the profit leads to higher marginal net profits. Hence, if the Islamic central bank wants to increase the money supply, it could reduce the ratio. This would work in the opposite way when

times of depression the central bank buys government securities. However, the Islamic central banks of Pakistan and Iran seldom use open market operations because of the limited scope of the financial markets in these two countries. In Pakistan at present, there are only two stock exchanges in the country: one in Karachi (established in 1949) and the other in Lahore (established in 1971). There is a third stock exchange being formed in Islamabad. As of 31 October 1989, only 431 companies with a capital of Rs. 21,643.372 million were listed on the Karachi Stock Exchange.[(9)]

In Pakistan, open market operations are not the main instrument of monetary management. These operations have been used sparingly as a conscious instrument of monetary policy. There were some substantial sales and purchases of government securities by the State Bank in certain years, but these operations were initiated by institutional investors and reflected the desire of the State Bank to provide marketability to government securities. The difficulty in open market operations can be traced to the conflict arising between the State Bank's role as a controller of credit and its desire to ensure reasonable stability in gilt-edged prices. In the absence of a large market, the State Bank was not able to sell or buy government securities and thereby could not exert the desired effect on the monetary situation without sharp fluctuations. These could undermine the growth and stability of the gilt-edged market.

In order to make this instrument adhere to Islamic law, Siddiqi (1983) and other Muslim economists suggested that the Islamic central bank could issue riba-free securities to replace the interest-bearing government securities.[(10)]

They did not, however, explain the type of securities needed or in what form these securities should be. This suggested solution is not practical because the sale of such securities to Islamic commercial banks is impossible. These suggested securities bear no return and therefore, will not find Islamic commercial banks willing to lend money to the government freely. Because of the inexistence of these suggested riba-free securities, the State Bank of Pakistan has no choice except to continue issuing interest-bearing bonds. Yet, some ask why the Islamic central banks couldn't use zero-coupon securities. This is because the zero-coupon securities bear an interest which is the difference between their face value and the selling price. Today Islamic central banks are confined to countries that are less developed and have a very limited scope offered by the organized sector of the financial markets. Open market operations have very little use in these countries and there is no need for changes in these

money supply. As a result, the central bank would have direct control over the money supply via its control over the monetary base. Therefore, changes in the monetary base engineered by the central bank would cause identical changes in the supply of money and thus the monetary policy would be stronger. Because of this, there would be less chance of bank failures and economic depression such as that which occurred in the United States in the 1930s. In other words, this system would eliminate, once and for all, the problem of bank failures, would lead to a reduction in the banking instability, and would increase control over the money supply by the central bank.

B. Liquidity Ratios

Under this arrangement, Islamic commercial banks are required to hold minimum required reserves against their deposit liabilities in the form of specified liquid assets, such as cash and government securities. Changing the ratio affects the Islamic commercial banks' ability to finance the private sector. In Pakistan for instance, banking rules are established so that every bank in Pakistan is required to maintain in cash, gold, or unencumbered approved securities an amount not less than 35% of the total of its time and demand liabilities.[(8)] The liquidity ratio ensures that the commercial banks' holdings of approved government securities do not fall below the prescribed minimum. It limits the scope for commercial banks to liquidate their investments in government securities for financing credit expansion. This may be due to the huge deficit which faced Pakistan and forced the State Bank of Pakistan to sell a large amount of government securities. To avoid the problems of liquidating this large amount of securities, the State Bank imposed a liquidity ratio.

In less developed countries, liquidity ratios are used mainly as a mechanism to channel resources into the financing of government spending. In Islamic countries, this instrument can be used without major changes. It is possible to retain the liquidity ratio requirement as an instrument of monetary policy with the provision that the interest-bearing securities held in the portfolio of commercial banks must be replaced by such financial instruments as are permissible under Islamic law. However, there is no practical suggested replacement for interest-bearing securities.

C. Open Market Operations

Open market operations are those where the central bank is involved in the sale and purchase of securities, especially government securities, with commercial banks and other financial institutions. At times of heavy inflationary pressures, the central bank sells government securities, and in

whereby depositors would be treated as shareholders in the bank. No guarantee would be provided on the rate of return or on the nominal value of the share. However, no reserve requirement would be needed for these investment deposits.

For Mohsin Khan and other Muslim economists it seems that such a change clearly would be advisable. Different reserve requirements on different deposits based on the terms of maturity are already commonplace, and a 100% reserve requirement on one particular subset of deposits is not too radical a proposal. Furthermore, such a requirement would not be too complicated to achieve within current financial structures.

Muslim economists such as Jarhi (1985), and Kahf (1982) are in favor of 100% reserve requirements, and they believe the fractional reserve system is inherently unstable. They argue that the fractional reserve system could lead to changes in the total supply of money if and when people wish to convert their deposits into legal tender (or vice versa). Other Muslim economists such as Chapra (1985), Siddiqi (1983), and Khan (1986), emphasize the need for such policies to maintain the stability of the currency value, and hope these policies could promote economic growth and full employment. These goals could be accomplished by monetary and credit policies conducted by the central bank. These economists also feel that much of the effectiveness of monetary policy in an Islamic economy depends on the type of reserve requirement scheme actually adopted by Islamic banking. Under a fractional reserve system, monetary policy would operate the same way as the conventional banking system. However, under a 100% reserve system, monetary policy would be weakened because the central bank would be unable to change the reserve requirements. Muslim economists in favor of the 100% reserve requirement argue that it would make the system more efficient in two ways. First, a change from a monetary-base to deposit money (and vice versa) in the fractional reserve system creates an inherent instability, whereas a change under the 100% reserve system would change only the composition, thus leaving the total supply constant. Second, the fractional reserve system is more costly (in the sense of having less control over money supply) to maintain or increase the existing stock of real balances as a result of changes in money supply arising from deposit creation or substituting deposit and cash. The 100% reserve system could contribute to the stability of the economy as a whole.

The 100% reserve requirement used by the central bank will allow them more control over the money supply. This is because the 100% reserve system eliminates any differences between the monetary base and the

of investment, the high cost of finding information about these projects, monitoring difficulties, and political instabilities.

III. Instruments of Monetary Control

Despite the importance of the previously mentioned operations, they do not constitute the essence of the Islamic central bank. The fundamental function of the Islamic central bank is to regulate the flow of money and credit in the public interest. The Islamic central bank has at its disposal a number of general and selective control instruments. As mentioned in the introduction, some of these instruments should not be changed, some should be modified, and some should be eliminated.

1. General Control Instruments

The techniques used by central banks to determine the country's total money supply are called general controls because they affect financial conditions in general. That is, the use of these instruments does not distinguish among the various financial submarkets, such as consumer finances or business finances. Instead, changes in these instruments establish an overall framework of monetary ease or tightness for the economy. These instruments exert influence on the total quantity, availability, and cost of bank credit regardless of the directional distribution.

A. Cash Reserve Requirements

There is no doubt that the change in reserve requirements ratio has an effect on the ability of commercial banks to finance their customers, therefore, it is a major instrument in the monetary policy.

Currently, the two Islamic countries (Iran and Pakistan) stepping toward a complete Islamic banking system still apply the fractional reserves. The State Bank of Pakistan (the Islamic central bank) imposes a reserve requirement of 5% for demand and time liabilities on commercial banks.

Following suggestions from certain Western economists,[7] Mohsin Khan (1986) argued that Islamic banks should operate two windows for deposit transactions. The first window would be used only for transaction balances and would pay no interest on deposits. Such balances would have a 100% reserve requirement and would be entirely backed by certain safe securities, (e.g., U.S. Treasury bills). The 100% reserve requirement is suggested because balances would be made completely safe and would thus simultaneously satisfy the desires of risk-averse individuals. It could also prevent the danger of runs from interfering with the payment mechanism. The second window would be for investment deposits

as a discount rate for the loans borrowed from the State Bank of Pakistan. Yet Islamic commercial banks charge an interest of 10.25% for loans provided to the government of Pakistan.[3]

3. Central Bank as Banker of Government

Usually, federal and provincial governments are required to deposit their money with the central bank without receiving interest on these accounts. The central bank accepts government deposits and checks or drafts, undertakes the collection of checks and drafts drawn on other banks, and provides cash to the federal and provincial governments. The central bank debits accounts according to the amount of checks or vouchers drawn by the government and presents them for payment. The central bank can transfer government funds from one place to another and manages the public debt of both the federal and provincial governments.[4]

In Pakistan, for instance, the State Bank provides all of the above through its offices at Karachi, Lahore, and Peshawar. However, in places where it does not have an office, the State Bank has appointed the National Bank of Pakistan[5] as the agent to conduct government business. The State Bank charges commission from the government for services rendered and pays no interest on the balances. The work related to the government accounts is handled in the Public Accounts Department of the State Bank. Furthermore, the State Bank sells government treasury bills on tap or tender and National Prize Bonds. The State Bank makes interest-free advances to the federal as well as the provincial governments. These advances are repayable not later than three months, and are made with no collateral security. In addition, loans are granted to provincial governments against the collateral of federal government securities. Limits for such advances are occasionally fixed by the State.

4. Central Bank as Banker for Foreign Central Banks

The Islamic central bank is expected to deal with and retain accounts with foreign central banks as well as international financial institutions such as the World Bank, the Asian Development Bank, and the International Monetary Fund. These accounts usually bear interest. For example, the Pakistan account with the International Monetary Fund bears interest. Not only does it bear interest, but Pakistan also pays interest for using its rights of withdrawal when needed.[6]

In reality, no solution has been found in order to free these loans from riba. It will be difficult, if not impossible, to find countries who will participate in projects based on the profit-and-loss sharing principles in another country. Some of the economic reasons for this are the high risk

a minimum of Rs 1200 million. Recently, the State Bank of Pakistan was required to maintain a minimum reserve requirement of 30% in gold or foreign exchange to be used against banknotes. In March 1989, the State Bank issued currency notes amounting to Rs 103,464 million, where Rs 98,940 million are currency in circulation.(1) The amount of reserves in 1989 was Rs 29,874 million, which reflected about 29% of the issued banknotes that year. The gold amount was Rs 4,352 million and represented approximately 15% of the total reserve.(2) Obviously, interest rate has no role where gold is concerned, but it is still important where foreign assets are involved.

Foreign assets, either held in the form of US T-bills or in the form of CD's (certificates of deposit) at foreign banks, are assets which bear interest. According to the Shari'ah, foreign assets cause a legal problem when the Islamic central bank holds them because these assets are actually interest bearing items. In spite of that, the State Bank of Pakistan and the Bank Markazi of Iran still receive interest on their foreign assets. Although the central bank authorities in these two countries claim they have no choice but to accept the current situation, they must understand that the actions in this regard violate the Islamic law.

As a solution, the Islamic central banks could put their foreign assets in noninterest bearing forms such as checking accounts earning no interest. It seems the solution is clear, but the Bank Markazi of Iran and the State Bank of Pakistan are not willing to forgo the interest earned on their foreign balances.

2. Central Bank as Banker for Domestic Commercial Banks

Besides being as a lender of last resort for Islamic commercial banks (riba-free banks) in case of liquidity shortages, the Islamic central bank also provides other services such as holding most of their reserves and clearing checks for them. The central bank also plays a role in directing Islamic commercial banks to finance different sectors of the economy. Generally, conventional central banks charge a discount rate on loans to commercial banks. It has been suggested that the Islamic central bank could provide Islamic commercial banks with capital and participate in ventures on the basis of profit-and-loss sharing. Occasionally the central bank will provide short-term loans for economic projects through banks without charging interest (riba-free), such as financing exports.

In reality though, the Islamic banks in Pakistan and Iran are still using the conventional discount rate in lending to Islamic commercial banks. The Islamic commercial banks in Pakistan, for instance, pay a 10% interest fee

It has been suggested that the available instruments of monetary policy under the Islamic banking system can be modified in varying degrees depending on whether or not interest rates are involved. Instruments such as moral suasion and loan ceilings remain the same. Some instruments need partial modifications in order to make them consistent with the Shari'ah. These include liquidity ratio, finance priorities, orders and advices, and credit regulations. Other instruments, such as the discount rate and open market operations are in need of changes that make them in compliance with Islamic law.

This paper concerns the State Bank of Pakistan and may be of benefit to any Islamic system in a transitory stage such as the Pakistani system. Section two of this paper reviews in detail the service functions, either actual or suggested, of the Islamic central banks, and how they differ from those offered by their counterparts, the conventional central banks. Section three examines the general, selective, and direct instruments of monetary control used by the Islamic central banks. Any modifications, if needed, are outlined in order for these instruments to comply with Shari'ah.

II. Service Functions

The service functions of Islamic central banks are those needing no major policy decisions to be implemented. They are basic functions which central banks practice, and they are significant to commercial banks, to the government, and to the public.

1. Issuing Currency

Like most conventional central banks, Islamic central banks will issue currency notes. Some countries such as the United States and France have no minimum reserve requirements of gold and foreign exchange against their issued notes. Others, such as Switzerland and the United Kingdom require minimum reserves of gold if the notes issued exceed certain amounts. For example, in the United Kingdom there is a required reserve of 100% in gold for use against banknotes in excess of Pounds 2.65 billion. In Pakistan however, the State Bank of Pakistan is responsible for issuing currency notes (except for one rupee notes, rupee coins, and subsidiary coins). The amount representing the notes issued must be equivalent to the amount of assets. Not less than 30% is needed in the form of gold coins, gold bullion, and approved foreign currencies. The remaining assets are held in the form of rupee coins, rupee securities, and bills of exchange and promissory notes that are eligible for purchase by the Bank. On 13 December 1965, the level of currency backing was set at

SUGGESTED MODIFICATIONS IN CONVENTIONAL CENTRAL BANKING FOR AN ISLAMIC SYSTEM IN A TRANSITORY STAGE

Abdullah Ghazi Al-Azemi
Economics Department
College of Business Studies
P.A.A.E.T. - Kuwait

I. Introduction

Islamic central banks are similar to conventional central banks in that they are responsible for issuing currency and by acting as a banker to the government and commercial banks. Islamic central banks regulate commercial banks and act as lenders of last resort. The Islamic central bank is the primary institution responsible for implementing a country's monetary policy. Central banks, especially in less developed countries, aim capital investment to those areas in industry and the economy where there is a need, bearing in mind above all the general interests of the public.

The Islamic Republic of Iran and Pakistan both attempted to implement Islamic banking on a comprehensive scale, but their central banks, namely the Bank Markazi of Iran and the State Bank of Pakistan are still working on an interest-base similar to conventional central banks. Muslim scholars and economists have proposed a number of solutions to certain problems facing the Islamic central banks. Some of the problems ecountered by the banks are discussed in this paper. The proposed solutions have not yet been implemented by the Bank Markazi of Iran or the State Bank of Pakistan.

Perhaps these solutions were not implemented because the Islamic bank authorities believe they are unworkable.

TABLE (3-B)
PRODUCTION OF GRAINS
1974-1985
(OOO TONS)

YEARS	SORGHUM	MILLET	BARLEY	WHEAT
1974	116	11	15	153
1975	128	10	17	132
1976	153	17	12	93
1977	139	13	14	125
1978	152	13	14	132
1979	167	15	13	141
1980	109	9	6	142
1981	91	10	6	210
1982	61	6	5	476
1983	47	8	2	857
1984	36	4	2	1402
1985	14	4	2	2135

SOURCE: MINISTRY OF AGRICULTURE AND WATER, AGRICULTURAL STATISTICAL SAMPLE SURVEYS, VARIOUS ISSUES.

Submitted December 1989
Accepted November 1993

TABLE (1 - B)
FINANCIAL REQUIREMENT8 OF THE MAIN AGENCIES IN THE AGRICULTURE SECTOR
In Billion Riyals in current prices

GOVERMENT AGENCY	FIRST PLAN	SECOND PLAN	THIRD PLAN	FOURTH PLAN	FIFTH PLAN
MINISTRY OF AGRICULTURAL	(1970-	(1975-	(1980-	(1985-	(1990
AND WATER	1975	1980)	1985)	1990)	-1995
SAUDI ARABIAN	1.32	3.86	18.7	10.81	6.66
AGRICULTURAL BANK	.15	.83	8.2	10.15	7.75
TOTAL	1.7	4.69	26.9	20.96	14.41

S0URCE : DEVELOPMENT PLANS, MINISTRY OF PLANNING, KINGDOM OF SAUDI ARABIA.

TABLE (2-B)
WHEAT AREA AND PRODUCTION

YEARS	TOTAL CROP AREA (0OO HA)	WHEAT AREA (000 HA)	WHEAT PRODUCTIONON (000 TON)	TON PER HECTARE
1974	601	83	153	1.84
1975	513	62	132	2.13
1976	586	74	93	1.26
1977	558	72	125	1.74
1978	561	60	132	2.19
1979	585	67	141	2.10
1980	609	67	142	2.11
1981	435	74	210	2.86
1982	597	151	476	3.15
1983	731	245	857	3.50
1984	783	404	1402	3.47
1985	946	587	2135	3.63
1986	947	566	2290	4.04
1987	10618	602	2649	4.40
1988	11623	716	3193	4.46

SOURCE: SAMA, ANNUAL REPORTS, VARIOUS ISSUES.
AGRICULTURAL STATISTICAL YEAR BOOK, 1988, MINISTRY OF AGRICULTURAL AND WATER.

World Bank,

1982 World Development Report 1982, oxford Univer- sity Press, New York.

APPENDIX - A TRENDS FORECASTING

Three models, quadratic, exponential, and linear, have been used to make projections of area, production and yields of wheat for 1989-1995 on the basis of 1974-1988 data. It was found that Quadratic model gives the best fit for projecting area and production, while Linear model gives the best fit for yields.

MODEL (1) : Projection of Area

Estimated Quadratic Model

$$Y = 125.950 - 43.343\,t + 5.7599\,t2$$

(-2.785) (6.089) MODEL (2) : Projection of Production

Estimated Quadratic Model

$$Y = 457.53 - 226.222\,t + 27.7513\,t2$$

(-5.249) (10.596)

MODEL (3) : Projection of Yields Estimated Linear Model

$$Y = 1.11295 + 0.218214\,t$$

(11.023)

Summary of the Fit of the Three Models

	Model (1)	Model (2)	Model (3)
Mean Absolute Per Cent Error	24.1	41.4	11.5
Standard Error	60.75	168.22	.33
R-Squared	.95	.98	.90

MOP.

1990 Fifth Development Plan 1990-1995, Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Planning.

NEWS.

1987 "Kingdom Successfully Penetrating Wheat Mart," Arab News, 27 April, 18.

NEWS.

1988 Wheat Ship Leaves for Soviet Union, " Arab News, 11 January, 2.

NEWS.

1989 "IWC Predicts 2.4M Tons Wheat Exports this Year," Arab News, 15 April, 2.

NEWS.

1990 "Wheat Farming A Big Success - U.S. Aide," Arab News, 3 April, 2.

Roberts, J.

1987 "Middle East Wheat Crop on the Rise," MiddleEast Economic Digest, 31(37), 44.

SAAB. Annual Report

1988 Kingdom of Saudi Arabia: Saudi Arabian

Agricultural Bank.

SAMA.

1981 Annual Report 1981, Kingdom of Saudi Arabia: Saudi

Arabian Monetary Agency.

SAMA.

1983 Annual Report 1983, Kingdom of Saudi Arabia: Saudi Arabian Monetary Agency.

SAMA.

1988 Annual Report 1988, Kingdom of Saudi Arabia: Saudi Arabian Monetary Agency.

Tuncalp, S. and U. Yavas

1983 "Agricultural Development in Saudi Arabia," Third World Planning Review, 5(4), 333-347.

FAO.

1986 FAO Production Yearbook, Rome, Italy.

GSFMO.

1989 Saudi Wheat in the International Markets, Public Relation Department, Riyadh, Saudi Arabia.

Harvey, N.

1980 "A Dairy and Fodder Agribusiness Helps in the Greening of Riyadh's Hinterland," Saudi Business, 11 April, 18-21.

Hassan, J.

1986 "Manufacturing, Expansion Seem Main Focus, Arab News, 13 April, 3.

Lavell, T.

1987 "HADCO to Pay SR 60 Million in Dividends," Saudi Gazette, 7 January, 3.

MEED.

1987 "Barley Imports Curbed," Middle East Economic Digest, 31(37), 45.

MOAW.

1988 "The Agricultural Statistical Year Book", Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Agricultural and Water, Vol.6.

MOAW.

Agricultural Sample Surveys, Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Agricultural and Water, Various Issues.

MOP.

1970 First Development Plan 1970-1975, Kingdom of Saudi Arabia: Ministry of Planning.

MOP.

1975 Second Development Plan 1975-1980, Kingdom of Saudi Arabia: Ministry of Planning.

MOP.

1980 Third Development Plan 1980-1985, Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Planning.

MOP.

1985 Fourth Development Plan 1985-1990, Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Planning.

from the export of crude oil. Developing a modern agricultural sector to usher Saudi Arabia toward self-sufficiency in food production is one avenue open to the government planners.

For Saudi Arabia, there are other reasons to emphasize agricultural development through programs such as wheat production. According to the latest statistics, the agricultural sector provides employment for almost 14 percent of the Saudi labor force. Government investments in agriculture improve the incomes of this important population segment.

In addition, increased efficiency achieved in this sector through modernization releases some of the redundant labor for use in other sectors. For a country with a small population base of around 10 million people, which suffers from a shortage of both unskilled and skilled labor, the availability of surplus labor from the agriculture sector is economically and socially desirable to importing labor from the Third World countries.

Furthermore, the advances in agricultural production will also increase the employment opportunities in other sectors of the economy such as transportation, processing, and domestic and international marketing. Finally, as shown by the wheat program, self-sufficiency in agricultural output will eliminate the need for imports while achieving substantial savings of foreign exchange.

REFERENCES

Abderrahman, W. and M. Ukayli

1986 "A Proposed Water Operation Plan for Irrigation Projects in Saudi Arabia," The Arabian Journal for Science and Engineering, 11(4), 381-388.

Al Mallah, G. and N. Al-Kazaz

1989 "Estimating the Economic Importance of Alternative Water Uses in Al-Qassim," Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies,v. XV, 57.

Al-Manif, M.

1987 "Towards an Evaluation of Agricultural Subsidies in Saudi Arabia," Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, Vol. XIII, No. 52, 1087.

Buchan, J.

1979 "Irrigating Farms with Sprinklers," Saudi Business, 23 November, 39.

would adversely affect the growth and development of farming activities and communities of the small wheat producing regions. Further more, such concentration is incompatible with the national objective of achieving a balanced regional and rural development. Thus reducing the emphasis on wheat is a necessary step to tackle this imbalanced structure. It would not only promote agricultural diversification, but also would create a better, and probably more efficient , spatial distribution of agricultural incentives.

Rapid Growth of Specialized Projects

The large financial returns that wheat production brought has led to a significant growth of specialized (agro-businesses) wheat projects. Their number increased from 192 in 1985 to 808 projects in 1988 (MOAW,1988). The specialized projects are mostly owned by businessmen and investors attracted to wheat production by the generous price support and free-interests agricultural credit. These projects produced more than 50 percent of wheat output and accounted for 30 percent of wheat acreage in the same year.

Also these projects received a large share of the agricultural financial incentives. For example, in 1985 they received 45 percent of wheat subsidies, 45.5 percent of credit, and 77 percent of fallow land distribution (Al-Manif, 1987,162).

Although specialized projects are probably more efficient and their growth accordingly must be encouraged, there is a fear that the rapidly growing wheat agro-businesses may have strongly competed with and adversely affected the small and traditional farming sector. If that is the case, then small and traditional farmers deserve special attention and adequate supports to allow them to increase their output, and consequently to improve their welfare. The rationale of such attention is not only based on social grounds but also on economic as well. A number of studies, based on the experience of many countries in South America and South Asia, indicates that small farms are not necessarily less efficient, on the contrary, they could be more productive duo to their low capital costs and efficient management(World Bank,1982).

CONCLUSION

As a closing note, it should be added that for what used to be a one-crop economy, production of crude oil, the recently achieved self-sufficiency in wheat production is a commendable development for Saudi Arabia. In the past, the Kingdom's oil-wealth provided the necessary hard currency to finance the importation of food. However, as the dramatic changes in crude oil prices show, there is a "window in time" for Saudi Arabia to diversify its economy and create additional revenue basis which presently comes mostly

TABLE (5)

THE AVERAGE SHARE OF AREA & PRODUCTION OF WHEAT BY REGION. 1984-1988.

REGION	AVERAGE PRODCTION (000 TON)	AVERAGE AREA (000HA)	PERCENTAGE SHARE OF PRODUCTION	PERCENTAGE SHARE OF AREA
RIYADH	1140	279	48.8	48.5
QASEEM	712	199	30.5	34.6
HAIL	284	47	12.2	8.1
NORTHERN	115	23	4.9	3.9
EASTERN	44	10	1.9	1.8
MEDINA	12	3	0.5	0.5
MAKKAH	5	3	0.2	0.6
ASEER	14	8	0.6	1.3
AL-BAHA	4	2	0.2	0.3
JIZAN	0	0	0.0	0.0
NAJRAN	5	2	0.2	0.4
TOTAL	2334	575	100	100

SOURCE: CALCULATED FROM THE AGRICULTURAL STATISTIAL YAER BOOK, MINISTRY OF WATER AND AGRICULTURE, V. SIX, 1988.

TABLE (6)

PERCENTAGE SHARE OF AGRICULTURAL LOANS & SUBSIDIES BY REGION. YEARLY AVERAGE FOR 1979-1986.

REGIONS	INPUT SUBSIDIES	AGRICULTURAL LOANS	WHEAT SUBSIDIES	FALLOW LAND DISTRIBUTION
RIYADH	33.3	36	42.6	30.7
QASEEM	19.9	22	30	23.2
HAIL	5.6	8	6.7	20.5
NORTHERN	3.7	6	3.2	14.4
EASTERN	6.9	5	4.6	8
MEDINA	3.9	4.4	1	1.3
MAKKAH	18.3	9.7	2.9	1.3
ASEER & ALBAHA	6.4	6.3	8.3	1.3
JIZAN & NAJRAN	2.3	2	1.2	1.9

SOURCE: M. AL-MANIF, "Towards an evaluation of agricultural subsidies in Saudi Arabia", Journal of the Gulf and Arabian peninsula studies, Vol. xIII, No 52. October 1987.

The Saudi government needs to embark upon a two-pronged program to achieve self-sufficiency also in wheat seed production. The Ministry of Agriculture and Water must improve its research programs in this area while expanding its seed multiplication facilities. Concurrently, the Government can seek private sector participation in this area. The Saudi Industrial Development Fund, which provides interest-free loans toward the capital requirements of new agro-industries, should begin to encourage the formation of private sector companies for seed production through a special loan program.

Input Subsidy System

First introduced in 1973, the Saudi government reimburses the wheat producers for 50 percent of their expenditures on fertilizer and machinery and equipment. The subsidy for the fertilizer is disbursed through the Ministry of Agriculture and Water, whereas, the subsidy for machinery and equipment is granted through the branches of the Saudi Arabian Agricultural Bank.

The subsidy on machinery and equipment needs to be revised. In its present form, this subsidy encourages excessive importation and use of machinery and equipment. This issue was also recognized in the Fourth Development Plan (MOP, 1985: 191). The outcome of this policy is not only a wasteful level of capital outlays but also a disincentive for local repair and maintenance services.

In light of the dramatic advances in wheat production, the protective role of the government through the subsidy program can be scaled down. Especially, the subsidy on farm machinery and equipment can be reduced by cutting back on the percentage of costs reimbursed and/or by placing an absolute limit on the amount of costs that can be reimbursed in this area within a specific time period.

Spatial Concentration of agricultural credit and subsidies

Most of the country's wheat is grown on the central plateau, namely in the provinces of Riyadh, Qaseem and Hail. These three provinces accounted for 91.5 percent of total wheat production and 91.2 percent of wheat acreage during the period of 1984-1988,(see Table 5).

As wheat is the largest and the most favorable crop , it is bound to bring significant benefits to the main producing areas. As a matter of fact, and as Table (6) shows, during 1979-1986 the three major producing provinces received 58.5 percent of input subsidies, 66 percent of agricultural credit, 79.3 percent of wheat subsidies, and 74.4 percent of fallow land distribution.

The concentration of agricultural credit and subsidies in few provinces

profitable and attractive crop. This suggests that without further revision of support price system, grains producers would , understandably , maintain their preference for producing nothing but wheat, or more wheat and less of other grains. IN fact the domestic output of barley has increased noticeably, however, it still is far much less than the demand. The output of barley reached 288 thousand tons in 1989, while the domestic demand was estimated at 4.3 million tons (MOP,1990,204). The Kingdom presently imports about 4 million tons a year, 14 times the amount of barley it produces.

Another policy measure that may be considered is regulating wheat acreage, particularly in large-scale and commercial farms.

The Fifth Plan aims at reducing wheat output and adopts a production target of 2.6 million tons by 1995, that is a targeted decrease of about 1.1 million tons from the production level of 1990, or a 6 percent per year during the Plan period (MOP,1990,208).

We estimated the relationship between wheat output, as dependent variable, and planted area , as independent variable, using a multiplicative model in the form of Y= axb and time series data for 1974-1988. We found a strong statistical relationship with an estimated coefficient of the independent variable equal to 1.33. This value represents output elasticity of wheat with respect to planted area. Thus our estimate indicates that for the Plan to achieve the targeted reduction using acreage as policy variable, the planted area of wheat should be reduced by about 4.5 percent a year during the Plan period.

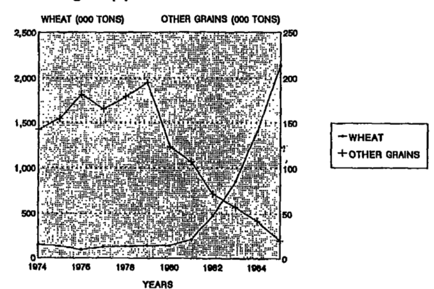
Seed Imports

The Saudi government's policy of introducing new wheat varieties, which had better agronomic characteristics, was a major contributing factor to the increase in wheat output. These new wheat strains, which were mostly imported from the United States, dramatically improved yield levels and also produced much higher quality wheat with superior bushel weight, richer protein content, and better resistance to pests and diseases than the local wheat varieties.

During 1986/87 cultivation season, the Saudi government imported 80,000 metric tons of wheat seed from the United States (Roberts, 1987). As the imported seed, which are mostly Yucarojo and Westbred 911 varieties, are well liked by the wheat farmers for their quality, these imports will remain at high levels for the foreseeable future. Thus, the Saudi wheat production program has entered into a new era, an era of dependence on imported wheat seed.

focused on wheat production which made agricultural development heavily dependent on one single crop, while the increasing demand for many food products is met through imports. Moreover, the rapid increase in wheat acreage has led to a noticeable transfer of resources from the production of other crops, particularly grains. For example. during 1974-1985 , as Figure.

Figure (2) Grains Production 1974-1985



(2) shows, the output of wheat rose sharply, while the production of other grains such as barley, sorghum and millet significantly declined (see also Table 3-B).

This imbalanced crop structure requires adopting corrective policy measures in order to diversify agricultural production.

These measures may include imposing restrictions on wheat acreage, and/or reducing wheat price support, or alternatively, providing adequate price support for selected crops.

The government has already adopted some of these measures. In a move to encourage farmers to shift from wheat to barley , the government has decided in september 1986 to provide a price support for barley. GSFMO started to purchase domestically produced barley at one riyal per kilo. Also the government took an important complementary measure, first, it reduced import subsidy on barley in 1987, then later abolished it in 1988. Moreover, after reaching self-sufficiency in wheat in 1984, the price support of wheat was reduced from 3.5 riyals to 2 riyals per kilo.

However, these measures have not been effective in achieving the desired agricultural diversification. Wheat still dominates the total crop acreage, and despite reducing it's price support, wheat remains highly

Surplus Wheat

As early as 1984, Saudi Arabia began to produce wheat in quantities larger than the local consumption. This surplus wheat production is estimated to have accumulated to about 2.8 million metric tons during the past three years. The domestic demand for wheat in 1990 was estimated at 1175 thousand tons and would reach 1291 thousand tons in 1995 (MOP, 1990). This may suggest that , if the present level of output continues , the surplus of wheat would be in excess of 1.5-1.8 million tons a year.

The Saudi government took a number of actions to alleviate the surplus wheat. First, the strategic reserve policy of storing wheat equivalent to six months' consumption was significantly expanded to maintain wheat reserve equivalent to about two years' consumption. To accommodate this policy, the Grain Silos and Flour Mills Organization began to construct additional storage facilities in order to increase present capacity of 1.6 million metric tons to about 2.5 million metric tons.

Second, the Saudi government's policy to purchase locally produced wheat at a support price of 3.5 riyals per kilogram through the Grain Silos and Flour Mills Organization was revised. The support price was reduced to 2.0 riyals per kilogram for the period between 1986 and 1989, thus leaving the option open for further Reuisions.

Third, in light of the fact that almost 53.5 percent of the Kingdom's total cropland had been converted into wheat cultivation, the Saudi government switched its priority to barley production. Many large scale wheat producers were asked to release 30 percent of land from wheat production into barley cultivation (MEED, 1987).

Finally, the Saudi government began to reduce the surplus wheat through an aggressive policy of international politics and trading. On the one hand, the Saudi government started to provide food aid to brotherly and friendly countries in the form of wheat grants. The Kingdom's wheat donations totalled to 495 thousand tons during 1986-1989 (GSFMO, 1989: 14). The wheat grants given to Egypt, Syria, and North Yemen have affected their purchasing patterns and gave these countries additional bargaining power against their traditional suppliers in North America, Europe, and Australia. On the other hand, Saudi Arabia successfully penetrated the international wheat markets with its own product by selling wheat to a number of countries in Europe, Far East, Africa, and Middle East. During 1986-1989 the exports of wheat reached 5.8 million tons.

Excessive Concentration on Wheat Production

The policy of food self-sufficiency in Saudi Arabia has extensively

agricultural water. There is an urgent need for a cost-benefit analysis to evaluate the economic efficiency of various agricultural water uses .

TABLE (4)

PHYSICAL WATER REQUIREMENTS OF SELECTED GRAINS

GRAINS	WATER REQUIREMENT PER HECTAREA (M^3)	AVERAGE OUTPUT PER HECTAREA (KG)	WATER REQUIREMENT PER KG	WATER CONSUMPTION PER TON	RANK
WHEAT	6000	2710	2.214	2214	5
SORGHUM	6000	1830	3.279	3279	3
MILLET	6000	720	8.333	8333	1
CORN	6000	2330	3.575	2575	4
BARLEY	5000	1180	4.237	4237	2

SOURCE: AL MALLAH.G.AND N. AL-KAZAZ "Estimating the Economic Importance of Alternative water uses in Al-QASSIM," JOURNAL OF THE GULF and ARABIAN PENINSULA STUDIES V.XV, 57, 1989.

Efficient water development and management are prerequisites for the continued success of investments in the national wheat production program. There are some major problems in the present irrigation operations (Abderrahman and Ukayli, 1986: 383-384). For example, lack of precise irrigation operation schedules could result in high irrigation water doses thus leaching many soluble plant nutrients below the plant root zone thus affecting growth and yield. This situation will also cause depletion of ground water resources and excessive water level draw-downs.

Other problems with the present irrigation operations are: lack of regional groundwater studies which are needed to determine size and location of water wells; lack of efficient management of technical data by some of the agricultural companies which are needed to determine exact water consumption in relation to yield;

and, manual operation of irrigation systems resulting in wasteful water use.

These problems can be better managed with the introduction of computerized fully-automated irrigation systems such as the ones that are operational in many parts of the United States (Abder- rahman and Ukayli, 1986: 386-387). While optimizing the amount of groundwater used, with the intention of conserving water resources and minimizing costs of pumping, the automated irrigation systems will also maximize crop acreage and yield.

cultivating nearly 71, 000 hectares of wheat throughout the Kingdom. The number of center-pivot systems and the water wells operated by these companies are also provided in the table to give an idea about the immense sizes of these companies.

These agro-businesses are significantly contributing to the Kingdom's wheat production. For example, while achieving a record yield level at an average of 7 . 714 metric tons per hectare, HADCO harvested 91, 809 metric tons of wheat during the production season between 1986 and 1987 (Lavell, 1987). Similarly, another giant agro-business called NADEC produced 104, 764 metric tons of wheat during 1986 (Hassan, 1986).

Table (3)
Major agricultural companies in Saudi Arabia

Company	Capital (million Riyals)	Land (Hectares)	Water Wells	Center-pivot Systems	Loctation
NADEC	400	31.763	311	602	Haradh, Hail, Wadi Addwasir
HADCO	500	15.000	150	300	Hail
TADCO	200	10,375	110	200	Tabouk
Asharqiyah	400	6,000	58	116	Ewastern Province
ENMA	100	8,000	90	90	Wadi Addwasir

Source: Abderrahman, W. and M.Ukayli (1986). "A Proposed Water Operation Plan for Irrigation Projects in Saudi Arabia," The Arabian Journal for Science and Engineering. 11(4), 382.

PROBLEMS AND POLICY RECOMMENDATIONS

Water Use and Management

The primary consideration in Saudi Arabian agriculture is the scarcity of adequate water supplies. Over 90 percent of the agricultural water supply is drawn from non-renewable underground water which is essentially classified as depletable resources . Wheat cultivation has relied primerly on irrigation from under- ground supplies. Water use by wheat was estimated at 5.3 billion m3 in 1987, 37 percent of the total consumption of the agricultural sector. This level of water consumption is considered by the Fifth Development Plan as " extremely high relative to the Kingdom long term supply of non-renewable groundwater" (MOP, 1990:196).

Although wheat is the largest water user crop in Saudi Arabia, it is estimated that in Al Qaseem, a major wheat producing area, wheat consumes less water per ton than other grains such as barley, sorghum, millet and corn (see Table 4). Thus replacing wheat by barley , as it is indeed the Plan objective, is not expected to reduce the demand for

Saudi Arabia. For example, the sophisticated oil exploration techniques were adapted for agricultural use to explore underground water aquifers. In addition, the technology used for drilling oil wells were adopted for drilling water wells to reach fossil water at depths up to 700 meters.

Infrastructure Construction Program

Wheat production was significantly helped by the government's massive infrastructure construction during the Second Development and Third Development Plans. For example, the Saudi Government put in place 33,576 kilometers of asphalted roads and 59,226 kilometers of agricultural roads linking wheat production areas with marketing centers. There were only 21,680 kilometers of asphalted and agricultural roads in the Kingdom during 1975.

The Saudi Government also constructed large numbers of dams, canals, and water wells since 1975. For example, the number of dams reached 180 while 4 others are still under construction. There were only 13 dams in the Kingdom during 1975. The electric power generation capacity increased by about 14-fold since 1975. In addition, the government also increased the local fertilizer production capacity to 1,730,000 metric tons per year with the construction of two new fertilizer plants in Jubail, located in the Eastern Province of the country.

Extension Services and Research Program

Wheat production also benefitted from the service projects provided by the Ministry of Agriculture and Water. Some of these projects include locust control, sand stabilization, salinity control, land analysis and classification, aerial survey and mapping, and comprehensive agricultural census.

The Ministry also undertakes a number of studies that help the wheat production program. These include hydrology and hydrogeology studies, economic studies, farm management and marketing studies, and crop variety and yield improvement studies.

Private Sector Investment Program

Substantial funds from the private sector were channeled into wheat production during the Third Development Plan. The purchase price given by the Grain Silos and Flour Mills Organization, about five times greater than the going rate at the world's markets, assured phenomenal profits to investors. Several large agricultural companies were formed by the Saudi businessmen to exploit these profit opportunities presented by wheat cultivation.

Table (3) shows some of the major companies, producing wheat in Saudi Arabia. These companies alone have invested over 2 billion riyals in

wheat seeds of high quality and yield. The Ministry of Agriculture and Water imports and distributes the most suitable hybrid wheat varieties to farmers. This agency also conducts research to develop improved seeds for the Kingdom's harsh.

climatic conditions. Partly due to the seed improvement program, the average wheat production dramatically increased to reach above 7 metric tons per hectare. Average yields for wheat were only 1.25 metric tons per hectare during 1975 (MOP, 1980: 140).

The government monitors the production efficiency of the currently used seeds and switches to other varieties in order to maintain the expansion of yield levels. Some of the wheat varieties used in the past which gave excellent results include Super X, Jiory, Dirab, and Maxipak. At present, the Ministry permits the use of four varieties of wheat. These are Yucarojo, Westbred 911, Probred, and Venerine. Yucarojo alone accounts for almost 85 percent of the Saudi wheat cultivation while Westbred 911 make up around 10-14 percent. (News, 1988).

Technology Transfer Program

Adoption of the latest technology in wheat cultivation is another factor which brought substantial increases in wheat production. The traditional small-scale manual wheat farming in Saudi Arabia was replaced with modern production techniques including mechanized farming and efficient irrigation methods.

The center-pivot sprinkler irrigation technology which was developed in the dry areas of the United States was imported to Saudi Arabia. Today, these systems are widely used throughout the Kingdom for wheat production because of their efficient water use and their capacity to irrigate extensive areas. Properly designed and operated pivots can achieve up to 90 percent efficiency in water use (Harvey, 1980: 19). In Saudi Arabia, where the traditional open channel irrigation methods can lose more than 40 percent of water to evaporation and seepage (Buchan, 1979), the super efficiency of the center-pivot system in water use is a tremendous improvement.

The amount of area that can be irrigated depends on the length of the pivot arm which can extend up to 800 meters. In Saudi Arabia, 407-meter lateral arm which can irrigate about 52 hectares is common (Abderrahman and Ukayli, 1986: 383). Additional economies are achieved because these systems are not labor intensive. One mobile operator can manage up to 16 systems on a daily basis in Saudi Arabia.

Technology was also transferred from the ultra-modern oil sector in

levels by subsidies paid to the electricity companies to cover costs of providing service at controlled prices. The price of electricity to industrial and agricultural users has been fixed at .05 riyals per kwh since 1974.

Water Development Program

As there are no lakes, rivers, or permanent streams in Saudi Arabia, agriculture relies heavily on the discovery and efficient management of underground water resources. Hydrologic studies of the underground water resources conducted since 1973 revealed the existence of fossil water in deep aquifers in the Central, Eastern, and Northern regions of the country (SAMA, 1983: 89). Already, twenty main aquifers have been identified throughout the Kingdom. Some of these aquifers that are now used to support agricultural and urban water requirements include Al-Saq, Tabuk, Al-Wajid, Minjur, Al-Bayad, Al-Wasi, Umm Radmah, Dammam, and Niyojin aquifers.

Since the underground water resources used for agriculture are non-renewable, the Saudi government issued the Water Resources Conservation Regulation in 1980. This regulation empowered the Ministry of Agriculture and Water to take the necessary measures to conserve water resources and to protect them from pollution and over exploitation. During the Third Development Plan, the Ministry also initiated a National Water Plan which called for rationalization of water consumption through proper pricing policies and recycling of sewage water for eventual use in agriculture.

Land Distribution Program

The Ministry of Agriculture and Water conducts surveys throughout the Kingdom to determine topographic features, soil and underground water resources, and type of cultivation appropriate to each area. Reclaimable land is identified and then it is developed to be distributed to Saudi citizens and/or agricultural companies.

Since its inception in 1968, the Ministry has distributed a total of 1,054,242 hectares of reclaimed land to be used for agricultural purposes (SAMA, 1988: 98). This program provided benefits to 54,551 individual farmers, 4,077 agro-based projects, and 12 agricultural companies.

Even though separate statistics are not available, most of the land distributed under this program is thought to have been put into wheat production. With the help of this program, the area under wheat cultivation rose by about 7-fold since 1981 to constitute a quarter of the total acreage of land under cultivation in Saudi Arabia.

Seed Improvement Program

The Saudi wheat production has also benefitted from the introduction of

adoption of modern agricultural technology and to attract more land use, which together would help increase wheat production, subsidies are provided both for the resources needed for wheat production and for the produced output.

Input Subsidies: The government provides 50 percent of the cost of fertilizer to the Saudi farmers. Thus, subsidy is disbursed to farmers through the branches of the Ministry of Agriculture and Water. The government also subsidizes 50 percent of the cost of agricultural machinery and equipment and drilling of water wells. This type of subsidy is disbursed by the Saudi Arabian Agricultural Bank (SAAB). Input subsidies are intended not only to increase productivity by stimulating use of modern technology but also to increase farm income by substantially lowering production costs.

The input subsidies disbursed by SAAB reached their peak at 5,316 million riyals during the Third Development Plan. They were 1, 378 million riyals for the Second Development Plan, and only 46 million riyals for the First Development Plan (see Table 2).

According to the latest statistics, the SAAB disbursed an additional 1,614 million riyals in input subsidies during the first three years of the Fourth Development Plan (SAMA, 1988, 100). Thus, the level of subsidies extended by the SAAB since 1975, the year when government began the input subsidy program, accumulated to over 8.4 billion riyals.

Output Subsidies: As mentioned earlier, the Saudi government began a policy of supporting the price of locally produced wheat during 1979. The GSFMO started to purchase wheat from the Saudi farmers at a fixed price of 3.5 riyals per kilogram.

In light of the wheat surplus which began to occur after 1984, the government made some changes in the output subsidy program (MOP, 1985:183). During 1985, as a transition to lower support price, farmers whose production did not exceed 500 metric tons continued to receive 3.5 riyals per kilogram while those producing above 500 metric tons were paid 3.0 riyals per kilogram. This support price was subsequently reduced to 2.0 riyals per kilogram for the period between 1986 and 1989, pending another review at the end of this period.

General Subsidies: Wheat production also benefitted from the policy of the Saudi government to control the domestic prices of refined oil products and electricity through price support subsidies. For example, prices of gasoline and fuel oil are controlled both at the wholesale and retail levels. The domestic prices are kept around one-quarter to one-fifth of the international prices. Similarly, the price of electricity is kept at reasonable

Saudi Arabia shipped around 2.4 million metric tons of wheat per year during this period (NEWS, 1989). Some of the large markets for Saudi Arabian wheat in this period included Indonesia (245,000 tons), Jordan (240,000 tons), Portugal (212,000 tons), China (445,000 tons), Soviet Union (190,000 tons), and Gulf Cooperation Council countries (200,000 tons).

PROGRAMS AFFECTING WHEAT PRODUCTION

Agricultural Credit Program

Wheat production gained significant momentum with the interest-free agricultural credit program administered by the Saudi Arabian Agricultural Bank. The credit extended by the program reached a peak at 15,447 million riyals for the Third Development Plan while the loan activities were at lower levels for the Second and First Development plans: 3,183 million riyals and 236 million riyals, respectively (see Table 2).

TABLE (2)

Loans and subsidies extended by the Saudi Arabian Agricultural Bank in Million Riyals in current prices.

	First Plan (1970-1975)	Second Plan (1975-1980)	Third Plan (1980-1985)	Fouth Plan (1985-1990)
Loans	235	3,183	15,447	3,411
Subsidies	46	1,378	5,316	1,614
Total	281	4,561	20,763	5.025

Note: First three years only.
Source: Annual Reports, Saudi Arabian Monetary Agency, Kingdom of Saudi Arabia.

According to the latest statistics, another 3,411 million riyals were disbursed as agricultural credit by the Bank during the first three years of the Fourth Development Plan (SAMA, 1988, 96- 100). Thus the total value of loans disbursed under this program since 1970 exceeded 22 billion riyals. Agricultural credit for 1988 amounted to 841.3 million riyals distributed among agricultural projects (29.4%), well drilling and casing (20.3%), irrigation equipment (16.4) engines and pumps (13.6%), farm machinery (15.0%), and other purposes (5.3%). The share of wheat was 46 percent of the total credit allocated for agricultural projects (SAAB,1988).

Agricultural Subsidies Program

Another program which had a major impact on wheat production is the subsidy program of the Saudi government. In order to encourage the

TABLE (1)

PROJECTION OF THE PLANTED AREA, PRODUCTION AND YIELDS OF WHEAT FOR 1989-1995

YEARS	AREA (000 HA)	PODUCTION (000 TONS)	YIELD (TON/HA)
1989	907	3942	4.6
1990	1054	4632	4.8
1991	1212	5377	5
1992	1382	6178	5.3
1993	1563	7034	5.5
1994	1756	7945	5.7
1995	1960	8912	5.9

Wheat Exports

The success of the wheat production program has influenced the agricultural trading activities of Saudi Arabia. The Kingdom's position turned around from a major wheat importer to a world class wheat exporter. While importing 600 - 800,000 metric tons of wheat per year in the past, in order to close the gap between local production and consumption, Saudi Arabia exported 1.5 million metric tons of wheat during 1986 to a number of countries in the Middle East, Africa, Europe, and the Far East (NEWS, 1987). Some of the major purchasers of Saudi wheat included Indonesia, Jordan, South Korea, Portugal, Sri Lanka, Lebanon, and Kenya. In addition, the Kingdom exported wheat to Italy, Norway, Bangladesh, People's Republic of China, United Arab Emirates, Bahrain, Arab Republic of Yemen, Botswana, and Colombia. During 1987, Saudi Arabia continued its penetration of world's wheat markets at the strength of quality and price of its product (NEWS, 1988). The Soviet Union purchased 50,000 metric tons of Saudi wheat after ascertaining its quality by conducting a number of tests at the Soviet and European laboratories. In a repeat purchase contract, the Kingdom shipped another 300,000 metric tons of Saudi wheat to People's Republic of china. Despite the surplus production in European Economic Community (EEC), the Kingdom continued its successful marketing to EEC by exporting 60,000 metric tons to Britain and Portugal. The year before, two EEC countries, Italy and Portugal, had purchased over 156,000 metric tons of Saudi wheat. Thus, the Kingdom became the world's sixth largest wheat exporter with sales of close to 2 million metric tons during these two years.

According to International Wheat Council, Saudi Arabia maintained its position as world's sixth-ranking wheat exporter during 1988-90 period.

the Kingdom had already reached a full self- sufficiency position and began to experience surpluses in wheat production by 1984 (MOP,1985:184).

During 1980-1988 wheat output increased by 2149 percent, while the area under wheat cultivation rose by only 966 percent.

This suggests that a substantial portion of the increase in wheat production during this period was achieved through advances in yield levels. As shown in Figure (1), the average production of wheat per hectare has more than doubled, it rose from 2.11 tons in 1980 to 4.46 tons in 1988. The yield for some large companies had reached 7-8 tons per hectare (Lavell, 1987). Moreover,the average yields of wheat in Saudi Arabia is comparable with those in the EEC and exceeded the world average by 1.74 tons in 1986 (FAO,1986).

Figure (1) Wheat Productions 1974-1988

TOTAL (000 TONS) PER HECTARE (TONS)

3,500 3,000 2,500 2,000 1,500 1,000 500 0

5 4 3 2 1 0

1974 1976 1978 1980 1982 1984 1986 1988

YEARS

TOTAL
PER HECTARER

Wheat Projection

A forecast for the future growth of the planted area, production and yields of wheat is made on the basis of 1974-1988 data. Three trend forecasting models (linear, exponential and quadratic) have been used. Based on three statistical measures it was found that the Quadratic model gives the best fit for forecasting area and production, while the Linear model gives the best fit for yields per hectare (summery of the fit is shown in appendix A). Table (1) shows the projections for six years, 1989-1995. As it is the case in trends forecasting it was assumed that the projected variables will grow according to the past trends.

It must be recognized that the lack of adequate, consistent and reliable data imposes severe limitations on the complexity of regression and forecasting models that can be developed.

percent in real terms during the Plan period, twice the targeted growth rate for the entire economy. The relative share of the agricultural sector to the GDP is expected to reach 9 percent by the end of the plan period.

(MOP,1990:85). The targeted level of financial expenditure on the agricultural sector was estimated at 14.41 billion riyals (see Table I-B).

A number of structural problems developed during the Fourth Plan, such as the excessive use of non-renewable water supplies and the emphasis on wheat production, would be dealt with during the Fifth Plan. In this regard the Plan calls for adopting measures that encourage gradual shift from water-demanding crops in order to save the scarce water resources. The Plan also projects a decrease in wheat production due to replacement of wheat by barley.

DEVELOPMENT OF WHEAT PRODUCTION

Wheat Output

Among the major goals of the agricultural development are to increase output and to achieve self-sufficiency in basic food items. A high priority was given to wheat as strategic commodity. Wheat production would be boosted by improving technology; by introducing high yielding varieties of wheat; and, by adopting price support and subsidy systems to keep wheat farmers' incomes at profitable levels (MOP, 1970: 258). At the same time, the subsidies on imports of wheat would be eliminated.

Subsequently the Grain Silos and Flour Mills Organization (GSFMO) was established in february ,1973. The objectives of GSFMO include : purchasing grains at preferential prices, creating a convenient reserve stock, establishing an integral industry of grain storage and flour production, and marketing wheat and its' products inside and outside Saudi Arabia (GSFMO,1989: 8).

During 1979 the government began, through GSFMO, to purchase local wheat at a fixed price of 3,500 riyals per metric ton (MOP, 1980: 143). This price was about five times the prevailing world market price. Spurred by a combination of input and output subsidies, generous price support and free-interest credit wheat production has become extremely attractive. Saudi farmers began to utilize and reallocate their resources to produce wheat and Saudi businessmen and investors rushed to form large agro-businesses to enter into wheat farming.

Wheat production, as Figure (1) shows, took off in 1980, where output increased from 142 to 199 thousand tons, or by 40 percent over a year. Since that time growth of wheat has been phenomenal. Production jumped over 15-fold to exceed 2 million tons by the end of 1985. As a matter of fact,

While targeting an annual growth rate of 5.4 percent for the agriculture sector (MOP, 1985: 180), the Third Plan provided substantially higher expenditures for this sector. Anticipating a sharp increase for agricultural credit and subsidies, from private sector investors moving into wheat production, the targeted level of spending included 18.7 billion riyals for the Ministry of Agriculture and Water and 8.2 billion riyals for the Saudi Arabian Agricultural Bank for an overall expenditure level of 26.9 billion riyals (See Table I-B).

The agricultural sector made dramatic advances during the Third Plan. The real value-added of this sector increased at an 8.7 percent average annual rate for this period (MOP, 1985: 180). The wheat production jumped over 13-fold to exceed 2 million metric tons by the end of the Third Plan period (see Table 2-B).

Fourth Development Plan

The objectives of the Fourth Five Year Development Plan (1985- 1990) for agriculture sector included: satisfactory rate of increase in farm output at minimum cost; improving the welfare of the rural population; and, attracting private capital investment (MOP, 1985: 192). The new emphasis would be on efficiency in agricultural production.

The agricultural sector maintained its phenomenal growth during the Fourth Plan. This sector grew at an average annual rate of 13.8 percent, exceeded 6 percent, the Plan's target rate.

The contribution of this sector to the GDP increased from 3.4 in 1985 to 8 percent in 1990. During the Plan period significant output gains were achieved in wheat, dates, meats and poultry production. In 1989 wheat output exceeded the domestic demand by 2.5 million tons (MOP, 1990: 195). Some of the negative effects that followed the steep rise in wheat production during the Third Plan, such as rapid depletion of non-renewable water resources, emergence of surplus, and excessive use of new machinery, would be dealt with during this period.

The targeted level of spending was estimated at 20.96 billion riyals for the agriculture sector (see Table I-B). The Ministry of Agriculture and Water would spend 10.81 billion riyals to maintain the fast pace of development in agricultural production while the Saudi Arabian Agricultural Bank would inject 10.15 billion riyals in new loans to this sector.

Fifth Development Plan

The Fifth Development Plan (1990-1995) shows the continuation of the extensive government financial support of the agricultural sector. The agricultural value added is targeted to grow at an average annual rate of 7

main objectives for the agriculture sector: to raise per capita income and improve the welfare of the rural people; to minimize the Kingdom's dependence on imported food; and, to release surplus labor for employment in other sectors (MOP, 1975: 123). These objectives would be achieved by increasing productivity and expanding the amount of land used in agriculture within the parameters of scarce water resources.

The search for higher yielding wheat varieties would continue during the plan period. Production and distribution of breeder and certified wheat seeds would reach 13,000 tons. The agricultural credit would be expanded to include other production inputs such as seed and labor; transportation, marketing, and processing; agricultural machinery and irrigation equipment; and, purchasing and developing of agricultural land. Also, all costs associated with borrowing from the Saudi Arabian Agricultural Bank would be removed to make the lending program free of interest and other handling charges.

The agricultural sector was targeted to grow 4.0 percent per annum during the Second Development Plan (MOP, 1975: 75). The financial requirements for agricultural development were set at 4.69 billion riyals (see Table I-B). The projects of the Ministry of Agriculture and Water would require 3.86 billion riyals while the remaining 826 million riyals were targeted for agricultural credit by the Saudi Arabian Agricultural Bank.

The agricultural sector continued to show substantial growth during the Second Plan. The real value-added by this sector to the GDP was estimated at a compounded annual rate of 5.4 percent for this period (SAMA, 1981: 65). The wheat production increased by 53 percent to reach 142,000 metric tons by the end of the Plan period (SAMA, 1983: 83). The average yield was estimated as 1.25 metric tons of wheat per hectare (MOP, 1980: 140).The most important government action during the Second Plan was the institution of a support price and guaranteed market for wheat.

Third Development Plan

The primary objective of the Third Five Year Development Plan (1980-1985) for the agriculture sector was the establishment and maintenance of a prudent level of self-sufficiency in food production (MOP, 1980: 149). Other objectives of the Plan included raising welfare of the rural people, optimizing use of Kingdom's agricultural water and land resources, and improving skill levels in this sector (MOP, 1980: 150). Agricultural subsidies and the price support system for wheat production would be reviewed to improve their overall effectiveness. The availability of agricultural credit would be increased while the complexity of the loan procedures would be reduced.

during the national Five-Year Development Plans. The second part describes the dramatic rise in wheat production and examines Saudi Arabia as a wheat exporter. The third part places in proper perspective the programs of the Saudi government that helped wheat production achieve self-sufficiency and created surplus wheat for exportation. The final part discusses some problems associated with the steep rise in wheat output, and proposes a set of policy changes that may be useful for efficient wheat production.

TRENDS DURING THE FIVE-YEAR DEVELOPMENT PLANS

First Development Plan

The objective of the First Five Year Development Plan (1970-1975) for the agriculture sector included more efficiency, greater output, and sound distribution and use of resources (MOP, 1970: 250). Output of the sector was targeted to increase 4.9 percent annually corresponding approximately to an average growth in added value of 4.6 percent per year (MOP, 1970: 256). The programs and projects of the sector for the Plan period required 1.47 billion riyals (3.76 riyals = 1 dollar) in total: 1.32 billion riyals to be spent by the Ministry of Agriculture and Water, and the remaining 150 million riyals budgeted for the Saudi Arabian Agricultural Bank (see Table 1-B, Appendix B).

The highlight of the developments during the First Plan was the introduction of subsidies both for agricultural inputs and output. During 1973, the Saudi government began to subsidize the costs of farm machinery and fertilizer in order to encourage the adoption of modern technology. In addition, the government began to pay 250 riyals per metric ton subsidy to locally produced wheat in order to attract more resources into the cultivation of this agricultural product (MOP, 1975: 122).

The value-added by the agricultural sector to the Kingdom's Gross Domestic Product (GDP) increased at the compounded rate of 3.6 percent in real terms during the First Plan period (MOP, 1975: 114). This performance was achieved largely due to a 13 percent increase in area under cultivation which reached 592,000 hectares by the end of the First Plan (MOP, 1980: 139). Owing to an estimated 5.2 percent per annum growth in consumption, food imports rose faster than domestic production and the Kingdom's level of self-sufficiency in food production plummeted during this period (MOP, 1975: 114-115). However, spurred by the subsidies introduced toward the middle of the First Plan, wheat production increased by 25 percent to 92,000 metric tons in this period (MOP, 1980: 139).

Second Development Plan

The Second Five Year Development Plan (1975-1980) contained three

DEVELOPMENT OF WHEAT PRODUCTION IN SAUDI ARABIA: PROBLEMS AND POLICY RE-COMMENDATIONS

Secil Tuncalp
Department of Mangement
Bilkent University
Abdulla A. AL.Ibrahim
King Fahd university

INTRODUCTION

In Saudi Arabia, several climatic and geologic factors have combined to impose severe constraints on agricultural development to a degree not encountered by other countries. Climatic adversities include: harsh summer climate and drying winds; fluctuations in rainfall from extensive dry spells to short thunder storms resulting in floods; and, blowing dust or sandstorms which could go on for many weeks depending on the season. Some of the geologic misfortunes include: difficult terrain; very poor and saline soil; encroachment by sand dunes; and, limited supplies of irrigation water.

This bleak picture is corroborated by the fact that, of the 220 million hectares of land in Saudi Arabia, only 4.5 million hectares are arable (SAMA, 1981: 66); furthermore, only 2.3 million hectares are under cultivation at present (Roberts, 1987). When the climatic and geologic adversities are combined with: the traditional land tenure arrangements and customary water rights; comparatively small size of the average land holdings; and, the shortage of skilled and unskilled manpower; the challenge to develop agriculture in Saudi Arabia appears as a formidable task.

However, the Saudi government was determined to meet this challenge through the implementation of an all-embracing program that would help in overcoming these obstacles and in achieving increases in the agricultural output (Tuncalp and Yavas: 1983), and perhaps, a prudent level of self-sufficiency in food production. Today, what sounded like an impossible dream some years ago, is becoming a reality. Defying all the nature's shortcomings, the Saudi government was able to make its desert bloom and become self- sufficient in wheat production.

It is against this background that the purpose of this article is to examine the current status of wheat production in Saudi Arabia. The first part of the paper traces the major developments in agricultural production

Contents

Vol. 21 No. 3/4 Autumn-Winter 1993

BOOK REVIEWS:

Contents **Vol. 21 No. 3/4 Autumn-Winter 1993**

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clearly indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the article.

Examples:

Hirschi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6 - The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - The Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication elsewhere. All papers which are considered appropriate for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal will inform the author of the possibility of publication. The Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and date of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the author's full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

Published by Academic Publication Council, Kuwait University

An Academic Quarterly Publishing Research in Poiitical Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and Cultural Geography.

Vol. 21 No 3/4 Autumn / Winter 1993

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel. 2549387, 2549421, Fax: 2549421

Price per issue

Kuwait (KD 0.500), Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 2000), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1.5), Algeria (15 AD), S. Yemen (Fs 600), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1.5), Syria (S 50), N. Yemen (15 Rs), Morocco (MD 20), UK (1)

Subscriptions

	One year	Two years	Three years	Four years
Individuals: Kuwait	KD 2	KD 4	KD 5.5	KD 7
Arab countries	KD 2.5	KD 4.5	KD 6.5	KD 8
Other countries	US$ 15	US$ 30	US$ 40	US$ 50
Institutions:				
Arab countries	KD 15	KD 25	KD 40	KD 50
Other countries	US$ 60	US$ 110	US$ 150	US$ 180

Payment for individual subscriptions should be made in advance:

1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,

2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,

Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Back issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O. Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 2549387, Fax: 2549421)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for invididuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US$ 12).

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published By Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 21 No 3/4 Autumn / Winter 1993